الاردن

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: " تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 : **الاردن**". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

وزارة التّربية والتّعليم

التقرير الوطني لتقييم التّعليم للجميع
2015 -2000

المملكة الأردنية الهاشمية

خريطة (أ) : موقع الأردن بالنسبة للعالم.

موقـــــــع الاردن بالنســــــــبة للعـــــــالم

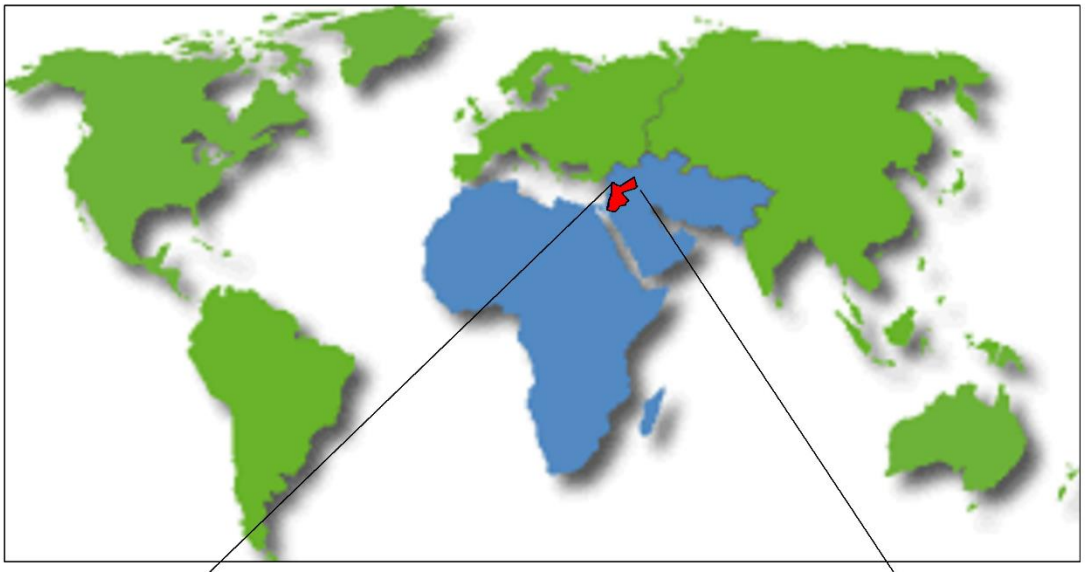

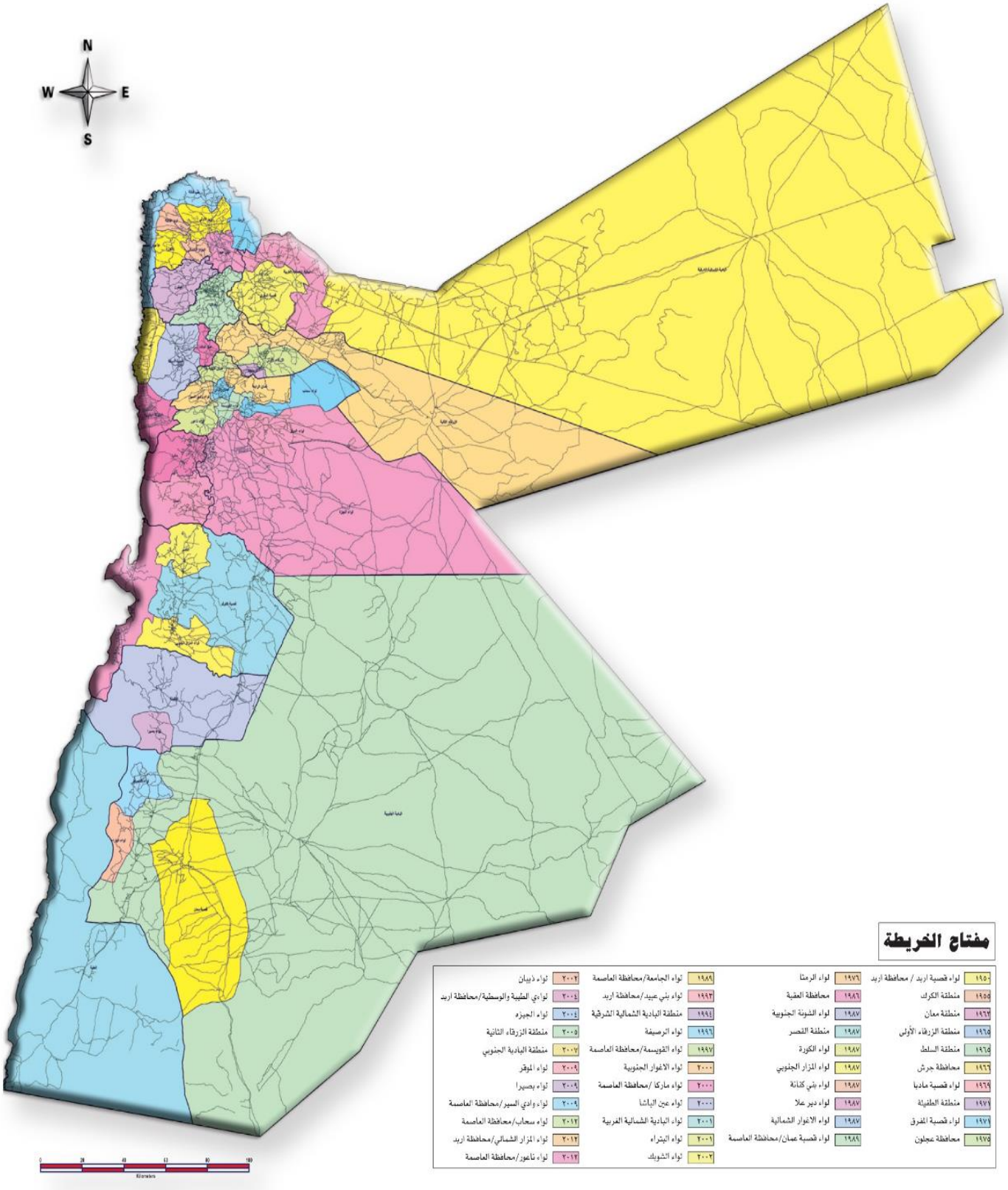

خريطة (ب) : خريطة الأردن محافظات وألويتها

اللجان العاملة في التقرير

- **إشراف عام : الأستاذ الدكتور محمد الذنيبات** وزير التّربية والتّعليم/رئيس **اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم**
- **لجنة إعداد التقرير :**
  - **الدكتور محمد أحمد أبو غزله/مدير إدارة التخطيط والبحث التربوي/ رئيسا**
  - **السيدة انتصار القهيوي / أمين سر اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم وعضو اللجنة الوطنية للتعليم للجميع نائبا للرئيس**
  - **الدكتور عمر الخصاونة/ مدير السياسات والتخطيط الاستراتيجي**
  - **الدكتور نايل حجازين/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الدكتورة عالية عربيات/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الأستاذ عبدالله الناصر/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الأستاذ يوسف أبوالشعر/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الدكتورة آمال البعجاوي/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **المهندسة فريال عقل/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الدكتورة منتهى أبو الغنم / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد محمد سند المسلم / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيدة سهام مزاهرة / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد / Claude Akpabie / خبير برامج تربوية مكتب اليونسكو – عمان**

- **لجنة المؤشرات:**
  - **السيد شعبان قصاص/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد عصام الكفاوين/وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد محمد القواسمي / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد أحمد السليتي / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد هشام أبو خشبة/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد علي المحاسيس/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيدة صفاء البيروتي/وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيدة فريهان الصياد/ وزارة التّربية والتّعليم**
- **لجنة تقييم التقرير :**

- **عطوفة الدكتور عبدالله العبابنة/مدير عام المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية/ رئيسا**
- **الأستاذ الدكتور أحمد بطاح / نائب رئيس جامعة جرش الأهلية**
- **الدكتور محمد القضاة/ قسم الإدارة التربوية / الجامعة الأردنية**
- **السيد منذر الزميلي/ قطاع التّعليم الخاص**
- **مكتب اليونسكو/ عمان.**

- **مقررو المحاور:**
  - **فيصل الصهيبة/ مقرر لجنة التّعليم الأساسي / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **سميرة جبر/ مقرر محور الطفولة المبكر/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد محمد جدوع / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الفاضلة فينان الزهيري/ وزارة التّربية والتّعليم.**
  - **السيد محمد خير النعسان / وزارة التّربية والتّعليم**
- **التدقيق اللغوي:**
  - **ياسر أبو شعيرة**
  - **محمد الجيلاني**
- **إعداد التقرير بصورته النهائية:**
  - **الدكتور محمد أبوغزلة/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الدكتور نايل حجازين/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الدكتورة عالية عربيات/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد عبدالله الناصر / وزارة التّربية والتّعليم**
  - **السيد يوسف أبو الشعر/ وزارة التّربية والتّعليم**
  - **الدكتورة آمال البعجاوي/ وزارة التّربية والتّعليم**
- **التصميم والرسومات البيانية:**
  - **السيد عبد الله حسونة**
  - **السيدة هالة أبو خليفة**
- **الترجمة:**
  - **محمود سهيلة**
  - **ميرفت مكاحلة**
  - **إلهام صادق**
  - **سائدة السيد**

اللجنة التوجيهية للهيئة الوطنية للتعليم للجميع

1- معالي الأستاذ الدكتور محمد الذنيبات
- ❖ وزير التّربية والتّعليم/ رئيس اللجنة الوطنية الأردنية
- ❖ الصفة: رئيس الهيئة الوطنية للتعليم للجميع

2- عطوفة الأمين العام بالوكالة
- ❖ الصفة:الأمين العام بالوكالة
- ❖ الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

3- ممثل مجلس الأعيان
- ❖ الصفة: رئيس لجنة شؤون التّربية والتّعليم
- ❖ الجهة: مجلس الأعيان

4- العين الدكتورة نوال الفاعوري
- ❖ الصفة: بصفتها الشخصية
- ❖ الجهة:

5- ممثل مجلس النواب
- ❖ الصفة: رئيس لجنة التّربية والثقافة والشباب
- ❖ الجهة: مجلس النواب

6- معالي السيدة أسمى خضر
- ❖ الصفة: مفوض في الهيئة العليا للانتخابات
- ❖ الجهة: الهيئة المستقلة للإنتخاب

7- معالي السيدة هيفاء أبو غزالة
- ❖ الصفة: مساعد الأمين العام
- ❖ الجهة: جامعة الدول العربية

8 - معالي السيدة سلوى المصري
- ❖ الصفة: : عضو الجمعية العمومية
- ❖ الجهة: رئيس جمعية أصدقاء المدرسة

9- عطوفة الأستاذ فاضل باشا الحمود
- ❖ الصفة: أمين عام المجلس
- ❖ الجهة: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

10- عطوفة الدكتور أحمد بطاح
- ❖ الصفة: نائب رئيس جامعة جرش
- ❖ الجهة: خاصة

11- عطوفة الدكتور عبد الله عبابنة
- ❖ الصفة: رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
- ❖ الجهة: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

12- عطوفة الدكتور أحمد عياصرة
- ❖ الصفة: مستشار برئاسة الوزراء
- ❖ الجهة: رئاسة الوزراء

13- عطوفة السيد منذر البطاينة
- ❖ الصفة: متقاعد
- ❖ الجهة: وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

14- الدكتور خالد التخاينة
- ❖ الصفة: عضو جمعية عمومية
- ❖ الجهة: المنظمة الدولية للهجرة- عمان

15- - الأستاذ الدكتور بسام العمري
- ❖ الصفة: عميد كلية التّربية
- ❖ الجهة: الجامعة الأردنية

16 السيدة انتصار القهيوي
- ❖ الصفة: أمين سر اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم
- ❖الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

17- الدكتور منعم السعايدة
- ❖ الصفة: بصفته الشخصية
- ❖ الجهة: الجامعة الأردنية

18- السيدة لبنى طوقان
- ❖ الصفة: مدير تنفيذي لجمعية جائزة الملكة رانيا العبدالله للتميز التربوي
- ❖ الجهة: جمعية جائزة الملكة رانيا العبدالله للتميز التربوي

19- الدكتور محمد صيدم
- الصفة: المدير التنفيذي لقطاع المعرفة
- الجهة: الجمعية العلمية الملكية

20- الدكتورة حنان ملكاوي
- الصفة: نائب الرئيس لشؤون البحث العلمي
- الجهة : جامعة اليرموك

21- السيد فراس خوري/ ممثل وزارة الخارجية
- الصفة: رئيس قسم
- الجهة: وزارة الخارجية

22- السيد سيف الدين بني عطا
- الصفة: رئيس قسم البعثات
- الجهة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

23 - الدكتور فواز الرطروط
- الصفة: مدير التثقيف والتوعية المجتمعية
- الجهة: وزارة التنمية الاجتماعية

24- الدكتور نوح الفقير
- الصفة: مساعد الأمين العام لشؤون المديريات والمراكز الثقافية / مدير التّعليم الشرعي
- الجهة: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

25- الدكتورة آمال نجاتي عياش
- الصفة: مديرة مركز التطوير التربوي
- الجهة: الاونروا/وكالة الغوث

26- الدكتور قاسم الزعبي
- الصفة: المدير العام للإحصاءات العامة
- الجهة: دائرة الإحصاءات العامة

27 - الدكتور ناصر الخوالدة
- الصفة: بصفته الشخصية
- الجهة: الجامعة الأردنية

28- المقدم أحمد محمود سليمان المومني
- الجهة: الثقافة العسكرية/ القيادة العامة

29- السيدة مها الحمصي
- الصفة: مديرة مكتب اليونيسيف
- الجهة: اليونيسيف

30- السيدة نادرة محمد البخيت
- الصفة: مستشارة معالي الوزير – أمين مجلس التشغيل والتدريب المهني
- الجهة: وزارة العمل

31 - السيد مصطفى العفوري
- الصفة: مدير مدارس النظم الحديثة
- الجهة: المدارس الخاصة

32 – الدكتور ماجد الخواجه
- الصفة: مدير القبول والتسجيل
- الجهة: مؤسسة التدريب المهني

33- Claude Akpabie
- الصفة: خبير برامج تربوية
- الجهة: مكتب اليونسكو في عمان

34- ممثل عن مؤسسة كويست سكوب
- الجهة: مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط

35- الدكتور محمد أبو غزلة
- الصفة: مدير إدارة التخطيط والبحث التربوي
- الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

36- السيدة خولة أبو الهيجاء
- الصفة: مدير إدارة مركز التدريب التربوي
- الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

37- السيد محمد العكور
- الصفة: مدير إدارة التّعليم العام
- الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

38- السيد نواف الدغمي
- الصفة: مدير إدارة التّعليم المهني والإنتاج
- الجهة: وزارة التّربية والتّعليم التّعليم

39- المهندسة فريال العقل
- الصفة: مديرة وحدة الـ DCU
- الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

40- السيد سامي سلايطة
- الصفة: مدير إدارة الموارد البشرية
- الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

41- الدكتور فريد الخطيب

❖الصفة: مدير إدارة التّعليم الخاص

❖ الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

43- النقيب سلطان العبدللات

❖ الصفة: ضابط تحقيق

❖ الجهة: شعبة القضائية-حماية الأسرة

45- السيدة سوسن المجالي

❖ الصفة: رئيسة المجلس الأعلى للسكان

❖ الجهة: المجلس الأعلى للسكان

47- السيدة سهام مزاهرة

❖ الصفة: مدير أمانة الجمعية العمومية والمكتب التنفيذي

❖ الجهة: اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم

42- السيد وليد الجلاد

❖ الصفة: مدير الإعلام التربوي

❖ الجهة: وزارة التّربية والتّعليم

44- السيد خالد العواشرة

❖ الصفة: مدير دائرة تنمية الموارد التقنية الوطنية

❖ الجهة: المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات

46- السيدة منى عباس

❖ الصفة: مديرة مكون الطفولة المبكرة من برنامج دعم التطوير

❖ الجهة: برنامج دعم التطوير التربوي (ERSP)

رؤساء الفرق الفنية لإعداد التقرير

*** الأستاذة وفاء العبدالات – مدير إدارة المناهج والكتب المدرسية / رئيس لجنة الطفولة المبكرة.**

*** المهندسة فريال عقل– مدير وحدة التنسيق التنموي/ رئيس لجنة تحسين الجوانب النوعية للتعليم.**

*** المهندس نواف الدغمي – مدير إدارة التّعليم المهني والإنتاج / رئيس لجنة المهارات الحياتية.**

*** السيد محمد العكور – مدير إدارة التّعليم /رئيس لجنة التّعليم الأساسي (تعميم التّعليم).**

*** الدكتور محمد أبوغزله – مدير إدارة التخطيط التربوي / رئيس لجنة الرصد والمنسق الوطني لرصد التّعليم للجميع ورئيس لجنة إزالة التفاوت بين الجنسين.**

*** السيد سامي سلايطه – مدير إدارة الموارد البشرية/ رئيس لجنة إدارة النظام وفعاليته.**

*** السيدة خوله ابوالهيجاء– مدير إدارة مركز التدريب والإشراف التربوي / رئيس لجنة التنمية المهنية للمعلمين.**

حقائق وأرقام:

ترتيب الأردن في مؤشر تنمية التّعليم للجميع:

حقق الأردن في مؤشر تنمية التّعليم للجميع الذي تتراوح قيمته ما بين(0-1) قيمة(0.953) بناء على مؤشر التّعليم للجميع للعام 2011، وتبوّأ المرتبة (61) بين الدول ذات الاحتمالية العالية لتحقيق أهداف التّعليم للجميع، والمركز الرابع عربياً في هذا المؤشر، وبهذا يكون الأردن قد انتقل إلى الدول ذات الاحتمالية العالية في تحقيق أهداف التّعليم للجميع المتعلقة بـ (تعميم التّعليم الأساسي، والمساواة، والعدالة، وجودة التّعليم، ونسبة القرائية لدى الكبار)، مقارنة بقيمة (0.946) للعام 2010 .
(تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، 2011، اليونسكو، الأزمة الخفية، النزاعات المسلحة والتّعليم) .

حقق الأردن الترتيب (44) في مؤشر جودة التّعليم الابتدائي بين دول العالم، والترتيب (30) في جودة تعليم الرياضيات والعلوم، والترتيب (47) في مؤشر جودة إدارة المدارس، والترتيب (44) في مؤشر وصول الإنترنت إلى المدارس .

(تقرير التنافسية العالمي 2013-2014).

المحتويات	الصفحة
الملاحق	13
قائمة الجداول	14
قائمة الإشكال	18
تقديم	20
تمهيد	22
شكر وتقدير	25
منهجية اعداد التقرير	26
ملخص التقرير	28
الفصل الاول : النظام التربوي في الأردن	33
الخلفية	34
النظام التربوي في الأردن	36
اولا: السياق الوطني للتعليم	36
ثانيا: التشريعات التربوية	51
ثالثا: بنية التعليم العام	53
الفصل الثاني : أهداف التعليم للجميع	64
- أهداف التعليم للجميع	65
- الاستراتيجيات الناجحة في تحقيق اهداف التعليم للجميع	70
- ملائمة اطار داكار للتعليم للجميع مع الاهداف والبرامج الوطنية لما بعد 2015	72
- الصعوبات والمعوقات التي واجهت تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع وما تمَّ بشأنها	76
- الاجتماعات واللقاءات والفعاليات الدولية والإقليمية والمحلية التي شارك فيها المنتدى الوطني للتعليم للجميع	80
- القرارات والتعاميم الداخلية بشأن تنفيذ فعاليات وبرامج ومشروعات وأسابيع التعليم للجميع	85
- أبرز المبادرات الوطنية في مجال التعليم للجميع	91
الفصل الثالث : وصف تحليلي لأهداف التعليم للجميع	92
- وصف تحليلي لأهداف التعليم للجميع	93
- الهدف الأول : الرعاية والتّعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	93

- الهدف الثاني: تحقيق تعميم التّعليم الابتدائي(1-6)	108
- الهدف الثالث: مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	151
- الهدف الرابع: محو الأمية	158
- الهدف الخامس: إزالة التفاوت بين الجنسين	167
- الهدف السادس: تحسين التّعليم	174
- ملخص المؤشرات المتحققة لأهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013 تعليم للجميع	182
الفصل الرابع : التطلعات والخطط المستقبلية لما بعد 2015	191
- التطلعات والخطط المستقبلية لما بعد 2015	192
1.متابعة تنفيذ المشروعات والبرامج في الخطة الوطنية للتعليم للجميع ومؤشرات تحققها	204
2.التكلفة المالية ومصادرها لتنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع	207
3.الرؤية المستقبلية للتعليم للجميع لما بعد 2015 م	208
قائمة المراجع	214
قائمة الملاحق	216

الملاحق

ملحق (1) : توزيع رياض الأطفال الحكومية في العام الدراسي 2012-2013

ملحق (2) : النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الاطفال في العام الدراسي 2012-2013

ملحق (3) : المعدل الاجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي في العام الدراسي 2012-2013

ملحق (4) : معدل الالتحاق الصافي في الصف الاول الابتدائي في العام الدراسي 2012-2013

ملحق (5) : نسبة القيد الاجمالي التعليم الابتدائي في العام الدراسي 2012-2013

ملحق (6) : نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي في العام الدراسي 2012-2013

ملحق (7) : معدل طالب لكل معلم في التعليم الابتدائي للعام الدراسي 2012-2013

ملحق (8) : معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي (1 – 6) للعام الدراسي 2012-2013

ملحق (9) : معامل الكفاءة للصف السادس للعام الدراسي 2012-2013

ملحق (10) : معامل الكفاءة للصف العاشر للعام الدراسي 2012-2013

قائمة الجـداول

- جدول (1) مؤشرات الالتحاق الإجمالي، والمشاركة، والالتحاق الصافي، ومعدل: طالب/معلم، ومعدل: طالب/شعبة في مرحلة التعليم الأساسي للأعوام الدراسية 2000/1999و2005/2004 و2013/2012.
- جدول (2) مؤشرات الالتحاق الإجمالي، والمشاركة، والالتحاق الصافي، ومعدل: طالب/معلم، ومعدل: طالب/شعبة في مرحلة التعليم الثانوي للأعوام الدراسية 2000/1999و2005/2004 و2013/2012.
- جدول (3) البيانات والمؤشرات الخاصة بالإنفاق العام الجاري على التعليم الأساسي في الأردن خلال الأعوام (1999 –2012).
- جدول (4) مصادر البرامج والمشاريع المحققة لأهداف التعليم للجميع وتكلفتها المالية للأعوام 2000 ، 2005 ، 2013
- جدول (5) المؤشرات الرئيسة في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع لأعوام الدراسة 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013
- جدول (6) مدى تضمين أهداف داكار الستة للتعليم للجميع في الخطط والبرامج الوطنية.
- جدول (7) الصعوبات والمعوقات التي واجهت تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع.
- جدول (8) اجتماعات الهيئة الوطنية للتعليم للجميع واجتماعات رؤساء الفرق الفنية للتعليم للجميع
- جدول (9) القرارات والتعاميم الداخلية.
- جدول (10): أبرز المبادرات الوطنية في مجال التعليم للجميع
- جدول (11) معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال في سنوات المقارنة على المستوى الوطني حسب الجنس والحضر والريف، ومؤشر التعادل بين الجنسين.
- جدول (12) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال، في سنوات المقارنة على المستوى الوطني حسب الجنس والحضر والريف ومؤشر التعادل بين الجنسين.
- جدول (13) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال، في سنوات المقارنة حسب المحافظات ومؤشر التعادل بين الجنسين.
- جدول (14) المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.

- **جدول (15) معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.**
- **جدول (16) نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني حسب الجنس في سنوات المقارنة.**
- **جدول (17) نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.**
- **جدول(18) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني حسب الجنس سنوات المقارنة.**
- **جدول (19) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.**
- **جدول (20) نسبة المعلمين/ت المؤهلين/ت في المدارس الابتدائية في سنوات المقارنة على المستوى الوطني والجنس والمدارس الحكومية والخاصة.**
- **جدول (21) معدل التلاميذ/ت إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني والريف والحضر والمدارس الحكومية والخاصة في سنوات المقارنة.**
- **جدول (22) معدل طالب/ة إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي في المدارس الحكومية والخاصة حسب المحافظة في سنوات المقارنة.**
- **جدول (23) متوسط أداء الأردن وترتبها بين الدول المشاركة في اختبار TIMSS للصف الثامن الأساسي في مادتي العلوم والرياضيات**
- **جدول (24) متوسط أداء الأردن وترتيبها بين الدول المشاركة في اختبار PISA في مهارات القرائية والرياضيات والعلوم للفئة العمرية 15 سنة فما فوق**
- **جدول (25) نتائج الطلبة في امتحان الثانوية للأعوام الدراسية 2005/2004 ، 2013/2012**
- **جدول (26) معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس في سنوات المقارنة.**
- **جدول (27) معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الابتدائي على المستوى الوطني بحسب المحافظة في سنوات المقارنة.**
- **جدول (28) معدلات البقاء في الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي(1-10) على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس، ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة.**
- **جدول (29) معامل الكفاءة لمرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم الأساسي على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس، ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة.**
- **جدول (30) معامل الكفاءة لمرحلة التعليم الأساسي حسب المحافظة في سنوات المقارنة.**

- **جدول (31) متوسطات أداء الطلبة للصفوف العاشر والثامن والرابع في الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم.**
- **جدول (32) النسب المئوية للمتوسطات الحسابية لأداء الطلبة على مباحث الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم في الأعوام 2010-2013**
- **جدول (33) بيانات ومؤشرات الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي في الأردن خلال الأعوام (1999 – 2012) .**
- **جدول (34) أعداد الطلبة والمعلمين/ت والمدارس لفروع التعليم المهني حسب الجنس في العام الدراسي 2000/1999.**
- **جدول (35) أعداد الطلبة والمعلمين/ت والمدارس لفروع التعليم المهني حسب الجنس للعام الدراسي 2004 -2005**
- **جدول (36) أعداد الطلبة والمعلمين/ت والمدارس لفروع التعليم المهني حسب الجنس للعام الدراسي** 2012- 2013 .
- **جدول (37) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية15-24+ في العام الدراسي 2005/2004، 2013/2012 حسب المحافظة**
- **جدول (38) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15+ في العام الدراسي 2005/2004 وعام 2013/2012 حسب المحافظة**
- **جدول (39) عدد الملحقين وعدد المراكز ونسبة ملتحق/ة : معلم/ة ونسبة ملتحق/ة: مركز في العام الدراسي 2000/1999.**
- **جدول (40) عدد الملحقين وعدد المراكز ونسبة ملتحق/ة: معلم/ة ونسبة ملتحق/ة: مركز في العام الدراسي 2005/2004**
- **جدول(41)عدد الملحقين/ت وعدد المراكز و نسبة ملتحق/ة :معلم/ة ونسبة ملتحق/ة: مركز في العام الدراسي 2013/2012**
- **جدول (42) مشاركة المرأة في لجان التحكيم والفرق الوطنية ولجان التأليف والتوجيه والإشراف على إعداد الكتب المدرسية**
- **جدول(43) أعداد ونسب المعلمين/ت المبعوثين/ت للحصول على مؤهلات علمية للأعوام الدراسية 2004/1999،2005/2000 و 2012 / 2013**
- **جدول(44) أعداد المعلمين/ت الملتحقين/ت بالدورات التدريبية الداخلية المرتبطة برتب لمعلمين في الأعوام الدراسية 2003/2002، 2005/2004 و 2012/ 2013**

- **جدول (45) : أعداد الموظفين الذين خضعوا لدورات تدريبية منذ البدء بها وحتى نهاية شهر نيسان لعام 2014**
- **جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.**
- **جدول (47): متابعة تنفيذ المشروعات والبرامج في الخطة الوطنية للتعليم للجميع ومؤشرات تحققها.**
- **جدول (48): الرؤية المستقبلية للتعليم للجميع لما بعد 2015.**

قائمة الأشكـــال

- **شكل (1) الاستراتيجية الوطنية للتعليم**
- **شكل (2) مكونات مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة**

Education Reform FOR Knowledge Economy (ERFKE II)

- **شكل (3) بنية النظام التربوي.**
- **شكل (4) حجم الإنفاق العام الجاري على التعليم الأساسي.**
- **شكل (5) نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الأساسي خلال الأعوام (1999-2012).**
- **شكل (6) نسبة الإنفاق العام الجاري من الناتج القومي الإجمالي.**
- **شكل (7) نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي.**
- **شكل (8) نسبة القيد الإجمالي في مرحلة الطفولة المبكرة على المستوى الوطني لسنتي المقارنة.**
- **شكل (9) نسبة القيد الإجمالي في مرحلة الطفولة المبكرة حسب الجنس على المستوى الوطني لسنوات المقارنة.**
- **شكل (10) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.**
- **شكل (11) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال حسب المحافظة للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.**
- **شكل (12) نسبة الالتحاق الإجمالي في الصف الأول الابتدائي حسب الجنس للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.**
- **شكل (13) الالتحاق الإجمالي في الصف الأول الابتدائي حسب المحافظة للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.**
- **شكل (14) معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي حسب الجنس للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.**
- **شكل (15) معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنتي المقارنة حسب المحافظة.**
- **شكل (16) نسبة القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الابتدائي حسب الجنس لسنوات 2000/1999- 2005/2004 -2013/2012**

- **شكل (17) نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.**
- **شكل (18) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني حسب الجنس في سنوات المقارنة.**
- **شكل (19) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.**
- **شكل (20) نسبة المعلمين/ت المؤهلين/ت في المدارس الابتدائية الحكومية في سنوات المقارنة على المستوى الوطني والجنس.**
- **شكل (21) معدل التلاميذ/ت إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني في المدارس الحكومية والخاصة في سنتي المقارنة.**
- **شكل (22) نتائج الأردن في اختبار TIMSS**
- **شكل (23):نتائج الأردن في اختبار PISA**
- **شكل (24) معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الابتدائي على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس في سنوات المقارنة.**
- **شكل (25) معدلات البقاء في الصفوف(1-6) على المستوى الوطني والجنس، في سنوات المقارنة.**
- **شكل (26) معامل الكفاءة عند الصف السادس حسب الجنس، في سنوات المقارنة.**
- **شكل (27) معامل الكفاءة عند الصف العاشر حسب الجنس، في سنوات المقارنة.**
- **شكل (28) حجم الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي للسنوات (1999-2012).**
- **شكل (29) نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي من مجموع الإنفاق العام الجاري على التعليم للسنوات (1999- 2012).**
- **شكل (30) نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي لكل تلميذ من نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي.**
- **شكل (31) معدلات الأمية للأعمار (15+ و15-24) للعام الدراسي 2005/2004، 2013/2012 حسب المحافظة.**
- **شكل (32) معدلات القرائية للأعمار (15+و15-24) للعام الدراسي 2005/2004، 2013/2012 حسب الجنس و المحافظة.**
- **شكل (33) نسب القيادات حسب الجنس في وزارة التربية والتعليم للأعوام 2004، 2006 ، 2013**
- **شكل (34) مصادر التمويل والشركاء الداعمين للخطط والاستراتيجيات والبرامج لتحقيق أهداف التعليم للجميع لكافة الفئات المستهدفة.**

تقديم :

يُعَدُّ التّعليم حقّاً من حقوق الإنسان، ودعامة أساسيّة للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو حقٌّ للجميع غير قابل للتصرُّف فيه، بصرف النظر عن الجنس أو الدِّين أو العرق أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

ويعد التّعليم أولوية وطنية أكدته القيادة الهاشمية ليكون الأردن في مصافِّ الدول العصرية على خريطة العالم. وعلى الرغم من شُحِّ الموارد الطبيعية المتوافرة، إلا أن الأردن دائم الاهتمام بموارده البشرية بوصفها العنصر الأساسي لنجاحه في أسواق المنطقة، ولرخاء شعبه وأمنه واستقراره. ويحمل الأردن لنفسه رؤية تتمثل في إيجاد مواطنين متعلمين مبدعين متحلّين بالمسؤولية والثقة بالنفس، يسهمون في بناء مجتمعهم وتقدمه، وقد تجسَّدت تلك الرؤية على أرض الواقع بنتائج أعمال منتدى التّعليم في أردن المستقبل الذي عقد في العام 2002، وأطلقت وزارة التّربية والتّعليم رؤيتها ورسالتها بتوافق وطني على الاستراتيجية الوطنية للتعليم، التي تضمنت برامج تطوير عملية للقطاعات الفرعية لمنظومة الموارد البشرية والتّعليم العالي، والتّعليم العام والتدريب الفني والمهني للقطاعات الفرعية كافة.

ويشكل التّعليم عنصرًا أساسيّاً في نمو الاقتصاد الوطني؛ إذ إنه الآلية الرئيسة لتحسين جودة العمل، ولتحقيق الهدف المنشود المتمثل في تحويل المملكة إلى مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط. ويتطلَّع النظام التربوي الأردني إلى تمكين الأردنيين من إتقان مهارات ومعارف جديدة، وإلى إيجاد التزام وطني بالتعلم المستمر مدى الحياة، ولا سيَّما أن بيئة الأعمال العالمية تركز على مهارات متجددة؛ مثل العمل الجماعي، وحل المشكلات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توليد المعرفة وتطبيقها وإدارتها. ومن هنا لا بد أن يتسم قطاع التّعليم بمرونة كافية للاستجابة لمتطلبات سوق العمل والاستمرار في تطوير "مهارات اقتصاد المعرفة"، فقد تم دمج الاستراتيجية الوطنية للتعليم ونتائج منتدى الرؤية معاً في خطط محددة للتنمية "خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي"، ووضعت وزارة التّربية والتّعليم عدداً من خطط التّعليم من العام 2003–2008، التي ترجمت بيانات الرؤية ووثائق التخطيط كافة إلى خطة خمسية تشمل المؤسسة التربوية بعناصرها ومفرداتها، والثانية هي برنامج تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة (ErfKE) بمرحلتيه، وبمساندة الجهات المانحة والمموّلة، والثالثة هي مبادرة التّعليم الأردنية (JEI)، التي تهدف إلى بناء نموذج لتطوير التعلم الإلكتروني، وإلى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم التطوير التربوي من خلال إيجاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن التبعات التي يتحملها الأردن بسبب الهجرات القسرية الناتجة عن الاضطرابات الإقليمية وتدفق آلاف اللاجئين جعلت متطلبات مواجهة الأزمات أكبر بكثير من إمكانات الأردن المحدودة، الأمر الذي رتب ضغوطًا اجتماعية واقتصادية وأثر بشكل كبير في البنية التحتية؛ من صحة وتعليم وبيئة وسكن ومعدلات البطالة والفقر، ممَّا شكل تحدياً كبيراً للنظام التّعليمي؛ بسبب الزيادة المطَّردة في أعداد الطلبة في المدارس الحكومية، واكتظاظ الغرف الصفية، مما أدى للعودة لنظام الفترتين في المدارس، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على نوعية التّعليم في الأردن.

وقد دأب الأردن إلى جانب الدول بالالتزام الجماعي لتحقيق أهداف وغايات التّعليم للجميع منذ مؤتمر جومتين/ تايلند في العام 1990، إلى منتدى داكار/ السنغال (2000)، ودراسة التقدم الحاصل في تحقيق أهداف التّعليم للجميع بحلول العام 2015.

وإيماناً من الوزارة بضرورة تحقيق أهداف التّعليم للجميع، وسعياً منها للوصول إلى جودة التّعليم بمُدخلات العمليّة التّعليميّة التعلمية ومُخرجاتها كافة، فقد تم إجراء تقييم لمستوى التقدم الحاصل في الأهداف الستة لمبادرة التّعليم للجميع واتصالها بإطار التنمية الوطنية؛ من حيث الاحتياجات ذات الأولوية، والأهداف العامة، والاستراتيجيات الرئيسة لتطوير التّعليم على المستوى الوطني، والسياسات والخطط، وآليات التنفيذ، والقدرات، والنتائج والآثار المترتبة عليها، وذلك بأسلوب منهجي علمي يتَّسم بالشفافيّة والواقعيّة، ويلتزم بإطار خطَّة العمل العالميّة لتحقيق أهداف التّعليم للجميع. آملاً بأن يعكس هذا التقرير الجهود الوطنيّة الدؤوبة التي تُبذل في قطاع التّعليم العام؛ إيماناً من الأردن قيادةً وحكومةً وشعباً بأهمية الاستثمار في التنمية البشريّة، وإحداث نقلة نوعيّة في النظام التّعليمي الأردني، من حيث الرؤية المستقبلية ومتطلّبات اقتصاد المعرفة.

الأستاذ الدكتور محمد الذنيبـــات
وزير التّربية والتّعليم
رئيس اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم
رئيس الهيئة الوطنية للتعليم للجميع

تمهيد :

انطلاقاً من القناعة المترسِّخة لدى الوزارة بأن التّعليم حق من حقوق الإنسان وعنصر أساسي في تنمية الإمكانات البشرية في إطار التنمية المستدامة، فقد عملت وزارة التّربية والتّعليم على تضمين أهداف التّعليم للجميع في الإستراتيجية الوطنية للتعليم، وتضمينها في السياسات التربوية العامة والأهداف الإستراتيجية، وبرامجها ومشاريعها المختلفة وأهمها مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة بمرحلتيه الأولى والثانية(ERFKE) 2003-2015، كما عملت الوزارة على إعادة تشكيل الهيئة الوطنية للتعليم للجميع التي تضم ممثلين عن جميع الشركاء والجهات المعنية بتحقيق التّعليم للجميع ممن يمثلون مؤسسات المجتمع المدني، ومجلس الأعيان، ومجلس النواب، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الأردن والقطاع الخاص، إضافة إلى عدد من المختصين في هذا المجال؛ لتنسيق الدعم الدولي بصورة أفضل، وضمان اتِّساق التخطيط وتحديد الأولويات للمدى البعيد، ووضع منهج متكامل لتنمية القدرات على مستوى المدارس والمجتمع المدني، ورفع الكفاءة المؤسسية للعاملين في وزارة التّربية والتّعليم في مجال متابعة وحصر التقدم الذي تم إحرازه في مجال تنمية الموارد البشرية، ولا سيَّما للعاملين في ميدان البحث والتخطيط، ووضع الاستراتيجيات والرصد والتقييم، بحيث يتم التركيز على تنمية القدرات المحلية لجمع وتحليل البيانات ذات الصلة، وإدارة الموارد البشرية والمالية على المستوى الوطني، واستخلاص الدروس من المبادرات والتجارب الناجحة؛ ولتحقيق ذلك تم تشكيل فرق فنية فرعية لمتابعة تحقيق أهداف التّعليم للجميع والمتمثلة في المحاور التالية: الطفولة المبكرة، وتعميم التّعليم الأساسي، والتكامل بين التّعليم النظامي وغير النظامي، وخفض نسبة الأمية، وإزالة التفاوت بين الجنسين، وتحسين الجوانب النوعية للتعليم، وإدارة النظام وفعاليَّته، والتنمية المهنية للمعلمين.

وفي إطار عمل (داكار) الذي حدد مؤشرات تنفيذ التّعليم للجميع، وطالب الدول بتعميم هذه الأهداف ضمن الخطط الوطنية القائمة أو الجديدة في مجال التّعليم، وذلك بالتشاور والتنسيق مع جميع المعنيين، وبمساعدة ودعم المجتمع الدولي، ومن خلال آليات المتابعة، فقد حقق الأردن نقلة نوعية في قطاع التّعليم، واستطاع أن يؤسس نظاماً تعليمياً شاملاً على مستوىً عالٍ من الجودة بهدف تنمية موارده البشرية، وأظهر بفضل الرؤية الثاقبة لقيادته الحكيمة التزاماً واضحاً بضمان حصول الأردنيين كافة على التّعليم الأساسي، حيث ركز الفصل العاشر من الأجندة الوطنية التي تم الاتفاق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية في الأردن، على توسيع فرص الالتحاق برياض الأطفال ولا سيما في المناطق الفقيرة والنائية، والاستمرار في توفير بيئة مدرسية آمنة، وتحسين فعالية الإنفاق على التّعليم، والتركيز على دعم الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التّعليم الأساسي والثانوي.

واحتلّ الأردن مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث توفير فرص التّعليم للجميع، التي توفر أساساً متيناً يمكن الانطلاق منه إلى تحويل مهارات موارده البشرية تدريجيّاً نحو اقتصاد المعرفة؛ إذ انخفضت معدلات الأميَّة في الأردن – على سبيل المثال– انخفاضاً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وتُعَدُّ نسبتها الآن من النسب الأدنى في المنطقة. كما أظهر الأردن تقدماً كبيراً خلال السنين الماضية في مستوى نتائج طلابه في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS). ففي العام 2003 أظهرت النتائج أن طلبة الصف الثامن احتلوا المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مادة العلوم والمرتبة الثانية في مادة الرياضيات.

وعلى الرغم من ذلك فلم تزل معدلات الأردن في الالتحاق بصفوف مرحلة الطفولة المبكرة متدنية بالمقارنة مع الدول الأخرى؛ نظراً للنقص في رياض الأطفال وارتفاع كلفتها نسبياً. ومن جانب آخر تُعَدُّ معدلات الالتحاق بالتّعليم الأساسي والثانوي من أعلى النسب في المنطقة، باستثناء الالتحاق بالتّعليم الثانوي المهني الذي استمرت معدلات الالتحاق به في الانخفاض ولا سيَّما بين النساء. ويُعَدُّ الإنفاق العام على التّعليم مرتفعاً نسبياً في الأردن بالمقارنة مع حجم اقتصاده، كما يُعَدُّ فعَّالاً نسبياً. كما ازداد الإنفاق العام على التّعليم المدرسي؛ وخصص له في العام 2014 نحو (11 %) من موازنة الحكومة، و (4.1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

إن مواصلة الجهود في تحقيق أهداف التّعليم للجميع، تتم من خلال الإستراتيجيّات والخطط والبرامج المختلفة، وفي مُقدّمتها الإطار العام لخطّة الإصلاح التربوي (2014 – 2018)؛ إذ باشرت وزارة التّربية والتّعليم بإعداد هذه الخطّة التي ستُنفَّذ خلال السنوات الخمسة القادمة، بحيث ستشتمل على ثلاثة محاور رئيسة تضمَّنت عدداً من البرامج التنفيذيّة: الأوّل: محور التّعليم والتعلم، الذي يتضمَّن مسارات التّعليم والتعلُّم المهني، وتطوير المناهج والكتب المدرسيّة، وتطوير امتحان الثانويّة العامّة، وتدريب المعلِّمين، وتكنولوجيا التّعليم والمعلومات والاتّصال. والثاني: محور الأبنية المدرسيّة والتجهيزات، ويتضمَّن الإنشاءات المدرسيّة، وإعادة توزيع الأبنية المدرسيّة (المدارس المركزيّة). والثالث: محور الإدارة والتشريعات، الذي يتضمَّن التوجّه نحو اللامركزيّة، وبُنية السلَّم التّعليمي، وتطوير معايير المُساءلة، ومعايير جودة التّعليم. وسيتمُّ إعداد خطط إجرائيّة لتنفيذ هذه البرامج؛ تمهيداً لمناقشتها في مؤتمر التطوير التربوي الذي سيُعقَد تحت الرعاية الملكيّة الساميّة في الربع الأخير من هذا العام (2014)؛ لإقرار تلك المحاور، ودعوة عدد من الخبراء وتكليفهم بإعداد أوراق عمل وفق تلك المحاور؛ لتكون مُخرجاتها حلولاً واقعيّة قابلة للتطبيق، وتُلبّي الأهداف المنشودة للتطوير التربوي .

وستعمل الوزارة على ترجمة خطتها الإصلاحية للنظام التّعليمي في ضوء متطلبات وآليات تنفيذ المبادرات التربوية الوطنية، وتقييم أثرها الإصلاحي الذي ينبغي تحقيقه في السنوات الخمسة القادمة، وعلى تضمين خطة التّعليم للجميع في الأجندة الوطنية وفي المرحلة الثانية من مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE) وفق مؤشرات الأداء، الأمر الذي سيضع على عاتق وزارة التّربية والجهات المعنية مسؤولية زيادة كفاءة الإنفاق، وضمان المراجعة الدورية في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وتعزيز قدرة وزارة التّربية والتّعليم على تنفيذ برامج أكثر طموحاً؛ وصولاً إلى تحقيق أهداف التّعليم للجميع في العام 2015 .

ولغايات إعداد التقرير الوطني لتقييم التّعليم للجميع حسب الموعد المحدد لتحقيق أهداف التّعليم للجميع في العام 2015، فقد تم تشكيل الفرق الفنية وفق محاور أهداف التّعليم للجميع، وتكليفها برصد التقدم الوصفي في كل محور منذ العام الدراسي 2000/1999 حتى العام الدراسي 2013/2012، وتكليف فريق لإعداد التقرير الوطني لتقييم التّعليم للجميع وفق منهجية علمية، ومراجعته فنياً ولغوياً من قبل مختَّصين، وعرضه على الهيئة الوطنية للتعليم للجميع بهدف إقراره، ثم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية وطباعته.

الدكتور محمد أبوغزلة
رئيس فريق إعداد تقرير التّعليم للجميع

شكر وتقدير:

إن هذا التقرير هو ثمرة جهد تعاوني عظيم استند بقدر كبير على مجموعة من الخبرات التربوية التي شخصَّت واقع ومنجزات النظام التربوي الأردني في مجال تحقيق أهداف التّعليم للجميع ضمن منحىً تحليلياً تضمن محطات تشخيصية منذ العام 2000/1999 كسنة أساس لمؤتمر داكار 2000 الذي أكد على الدول المشاركة فيه بالالتزام بتحقيق التّعليم للجميع بحلول عام 2015، ومروراً بتقييم منتصف العقد 2005/2004 وختاماً بالعام 2013/2012، فكان هذا التقرير ثمرة هذا العمل بصورته ومحتواه مجسداً جميع منجزات وزارة التّربية والتّعليم من برامج ومشاريع وفعاليات موثقة بمؤشرات رقمية ونوعية لمستوى تحسن العملية التّعليمية التعلمية في النظام التّعليمي بما ساهم في الوصول نحو تحقيق أهداف التّعليم للجميع، وذلك تمهيداً للتقييم الدولي لعقد التّعليم للجميع.

لذا، فالشكر الجزيل بداية لمعالي وزير التّربية والتّعليم الأستاذ الدكتور محمد الذنيبات الذي شرفني وزملائي بانجاز هذا العمل التربوي الكبير ليسجل في مصاف الانجازات التربوية لوزارتنا الحبيبة ويكون منارة ومرجعية لمتخذي القرارات التربوية.

كما وأشكر معالي الدكتور تيسير النعيمي الذي كان له الجهد الكبير في الإشراف على انجاز التقرير الوطني لتقييم منتصف الأمد للتعليم للجميع عام 2007، الذي كان بمثابة الموجِّه والأساس لهذا التقرير لما فيه من جهد كبير للفرق التربوية والمنظمات والشركاء الذين أسهموا بتحقيق ذاك العمل.

والشكر موصول لكافة اللجان التي عملت على انجاز هذا التقرير بما فيهم زملائي التربويين بكافة مواقعهم ومسمياتهم الوظيفية لما كان لهم من إسهامات مضيئة وإضافات ثرية رائعة ليرتقي هذا التقرير باسم الأردن ووزارتنا الحبيبة، والشكر أيضاً للأساتذة الكبار في لجنة التقييم الذين أثروا التقرير بتقييمهم وملاحظاتهم.

كما لا يفوتني كذلك شكر كل من ساهم في انجاز هذا التقرير وأخص بالذكر منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم على التوجيهات الدائمة في المجالات كافة وخاصة في مجال التّعليم للجميع، كما أشكر مكتب يونسكو بيروت وعمان على جهدهم المتواصل في دعم نشاطات التّعليم عامة والتّعليم للجميع خاصة.، والشكر موصول إلى الجهات كافة والأفراد الذي أسهموا في إنجاز هذا التقرير.

د. محمد أبو غزلة

منهجية أعداد التقرير النهائي للتعليم للجميع

في ضوء المبادئ التوجيهية المعدة من قبل منظمة اليونسكو بشأن تحقيق أهداف التعليم للجميع، وتنفيذاً للتوصيات الصادرة بشأن إعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع، تم تشكيل الفرق الوطنية والداعمين من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الوطنية و الدولية وتم تكليف(الدكتور محمد أبو غزله) مدير إدارة التخطيط والبحث التربوي في وزارة التربية والتعليم بإعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع نهاية الأمد بصورته النهائية حيث تم دراسة المبادئ التوجيهية لاستعراض وإعداد التقرير، و طريقة تحليل المؤشرات في التقرير وكيفية حسابها. و تشكيل عدد من الفرق لإعداد التقرير الأولي ، ومن ثم إعداد التقرير بصورته النهائية بالتنسيق مع كافة أعضاء فرق العمل المنبثقة عن اللجان التوجيهية الوطنية لرصد التقييم الوطني للتعليم للجميع، وعمل الفريق على مراجعة كافة المعلومات والوثائق مثل (التقارير الدولية المتعلقة بأهداف التعليم للجميع، بما فيها الموقع الالكتروني لمعهد اليونسكو للإحصاء والأرقام العالمية للتعليم للجميع وكافة التقارير الوطنية الصادرة من عام 2007/2000 حول التعليم للجميع. و خطة وأهداف التعليم للجميع عام 2000 و الخطط الوطنية للتعليم للجميع والإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية(2013–2017) والتقرير الوطني الأول والثاني للمرأة الأردنية 2012–2013.ونتائج الدراسات التقويمية الوطنية والدراسات الدولية ومشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة، والمشاريع التطويرية في الوزارة والمؤشرات المتعلقة بأهداف التعليم للجميع والفئات العمرية المستهدفة.، وتقرير المؤشرات العالمية للتعليم كذلك ، وتقرير المراقبة للتعليم للجميع عامي 2000 و2007 و تقرير الأردن بالأرقام 2012 والتقارير الإحصائية الصادرة عن قسم إدارة المعلومات من 1999–2013 وتقارير التنافسية العالمية والاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع المتعلقة بقطاع التعليم ذات العلاقة بأهداف التعليم للجميع وموازنات وزارة التربية للأعوام 1999–2013 ، و مصادر التمويل المحلية والدولية) والتي عكست مختلف نواحي التعليم للجميع على المستوى الوطني ومكامن الثغرات والتفاوتات في البيانات. وانطلاقاً من نتائج هذا التقييم الأولي، استطاع الفريق ضمان توافر البيانات والمعلومات الملائمة وذات الموثوقية الكافية لاستعراض التقدم المحرز في أهداف التعليم للجميع التي تم الاعتماد عليها في إعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع 2015.

وبما أن التقرير الوطني للتعليم للجميع 2015 يسلط الضوء على الاستراتيجيات الوطنية والسياسات والبرامج والممارسات الناجحة، ويظهر أثر التعليم للجميع على التطوير الحاصل الذي تم تحقيقه في التعليم ،وإطارا وطنيا تحليليا للتعليم للجميع وعلاقته بالسياق الوطني، ويضم آفاق ما بعد العام 2015 وتطلعات الأردن المستقبلية لتحقيق التعليم للجميع، وعمل الفريق على إجراء مقارنات مع قيم المؤشرات المستهدفة، وتحليلها وتحديد التحديات والصعوبات التي يواجها النظام التربوي والتطلعات لما بعد 2015 لتحقيق أهداف التعليم للجميع والخطط

المستقبلية والاستراتيجيات التي تسهم في التركيز على تحقيق أهداف التعليم للجميع لما بعد 2015.والتي تم رصدها ضمن خطة الإصلاح الوطنية (20014-2018)

كما تم عرض التقرير على الفريق لتقييمي المشكل من القطاعين العام والخاص لغايات مراجعة التقرير وتم إدخال التعديلات من الفريق التقييمي الوطني وإصدار التقرير بشكله النهائي.

ملخص التقرير

يعد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الذي يصدر عن اليونسكو مصدراً مرجعياً عالميا يضمن الالتزام الصادق بالتعليم للجميع وضمان استدامته باعتباره أداة فاعلة لرصد سعي دول العالم باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع.

إن الإرادة السياسية والتوجيهات الملكية السامية بوضع التعليم على رأس الأولويات الوطنية منحة مكانة بارزة واهتماما دائماً ومكنة من تحقيق انجازات كبيرة وعظيمة في مجالات تحقيق التعليم للجميع والتي تعد الأبرز في الإنجازات على الصعيد الوطني حيث أحرز الأردن تقدما ملموسا في سعيه لتحقيق أهداف التعليم للجميع بحسب تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع2011 الذي أصدرته منظمة اليونسكو بانتقال الأردن من الفئة ذات الاحتمالية المتوسطة في تحقيق أهداف التعليم للجميع إلى الفئة ذات الاحتمالية العليا وبمؤشر تقدم(0,953)، ضمن الأهداف الأربعة القابلة للقياس وهي تعميم التعليم الأساسي، ومحو الأمية، والتكافؤ بين الجنسين، وتحسين جودة التعليم مما منح الأردن صورة حضارية مشرقة في المؤسسات الدولية في مجال التعليم. كما حقق الأردن الهدف الإنمائي العام في ضمان التحاق جميع الأطفال في التعليم من خلال توفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال في سن التعليم ، وجميع من يلتحقون تقريباً بالصف الأول الأساسي يتسربون وينهون الصف الخامس الأساسي وانتفت تقريباً الأمية عند الأفراد من عمر 15 – 24 سنة ، وتساوت معدلات الالتحاق والاستمرار في التعليم والقرائية بين الجنسين

وضمن مشاركة الأردن في مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بالتعليم والوصول إلى الأهداف الإنمائية فقد احتل الأردن المرتبة الرابعة عربيا، والحادية والستين عالميا، نتيجة لرعاية جلالة الملك عبدالله الثاني ومبادراته المتعددة والمتنوعة والتي شملت مفاصل النظام التعليمي كافة، وتأكيده الدائم أن التعليم من أهم العوامل الحاسمة لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم وبدرجة عالية من التميز وتوفير الفرص التعليمية وتحقيق التكافؤ للجميع، إضافة إلى المبادرات الملكية لجلالة الملك عبدالله الثاني ومبادرات جلالة الملكة رانيا

العبدالله في المجالات التعليمية والإنسانية والتنموية المحلية والعالمية، بصفتها عضواً في اللجنة الاستشارية رفيعة المستوى والتي تم تشكيلها لرسم أجندة التنمية العالمية لما بعد عام 2015 ومناصرة بارزة لليونيسيف، ورئيسة فخرية لمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات.

ويعمل الأردن عبر مأسسة أهداف التعليم للجميع ضمن السياسات التعليمية والوطنية ومتابعتها من خلال ما تصدره من مؤشرات رقمية تشيد بما تم إنجازه على صعيد التعليم رغم شح الموارد والإمكانات ، حيث تم العمل خلال الحقبة السابقة على دمج أهداف التعليم للجميع ضمن الخطط والإجراءات والبرامج ومقاربات في تسريع التعليم غير التقليدي للوصول إلى الموقع المتقدم الذي نطمح إليه في تحقيق أهداف التعليم للجميع في مجالات توسيع الرعاية والتربية وتحسينهما في مرحلة الطفولة وتمكين جميع الأطفال بحلول 2015 من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي.

يقدم هذا التقرير المعلومات حول التقدم المحرز في تحقيق كل هدف من الأهداف الستة للتعليم للجميع بجهد مشترك مع كافة الجهات المعنية بتعزيز الحق في التعليم الجيد، من الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والشركاء والداعمين ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين، والمجتمع الأردني بأسرة والذي تم انجازه من خلال فرق عمل على المستوى الوطني والتعليمي في الأردن.

لكن تبقى التحديات كبيرة في تقليص الفجوات المتبقية في أهداف التعليم للجميع ، تأمل الوزارة من خلال خطة الإصلاح التربوي 2014-2018 من خلال السياسات والبرامج التجديدية التي تسعى الوزارة لتنفيذها بشراكة واسعة مع جميع المؤسسات المجتمعية المعنية بهدف رفع كفاءة النظام التربوي بما يضمن الوصول ما نصبو إليه من تحقيق المستوى المطلوب بالتعليم للجميع خلال السنوات القادمة إن شاء الله.

ويأتي إعداد هذا التقرير الوطني الذي عملت مجموعة من الخبراء في وزارة التّربية والتّعليم على إنجازه، بالتزامن مع اقتراب نهاية أمد التّعليم للجميع؛ مجسداً جميع منجزات وزارة التّربية والتّعليم من برامج ومشاريع وفعاليات موثقة بمؤشرات رقمية ونوعية لمستوى تحسن العملية التّعليمية التعلمية في النظام التّعليمي الأردني، بما ساهم في

الوصول نحو تحقيق أهداف التّعليم للجميع التي انبثقت من مؤتمر داكار 2000، وذلك تمهيداً للتقييم الدولي لعقد التّعليم للجميع.

وقد تكوَّن هذا التقرير من أربعة فصول، **تناول الفصل** الأول منها نبذة عن الأردن من خلال استعراض بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتّعليمية والجغرافية كافة، وعن النظام التربوي الأردني والسياسات التربوية المتبعة، وأبرز البرامج والمشاريع التّعليمية المنفذة حالياً، والتي كان لها الدور الكبير في الوصول نحو تحقيق أهداف التّعليم للجميع، وكذلك تناول التقرير الإنفاق العام على التّعليم. وتناول **الفصل الثاني** من التقرير، أهداف التّعليم للجميع، وما انبثق عنها من أهداف وطنية عامة تبنتها وزارة التّربية والتّعليم بهدف تحقيق هذه الأهداف، وكذلك رؤية وزارة التّربية والتّعليم نحو تحقيقها من خلال انتهاجها لمجموعة من السياسات والإجراءات التربوية لتحقيق أهداف التّعليم للجميع، ومرجعية العمل نحو تحقيق هذه الأهداف. أما **الفصل الثالث** فقد رسم وصفاً تفصيلياً لأهداف التّعليم للجميع الستة التي تضمنت:

- الرعاية والتّعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تحقيق تعميم التّعليم الابتدائي.
- مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة.
- محو الأمية.
- إزالة التفاوت بين الجنسين.
- تحسين التّعليم.

حيث رصد التقرير مجالات التحسن والمؤشرات ذات العلاقة لكل هدف من هذه الأهداف، مستخدماً منهجية التقييم التي ترصد التطور في تحقيق أهداف التّعليم للجميع، منذ إقرارها في عام 2000 ومرورًا بمنتصف العقد 2005/2004 وانتهاءً بنهاية العقد للتعليم للجميع، واختتم التقرير في **فصله الرابع** بالتطلعات المستقبلية للنظام التربوي الأردني وفق خطط مستقبلية لكل هدف من أهداف التّعليم للجميع فيما بعد العام 2015، كما تضمن هذا

الفصل المعيقات والتحديات التي قد تواجه وزارة التّربية والتّعليم في سيرها نحو تحقيق أهداف التّعليم للجميع الواردة ضمن الخطة الوطنية للتعليم، والاستراتيجيات التي تتبعها الوزارة لتحقيق أهداف خطة التّعليم للجميع، وكذلك محاور خطة الإصلاح وبرامجها. وقد استند التقرير للعديد من المراجع التربوية والدولية، وتضمن العديد من الأشكال والجداول والبيانات التي تعزز مجالات التحسن بمؤشرات رقمية.

أهمية التقرير وأهدافه:

تنبع أهمية التقرير الوطني لتقييم التّعليم للجميع بأنه يوثق لمرحلة زمنية امتدت منذ عام 2000– 2015، ويسلط الضوء على الجهود الوطنية المبذولة في مجال الخطط الوطنية لتطوير التّعليم وتحقيقه للجميع، كما يبين التقرير أهم المراحل التي تمت مقارنتها للوقوف على أهم المحطات التي أظهر النظام التّعليمي تقدم ملموسًا، ويبين جهود المؤسسات الوطنية والدولية في دعم أهداف التّعليم للجميع، كما تتأكد أهمية التقرير في أنه يُعدُّ الوثيقة المرجعية في تقييم التقدم في إحراز بعض أهداف التّعليم للجميع، ويرسم الطريق إلى المضي في وضع الاستراتيجيات في تحقيق جميع أهداف التّعليم للجميع خلال السنوات لما بعد 2015، ويبرز التطلعات المستقبلية المطلوبة لتحقيق ذلك.

أهداف التقرير:

يأتي التقرير استجابة لمتطلبات المواثيق الدولية في توثيق ما توصلت إليه الدول من تحسين لأنظمتها التّعليمية ومستوى تحقيقها لأهداف التّعليم للجميع المنبثقة عن أهداف مؤتمر داكار عام 2000، ومن هنا فإن التقرير يهدف إلى:

1. تقديم عرض موجز عن النظام التربوي الأردني ليشمل الغايات والأهداف والسياسات والخطط والمشاريع والبرامج نحو تحقيق أهداف التّعليم للجميع.
2. يرصد التقدم في تحقيق أهداف التّعليم للجميع منذ عام 2000 حتى عام2015 .
3. تشخيص مجالات القوة ومجالات التحسين نحو تحقيق أهداف التّعليم للجميع.

4. تقديم التقرير أبرز الممارسات وقصص نجاح سيستفاد منها في تحقيق أهداف التّعليم للجميع.
5. يعرض التقرير فرصة للدول للمقارنة وتبادل الخبرات في تحقيق أهداف التّعليم للجميع.
6. توفير التقرير بيانات إحصائية ومعلومات تسهم في توجيه السياسات المستقبلية نحو الاستمرار في تحقيق أهداف التّعليم للجميع لما بعد 2015.
7. يشكل التقرير وثيقة مرجعية لمسيرة النظام التربوي الأردني في تحقيق أهداف التّعليم للجميع.
8. ربط أهداف المبادرات فيما بينها في مجال تحسين التّعليم مثل (أهداف الألفية، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، ومؤتمر داكار، والمؤتمرات التربوية الأخرى).
9. يعكس صورة تكاملية للشراكات الداخلية بين الجهات ذات العلاقة بالتّعليم من منطلق أن التّعليم حق للجميع ومسؤولية مجتمعية.
10. يسهم إعداد هذا التقرير في بناء القدرات الوطنية لدى أعضاء الفرق المشاركة في إعداده.

الفصل الأول:
الخلفية

الفصل الأول:

الخلفية:

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في قلب منطقة الشرق الأوسط وتبلغ مساحتها (89.318) كم^2، تشكل اليابسة منها ما نسبته(88,778%) من المساحة الكلية.

ويبلغ عدد سكانها حوالي ستة ملايين وثلاث مئة وثمانية وثمانون ألف نسمة لعام 2012، يتوزعون تبعاً للجنس ذكور (52 %)، وإناث (48 %)، يسكن منهم (82.6%) في المناطق الحضرية، و(17.4%) في المناطق الريفية.

أما الموارد الطبيعية في المملكة فهي شحيحة، ويُعدّ معدل النمو السكاني مرتفعاً بالرغم من انخفاضة من(3 %) عام 1999 إلى(2.2%) عام 2012، وانخفض معدل الزيادة الطبيعية للسكان من (2.3%) عام 1999 إلى (2.1%)عام 2012، ومن حيث التركيب العمري تصنف المملكة على أنها مجتمع فتي؛ إذ تشكل الفئة العمرية الأقل من 15 سنة حوالي (**37.3**%) من السكان، ويشير التركيب النوعي للسكان حسب الإحصائيات إلى ارتفاع (عدد الذكور لكل 100 أنثى)، حيث بلغت (**106.3**%) عام 2012، بمعنى أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في الفئات العمرية كافة، بسبب استمرار تدفق العمالة الوافدة، هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار والحروب في الدول المجاورة، التي أدت إلى توافد هجرات قسرية من دول الجوار إلى المملكة معظمها من الذكور.

فهذه التحديات أوجبت الاستثمار في رأس المال البشري وعدَّته هدفاً وغاية لخطط التنمية المستدامة المتعاقبة، لأن الاستثمار النوعي يمكن أن يسد الفجوة التي ترتبت على شح الموارد الطبيعية ويعمل على تطوير كافة المجالات، والوصول إلى الأسواق المجاورة والعالمية.

وقد دخلت المملكة منذ عام 2010 ضمن ما يسمى بالهبة الديموغرافية، مما شكل مسؤوليات ومهام إضافية لتهيئة الأفراد استعداداً لاستثمار هذه الظاهرة، وبالمقارنة مع دول العالم الثالث وبخاصة الدول العربية غير النفطية فإن المملكة تحتل موقعا متقدما في إطار مقاييس التنمية البشرية وفقاً لاعتبارات موارده الطبيعية وناتج القومي الإجمالي، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من(29) حالة لكل 1000 من المواليد الأحياء عام 1999إلى (17) حالة عام 2012، وارتفع معدل توقع الحياة لكل من الرجال والنساء من (69) عام 1999 إلى (73) لعام 2012، وانخفض معدل الخصوبة الكلي للنساء في الأعمار 15–49"من (3.8) في العام 1999 إلى(3.5%") للعام 2012، بواقع (3.4%) في الحضر و(3.9) في الريف، بسبب استمرار الاهتمام والتحسن الملحوظ في الظروف المعيشية والصحية للسكان، حيث شكل إنفاق القطاع العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي(2.06%) للعام 2005، في حين أصبحت هذه النسبة (1.96%) في عام 2012، وكان نصيب وزارة الصحة من الموازنة الحكومية (6.7%).

أما معدل البطالة للعام 2005 فقد بلغت نسبته (**14.8**%) وكانت لدى الذكور (12.8. %)، وللإناث (25.9%)، في حين بلغت عام 2012 (12.2 %)، وكانت لدى الذكور (10.4 %) وللإناث (19.9%) و

معدل النشاط الاقتصادي الخام (24.6 %) لعام 2012م، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق والجارية (**7.3**%)، وارتفع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من(1.080.2) دينار أردني عام 1999 إلى(3,438.6) دينار أردني عام 2012، كما بلغت الصادرات عام 2005(4.5) مليار دينار أردني تقريبا، وفي عام 2012 بلغت (5.6) مليار دينار أردني، أما الواردات فقد بلغت (8) مليار دينار أردني تقريباً عام 2005، وفي عام 2012 بلغت (14.7) مليار دينار أردني تقريبا.

ووصلت الإيرادات الضريبية من الإيرادات المحلية(1.765,8) مليون دينار أردني بنسبة (58%) من الإيرادات الإجمالية لعام 2005، في حين بلغت الإيرادات الضريبية من الإيرادات المحلية (3,351.4) مليون دينار أردني بنسبة (70.90 %) من الإيرادات الإجمالية لعام 2012. وكان الإنفاق الفعلي العام(3,104,6) مليار دينار أردني للعام 2005، في حين وصل الإنفاق الفعلي العام(5,054,301) مليار دينار عام 2012، وبلغ الإنفاق الفعلي لقطاع التّعليم (388.735) مليون دينار أردني لعام 2005، في حين بلغ الإنفاق الفعلي (813,810) مليون دينار أردني عام 2012, أما نسبة إجمالي نفقات وزارة التّربية والتّعليم من إجمالي النفقات الحكومية فكانت (10.3%) لعام 2005، وفي عام 2012 بلغت هذه النسبة (11%).

كما بلغت كلفة الطالب (352) دينار أردني خلال العام 2005، في حين أصبحت تحتسب كلفة الطالب في السنوات الأخيرة بطريقة مختلفة، وذلك بعد اعتماد تصنيف آخر لبرامج الموازنة، حيث أصبحت تعتمد على المستوى التّعليمي؛ أي أن كلفة الطالب في مرحلة رياض الأطفال (302) دينار أردني، وكلفة الطالب في مرحلة التّعليم الأساسي (621) دينار أردني، وكلفته في مرحلة التّعليم الثانوي الأكاديمي(846) دينار أردني، و(1113) دينار أردني في مرحلة التّعليم الثانوي المهني خلال العام 2012.

كما بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التّعليم من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2005 (4.16%)، في حين وصلت عام 2012 (4%)، ونسبة نفقات وزارة التّربية والتّعليم الجارية والرأسمالية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3.7%) عام 2005، وفي عام 2012 بلغت (4%)، حيث بلغ الإنفاق الفعلي لوزارة التّربية والتّعليم (354,311) مليون دينار أردني في عام 2005، في حين وصل هذا الإنفاق إلى (784,710) مليون دينار في عام 2012، وفي عام 2005 فإن (75%) من نفقات وزارة التّربية والتّعليم هي رواتب للمعلمين، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 2012 لتصل إلى (85%)، وهذا نتيجة تعديل سلم الرواتب؛ إذ انعكس إيجاباً على رواتب المعلمين العاملين في قطاع التّعليم العام.

النظام التربوي في الأردن

أولاً: السياق الوطني للتعليم:

تحتل العملية التربوية في الأردن أولوية وطنية في مشاريعه التنموية وسياساته المستقبلية، فكانت وما زالت موضع اهتمام موصول لقيادته السياسية والشعبية بمختلف شرائحها وفئاتها، فأولت الحكومات الأردنية المتعاقبة أهمية خاصة للتعليم منذ تأسيس الإمارة عام (1921). ولتنظيم العملية التربوية فقد تم الاعتماد بصورة مؤقتة على قانون التدريسات الابتدائية لسنة (1913)، الذي صدر زمن الدول العثمانية، ثم صدر نظام المعارف عام (1939)، الذي نظَّم أسس العملية التربوية، وبعده صدر قانون المعارف رقم (20) لسنة (1955)، الذي أقرَّ إلزامية التّعليم حتى نهاية الصف السادس. وفي عام (1956) أنشئت وزارة التّربية والتّعليم التي قادت العملية التربوية حيث تم صدور قانون التّربية والتّعليم رقم (16) لعام 1964، الذي أقرَّ إلزامية التّعليم مدة تسع سنوات، وبموجبه استمدت فلسفة التّربية والتّعليم في الأردن وأصولها من الأسس والمرتكزات والأهداف الواردة في الدستور الأردني، ومن تجارب الأردن وواقعه المحلي والعربي، ومن القيم والمثل العليا للأردن، ومن آماله وحاجاته القائمة والمنتظرة في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

وامتداداً لهذا القانون صدر قانون التّربية والتّعليم المؤقت رقم (27) لسنة (1988)، ثم صدر كقانون دائم تحت رقم (3) لسنة (1994)، إذ بموجبه تم إقرار إلزامية التّعليم مدة عشر سنوات، وتم فيه التوسع في الأسس الواردة في القانون السابق، حيث أضاف إليها فلسفة التراث العربي والإسلامي، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، والتجربة الوطنية الأردنية، وعرضاً للأهداف العامة للتربية في المملكة بشكل يتطلَّع للانفتاح على الثقافة الإنسانية، والاستيعاب الواعي للتكنولوجيا، وإتباع الأسلوب العلمي والتفكير الناقد الموضوعي والإبداعي مع الاعتزاز الوطني والقومي. وينظِّم هذا القانون أعمال الوزارة ومهامها؛ إذ يتضمن تفصيلات كاملة تتعلق "بفلسفة التّربية وأهدافها المتمثلة في الأسس الفكرية والوطنية والقومية والإنسانية والاجتماعية، ويحدد أيضا الأهداف العامة للتربية، ومبادئ السياسة التربوية وأهميتها، وتوفير الفرص لتحقيق التّربية المستدامة، وأعمال الوزارة ومهامها وجهازها، والمراحل التّعليمية، ومهام مجلس التّربية والتّعليم، وأسس المناهج والكتب المدرسية، والامتحانات العامة، والمؤسسات التّعليمية الخاصة والأجنبية، وتعزيز الصلات التربوية بين المملكة وسائر البلدان في العالم".

ولما كانت الإدارة التربوية أداة رئيسة لتحقيق أهداف العملية التربوية من خلال الاستثمار الأمثل للإمكانات والموارد والتسهيلات التربوية المتاحة، فقد جاء مؤتمر التطوير التربوي عام (1987) في عمان، الذي أوصى بالعمل على بلورة مفهوم "القيادة الإدارية، وإعداد القادة التربويين، وتأكيد مبدأ المساءلة لجميع القائمين على العملية التربوية في جميع مراحلها"، مما حدا بالأردن إلى السير بحركة إصلاح وتطوير تربوي في ضوء المراجعة الشاملة لنظامه التربوي، وذلك من خلال خطة التطوير التربوي التي تبنَّتها الوزارة؛ إذ ركزت في مرحلتها الأولى على تطوير الجانب الكمي لعناصر النظام التربوي، بينما اهتمت في المرحلة الثانية بتطوير البعد النوعي لبعض عناصر النظام التربوي من خلال تأكيد أثر الجودة في عملية التطوير التربوي، فيما ركزت المرحلة الثالثة على تحسين

البعد النوعي لعناصر النظام التربوي كافة، وقد ترجمت هذه البرامج من خلال مبادىء السياسة التربوية التي وردت في قانون التّربية والتّعليم الذي صدر في العام 1994، وقد استند النظام التربوي الأردني في فلسفته إلى جملة من المبادئ أكدتها قوانين التّربية المتعاقبة، تشمل الإيمان بالله والحرية والوحدة العربية، وقد انبثقت هذه الفلسفة من الدستور الأردني والحضارة العربية الإسلامية والثورة العربية الكبرى والخصوصية الأردنية، وقد تمثل الهدف العام للتربية في إعداد المواطن المؤمن بربه والمنتمي إلى بلده وأمته والمتحلي بالأخلاق الإنسانية الرفيعة، لاسيما أن الحضارة الإسلامية وقيم الحضارة المعاصرة تشكلان المصدرين الأساسيين اللذين تستند إليهما سياسات التّعليم في الأردن، كما تضمن القانون الأهداف العامة للتربية والتّعليم، والتي تمثلت في الآتي:

- إعداد المواطن المزود بالمهارات والمعارف اللازمة للاقتصاد المبني على المعرفة؛ ليسهم في بناء مجتمعه (مهارات معرفية، ومهارات الاتصال والتواصل، ومهارات العمل مع الفريق، ومهارات التفكير العلميّ، والمهارات الشخصية، ومهارات التكنولوجيا، ومهارات البعد الوظيفيّ، ومهارات البحث العلمي).
- توفير فرص التّعليم للجميع، وتحقيق المساواة والعدالة في الخدمات التربوية كمّاً ونوعاً، مع تركيز خاصٍّ على التطوير النوعيّ للتعليم مقيساً بمستويات تعلّم الطلبة.
- السعي لتأصيل إدارة تربوية فاعلة للنظام التربويّ في مستوياته المختلفة، مع تركيز خاصٍّ على تفعيل الإدارة المدرسية.
- رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربويّ الأردنيّ.

كما حدد القانون المبادئ الرئيسية للسياسة التّعليمية وعلى النحو الآتي:

- ترتكز فلسفة النظام التربوي على الدستور الأردني، والحضارة العربية الإسلامية، ومبادئ الثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية الأردنية.
- استجابة النظام التربوي في الأردن لكل من الحاجات الراهنة والمستقبلية، وأن يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن .
- يمكّن النظام التربوي النوعي جميع مواطنيه من الحصول على فرص التعلم، والمساواة في تقديم الخدمات التربوية، بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العصرية.
- يقدم النظام التربوي أفضل أساليب التّعليم والتعلم النوعي التي تمكن الطلبة من إتقان كفايات التعلم وفق مؤشرات أدائية تستند إلى معايير متضمنة في النتاجات التّعليمية .
- دمج الرؤية والرسالة على نحو راسخ ومحكم، وتطبيقهما في تطوير السياسات وصنع القرارات، بحيث توجهان جميع مستويات التخطيط التربوي.

ويُعَدُّ مجلس التّربية والتّعليم المجلس المعني بسياسات التّعليم العام في الأردن، وتتولى الوزارة الإدارة التنفيذية للنظام التربوي، الذي يترجم التوجهات التي تحكم السياسات التربوية نحو تحقيق أهدافها وعلى النحو التالي:

- توجيه النظام التربوي ليخدم الحاجات الفردية والمجتمعية.
- توفير فرص التّعليم مدى الحياة، واستخدام أشكال التّعليم كافة لتحقيق هذا الهدف.

- تأكيد أهمية التّربية السياسية، وتعزيز المشاركة والعدالة والديمقراطية.
- توجيه النظام التربوي لتنمية قدرات الطلبة على التحليل والنقد والمبادرة والحوار والقيم الأخرى المشتقة من الحضارتين العربية الإسلامية والعالمية.
- توسيع نطاق الخدمات التّعليمية لتشمل الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إتباع المنهج العملي للتخطيط للنظام التربوي وفي البحث والمتابعة والتقييم، وبحيث يكون التخطيط العام مركزياً والإدارة لا مركزية.
- التركيز على مفهوم المدرسة الشاملة.
- التركيز على أن التّعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الأخلاقية والمهنية.
- التّربية مسؤولية وطنية مشتركة تتعدى إطار المؤسسة التربوية الرسمية.

وانطلاقاً من التصور الرئيس للمستقبل الذي نريد، والذي وضع لتجسيد التوجه الذي رسمه جلالة الملك عبد الله الثاني، فإنه يتمثل في الآتي: " تمتلك المملكة الأردنية الهاشمية أنظمة نوعية ومنافسة لتنمية الموارد البشرية"، توفر لجميع الناس خبرات التعلم مدى الحياة وتتلاءم مع احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، كما اتسقت هذه الرؤية مع ما ورد في بنود الميثاق الوطني الأردني تجسيداً للرؤية الملكية، الذي أعدَّ نظام التّربية والتّعليم الأردني كنظام متكامل متطور، تعبّر فلسفته عن فكر الأمة وقيمها، ويقوم على ثوابت العقيدة الإسلامية والمثل العليا للأمة العربية، والتجربة الوطنية الأردنية والاستفادة من التجارب العالمية الإنسانية، وقد أكد الميثاق ما يأتي:

- أن تحرص سياسة التّربية والتّعليم في الأردن على تنشئة الفرد المتكامل روحياً وجسمياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً، الواعي لحقوقه الملتزم بواجباته القوي الانتماء لوطنه المعتز بأمته، المتمتع بالروح العلمية والديموقراطية المؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدل والخير والمساواة القادر على الإنتاج المفيد، والمبادرة المبدعة.
- أن تقوم تربية النشء على الإيمان بالله وبأصالة الأمة العربية وبقدراتها على التجديد والإبداع في مختلف ميادين الحياة.
- أن يعنى نظام التّعليم بتنمية التفكير المستقل المبدع، وذلك بتحريك دوافع العمل والجدية والإتقان والتميز، وتوجيه التّعليم نحو إعداد الإنسان الأردني للمستقبل، بتنمية معرفته وتطوير قدراته العقلية والنفسية، لمواجهة تحديات المستقبل وأخطاره، وبناء منهجية التفكير العلمي والنقدي، بتوجيه التّعليم نحو مهارات استخراج المعرفة واستيعابها ومحاكمتها محاكمة عقلانية.
- أن يتم الربط بين نظام التّعليم والإنتاج، وأن تلبي عملية التّربية والتّعليم حاجات الأردن من القوى البشرية المؤهلة في الحاضر والمستقبل.

- أن يتصف نظام التّربية والتّعليم بالشمول والمرونة، بحيث يتم من خلاله الاهتمام بالموهوبين وتوفير الفرص التي تتلاءم مع قدراتهم وقابليتهم، وتضمن استفادة المجتمع الأردني من عطائهم المتميز، والاهتمام بتعليم المعوقين ودمجهم المبكر في نظام التّربية والتّعليم وتأهيلهم ليصبحوا عناصر منتجة في المجتمع.
- أن تكون اللغة العربية لغة التّعليم في جميع مراحله وأنواعه، مما يتطلب تطوير أساليبها ووسائل تدريسها، وتعليمها لغير الناطقين بها، وتأكيد أهمية تعلم اللغات الأجنبية الحية، لتمكين الأجيال من الاطلاع على العلوم والآداب وشتى أشكال النشاط الإنساني المكتوب بتلك اللغات، وتحقيق التواصل الحضاري مع الأمم الأخرى.
- ايلاء مهنة التّعليم ما تستحقه من عناية وتقدير، لتحتل مكانتها الاجتماعية اللائقة بين المهن المختلفة، والاهتمام بتأهيل المعلم الأردني وإشراكه في عملية صنع القرار التربوي ورفع مستواه العلمي والمعرفي.

وانطلاقاً من حرص الأردن على إعادة النظر في النظام التربوي تطويراً وتجديداً، وتأكيداً من الوزارة لأهمية ترجمة التوجيهات الملكية السامية وصياغتها في صورة برامج إجرائية، وتطوير النظام التربوي بمفرداته كافة: مدخلات وعمليات ومخرجات، فقد تبنَّت الوزارة وبدعم متواصل من صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني المعظم –حفظه الله ورعاه– برؤى وطنية إلى التغيير ابتداءً من منتدى " **التّعليم في أردن المستقبل**"، الذي عقد في سبتمبر/ أيلول من العام (2002)، وبمشاركة مجتمعية واسعة ضمن جهود شاملة لتنمية الموارد البشرية، تمت تغطية شتى المواضيع التي وفرت القاعدة لتطوير استراتيجية وطنية للتربية، والذي انبثق عنه جملة من الأولويات والمدخلات ذات العلاقة بإحداث التغيير، الذي يغطي كل مجالات التعلم والتدريب من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلتي التّعليم العام والعالي، والتدريب الحرفي والمهني، وقد ركز المنتدى على أربعة أبواب تمثلت فيما يلي:

الباب الأول: تضمن الأبعاد الرئيسة والأولويات؛ إذ اشتمل على الرؤية المقترحة، والرسالة التربوية، والقضايا التربوية الرئيسة، إضافة إلى المرتكزات والأولويات والافتراضات لإجراء التغيير التربوي والجهات المعنية بتحقيقه، والإطار الاستراتيجي المقترح لتطوير النظام التربوي.

الباب الثاني: شمل ملامح التغيير المنشود في ما يتعلق بدور التّربية المستقبلية في تحقيق التعلم المستدام، وتطوير التنظيم الإداري والمهمات الرئيسة للوزارة على المستويات كافة، وإحداث تحول نوعي في دور الطالب وكفايات المعلم، وفي استراتيجيات التعلم والتّعليم، وفي الربط الإلكتروني وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية.

الباب الثالث: اشتمل على منظومة البرامج التطويرية والمشاريع التجديدية التي انتهجتها الوزارة لتطوير النظام التربوي بمختلف عناصره.

الباب الرابع: تضمن رزمة من المؤشرات الإحصائية الكمية والنوعية، التي شملت معدلات الالتحاق بالتّعليم، ومؤهلات المعلمين، وتحصيل الطلبة وكلفتهم التّعليمية.

وقد حدد المنتدى أبعاداً رئيسة لإصلاح نظام تنمية الموارد البشرية، وهي:

- التعلم مدى الحياة.
- الاستجابة للنمو الاقتصادي.
- الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التعلم النوعي.

وقد ساهمت هذه الأبعاد في إصلاح أنظمة تنمية الموارد البشرية، من خلال التعلم والتدريب النوعيَّيْن؛ ليصبح المواطن على مستوىً عالٍ من التعلم والمهارة والتكيُّف مع متطلبات سوق العمل، ويمتلك حوافز ذاتية لجعل الأردن منافساً في السوق العالمية، والمحافظة على أمن واستقرار المجتمع الأردني، وكان من نتاج هذا المنتدى بلورة وثيقة "**نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن**"، التي ارتكزت عليها وثيقة "**إطار الاستراتيجية الوطنية للتربية**" (2004)، وكانت النتيجة البارزة للمنتدى التصميم الواضح من المشاركين كافة على إعادة تشكيل النموذج التربوي، بما فيه التّعليم العالي، والتّعليم المهني والتدريب، والتّعليم العام، من أجل تحقيق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني؛ بأن يغدو الأردن مركزاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة وأنموذجاً للتغيير والتطوير، وذلك من خلال :

- تحقيق التميز والإتقان والجودة، من خلال استثمار الموارد البشرية والفرص المتاحة والمعرفة، والاستفادة من الخبرات المحلية والعربية والدولية.
- تعزيز القدرة على البحث والتعلم، وضمان مساهمة الأفراد في بناء اقتصاد متجدد يكون مبنيّاً على المعرفة ويسهم في التنمية المستدامة.
- وضع الأردن على خريطة الدول المتقدمة والحديثة والمصدِّرة للكفاءات البشرية المتميزة والقادرة على المنافسة إقليميّاً وعالميّاً.

وعليه فقد تجسدت الرؤية والرسالة الوطنية للتعليم في :

– الرؤية:

تمتلك المملكة الأردنية الهاشمية منظومات من الموارد البشرية ذات جودة تنافسية وكفاءة عالية قادرة على تزويد المجتمع بخبرات تعليمية مستمرة مدى الحياة، وذات صلة وثيقة بحاجاته الراهنة والمستقبلية، وذلك استجابة للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحفيزها من خلال إعداد أفراد متعلمين وقوى عمل ماهرة.

- الرسالة:

تطوير نظام تربوي عماده "التميز" يعتمد على موارده البشرية، استناداً إلى معايير عالمية وقيم اجتماعية وروح تنافسية عالية، مما يسهم في تقدم الأردن في خضم "الاقتصاد المعرفي العالمي".

كما جاءت الأجندة الوطنية في عام 2006 لتوجه المؤسسات والقطاعات كافة ومنها قطاع التّعليم، والتي حددت فيها أهدافاً للتعليم تمثلت في :

- إعداد الأردنيين للتعلم الدائم، وحفزهم على العمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة باستمرار.
- أن يحصل الأردنيون على فرص متكافئة للمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد انبثق عن هذه الأهداف جملة من الأهداف القطاعية التي تصبُّ في تحقيق الأهداف للجميع، وذلك على النحو الآتي:

الأهداف القطاعية للتعليم :

- تشكيل مجلس اعتماد جودة مؤسسات التّعليم العام وضبطها، يتبع الهيئة الوطنية للاعتماد وضبط جودة المؤسسات التّعليمية.
- تعزيز التوجه نحو اللامركزية، واعتماد منهجية شاملة للتقييم والتطوير.
- التوسع في إنشاء رياض الأطفال التابعة للقطاع العام، والتركيز على المناطق الفقيرة والمناطق النائية.
- توسيع فرص الحصول على التّعليم الأساسيّ والثانويّ مع تحسين فعالية الإنفاق.
- تحسين جودة التّعليم الأساسيّ والتّعليم والثانويّ.
- زيادة مشاركة القطاع الخاصّ في إدارة التّعليم المهنيّ، وتطوير البرامج والمناهج لتلبية متطلبات السوق.

وفي العام 2006 تم تشكيل لجنة ملكية لتطوير التّعليم، وكلفت بإعداد **إستراتيجية وطنية للتعليم** حُدِّدت من خلالها المحاور الرئيسة الكفيلة بتطوير النظام التّعليم الأردني وبما يحقق كذلك أهداف التّعليم للجميع، كما حددت الرؤية والرسالة الوطنية للتعليم، كما هو موضح بالشكل التالي (1):

شكل (1): الإستراتيجية الوطنية للتعليم

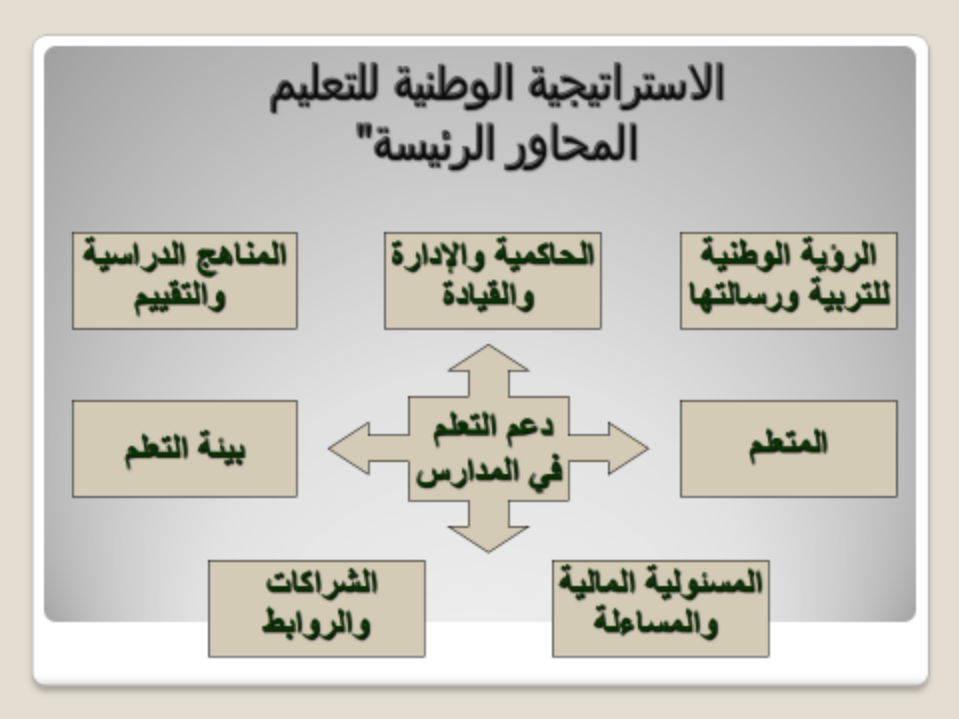

ثم قامت الوزارة بتطوير إطار عام للسياسات الإستراتيجية والتنفيذية وفق هذه المحاور، والذي انبثق عنه كل البرامج والخطط التنفيذية للوزارة في خطتها الإستراتيجية الأولى في عام 2006-2008، وتضمنت رؤيتها ورسالتها في التّعليم، والخطة الإستراتيجية للأعوام 2009-2013، التي تضمنت جميع محاور التّعليم للجميع، **كما تم تطوير الإطار العام للسياسات التربوية متضمنة مجالات السياسة التربوية التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية 2013/2009، وعلى النحو التالي:**

أولاً: حاكمية النظام

- السياسة التربوية :

تطبيق اللامركزية بمنهجيات شمولية تكاملية؛ لتقييم وتطوير النظام التربويّ بإجراءات تشريعية وتنظيمية تضمن سلامة الجهاز التربوي وحيويته؛ لتحقيق تطور نوعي في آليات اتخاذ القرار وأعلى درجات مشاركة المجتمع المحلي.

ثانياً: تمويل التّعليم

- السياسة التربوية:

التوسع في تطبيق منهجيات شاملة ومتكاملة وشفافة لتمويل التّعليم ضمن منظومة اقتصاديات التّعليم منسجمة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمنحى يحقق الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي.

ثالثاً: البرامج الخاصة بتوفير فرص التّعليم للجميع

– السياسة التربوية:

التوسع في زيادة فرص الحصول على التّعليم العام الأساسي والثانوي، وزيادة إنشاء رياض الأطفال، وتمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، والتركيز على المناطق الفقيرة والنائية؛ تجسيداً لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة التربوية وتقليل الفجوات اللاحقة في التحصيل التّعليميّ، بهدف توفير التّعليم للجميع مع تحسين فعالية الإنفاق بما ينسجم والمعايير العالمية.

رابعاً: الموارد البشرية

– السياسة التربوية:

تمكين موارد بشرية ذات خبرات، وتصميم برامج التنمية المهنية المستدامة؛ لدعم تملُّك الخبرات وتطورها بما يمكنها من إدارة النظام التربوي بكفاءة وفاعلية وضبط جودة أداء المؤسسات التّعليمية.

خامساً: البيئة التّعليمية التعلمية

– السياسة التربوية:

بيئة تعليمية آمنة تشمل جميع المتطلبات التي تتناسب مع احتياجات الطلبة الصحية والانفعالية والاجتماعية والتربوية والأكاديمية، وتراعي تطبيق المعلمين لمهارات التنمية المهنية المستدامة بالشراكة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي.

سادساً: المتعلم

– السياسة التربوية:

ترسيخ منظومة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المنسجمة مع التنمية المستدامة، وإيلاء الأهمية لاحتياجات الطلبة الصحية والانفعالية والاجتماعية والتربوية والأكاديمية؛ لتحسين تعلمهم ومساعدتهم في التعامل مع مستجدات الأوضاع والقضايا والتحديات بما يتناسب وسوق العمل، إلى جانب ضمان مشاركة كل من الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني.

سابعاً: ضمان الجودة والاعتماد

– السياسة التربوية:

- تشكيل مجلس اعتماد وضبط لجودة مؤسسات التّعليم العام يتبع الهيئة الوطنية للاعتماد وضبط جودة المؤسسات التّعليمية، بهدف الوصول إلى مجتمع تعلم ذي نوعية متميزة تحقق معايير تربوية فنية وإدارية على المستوى الوطني وفي جميع مستويات العمل في الوزارة.

وضماناً لتحقيق أهداف التّعليم للجميع فقد استند النظام التّعليمي الأردني إلى مجموعة من المرتكزات التي تحكم الإطار العام للسياسات التربوية وتتمثل فيما يلي:

- توفير فرص التعلم Access
- النوعية Quality
- العدالة والمساواة Equality & Equity
- الكفاءة Efficiency
- المواءمة Relevance

كما اشتملت خطة الوزارة الإستراتيجية للأعوام 2009– 2013، على مجموعة من الأولويات ترجمتها ضمن أهدافها المؤسسية الآتية:

- تطوير نظم الحاكمية الرشيدة.
- بناء مجتمع تعلم ذي نوعية مميزة، وتطوير معارف ومهارات وخبرات وقدرات واتجاهات المتعلم والعاملين بما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة وبمشاركة مجتمعية.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التّعليم لجميع فئات الطلبة، ومواءمة مخرجات التّعليم المهني ومتطلبات التنافسية العالمية.
- تحقيق التنمية المهنية المستدامة للموارد البشرية، لضمان كفاءة وفاعلية النظام التربوي.
- تطوير بيئة تعليمية مادية ومعنوية آمنة محفزة.
- تبني منهجيات شاملة ومتكاملة وشفافة لتخطيط وتوفير مصادر لتمويل التّعليم، ضمن منظومة اقتصاديات التّعليم وبما يحقق الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي.

كما تبنت الوزارة استراتيجيات طويلة الأمد تتمثل ببرامج ومشاريع إستراتيجية تنفذ بالتعاون مع شركاء وداعمين استراتيجيين لتحقيق الأهداف، ومنها:

أولا: (ERFKE I) مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة (2003–2009) :

أ–أهداف المشروع:

1. إعادة تشكيل النموذج التربوي، ومراجعة السياسات التربوية والأهداف، وبناء إستراتيجية وطنية للتربية.
2. إحداث تحول نوعي في البرامج والممارسات التربوية، لتحقيق مخرجات تنسجم مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.
3. توفير الدعم والتسهيلات في الأبنية والمرافق المدرسية؛ لتجهيز بيئات تعليمية مادية تتميز بالجودة.
4. تنمية الاستعداد للتعلم ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة.
5. زيادة المواءمة وتطوير الروابط والقنوات بين نواتج النظام التّعليمي، ومتطلبات العملية الاقتصادية والاجتماعية.

6. رفع كفاءة النظام التّعليمي وزيادة فاعليته.

ب-مكونات المشروع:

ويتكون برنامج "إصلاح التّعليم استجابة لاقتصاد المعرفة"(**ERFKE I**) من أربعة مكونات مترابطة ومتداخلة هي:

1. المكوّن الأول: إعادة توجيه السياسة التربوية والأهداف والاستراتيجية التربوية، من خلال الإصلاحيين الحكومي والإداري.

2. المكوّن الثاني: البرامج والممارسات التربوية لتحقيق مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.

3. المكوّن الثالث: توفير بيئات للتعلم المادي النوعي، من خلال إنشاء مبانٍ مدرسية جديدة، وتوسيع وترميم المباني القائمة.

4. المكوّن الرابع: تنمية الاستعداد للتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة.

ج- إنجازات المشروع:

كان للمشروع جملة من الإنجازات كان من أبرزها ما يلي:

1. إعداد خطة إستراتيجية وطنية للتعليم لمدة خمس سنوات 2009-2013، وتوزيعها والتوعية بها من خلال ورش توعوية عديدة.
2. تطوير آليات خاصة بالموازنة الموجهة بالنتائج، وإعدادها حسب الإطار المتوسط الأجل .
3. عقد برامج تدريبية عديدة في مجالات القيادة والنوع الاجتماعي، وتم إعداد وتنفيذ برنامج وطني للتطوير قاعدته المدرسة والمديرية في سبع مديريات للتربية والتّعليم.
4. وضع إطار للمتابعة والتقييم للمشروع من خلال إجراء (32)دراسة تقييمية بما فيها الدراسات التقييمية الدولية TIMSS وPISA .
5. تنفيذ(114) مشروعاً إبداعياً مقدمة من المدارس والمديريات، وتم تمويله من صندوق الإبداعات التربوية.
6. تطوير مناهج للمراحل كافة وإقرار الإطار العام والنتاجات العامة والخاصة بالتّربية المهنية للصفوف من الأول إلى العاشر، وتطوير أساليب التقييم ومؤشرات الأداء للطلبة وتدريب المعلمين عليها، وطباعة كتيبات تقييم أنماط التعلم والاختبار التشخيصي.
7. تطوير وتنفيذ برامج لبناء القدرة المؤسسية لموظفي إدارة التّربية الخاصة، والتدريب على برامج لذوي الإعاقات، والموهوبين، وصعوبات التعلم.

8. تطوير وتنفيذ برامج لبناء القدرة المؤسسية لموظفي إدارة التّعليم المهني والإنتاج والتدرب عليها وكذلك مراجعة وتطوير التخصصات المهنية الحالية، لتكون متّسقة مع السياسات التربوية المهنية واقتصاد المعرفة.
9. إعداد معايير تنمية المعلمين وتقييم برامج التدريب لتتناسب مع هذه المعايير، ومراجعة وتطوير التخصصات المهنية الحالية لتكون متفقة مع السياسات التربوية المهنية واقتصاد المعرفة .
10. إعداد برامج لبناء القدرة المؤسسية لموظفي إدارة التّعليم المهني والإنتاج والتدريب عليها وتطوير برامج تدريبية للمشرفين والمعلمين أثناء الخدمة، ودمج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مع التّعليم المهني .
11. تطوير وتنفيذ برامج لبناء القدرة المؤسسية لموظفي إدارة التّربية الخاصة، والتدريب على تطوير برامج للطلبة ذوي الإعاقات، والموهوبين، وصعوبات التعلم، وبرامج لذوي الاحتياجات الخاصة منها: فقدان السمع والبصر، والمراكز الريادية، وغرف المصادر، وبرنامج تطوير الإرشاد، والحد من العنف .
12. تجهيز سبع مدارس لتكون مراكز للمعرفة وفق معايير محددة، وربط (361) مدرسة بالشبكة الوطنية للألياف الضوئية، وتجهيز (8) مدارس لتعمل كنقاط تجمعية، وربط (2900) موقع (مدرسة ومديرية) بشبكة الإنترنت من خلال شركة الاتصالات الأردنية، وتجهيز (492) غرفة متعددة الأغراض في المدارس بالوسائل والمعدات التكنولوجية، وتجهيز)2549(مدرسة بحوالي (35.950) جهاز حاسوب وملحقاته.
13. التعاون مع مبادرة التعلم الأردنية وبدعم من القطاع الخاص تم الانتهاء من تطوير مواد إلكترونية تعليمية لمباحث عديدة من أهمها: الرياضيات المحوسبة، اللغة العربية المحوسبة، اللغة الانجليزية المحوسبة، الحاسوب المحوسب، التّربية الوطنية، نظم المعلومات الإدارية، ومرحلة رياض الأطفال.
14. صيانة وإعادة تأهيل (600) مدرسة قائمة، وبناء وتجهيز (157) مدرسة جديدة، وبناء وتجهيز (466) إضافة صفية لمدارس قائمة، وتجهيز (234) مختبر علوم، وتجهيز (477) مختبر حاسوب.
15. تحديث وتجهيز (177) روضة أطفال، وتطوير المنهاج الوطني التفاعلي لرياض الأطفال وتوزيعه، وتحديث وتطوير معايير الترخيص لرياض الأطفال الخاصة، وتطوير نظام جودة التّعليم في رياض الأطفال الحكومية وإقراره والبدء بتنفيذه، وتدريب مشرفي ومعلمات رياض الأطفال على المنهاج الوطني التفاعلي المطوَّر، وبرنامج العمل مع الأطفال الصغار، وإدارة الصف والبيئة، واستخدام البيئة المادية، وكيفية استخدام مواد التعلم بأسلوب أفضل، وتم إصدار كتيبات لتوعية المديرين في المدارس حول أهمية مرحلة رياض الأطفال.
16. إنشاء (140) وحدة رياض أطفال، وتحديث (102) وحدة رياض الأطفال وتأثيثها وتجهيزها.
17. صيانة وتأثيث وتجهيز (170) صف روضة، وتنفيذ برنامج التوعية الوالدية وبرنامج مشاركة الأهل كمتطوعين في صف الروضة؛ لتوثيق عرى التعاون بين المدرسة والأهل والمجتمع المحلي وزيادة وعيهم بأهمية هذه المرحلة، كما تم إصدار نشرة بعنوان"روضتي مستقبلي" .

ثانياً : مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE II) (2010-2015):

المرحلة الثانية تُعَدُّ امتداداً للمرحلة الأولى،

أهداف المشروع :

* إكساب الطلبة الدارسين لمرحلة ما قبل التّعليم الجامعي (رياض الأطفال، والتّعليم الأساسي، والتّعليم الثانوي) مستويات أعلى من المهارات اللازمة لتمكينهم من المساهمة في اقتصاد المعرفة، وستتم متابعة مدى تحقق هذا الهدف من خلال المؤشرين الآتيين:

- الارتفاع في علامات الطلبة في الاختبارات الوطنية التي تقيس مهارات اقتصاد المعرفة.

- الارتفاع في معدلات الالتحاق بمراحل التّعليم.

كما تم التركيز ضمن المرحلة الثانية من المشروع (2010-2015) على توسيع وتعميق الأثر النوعي في مرحلته الأولى، والتركيز على دور المدارس ومديريات الميدان في الإصلاح وإدارة الأداء، وتحسين وتطوير ومشاركة المجتمعات المحلية من أجل تحسين تحصيل الطلبة، ويشتمل المشروع على أربعة مكوِّنات تضمنت برامجها ونشاطاتها أهداف التّعليم للجميع، موضحة بالشكل التالي(2) :

شكل (2): مكونات مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة

Education Reform FOR Knowledge Economy (ERFKE II)

وفيما يلي وصف لهذه المكوّنات وأهم الإنجازات التي تحققت فيها:

المكوّن الأول: تأسيس نظام وطني للتطوير المبني على المدرسة.

يُطبَّق هذا المكوّن من خلال برنامج تطوير المدرسة والمديرية، الذي يهدف إلى تقديم المساعدة لوزارة التّربية والتّعليم في تطبيق البرنامج في جميع مديريات التّربية والتّعليم والمدارس التابعة لها مع حلول العام 2016.

المكوّن الثانـي: برنامج السياسات والتخطيط والتطوير المؤسسي والمتابعة التقييم.

يهدف هذا المكوّن إلى استثمار ما تم تحقيقه في المرحلة الأولى من مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة فيما يتعلق بالسياسة والتخطيط والمتابعة والتقييم، والتأكد من أن المخرجات تدعم تبني المنهج المعتمد على المدرسة في تقديم الخدمات التربوية، وكذلك توجيه ثقافة الوزارة المؤسسية وهيكلها التنظيمي وعملياتها نحو المزيد من المساءلة في الحاكمية والإدارة، وذلك لضمان تقديم الخدمات التربوية التي تركز على رفع مستوى نتاجات الطلبة التّعليمية بفعالية وكفاءة.

المكوّن الثالث: تطوير التّعليم والتعلم.

يتم من خلال هذا المكوّن مراجعة وتطوير السياسات والممارسات المتعلقة بالمعلمين، سواء ما يتعلق بتعيين المعلمين أو بالتنمية المهنية لهم، ومراجعة المناهج الدراسية ومصادر التعلم المختلفة بما فيها توظيف تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى أساليب تقويم تعلم الطلبة التي طُوِّرت في المرحلة الأولى من مشروع التطوير **(ERFKE I)**، والتأكد من تقديم الدعم اللازم للتطورات المستجدَّة.

المكوّن الرابع: تطوير البرامج الخاصة.

يهدف هذا المكوّن إلى زيادة الالتحاق بالتّعليم، والتركيز على ثلاثة قطاعات مهمة في هذا المكوّن على النحو الآتي: الطفولة المبكرة (من خلال زيادة التوسع في إنشاء رياض الأطفال، وتعزيز نوعية برامج الطفولة المبكرة، ورفع مستوى استعداد الأطفال للتعلم، إضافة إلى تحقيق المساواة في الالتحاق بالتّعليم المبكر، ورفع مستوى البرامج والخدمات المقدمة، وتعزيز المشاركة الوالدية والمجتمع المحلي).

التّعليم المهني: (وذلك من خلال توفير الموارد والدعم الفني اللازم لإعادة هيكلة ومواءمة المسار الثانوي المهني في وزارة التّربية والتّعليم مع السياسة الوطنية، ومبادرات الاعتماد التي تجري حالياً في قطاع التّعليم والتدريب المهني).

التّربية الخاصة: (من خلال رفع مستوى الالتحاق بالبرامج والخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحسين نوعيتها وتحديث وتوفير المرافق والأجهزة اللازمة لهذه الفئة).

المكوّن الخامس: بيئة تعلم مادية ونوعية.

يهدف هذا المكوّن إلى توفير مرافق تربوية ذات نوعية وفاعلية اقتصادية ومستدامة، تُمكِّن الطلبة من التمتع بالبيئة المدرسية، ولتحقيق ذلك سيتم زيادة الاستثمارات المتعلقة ببناء وإعادة تأهيل المدارس وتخفيض الاكتظاظ والمدارس المستأجرة فيها وزيادة معدلات الالتحاق، وأيضا زيادة استخدام المدارس ذات الإشغال المتدني.

أبرز إنجازات المشروع:

حقق المشروع خلال مرحلة تنفيذه الإنجازات العديدة التي كان من أبرزها:

1. تطبيق برنامج تطوير المدرسة والمديرية في (28) مديرية تربية وتعليم و(2573) مدرسة، ويوفر هذا البرنامج الدعم لتنفيذ التدريب في مجالات: القيادة، والشراكة المجتمعية، والنوع الاجتماعي، والإدارة الموجَّهة بالنتائج، كما يوفر منحاً مالية لكل من المدرسة والمديرية في ضوء الخطة التطويرية المُعَدَّة من قبلهما، وسيتم تعميمه على جميع مديريات التّربية والتّعليم.
2. تجريب الدور الجديد للمشرف التربوي في المديريات التي تطبق البرنامج، بحيث يصبح المشرف مسانداً وداعماً للمعلم، ويجري حالياً تطوير دليل الإشراف التربوي وفق الدور الجديد.
3. دراسة التشريعات الخاصة بالمنح والهبات بهدف تبسيطها، وهي الآن في مرحلة الإقرار، وإقرار تعليمات المجالس التربوية لشبكات المدارس ومجالس التطوير التربوي، ونشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 شباط 2014، وتعميمها على مديريات التّربية والتّعليم للعمل بموجبها.
4. إعداد إطار السياسات للخطة الإستراتيجية للوزارة، وإعداد الخطة التنفيذية للمتابعة والتقييم، ومراجعة أولية للهيكل التنظيمي للوزارة.
5. تطوير نظام للمعلومات التربوية بالتعاون مع منظمة اليونسكو لاستخراج المؤشرات والتقارير التي تمكن أصحاب القرار من اتخاذ القرارات استناداً إليها، وقد تم الانتهاء من تصميم محورين هما: تتبع برامج التنمية المهنية، وضمان الجودة للطفولة المبكرة على النظام، كما تم تطوير محور لجمع البيانات للطلبة السوريين على نظام المعلومات التربوية، وتطوير خطة لتنفيذ النظام وتطبيقه بالتعاون مع اليونسكو واليونيسيف.
6. إعداد إستراتيجية الاتصال لمشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة 2012–2016، ويتم حالياً العمل على تنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة التنفيذية ضمن البرنامج الزمني المحدد.
7. وضع إطار عام لسياسات التنمية المهنية، وإنشاء مركز التدريب التربوي الذي يختص بتنفيذ إطار السياسات، إضافة إلى تنفيذ برامج التهيئة للمعلمين الجدد، وذلك لِـ (6000) معلم جديد من مختلف التخصصات، وتنفيذ برامج التدريب أثناء الخدمة التي استفاد منها (10000) معلم. كما تم تدريب ما يقرب من (2000) ما بين مدير مدرسة ومشرف تربوي على برامج القيادة، وتم العمل على تطوير معايير القيادة الخاصة بمديري المدارس والمشرفين التربويين، وتطوير إطار للتنمية المهنية المستدامة للقيادة التّعليمية مبني على معايير القيادة، ويضمن التحول نحو القيادة التّعليمية، ويركز على التّعليم وتحسين تحصيل الطلبة.

8. تطوير إطار شامل لبرامج التدريب المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويضمن هذا الإطار تدريب المعلمين على أحدث الممارسات العالمية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف نواحي العملية التّعليمية التعلمية.
9. إقرار الإطار العام للمناهج والتقويم، والأطر العامة والنتاجات العامة والخاصة للمباحث، والبدء بمراجعة الكتب وفق ذلك، بحيث تم العمل على تضمين المناهج والكتب المدرسية مهارات اقتصاد المعرفة، إضافة للتوجه نحو استخدام استراتيجيات وأساليب تعلم جديدة تساهم في تحفيز القدرات العقلية العليا، والتفكير الناقد.
10. إقرار الخطة الدراسية للصفوف الثلاثة الأولى، ومن أبرز ملامحها التركيز على اللغة العربية والرياضيات، وتقليل العبء الدراسي على الطلبة، إضافة إلى تقليل عدد الحصص لكل مبحث.
11. مراجعة مسودة إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوزارة التّربية والتّعليم وخطة العمل المرتبطة بها، وتدريب فريق من المختصين في مركز الملكة رانيا العبد الله على تطوير محتوى تعلم إلكتروني، وذلك من خلال تطوير 10 محتويات تعلم إلكترونية لخمسة مباحث، وقد تم نشرها على منظومة التعلم الإلكترونية (**EduWave**)، وربط مدارس وزارة التّربية والتّعليم بشبكة الإنترنت لتسهيل الوصول إلى مواد التعلم الإلكترونية وبنسبة تصل إلى (92 %)، وتنفيذ مسح وطني شامل لانتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدارس المملكة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومبادرة التّعليم الأردنية.
12. شارك الأردن في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (**TIMSS 2011**) للصف الثامن، وكذلك في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (**PISA 2009**). كما نفذت الوزارة بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية الدراسة التقييمية لمهارات اقتصاد المعرفة عام 2011، والتي هدفت إلى قياس امتلاك الطلبة لمهارات اقتصاد المعرفة. وقامت الوزارة في ضوء نتائج هذه الدراسات بتطوير خطة علاجية لتحسين أداء الطلبة.
13. نفذت الوزارة دراسة المسح الوطني لتقييم القراءة والحساب، بهدف تقييم هذه المهارات لدى الطلبة في الصفين الثاني والثالث الأساسيين؛ لدعم الوزارة في تحديد جوانب قوة وضعف الطلبة في امتلاكهم لهذه المهارات. وتناولت أدوات التقييم المستخدمة جوانب العملية التّعليمية التعلمية كافة، وفي ضوء نتائج الدراسة تم العمل على تطوير مجموعة من التدخلات لمعالجة ما كشفت عنه النتائج من جوانب الضعف. وسيتم العمل على إعادة تنفيذ هذه الدراسة في أيار/ 2014.
14. استحداث مديرية للطفولة، ووضع نظام للجودة في رياض الأطفال، كما تم تطوير كفايات معلمات رياض الأطفال، وإعداد إطار السياسات للطفولة المبكرة وخطة للسياسات البديلة.

15. اعتماد سياسة واستراتيجيات التّعليم المهني، وهيكلة تخصصات وبرامج التّعليم المهني، كما تقوم وزارة التّربية والتّعليم بالمشاركة في مراجعة إستراتيجية مجلس التشغيل والتدريب والتّعليم المهني والتقني للأعوام 2014-2020.

16. إعداد كل من إطار السياسات للتربية الخاصة والمعايير المهنية لمعلمي ومشرفي التّربية الخاصة وإقرارهما.

17. البدء ببرنامج الأبنية المدرسية المموَّل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**)، وقد اشتمل البرنامج على خمس مراحل تم إنجاز أربعة منها، وقد تم إشغال (27) مدرسة جديدة وإعادة تأهيل (33) مدرسة، وهناك مدرسة واحدة قيد الإنشاء من المرحلة الرابعة بنسبة إنجاز بلغت (4%). أما بخصوص المرحلة الخامسة فقد تم الانتهاء من تنفيذ (6) إضافات صفية، كما تم البدء بتنفيذ مشروع جديد بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**)، يشتمل على مشروعين: المشروع الأول يُعنى بتوسعة المدارس الأردنية (**JSEP**)، ويتضمن إعادة تأهيل (120) مدرسة و(50) من المرافق الرياضية، وإنشاء (300) غرفة رياض أطفال و(25) مدرسة جديدة، أما المشروع الثاني فهو: "نحو بيئة تعليمية أفضل"، ويهدف إلى تحسين البنية التحتية (**LEIIP**)، ويتضمن تحسين البنية التحتية لـ (150) مدرسة، ويستغرق تنفيذ المشروع أربع سنوات ابتداء من نيسان 2014، أما المدارس الممولة من البنك الدولي (**WB**): فبلغ عددها (28) مدرسة جديدة و(39) إضافة صفية، وتم الانتهاء من إنشاء وإشغال (11) مدرسة جديدة، والانتهاء من إنشاء إضافات لـ (15) مدرسة، إضافة إلى إنشاء (6) مدارس جديدة على نفقة الاتحاد الأوروبي (**EU**)، وتم طرح عطاء الإنشاء لأربع مدارس في أيار 2014، ومدرستين حالياً في مرحلة التصميم، ومن المتوقع البدء بطرح عطاءات الإنشاء لإ حدَيْهما في شهر حزيران، والأخرى في شهر تشرين الأول 2014، كما تم إنشاء ثلاث مدارس بتمويل من صندوق الأعمار الألماني (**KFW**): مدرسة قيد طرح عطاء التنفيذ، ومدرستين في مرحلة التصميم بنسبة إنجاز بلغت (90%).

ثانياً: التشريعات التربوية:

تعدّ التشريعات التربوية من أهم مكونات عناصر النظام التربوي التي توجه سلوك العاملين فيه والمرتبطين بفعالياته، فهي تؤكد جملة المبادئ التربوية سالفة الذكر وتحدد أهداف المؤسسات التربوية، وتوجهها نحو التقدم والتطور المستمرين، وتساعد في تحضر المجتمعات الإنسانية .

وإيماناً من الدولة بحق التّعليم للجميع حقاً أصيلا كفله الدستور الأردني الصادر عام 1952، وأشارت مواده المتعلقة بالتّعليم إلى الآتي:

- المادة (2/6) تكفل الدولة العمل والتّعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين .
- المادة (19) يحق للجماعات تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها.
- المادة (20) التّعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين، وهو مجاني في مدارس الحكومة.

وتمثل السنوات 1939، 1956، 1964، 1988، 1994 محطات مهمة في تاريخ التشريعات التربوية في الأردن. ففي عام 1939 صدر نظام المعارف رقم (2)، حيث برزت فيه فكرة التّعليم الإلزامي ومدتها أربع سنوات لأول مرة، وفي عام 1956 صدر قانون التّربية الذي حدد التّعليم الإلزامي بست سنوات (الصفوف 1–6)، بحيث يكون هذا المستوى من التّعليم إلزاميا ومجانياً للطلبة. وشهد عام 1964 صدور قانون معدل للتربية الذي مدّ فترة التّعليم الإلزامي إلى الصف التاسع. وفي عام 1988 صدر قانون مؤقت (صدر كقانون دائم عام 1994) أكد جوانب تطويرية متعددة يمكن إجمالها على النحو التالي:

– تحديد وتصنيف الأسس الفلسفية والنفسية والمعرفية والاجتماعية للتربية.

– تحديد الأهداف التربوية العامة والخاصة بحسب مرحلة التّعليم.

– مد فترة التّعليم الأساسي لتغطي الصفوف العشرة الأولى.

– تقسيم مراحل التّعليم إلى ثلاث مراحل هي مرحلة رياض الأطفال (سنتان) ومرحلة التّعليم الأساسي (10 سنوات) ومرحلة التّعليم الثانوي (سنتان). وقد اعترف القانون لأول مرة بمرحلة رياض الأطفال كمرحلة رسمية في سلم التّعليم إلا أنها غير إلزامية، وفتحت العديد من رياض الأطفال في مناطق المملكة كافة وخاصة المناطق البعيدة، لضمان توفير هذا النوع من التّعليم لجميع الأطفال خاصة في القرى والأرياف، أما مرحلة التّعليم الأساسي فهي مرحلة إلزامية ومجانية، في حين أن مرحلة التّعليم الثانوي مرحلة مجانية إلا أنها غير إلزامية.

كما انبثق عن هذا القانون عدد من الأنظمة والتّعليمات والأسس التي تم تطويرها بهدف تحقيق أهداف التّعليم للجميع، كما تعمل الوزارة الآن على تعديل هذا القانون لتعديل بنية السلم التّعليمي ولتصبح مرحلة رياض الأطفال مرحلة إلزامية .

ثالثاً: بنية التّعليم العام

تتكون بنية النظام التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية بشقية العام والعالي من المراحل الآتية والموضحة في الشكل (3) :

الشكل (3) بنية النظام التربوي

وفيما يلي وصف لهذه المراحل، إضافة إلى محوري التّعليم غير النظامي، وإدارة النظام والإنفاق علي التّعليم الأساسي، وما تحقق من إنجازات فيها تتوافق وأهداف التّعليم للجميع:

أولاً التّعليم النظامي:

المرحلة الأولى: مرحلة التّعليم ما قبل المدرسة (الطفولة المبكرة):

إن تنمية ورعاية الطفولة المبكرة، تنبع من ارتباط هذه المرحلة بتطور السنوات الأولى من عمر الطفل، والتي تشكل "المرحلة الاستثمارية من التنمية البشرية"، حيث تقدم هذه السنوات للطفل في مجال نمائه الجسدي، واللغوي، والعاطفي، والمعرفي، فرصاً كبيرةً لا يمكن تعويضها في حال خسارتها.

والأطفال الذين يتمتعون بتطبيق برامج التنمية عليهم، في مراحل طفولتهم المبكرة، يمنحون بلادهم في مرحلة ما بعد تعلّمهم، نجاحاً في حياتهم الاجتماعية، ويتمتعون بصحة جيدة، وتحسن أدائهم ووضعهم الاقتصادي، ويتخطون المحن والمصاعب الناتجة عن الظروف السيئة لبيئاتهم.

ويُعدُّ قانون التّربية والتّعليم الوثيقة الرئيسة للسياسات التي تمثل القواعد الواجب الالتزام بها عند اتخاذ القرار، وتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات، ففي عام **1994 تم** إنشاء قسم رياض الأطفال في وزارة التّربية والتّعليم، ضمن هيكلية إدارة التّعليم، بهدف الإشراف على تأسيس وترخيص رياض الأطفال الخاصة. وكنتيجة مباشرة للاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة والتّعليم ما قبل المدرسة واستناداً لأحكام المادة 8/ ب من قانون التّربية والتّعليم رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته، بدأت الوزارة عام **1999/** 2000 بإنشاء رياض الأطفال في المدارس الحكومية للمستوى التمهيدي في المناطق البعيدة والنائية، حيث بلغ عددها **(15)** روضة حكومية في مدارس الإناث التحق بها (375) طفلاً، ثم ارتفع العدد إلى (1060) شعبة التحق بها (21104) طفلاً في العام الدراسي 2012–2013، وفي حين تنحصر خدمات الوزارة في مستوى الروضة الثانية، فإن القطاع الخاص يقوم بتقديم خدمات الروضة الأولى والثانية.

لقد أعطت وزارة التّربية والتّعليم المناطق الريفية والفقيرة أولوية الحصول على خدمات رياض الأطفال، وخصصت جزءاً من تمويل المشاريع المدعومة من الجهات المانحة لأغراض التوسع في رياض الأطفال الحكومية، وتحديث القائم منها.

كما تقدم رياض الأطفال الحكومية والخاصة خدمات تربية الطفل، وتقدم الوزارة خدمة وجبة غذائية للأطفال الذين يلتحقون برياض الأطفال في المدارس التي تخدم المناطق الأقل حظا، والتي تقدم فيها وجبة للأطفال الملتحقين ببرنامج التّعليم الأساسي.

وقد قامت وزارة التّربية والتّعليم عام 2011 وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برنامج دعم التطوير التربوي بتنفيذ دراسة هدفت إلى مراجعة سياسات رياض الأطفال في وزارة التّربية والتّعليم، وقد برزت مجموعة من السياسات التي تتعلق برياض الأطفال، هي:

1- "مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان على الأكثر" مرحلة من مراحل التّعليم الرسمي في الأردن". الفقرة (ا)، مادة (7)، قانون التّربية والتّعليم (3) لسنة 1994.

2- "تنشئ الوزارة رياض الأطفال في حدود إمكانياتها وفق خطة مرحلية " الفقرة (ب) من المادة (8) من قانون التّربية والتّعليم (3) لسنة 1994 وتعديلاته.

3- "توفير مناخ مناسب يهيئ للطفل تربية متوازنة، تشمل: الجوانب الشخصية والجسمية والعقلية والروحية والوجدانية، تساعده على تكوين العادات الصحية السليمة وتنمية العلاقات الاجتماعية وتعزيز الاتجاهات الإيجابية وحب الحياة المدرسية". الفقرة (ا) من المادة (8) من قانون التّربية والتّعليم (3) لسنة 1994.

4. "زيادة حجم مخصصات رياض الأطفال من ميزانية التّعليم". الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام 2004 – 2013)

لقد حددت وزارة التّربية والتّعليم هدفاً استراتيجياً لها، وهو تنمية استعداد الأطفال للتعلم وانبثق عنه الأهداف الاستراتيجية الفرعية الآتية:

- ✓ التوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية والخاصة وفقاً للمعايير المطورة ونظامي الجودة والاعتماد لرفع نسب الالتحاق في هذه المرحلة(روضة ثانية) .
- ✓ العناية بتغذية الأطفال في المناطق الأقل حظّاً لتصل إلى (85%).
- ✓ تطبيق المنهاج الوطني التفاعلي لرياض الأطفال (الطبعة المطورة).
- ✓ رفع كفايات العاملين في رياض الأطفال لتصل إلى (100%).

وجاءت مساهمة مقدمي خدمات روضة ثانية القطاع الخاص(73%) ووزارة التّربية والتّعليم (23%) وحكومية أخرى(4%)، كما بلغت نسبة استعداد الأطفال للتعلم (73%)، وتطمح الوزارة للوصول إلى رفع نسبة الاستعداد لعام 2014 إلى (75%).

وانسجاماً مع الأهمية البالغة للعناية بمرحلة الطفولة المبكرة في الأردن، وتنفيذاً للخطط الرامية لتنميتها، وتفعيلاً للتعاون والشراكة مع الجهات المعنية، والمختصة والداعمة في هذا الجانب، عملت وزارة التّربية والتّعليم الأردنية على تنفيذ برامج ومشاريع عديدة، كان من شأنها ترجمة نظرية تنمية الطفولة المبكرة إلى مناهج علمية وعملية، وتطوير للقدرات والمهارات لدى الأطفال والأهالي والعاملين في هذه الرياض، في مجال التعامل مع الطفولة المبكرة وحاجاتها، وساهمت الوزارة كشريك فاعل في إعداد استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في العام 2000، وأفردت مكوناً رئيساً لها في مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفة؛ المرحلة الأولى في الفترة 2003–2008، ثم المرحلة الثانية في الفترة 2009–2015، و**اشتمل مشروع تطوير التّعليم نحو اقتصاد المعرفةERfKE) (I–II (2003–2015)** على مكون خاص بالطفولة المبكرة تضمن مبادرات تعزز دور الوزارة في إنشاء رياض الأطفال الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة التّعليم الأساسي:

وهي مرحلة إلزامية ومجانية في المدارس الحكومية مدتها عشر سنوات، وتمتد من الصف الأول حتى العاشر الأساسي، ويلتحق بها الأطفال من عمر (خمس سنوات وثمانية أشهر) مع بداية كل عام دراسي؛ أي إذا أتم السنة السادسة من عمره في نهاية كانون الأول من العام الدراسي الذي يقبل فيه، وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية، وإعداد المواطن في مختلف جوانب شخصيته(الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية)، ويبين الجدول (1) بعض مؤشرات الالتحاق الإجمالي، والمشاركة، والالتحاق الصافي، ومعدل: طالب/ة/معلم/ة، ومعدل: طالب/ة/شعبة في مرحلة التّعليم الأساسي للعامين الدراسيين 2000/1999 و 2005/2004 و 2013/2012.

جدول (1) مؤشرات الالتحاق الإجمالي والصافي، ومعدل: طالب/ة/معلم/ة، وكل شعبة في مرحلة التّعليم الأساسي للأعوام الدراسية 2000/1999، 2005/2004 و 2012/ 2013. (مئة)

المؤشر	2000/1999	2005/2004	2012/2013
الالتحاق الإجمالي	**92.30**	**96.35**	99.1
الالتحاق الصافي	**91.11**	**95.02**	**98.08**
معدل: طالب/معلم	**21.2**	**19**	**17.49**
معدل: طالب/شعبة	**29.3**	**28.6**	**26.14**

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التّربية والتّعليم

المرحلة الثالثة: مرحلة التّعليم الثانوي:

وهي مرحلة مجانية وغير إلزامية مدتها سنتان، وتهدف إلى إعداد المواطن القادر على تحقيق مجموعة من القدرات والمهارات في مختلف المجالات:العلمية والعملية والشخصية والوطنية والقومية والإنسانية، ويتألف التّعليم الثانوي من مسارين رئيسين هما:

أ) مسار التّعليم الثانوي الشامل، الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة، وثقافة متخصصة أكاديمية، وشمل في العام الدراسي 2007/2006 الفروع الأكاديمية والمهنية وفق المسارات التالية(الأدبي، والعلمي،والشرعي، والإدارة المعلوماتية، الصحي،الزراعي، و الصناعي، والفندقي والسياحي، والاقتصاد المنزلي).

ب) مسار التّعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الإعداد والتدريب المهني، ويجري الآن عملية المراجعة لتعديل هذه المسارات والتخصصات داخل هذه المسارات ضمن خطة الإصلاح التربوي.

ويبين الجدول (2) بعض مؤشرات الالتحاق الإجمالي، والمشاركة، والالتحاق الصافي، ومعدل: طالب/ة/معلم/ة، ومعدل: طالب/شعبة في مرحلة الثانوي الثانوي للأعوام الدراسية 2000/1999، 2005/2004 و 2012/ 2013

جدول رقم (2) مؤشرات الالتحاق الإجمالي، والصافي، ومعدل: طالب/ة/معلم/ة، ومعدل: طالب/ة/شعبة في مرحلة التّعليم الثانوي للأعوام الدراسية 2000/1999، 2005/2004 و 2012/ 2013.

المؤشر	2000/1999			2005/2004			2013 / 2012		
	التّعليم الثانوي	التّعليم الثانوي الأكاديمي	التّعليم الثانوي المهني	التّعليم الثانوي	التّعليم الثانوي الأكاديمي	التّعليم الثانوي المهني	التّعليم الثانوي	التّعليم الثانوي الأكاديمي	التّعليم الثانوي المهني
الالتحاق الإجمالي	74.30	57.57	16.73	74.99	62.55	12.45	65.2	15.2	65.2
الالتحاق الصافي	66.06	51.18	14.88	69.78	57.78	11.50	63	13.9	63
معدل طالب/ة:معلم/ة	16.3	19	11.4	13.7	16.4	7.8	9.71	7.61	9.71
معدل طالب/ة:شعبة	26.50	27.1	24.7	24.3	25.4	20.1	23.68	23.46	23.68

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التّربية والتّعليم

ثانياً: التّعليم غير النظامي :

لقد حظي التّعليم في الأردن بتضافر جهود المؤسسات الحكومية والخاصة كافة؛ لتحقيق الإسهام الأكبر للتعليم غير النظامي في جعل الفرص التّعليمية والتثقيفية المتاحة فرصًا تواكب المتغيرات الاجتماعية، وتدرك آثارها السلبية في الشباب، وتسهم في جعل الشباب قادرًا على أن يعمل بجدّ ويؤثر في النسيج الاجتماعي من خلال امتلاكه واكتسابه المعارف والمهارات والقدرات الفكرية الملائمة لتلبية احتياجاته، والتي تشمل: الشعور بالأمن والأمان، واستكشاف القيم الروحية والدينية في الحياة، وتحديد نقطة انطلاق آمنة له ترتكز على القيم وإدراك الذات والثقة بالنفس، ومواكبة المتغيرات، مما يتطلب قدرًا من المرونة والقدرة على التكيف والتحرك، والإلمام بنواحي التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة، ومقاومة الانعزال بتنمية الشعور بالانتماء والهوية وباكتساب القبول والاعتراف بالذات، واكتساب الشعور بالنفع والإفادة، وذلك بالإسهام في تنمية المجتمع المحلي بشكل خاص والمجتمع الأكبر بشكل عام، والإقرار بقيمة التعاون والعمل الجماعي.

فالمفهوم العام للتعليم غير النظامي يشير إلى الأنشطة التّعليمية المستمرة والمنظمة ذات المدد مختلفة الأطوال، والتي لا ينطبق عليها تعريف التّعليم المنظم لأشخاص من مختلف الأعمار، ومن الممكن أن يتم تنفيذ هذا التّعليم داخل المؤسسات التّعليمية أو خارج نفوذها التقليدي، للحصول على متطلبات تعلمية تحظى بالاعتراف والمشروعية، وفق تسهيلات معينة تخفف من حدة التشريعات الصارمة، وذلك من حيث:

1. الدوام الحر.
2. تكثيف المناهج والمقررات والمتطلبات وتيسيرها.
3. صرف النظر عن الحد الأعلى والأدنى للعمر.
4. اختصار الوقت اللازم لإنجاز المتطلبات أو المستويات.
5. إمكانية مزاولة الدارس أنشطة عملية أو حياتية إلى جانب الانضمام لمثل هذه البرامج.

وتتنوع برامج التّعليم غير النظامي في الأردن إلى خمسة برامج هي: برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية، وبرنامج الدراسات الصيفية، وبرنامج الدراسات المسائية، وبرنامج الدراسات المنزلية، وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، وقد التحق في هذه البرامج (11,394) دارس ودارسة للعام 2013/2012. وقد كان لهذه البرامج الأثر الكبير في تنمية قدرات الدارسين ومعارفهم ومهاراتهم، وتعزيز مؤهلاتهم التي سوف تؤثر إيجابيًا في سلوكهم وتسهم في رخائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتسمح لهم بأن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. ويكون التّعليم غير النظامي عادة رديفًا ومساندًا وموازيًا للتعليم النظامي ومعالجًا لمفرزاته وسلبياته، كما أنه يربط التّعليم بالعمل المنتج، ويعدّ جزءًا لا يتجزأ من برامج التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة.

ثالثاً: إدارة النظام:

يُعَدُّ مجلس التّربية والتّعليم الجهة المسؤولة عن رسم السياسات التربوية وإقرار المناهج والكتب المدرسية، ويضم المجلس الذي يرأسه وزير التّربية والتّعليم ممثلين عن القطاعين العام والخاص، وتقع مسؤولية التنفيذ على وزارة التّربية والتّعليم التي يرأسها وزير التّربية والتّعليم يعاونه أمين عام، ومديرو الإدارات في المركز، ومديرو التّربية والتّعليم في الميدان، وتشتمل مسؤوليات الإدارة في مركز الوزارة على ((التخطيط، والتمويل،والبحث، والنشاطات والخدمات الطلابية، والامتحانات، وتدريب المعلمين، وإجازتهم للتعليم، وإعداد المناهج والكتب المدرسية وتوفير المرافق والأبنية، والإشراف على التّعليم في المدارس الحكومية والخاصة)).

كما وتوفر وزارة التّربية والتّعليم الخدمات التّعليمية ل(18.9%) للأطفال ما قبل سن التّعليم المدرسي الحكومي، و(68.9%) لطلبة التّعليم الأساسي الحكومي و(86.6%) لطلبة التّعليم الثانوي الحكومي في العام 2013/2012، إضافة إلى سلطات أخرى تقدم خدمات تعليمية تحت إشراف الوزارة مثل وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي تسهم في توفير التّعليم الأساسي فقط للاجئين الفلسطينيين بنسبة (8%)،وتقدم التدريب المهني للمرحلة الثانوية ل(0.278%)،إضافة إلى السلطات الحكومية الأخرى مثل وزارة الدفاع ووزارة التنمية الاجتماعية،إذ توفر الخدمات التّعليمية ل(1.9%) في مرحلة الطفولة المبكرة (4.1%) للمرحلة الأساسية، و(0.1%) للمرحلة الثانوية(0.07 %)، والمدارس الخاصة التي توفر الخدمات التّعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة بنسبة(76.5%) و(21.7%) للمرحلة الأساسية و(11.8%) للمرحلة الثانوية وذلك في العام الدراسي 2013/2012.

رابعاً – الإنفاق العام على التّعليم الأساسي:

اهتمت السياسات التربوية في الأردن على مدار العقود السابقة بتعميم التّعليم الأساسي وتحسين نوعيته بشكل متجدد ومتواصل . ولتحقيق ذلك كان الالتزام كبيرا بتوفير الموارد المالية اللازمة التي خصصت بصورة أساسية للخدمات التّعليمية ونشرها في التجمعات السكانية كافة، ثم ركزت السياسات التربوية فيما بعد على المشاريع الموجهة نحو تحسين نوعية التّعليم وتجويده مع الاستمرار في التوسع الكمي فيه.

وتتحمل خزينة الدولة كلفة التّعليم الرسمي مما تخصصه الموازنة العامة لوزارة التّربية والتّعليم. وتغطي هذه المخصصات في العادة النفقات الجارية والرأسمالية، وعليه فإن ما يتم إنفاقه على برامج التطوير التربوية الممولة من جهات خارجية داعمة بقروض أو منح أو حصة الحكومة في هذه البرامج التطويرية لا تندرج ضمن موازنة وزارة التّربية والتّعليم .

إذ شكلت موازنة الوزارة خلال العام 2005 ما نسبته (10.3%) من جملة الموازنة العامة للدولة؛ أي (3.7%) من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل النفقات الجارية حوالي (90%) من إنفاق الوزارة، في حين شكلت موازنة الوزارة خلال العام 2012 ما نسبته (11 %) من جملة الموازنة العامة للدولة، أي (4%) من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت النفقات الجارية حوالي (93%) من إنفاق الوزارة في العام نفسه.

أما من حيث مصادر تمويل التّعليم في الوزارة فأهمها ما يخصص من قبل الدولة في قانون الموازنة العامة لوزارة التّربية والتّعليم و للنفقات الجارية والرأسمالية، إضافةً إلى حساب أمانات ضريبة المعارف التي يعكس إيرادها على تنفيذ مشاريع تنموية تربوية، والتبرعات المجتمعية من الأهالي والجهات والهيئات المحلية الداعمة، والقروض الخارجية التي تمول المشاريع الرأسمالية الاستثمارية.

وقد تراوحت نسبة موازنة وزارة التّربية والتّعليم من إجمالي الموازنة العامة ما بين(9.6 % –10.3 %) خلال الأعوام (**1999 – 2012**)، مما يعطي مؤشراً واضحاً للاهتمام المستمر بتوفير الخدمات التّعليمية وتطويرها رغم الأزمات المالية التي تمر بها المملكة.

وانعكس هذا الاهتمام بتوفير الموارد المالية للإنفاق المتزايد على التّعليم من سنة لأخرى، وعلى حصة الإنفاق على التّعليم من الناتج القومي الإجمالي، وعلى نسبة موازنة الوزارة من إجمالي موازنة الدولة.

ويبين الجدول (3) البيانات والمؤشرات الخاصة بالإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي في الأردن خلال الأعوام (1999 – 2012):

جدول (3) البيانات والمؤشرات الخاصة بالإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي في الأردن خلال الأعوام (1999 –2012).

السنة (1)	الإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي (2)	مجموع الإنفاق العام الجاري على التّعليم (3)	مجموع المسجلين في التّعليم الأساسي (4)	الناتج القومي الإجمالي (5)	مجموع السكان (6)	مجموع الإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي من مجموع الإنفاق على التّعليم (7)	الإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (8)	نسبة الإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي للتلميذ الواحد من حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (9)
1999	182,153.186	218867308	824159	5758600000	4738000	83.2	3.2	18
2000	192,068,496	231600424	833342	6093900000	4857000	82.9	3.2	18
2001	203,287,715	245575989	858268	6496100000	4978000	82.8	3.1	18
2002	203,426,011	245797708	880690	6858300000	5098000	82.8	3.0	17
2003	239,567,400	289340833	897945	7287500000	5230000	82.8	3.3	19
2004	251,933,546	303341153	907152	8301700000	5350000	83.1	3.0	18
2005	270,389,577	326652331	911395	9334200000	5473000	82.8	3.0	17
2006	236,161,500	334991343	908241	10409100000	5600000	70.5	2.8	14
2007	271,499,000	377427347	932847	11817400000	5723000	71.9	2.3	14
2008	291,909,000	459088600	939579	14978260870	5850000	63.6	2.0	12
2009	365,896,000	499137291	951064	15969648000	5988899	73.3	2.3	14
2010	382,856,600	550447088	945886	18762000000	6112999	69.6	2.1	13
2011	495,711,150	638781116	948045	20476600000	6249000	77.6	2.4	16
2012	511,644,500	679169000	950996	21965500000	6388000	75.3	2.3	16

المصادر : قانون الموازنة العامة للدولة, بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التّربية والتّعليم

شكل (4) حجم الإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي

المصادر : الجدول (3) البيانات والمؤشرات الخاصة بالإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي في الأردن خلال الأعوام (1999 – 2012)

وبالنظر إلى الجدول والشكل أعلاه يتضح حجم الإنفاق على التّعليم الأساسي، حيث تشكل نسبة الإنفاق على التّعليم الأساسي ما نسبته (75.33%-83.2) خلال الأعوام (1999 -2012)، وإن هناك زيادة مضطردة في الإنفاق على التّعليم الأساسي، مما يدل على اهتمام الحكومة المتزايد بالتّعليم الأساسي بشكل خاص، **والشكل (5) يبين نسبة الإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي خلال الأعوام(1999-2012) :**

شكل(5) نسبة الإنفاق العام الجاري على التّعليم الأساسي خلال الأعوام(1999-2012)

المصادر: قانون الموازنة العامة للدولة, بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التّربية والتّعليم

وبالنظر إلى الجدول (3) تتضح لنا نسبة الإنفاق العام الجاري من الناتج القومي الإجمالي، التي يبينها الشكل التالي؛ إذ تراوحت ما بين (3.16% - 2.33 %):

شكل (6) نسبة الإنفاق العام الجاري من الناتج القومي الإجمالي

المصادر: قانون الموازنة العامة للدولة، بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التّربية والتّعليم

أما بالنسبة لنصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي فيبيّنه الشكل التالي؛ إذ تراوحت نسبته ما بين (12.15% -34.39%) :

الشكل (7) نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي

المصادر: قانون الموازنة العامة للدولة،بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التّربية والتّعليم

التكلفة المالية ومصادرها لتنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع:

إجمالي تكلفة البرامج والمشروعات المحققة لأهداف التعليم للجميع:

جدول (4): مصادر البرامج والمشاريع المحققة لأهداف التعليم للجميع وتكلفتها المالية للأعوام 2000 ، 2005 ، 2013.

مصادر التمويل		2000	2005	2013
موازنة الدولة	الموازنة	230,500,000	342,311,000	866,882,000
	وزارة الدفاع	6,590,000	9,505,000	19,000,000
منح ، قروض ، مساهمة خزينة	ERFKE - 1(2003 - 2008)	————	227,270,391	————
	ERFKE - 2(2009 - 2015)	————	————	324996000
	KFW-1(2004 - 2011)	————	4,068,082	————
	KFW-2(2007 - 2013)	————	————	3,446,084
	KFW-3(2008 - 2013)	————	12337638	

الفصل الثاني:
أهداف التّعليم للجميع

الفصل الثاني

أهداف التّعليم للجميع

تميزت السياسات التربوية في الأردن ومنذ الاستقلال بالتزام ثابت بتوفير التّعليم لكل الأفراد في سن التّعليم والاهتمام بنشره وتعميمه وتجويده، امتثالا لسياسة فحواها أن الاستثمار الحق إنما يكون في الإنسان إعداداً وتدريباً وتأهيلا بوصفه أداة التنمية وغايتها. وكان من نتاج هذه السياسات، أن توسع النظام التربوي توسعاً كبيراً وحقق الأردن موقعاً متقدماً قياساً بغيره من الدول العربية على صعيد نشر التّعليم ومكافحة الأمية والوصول بالخدمات التربوية إلى جميع الأطفال في سن التّعليم. فعند صدور "الإعلان العالمي حول التّعليم للجميع" في جومتين 1990، وصل معدل الالتحاق الإجمالي للأطفال من عمر 6-12 سنة إلى أكثر من (94%) عام 1999/ 2000، ووصل في عام2005/2004 إلى (99 %)، وفي عام 2012 /2013 إلى (101.68 %)، كما انخفضت معدلات الأمية في عام 2000 إلى (11.3 %) وفي عام 2005 (9 %)، وفي عام 2013 إلى (6.8 %) وبالإضافة إلى ذلك، كان الأردن في ذلك الوقت قد انتهى من تنفيذ خطة الإستراتيجية للأعوام 2009-2013، والتي هدفت إلى تحسين نوعية التّعليم ونتاجاته من خلال تطوير مناهج وكتب دراسية جديدة، وتنفيذ برامج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، ورفع مؤهلات المعلمين، وتطوير نظم الامتحانات المدرسية، وتطوير أساليب التخطيط والإدارة من خلال إنشاء نظام للمعلومات التربوية، وتحسين بيئة التعلم/ التّعليم وذلك بإنشاء مبانٍ مدرسية جديدة لاستيعاب الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة والتخلص من المباني المستأجرة ونظام الفترتين إضافة إلى تزويد المدارس بمرافق تعليمية كالمختبرات والمكتبات والمشاغل والوسائل السمعية-البصرية. وكان من شأن التماثل القائم بين توجهات خطط الوزارة الوطنية التربوية في الأردن من خطة التطوير التربوي الخطة الإستراتيجية 2009-2013 وخطة الإصلاح الوطنية للأعوام 2014-2018 ومسودات الوثائق الأولية للإعلان العالمي حول "التّربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التّعليم الأساسية التي أعدت أواخر عام 1989، وأهداف التّعليم للجميع، وكذلك أهداف الألفية، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون في التّعليم، أن أسهمت في تحقيق بعض أهداف التّعليم للجميع وغاياته وأساليب العمل الموجهة نحو تحقيقها.

إن أهداف التّعليم للجميع المتمثلة في التوسع ببرامج رعاية الطفولة المبكرة وتعميم التّعليم الأساسي، وتحسين تعلم الطلبة وخفض نسبة الأمية والتوسع ببرامج التّعليم، والتدريب على المهارات الحياتية كانت أهدافا أساسية في خطة الوزارة المختلفة، وقد انعكست هذه الأهداف في مشاريع وبرامج العمل الوطنية. ومن هنا يمكن القول إن أهداف التّعليم للجميع وغاياته كانت جزءاً متضمناً في خطة التطوير التربوي التي شملت جوانب النظام كافة وتعدت التّعليم الأساسي لتشمل التّعليم الثانوي والتّعليم المهني والتقني، الأمر الذي لم يستدعِ تصميم خطة عمل أو برنامج تطوير خاص بأهداف التّعليم للجميع.

وعليه فقد برزت أهداف التّعليم للجميع في خطط التطوير التربوي في الأهداف التي وضعت لها والتي أعادت تأكيد رسالة النظام التربوي في تحديث المجتمع وتجديد ثقافته، وفي المشاركة الإيجابية في الإفادة من التقدم العلمي والإسهام فيه والانفتاح الواعي على الثقافة العالمية والولوج الآمن للقرن الحادي والعشرين. وقد ترتب على ذلك أن تمحورت السياسات التربوية وبالتالي برامج العمل التنفيذية حول التوجه لنقل التّربية من تربية القادرين (النخبة) وتعلميهم إلى تعليم الجميع، ومن التّربية من أجل المكانة الشخصية والاجتماعية إلى التّربية من أجل الحياة، ومن التّربية كعملية تخصصية يشرف عليها متخصصون إلى التّربية كعملية اجتماعية وطنية يشارك فيها الجميع، ونقل التعلم من مجرد تلقي معلومات إلى تحليل المعلومات وإنتاجها وتوجيه التّعليم نحو التركيز على المهارات الحياتية الأساسية التي يحتاجها الفرد في سلوكه اليومي، مما يدفع باتجاه حياة أفضل وتنمية سليمة ومستدامة.

كما يقع على عاتق وزارة التّربية والتّعليم العبء الأكبر في تحقيق أهداف التّعليم للجميع، حيث إن الفئة المستهدفة هي نفسها التي تعمل الوزارة ضمن وظائفها المختلفة على توفير الخدمات لها سواء الخدمات الكمية أم النوعية، وتعنى أيضا بتطوير هذه الخدمات لتجويد نوعية التّعليم ومخرجات العملية التّعليمية التعلمية، ولهذا تبنَّت الوزارة مجموعة الأهداف العامة والسياسات والإجراءات لتحقيق أهداف التّعليم للجميع منذ عام 2000.

الأهداف العامة للتعليم للجميع:

تتمثل الأهداف العامة للتعليم للجميع في:

1. توسيع وتحسين الرعاية والتّربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.
2. تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي بحلول عام 2015 وإكمال هذا التّعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الاثنية.
3. تلبية حاجات التعلم للصغار والراشدين كافة، من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
4. تحقيق تحسين بنسبة (50%) في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التّعليم الأساسي والتّعليم المستمر لجميع الكبار.
5. إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التّعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التّعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

6.تحسين الجوانب النوعية كافة للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

الأهداف التفصيلية نحو تحقيق تعميم التّعليم للجميع :

1. تحقيق المرونة والمواءمة وتطوير الروابط والقنوات بين نواتج النظام التّعليمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية.
2. إعادة هيكلة النظام التّعليمي لتطبيق فلسفة التعلم المستمر مدى الحياة.
3. رفع كفاءة العملية التّعليمية والنظام الإداري لقطاع التّعليم العام.
4. توفير الدعم والتسهيلات من أبنية ومرافق مدرسية لتجهيز بيئات تعلمية تعليمية مادية تتميز بالجودة.
5. تنمية الاستعداد للتعلم من خلال التّربية ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة .
6. رفع كفاءة النظام التّعليمي وزيادة فاعليته، ومراعاة اقتصاديات التّعليم في مدخلاته وعملياته ونواتجه.
7. تطوير الجوانب النوعية للنظام التّعليمي، والسعي لتحقيق التميز في برامجه وتنويعها.
8. التفاعل مع تطورات الثقافة العالمية، والانفتاح على التجارب الدولية، ومواكبة التطور العلمي والتقني في مجالات التّعليم المختلفة.
9. تطوير دور القطاع الخاص وتوسيعه، وتحسين كفاءته في مجالات التخطيط والتنفيذ والتمويل المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.
10. تعزيز وصول المواطنين للخدمات التّعليمية في المناطق كافة، والحد من التسرب من المدارس.
11. تعزيز قدرات ومهارات المعلمين والعاملين في القطاع وربط الترقية الوظيفية بالنمو في المهارات والقدرات.
12. التطوير الإداري والمالي والفني للمؤسسات التّعليمية، وتعميق نهج اللامركزية .
13. تحسين أداء مؤسسات التّعليم الخاص، وتفعيل دور النظام التّعليمي في تعزيز مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع .
14. تهيئة الطلبة لمشاركة أكبر في الحياة العامة.

جدول (5): المؤشرات الرئيسة في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع وفق المؤشرات الرئيسة للأعوام الدراسية 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف الأول: الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

الهدف الثاني: تحسين نوعية التعليم

الهدف الثالث: محو الأمية

الهدف الرابع: إزالة التفاوت بين الجنسين

الهدف الخامس: مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة

الهدف السادس: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	المعدل/ النسبة للعام الدراسي			المعدل/ النسبة
		2000/1999	2004/2005	2012/2013	المتوقعة لعام 2015
المؤشرات الرئيسية	المؤشر الأول: معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال	30.20%	%34.40	38.30%	45.00%
	المؤشر الثاني: النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا في رياض الأطفال	%38.70	%47.70	58.26%	70.00%
	المؤشر الثالث: المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي	%100	%100	104.30%	100.00%
	المؤشر الرابع: معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي	%97	%96	99.90%	100.00%
	المؤشر الخامس: نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي	%94.80	%99.00	101.30%	100.00%
	المؤشر السادس:نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي	%93.20	%96.70	99.77%	100.00%
	المؤشران السابع والثامن: الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	%1.90	1.80%	1.83%	1.50%
	وللطالب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد.	18.40%	17.80%	20.60%	17.00%
	الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام على التعليم.	51.00%	52.00%	59.34%	48.00%
المؤشرات الرئيسية	المؤشران التاسع والعاشر: نسبة المعلمين المؤهلين في التعليم الابتدائي "المرخص لهم بالتدريس" حكومية	56.10%	76.60%	90.90%	%95
	خاص	52.10%	62.30%	72.30%	%80

DRAFT

	المؤشر الحادي عشر: معدل (طالب/معلم) في التعليم الابتدائي	22.4	20.3	18.55	20
	المؤشر الثاني عشر: معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي	%0.81	%1.28	1.05%	%0.8
	المؤشر الثالث عشر: معدلات البقاء في الدراسة حتى الصف السادس	%95.1	%97.3	99.00%	100.00%
	المؤشر الرابع عشر: معامل الكفاءة	%95.6	%96.9	%99.2	100.00%
	المؤشر الخامس عشر: النسبة المئوية للطلبة في الصف الرابع الذين يتقنون كفايات التعلم الأساسية	_____	%57.50	%50	56.00%
	المؤشر السادس عشر: معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15-24	_____	97.67%	%99.00	%99.00
المؤشرات الرئيسية	المؤشر السابع عشر: معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15+	_____	%90.1	93.60%	%94.70
	المؤشر الثامن عشر: تعادل القرائية لدى الجنسين	%88	%95	93.00%	93.40%
	نسبة المعلمات المؤهلات في مرحلة رياض الأطفال "المرخص لهن بالتدريس"(البكالوريوس) المستوى الوطني	12.16%	19.40%	86.50%	97.00%
	الوزارة	%20	62.45%	90.20%	98.00%

DRAFT

الاستراتيجيات الناجحة في تحقيق أهداف التّعليم للجميع:

- العمل على تحسين المناخ التنظيمي للمدرسة عامة، وللغرف الصفية خاصة، وبما ينعكس إيجابًا على تطوير العملية التّعليمية – التعلميّة.
- وضع خطة وطنية للتعليم ما قبل المدرسة لمعالجة الجوانب الكمية والنوعية المتصلة بهذه المرحلة التّعليمية المهمة والتأسيسية، وتنفيذ خطة وطنية لرفع نسبة الملتحقين برياض الأطفال إلى 100% بحلول عام2018.
- الارتقاء بالتّعليم الأساسي، وتطوير مفهوم إلزامية التّعليم في هذه المرحلة، بما يضمن الحد من ظاهرة التسرب بين الذكور والإناث، وخاصة في الأرياف والمناطق الفقيرة.
- الربط بين التّعليم العام والتّعليم العالي، حيث تُعَدُّ مرحلة التّعليم الثانوي المرحلة الثالثة في بنية التّعليم العام، والحلقة الوسطى بين التّعليم الأساسي والتّعليم العالي.
- تكافؤ الفرص التّعليمية وتوفير الخدمات التربوية للجميع بما فيها مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز مبدأ التعلم مدى الحياة.
- مواكبة التغيرات في سوق العمل ومتطلباته وإعداد الكوادر البشرية المدربة والمزودة بالمعارف والمهارات اللازمة.
- تطوير وتحديث وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان تحسين نوعية التعليم
- تحسين استغلال الموارد المالية الخاصة في تحقيق تعليم عالي المردود، وتعزيز مبدأ الشراكة في تحمل كلفة التّعليم، وتحقيق التّعليم للجميع.
- تطوير أنظمة ومعايير وطنية وفقًا لمعايير التقويم الدولية من أجل رفع سوية المخرجات التّعليمية.
- تطوير التّعليم الثانوي بمساريه الأكاديمي والمهني من النواحي الكمية والنوعية، وتعزيز ارتباطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعميم نمط المدرسة المركزية التي تضم أنماطًا مختلفة من البرامج الأكاديمية والمهنية، وتحقيق التوسع الكمي والمستوى النوعي في البرامج المهنية.
- تعزيز وتطوير القدرات الوطنية في مجال المراقبة والتقييم والبحث لدعم عملية اتخاذ القرار.
- بناء شراكة فعالة مع الجهات الوطنية ذات العلاقة بالقطاعين العام والخاص لدعم عملية اتخاذ القرار ولتلبية الاحتياجات المرتبطة بالعملية التّعليمية.
- تطوير التشريعات التربوية التي تعالج مختلف عناصر النظام التربوي وفعالياته، وتحديثها انسجامًا مع متطلبات التطوير التربوي، ومواكبةً للمستجدات التربوية.
- تطوير الخدمات التربوية المتاحة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من النواحي الكمية والنوعية.
- مواصلة تطوير المناهج والكتب المدرسية لتتلاءم مع الحاجات المتغيرة للفرد والمجتمع، ومتابعة إدخال المفاهيم التربوية المعاصرة، كالتّربية الصحية والسكانية والبيئية والمهنية، والعمل على إبراز صورة متوازنة للأسرة بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص.

DRAFT

- تطوير الامتحانات المدرسية والعامة شكلاً وموضوعًا، والتأكيد على قياس الجوانب المختلفة من قدرات الطالب واستعداداته.
- تطوير البناء المدرسي كمًا ونوعًا، والاستغناء عن الأبنية المدرسية المستأجرة وتلك التي تعمل بنظام الفترتين، وتوفير البيئة الداعمة للعملية التعلمية–التعلمية.
- تطوير نظام رتب المعلمين والإداريين للارتقاء بمكانة المعلم/ة العلمية والاجتماعية والاقتصادية، تقديرًا لدوره المميز في بناء الإنسان والمجتمع، والسعي لتحقيق النمو المهني المستمر لديه.
- تحسين جميع جوانب نوعية التّعليم حتى يتمكن الطلاب من تحقيق نتائج تعليمية قابلة للقياس.
- تحديث التشريعات المنظمة لأداء المؤسسات التّعليمية العامة والخاصة .
- وضع وتنفيذ برامج تستهدف بصفة خاصة إزالة التفاوت بين الجنسين في مجال الالتحاق بالمدرسة، وإنهاء التميز القائم على النوع الاجتماعي في النظم التّعليمية والمناهج المدرسية والمواضيع المدرسية، سواء كانت مستمدة من أي ممارسات تمييزية أو مواقف اجتماعية أو ثقافية أو ظروف قانونية أو اقتصادية.
- رفع كفاءات ومهارات المعلم/ة من خلال إلحاقه/ها بدورات متخصصة أثناء العام الدراسي.
- التنسيق مع المختصين لربط (أهداف واستراتيجيات وزارة التّربية والتّعليم) بالخطط الوطنية لتنمية الطفولة، مع الاهتمام والتركيز على مرحلة التّعليم ما قبل المدرسة.
- تبني مفهوم النوع الاجتماعي من خلال تشكيل لجنة "دور المرأة القيادي" في المركز ولجان محلية فرعية في الميدان، تهدف إلى العمل على دمج هذا المفهوم في السياسات والبرامج وتطوير ثقافة مؤسسية داعمة؛ لزيادة تمكين المرأة وتمثيل النساء في المراكز القيادية الوسطى والعليا على مستوى المركز والميدان.

DRAFT

ملائمة إطار داكار للتعليم للجميع مع الأهداف والبرامج الوطنية لما بعد 2015.

جدول(6): مدى تضمين أهداف داكار الستة للتعليم للجميع في الخطط والبرامج الوطنية.

أهداف داكار للتعليم للجميع	الأهداف والبرامج الوطنية التي تحقق الأبعاد المتضمنة في خطة التّعليم للجميع
• توسيع وتحسين الرعاية والتّربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا. الأبعاد: الالتحاق Access، العدالة والمساواة (Equity & Equality)، الكفاءة النوعية Quality، الإدارة Management	• التوسع في رياض الأطفال الحكومية من خلال الشراكة والتنسيق مع الجامعات والجمعيات الخيرية والشركات والمؤسسات المحلية . • الاستمرار في إجراء الصيانة وتأثيث وتجهيز رياض الأطفال المستحدثة . • التوسع والتطوير في مشروع التوعية الوالدية وبرنامج مشاركة الأهل داخل صف الروضة والصفوف الثلاثة الأولى وبرنامج رفع استعداد الأطفال للتعلم. • تصميم برمجيات حاسوبية لرفع استعداد الأطفال للتعلم بالتعاون مع طلبة الجامعات الأردنية • تطوير المواد التدريبية المتعلقة بمشروع الفنون في حماية الطفل. • تطوير نظام الجودة. • تطبيق المرحلة الثانية من دراسة الاستعداد للتعلم باستخدام أداة التطور المبكر (EDI) • تطوير نظام الإشراف، وتطوير كفايات المشرفين التربويين لرياض الأطفال اعتماداً على الكفايات الوطنية للمشرفين، وتطوير برنامج تدريبي شامل لهم، و رفع قدرات مدراء المدارس لدورات حول الطفولة المبكرة ورياض الأطفال. • تطوير معايير لاختيار معلمات رياض الأطفال، والتنسيق مع الجامعات لاعتماد كفايات معلمات رياض الأطفال والعمل على رفع كفايات طلبة برامج رياض الأطفال اعتماداً على الكفايات.
• تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي بحلول عام 2015 وإكمال هذا التّعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الاثنية. الأبعاد: • الالتحاق (Access)، العدالة والمساواة (Equity & Equality)، الكفاءة النوعية Quality، الإدارة Management، الكفاءة الداخلية Internal efficiency)	• تفعيل التشريعات الناظمة لضمان التحاق الأطفال في سن التعليم في المدرسة. • توعية الأهل من خلال الإذاعة المدرسية والمجالس المدرسية المشكلة وتعاون مجتمع المدرسة بالمجتمع المحلي بأهمية التّعليم ومخاطر الزواج المبكر للفتيات، والتعاون مع الحكام الإداريين من أجل متابعة التحاق أبناء البادية وجيوب الفقر في المدارس. • الوصول إلى الطلبة المهمشمين والمحرومين، بالتعاون مع الجات كافة وإنشاء قاعدة بيانات بهم • الاستمرار في تقديم البرامج التغذوية والصحية والمحفزة على استمرار الطلبة في المدارس. • توفير البنى التحتية والبيئة التّعليمية المناسبة للطلبة في المناطق النائية وخاصة مدارس الثقافة العسكرية. • الاستمرار في فتح غرف صعوبات ومصادر تعلم وموهوبين والطلبة المتفوقين والمبدعين . • تكثيف دور الإرشاد التربوي في المدارس للتوعية بأهمية وضرورة إكمال السلم التّعليمي . • التعاون مع وزارة الأوقاف لنشر الوعي بأهمية التّعليم من خلال المساجد، ودور تحفيظ القرآن الكريم، والمسابقات الدينية . • العمل على ترغيب المعلمين في الخدمة في هذه المناطق من خلال نظام التجيير وإعطاء الحوافز، وتقديم الدعم الفني اللازم. • تزويد المدارس بمكتبات، وكتب (المكتبة العربية) والموسوعات الأدبية والعلمية ومصادر التعلم بمختبرات حاسوب وتفعيل دور المختبرات المتحركة للطلبة وأولياء الأمور وللمجتمع المحلي بشكل عام . • التنوع في مشاركة الطلبة من كلا الجنسين في النشاطات المختلفة منها : تنمية تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والعامة (المجالس البرلمانية الطلابية ومجالس أولياء الأمور والمعلمين) والمجالس البلدية من الأطفال • برامج تقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني اللغة العربية والرياضيات

DRAFT

▪تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة. الأبعاد: (الالتحاق(Access)، العدالة والمساواة (Equity & Equality)، الكفاءة النوعية Quality،الإدارة(Management	•اعتبار المدرسة الوحدة الاساسية في التطوير والتطبيق . • تبني منهجيات متعددة في التدريب والتمكين . • إدخال مفاهيم المهارات الحياتية على مناهج مبحث التّربية المهنية(المطورة) للمرحلة الأساسية. • التعاون مع الجهات المختلفة في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تركز على المهارات التنافسية . • الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي تركز على مشاركة الطلبة في المجالس والبرلمان وغيرها • الاستمرار في بناء الكفاءة المؤسسية.

DRAFT

▪تحقيق تحسين بنسبة 50% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 ولا سيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التّعليم الأساسي والتّعليم المستمر لجميع الكبار. الأبعاد: الالتحاق(Access)، العدالة والمساواة Equity) (Equality &، الكفاءة النوعة Quality،الإدارةManagemen)	1- مواصلة محاربة جيوب الامية والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهن . 2- اعتبار برامج التّعليم غير النظامي التّعليمية والتدريبية جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية التي تعد الإنسان للحياة من خلال : ❖وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التّعليم النظامي وغير النظامي في إطار فلسفة التّربية . ❖فتح القنوات ومد الجسور بين التّعليم النظامي وغير النظامي بدون قيود. ❖تفعيل دور المشاركة الشعبية لتأخذ دورها في مكافحة الأمية. ❖التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتّعليم غير النظامي وبرامجه لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل. ❖الانتقال من محاربة الأمية الأبجدية إلى محاربة الأمية الوظيفية . ❖الاستمرار في تدريب اكبر عدد ممكن من معلمي الكبار لتأهيلهم فنيا في تدريس الكبار وإعادة التأهيل للباحثين عن العمل بما ينسجم وحاجات سوق العمل. ❖الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات والتركيز عليهم وتقديم الدعم لهم ومحاربة الأمية المنتشرة بهذه الفئة من المجتمع. ❖ برامج التقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني لمادتي اللغة العربية والرياضيات.
▪إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التّعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التّعليم بحلول عام 2015 مع التركيز على تامين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد. الأبعاد : الالتحاق(Access)العدالة والمساواة Equity) (Equality &ا الكفاءة النوعية Quality الإدارة Managementالكفاءة الداخلية Internal efficiency	•مأسسة مهام النوع الاجتماعي ضمن الوصف الوظيفي للمنسقين في مركز الوزارة ومديرات التّربية والتّعليم في الميدان. • الاستمرار في مراجعة المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين والخطط والمشروعات التربوية وتطوير أدوات لتحليل حساسية النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية لمعرفة استجابتها للنوع الاجتماعي . •الاستمرار في تمكين وتدريب الإناث في مركز الوزارة ومديريات التّربية في الميدان،على برامج متنوعة تمكنهم من الإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية الشمولية . •الاستمرار في إصدار مطبوعات تربوية تتعلق بالنوع الاجتماعي ونشرها، وملصقات، ودليل إرشادي، ودليل تدريبي. • التعاون مع الجهات ذات العلاقة لتبني استراتيجية وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وخططها وبرامجها. •الاستمرار في إجراء الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي ترصد الفجوات أو قصص النجاح عند الجنسين للاستفادة منها مثل (الفجوة بين التحصيل بين الذكور والإناث، الكوادر من ذوي الحاجات الخاصة....الخ لتوجيه سياسات النوع الاجتماعي).
▪تحسين الجوانب النوعية كافة للتعليم، وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة. الأبعاد: لالتحاق(Access) العدالة والمساواة Equity) (Equality &ا الكفاءة النوعية Quality الإدارة Management-الكفاءة الداخلية Internal efficiency	•تحسين نوعية التعليم وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة من خلال تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التّعليمي من خلال الحاكمية الرشيدة وتوظيف مبادئ اقتصاديات التّعليم. • الاستمرار في المشاركة وتنفيذ الدراسات الوطنية والدولية مثل خاصة في امتحان (PISAو TIMSS) . • تعزيز برامج التّعليم غير النظامي وتطوير نوعيتها وترسيخ مبدأ التعلم الذاتي لتمكين الدارسين من متابعة التّعليم والتدريب من خلال العمل على تعديل نظام مراكز تعليم الكبار، والاستمرار في التوسع في فتح مراكز مسائية ومجتمعية خاصة للنساء، وإتاحة فرص التعلم عن بعد بواسطة التلفزيون والكمبيوتر وشبكات الانترنت، ومراجعة شاملة للمناهج والكتب المدرسية الموجهة للكبار بحيث تتناسب مع الاحتياجات المتجددة لهم. •التوسع في إنشاء المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني وتطوير برامجها وربطها بحاجات سوق العمل من خلال استحداث تخصصات مهنية مطلوبة في السوق المحلي والعربي، وتفعيل دور الإعلام التوعوي والتنموي لتوجيه عناية الجمهور بأهمية التّعليم المهني.

DRAFT

	• تمكين المتسربين من امتلاك مهارات التعلم والمهارات المهنية من خلال تفعيل برامج التّعليم غير النظامي لخدمة الطلبة المتسربين والاستمرار في إشراك الطلبة المتسربين في المدارس في برامج تعليمية تعويضية وإعداد مواد قرائية تعليمية تثقيفية مهنية للدارسين بحيث تكون سهلة وتهدف إلى إبقاء المدارس على صلة بالمعرفة الحديثة، ومهارات العمل المهني. • تطوير البيئة التّعليمية بما يلاءم حاجات الاقتصاد المبني على المعرفة وتنمية القدرات والمهارات الإبداعية خلال التدريب على أساليب البحث العلمي في كافة المباحث لدى المعلم/ـة والمتعلم وتطوير مرافق التعلم(غرفة الصف، المكتبة، المختبرات العلمية، مختبرات الحاسوب، غرف المصادر لذوي صعوبات التعلّم وغرف المصادر للموهوبين) في ضوء أفضل التطبيقات العالمي. • زيادة نسبة بقاء الطلبة في المدارس من خلال التركيز على النشاطات اللاصفية وإدخال المفاهيم والممارسات الصحية في المناهج ودعم برنامج الصحة المدرسية وتكثيف التثقيف الصحي للطلبة ومعلمي وأهالي الأطفال حول الغذاء المتوازن والسلامة العامة وأهمية اللياقة البدنية، والاستمرار في برنامج التغذية المدرسية والتوعية بالأمراض المنقولة جنسيا خصوصا الايدز ضمن خطة وطنية للوقاية والكشف المبكر والرعاية المتكاملة لهذا الغرض، وتنظيم الحملات التوعوية بخصوص أخطار التدخين والعقاقير على اليافعين . • تطوير مصادر التعلم التي تتلاءم مع نواتج التعلم الجديدة في ظل التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي بتوفير أحدث الكتب والمراجع والدوريات ذات العلاقة في مكتبة المدرسة وإنشاء مكتبة إلكترونية لإثراء المنهاج والعمل على تطوير مهارتي استخدام الكمبيوتر والإنترنت وتشجيع الاختراع والابتكار لدى الطلبة والمعلمين/ت على حد سواء. • تطوير أساليب التّعليم والتقويم بما يتلاءم ونواتج التعلم في المناهج الجديدة بتغيير نمط الواجب البيتي وتشجيع الطلاب على التركيز على البحوث والتقارير والمشاريع العلمية وطرح المشاريع العلمية إلى جانب الامتحانات النهائية التي تربط المعلومة بواقع الطالب وحياته و تفعيل حصة النشاط بحيث تعلم مهارات الحياة المختلفة مثل مهارات تحمّل المسؤولية والحوار والنظافة والانتماء والصدق والأمانة وتقبّل الآخرين واحترام فكر الغير وصنع القرار... الخ)وتفعيل الجانب العملي التطبيقي في الحصص الصفية التي تطور الذكاء الاجتماعي والحركي والتذوق الفني لدى الطلبة (مثل الرياضة والفن والموسيقى والتصميم).

DRAFT

الصعوبات والمعوقات التي واجهت تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع وما تمَّ بشأنها:

جدول (7): الصعوبات والمعوقات التي واجهت تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع.

م	المشروع / البرنامج	الصعوبات والمعوقات	ما تمَّ بشأنها	المقترحات والحلول
1	**تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة :**	انخفاض نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة بسبب قلة توفر رياض الأطفال وبخاصة في المناطق الفقيرة والنائية، وقلة الوعي عند الفقراء بشكل عام لأهمية الالتحاق بهذه المرحلة باعتبارها وسيلة لرفع كفاية استعداد الأطفال للتعليم . تفاوت نسبة الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال بين محافظات ومناطق المملكة وانخفاض شديد في نسبة الالتحاق في المناطق الريفية . توفير الدعم المالي الكافي ومن مصادر مختلفة ومقدرة لتمكين وزارة التربية والتعليم من زيادة نسب الالتحاق لتصل إلى المستوى الدولي. دعم وبناء الكفاءة المؤسسية لقسم رياض الأطفال في وزارة التربية والتعليم. تحسين آلية تدريب المعلمين في هذه المرحلة لاكتشاف الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والتعامل معهم . الحاجة إلى تطوير آلية لمتابعة وتقييم فعالية وكفاءة برنامج تدريب العاملين في رياض الأطفال	تعزيز مستوى الوعي المجتمعي التوسع في إنشاء رياض أطفال في المناطق الفقيرة التطوير المؤسسي تنمية المهنية لمعلمات رياض الأطفال	التوسع في رياض الأطفال الحكومية من خلال الشراكة والتنسيق مع الجامعات والجمعيات الخيرية والشركات والمؤسسات المحلية . الاستمرار في إجراء الصيانة وتأثيث وتجهيز رياض الأطفال المستحدثة. التوسع والتطوير في مشروع التوعية الوالدية. التوسع في برنامج مشاركة الأهل داخل صف الروضة والصفوف الثلاثة الأولى. التوسع في برنامج رفع استعداد الأطفال للتعلم. تصميم برمجيات حاسوبية لرفع استعداد الأطفال للتعلم بالتعاون مع طلبة الجامعات الأردنية . تطوير المواد التدريبية المتعلقة بمشروع الفنون في حماية الطفل. تطوير نظام الجودة. تطبيق المرحلة الثانية من دراسة الاستعداد للتعلم باستخدام أداة التطور المبكر (EDI) . تطوير نظام الإشراف، وتطوير كفايات المشرفين التربويين لرياض الأطفال اعتماداً على الكفايات الوطنية للمشرفين، وتطوير برنامج تدريبي شامل لهم. رفع قدرات مديري المدارس بالالتحاق بدورات في الطفولة المبكرة ورياض الأطفال. تطوير معايير لاختيار معلمات رياض الأطفال. التنسيق مع الجامعات لاعتماد كفايات معلمات رياض الأطفال والعمل على رفع كفايات طلبة برامج رياض الأطفال اعتماداً على الكفايات.
2	**تحقيق تعميم التعليم الابتدائي**	التوسع في المدارس الحكومية لم يتم التخطيط له بشكل فعال ومدروس مما أدى إلى اكتظاظ شديد في بعض المناطق وخلخلة في مناطق أخرى . ما زال هناك حوالي (13%) من طلبة المدارس الحكومية يدرسون في أبنية مستأجرة و/أو نظام الفترتين. يتم تخصيص نسبة كبيرة في موازنة وزارة التربية والتعليم للأجور والرواتب وما تبقى من موارد محدودة يخصص للاستثمار المستقبلي في القطاع التعليمي. هناك تفاوت ملحوظ في نسبة عدد الطلبة إلى المعلمين/ت بين المحافظات المختلفة . فيما يتعلق بتأمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والبرمجيات التعليمية للمواد المختلفة فانه لا زال دون المستوى المطلوب مقارنة مع الإمكانيات المتوفرة .	توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية : 1 -أبنية مدرسية لاستيعاب الزيادات الطبيعية في أعداد الطلبة 2 -التخلص من نظام الفترتين 3 -التخلص من الأبنية المستأجرة ب . إلزامية التعليم الأساسي : 1) دراسة التشريعات القائمة وتحديد الفجوات 2) قاعدة بيانات للمتسربين وبرامج خاصة ج0 صحة الطلبة وتغذيتهم 1 -برنامج التغذية المدرسية والصحة المدرسية د0 العدالة التربوية : 1) برامج المتفوقين 2) برامج ذوي الاحتياجات الخاصة	توفير مرافق تربوية نوعية بشكل فاعل اقتصاديا ومستدام بحيث يتمكن الطلبة من التمتع ببيئة تعليمية صديقة ونوعية، وقد تم إجراء تحليل مفصل لعملية التخطيط الحالية في مجال الالتحاق واستخدام المرافق تبين من خلاله الحاجة للمزيد من الاستثمارات في عملية بناء و إعادة تأهيل المدارس لتخفيض الاكتظاظ ومواكبة الزيادة في الالتحاق وكذلك الاستخدام الأمثل للمدارس ذات الاستخدام المتدني، ويتضمن هذا المكون ثلاثة مكونات فرعية هي كما يلي إنشاء الأبنية المدرسية الجديدة والإضافات الصفية بناء نظام لصيانة وإدارة الأبنية المدرسية تقديم التغذية المقررة ما بين الوزارة والقوات المسلحة لطلبة المدارس الحكومية مما ساهم في الحد من ظاهرة العزوف عن التعليم إذ إن جميع مدارس البوادي الأردنية مشمولة بمشروع التغذية المدرسية والاستمرار في التوسع العمودي والأفقي في أعداد الطلبة المستفيدين ومدارسهم المستهدفة. تفعيل برامج الصحة المدرسية والكشف الدوري للطلبة وذلك بتعاون الوزارة مع وزارة الصحة . توعية الأهل من خلال الإذاعة المدرسية والمجلس المدرسية المشكلة وتعاون مجتمع المدرسة مع المجتمع المحلي وتأكيد أهمية التعليم ومخاطر الزواج المبكر للفتيات. بناء وصيانة مدارس في المناطق النائية وخاصة مدارس الثقافة العسكرية. تزويد هذه المدارس بمكتبات وكتب (المكتبة العربية) والموسوعات الأدبية والعلمية ومصادر التعلم، و بمختبرات

DRAFT

م	المشروع / البرنامج	الصعوبات والمعوقات	ما تمَّ بشأنها	المقترحات والحلول
		مشاريع الشراكة مع القطاعات الخاصة ما زالت في مراحلها التمهيدية ولم تأخذ الصفة المؤسسية. وتفتقر إلى الاستمرارية والديمومة. مستوى تعلم اللغة الانجليزية في المدارس الحكومية دون المعايير المطلوبة. الحاجة إلى إعادة النظر في الصورة النمطية للنوع الاجتماعي في المناهج المدرسية. الحاجة إلى تطوير برامج ريادية للحد من التسرب ولذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار. الحاجة إلى تطوير آليات وأدوات لتقييم ومتابعة برامج تدريب المعلمين/ت . ضعف الجهود في استقطاب المعلمين/ت ذوي المؤهلات العالية بسبب إجراءات التوظيف وقلة الحوافز		حاسوب، وتفعيل دور المختبرات المتحركة للطلبة وأولياء الأمور وللمجتمع المحلي بشكل عام التعاون مع الحكام الاداريين من أجل متابعة التحاق أبناء البادية وجيوب الفقر في المدارس. تكثيف دور الإرشاد التربوي في المدارس للتوعية بأهمية وضرورة إكمال السلم التعليمي . التعاون مع وزارة الأوقاف لنشر الوعي بأهمية التعليم من خلال المساجد ، ودور تحفيظ القرآن الكريم ، والمسابقات الدينية . . فتح غرف المصادر و صعوبات التعلم ووغرف للموهوبين والطلبة المتفوقين والمبدعين . العمل على ترغيب المعلمين في الخدمة في هذه المناطق من خلال نظام التجبير وإعطاء الحوافز ، وتقديم الدعم الفني اللازم
3	**مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة** **التعليم المهني :-** **التركيز على زيادة نسبة تشغيل الأردنيين في سوق العمل**	نقص أعداد وكفايات بعض مشرفي ومعلمي/معلمات مبحث التربية المهنية في المجالات الخمسة وخاصة في مجال (العلوم المنزلية، الزراعي، والصناعي) . إغلاق المشاغل كلياً أثناء تعيين معلمين / معلمات على حساب التعليم الإضافي لأن النظام بالوزارة لا يسمح للمعلم/ة الإضافي باستلام التجهيزات ، إضافة إلى تحويل المدارس إلى مدارس ثانوية عليا أو أساسية دنيا وتحويل المشاغل إلى غرف صفية أو قاعات حاسوب. نقص أعداد مشاغل التربية المهنية على مستوى الميدان بنسبة 40% . تدني المخصصات المالية اللازمة لتامين المواد الأولية والاحتياجات التدريبية اللازمة لتدريب الطلبة في مختلف مجالات المبحث. ارتفاع أعداد الطلبة في الشعبة الواحدة مما يعيق عمليات تدريب الطلاب في المشاغل. وقف برنامج تأهيل معلمي ومعلمات مبحث التربية المهنية في الجامعات الرسمية . ضعف تنسيق المدرسة مع مؤسسات المجتمع المحلي و البيئة المحيطة للاستفادة من الإمكانات المتاحة	تطوير برامج التعليم - إنشاء قاعدة بيانات - قاعدة بيانات متابعة برامج توعية بمتطلبات	جعل المدرسة الوحدة الأساسية في التطوير والتطبيق . تبني منهجية تدريب الأقران . إدخال مفاهيم المهارات الحياتية في مناهج مبحث التربية المهنية (المطوَّرة) للمرحلة الأساسية. تطبيق برنامج إنجاز (للمحاور الاقتصادية والاجتماعية) لمبحث التربية المهنية بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل. تنفيذ مشروع انتخاب مجلس بلدي من الأطفال بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى. إقرار نظام مركز التدريب التربوي. الاستمرار في بناء الكفاءة المؤسَّسية. مشروع تنمية وتعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والحياة العامة (مجلس الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين) بالتعاون مع منظمة اليونيسيف. مواصلة محاربة جيوب الأمية، والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهنَّ . جعل برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزء لا يتجزأ من العملية التربوية التي تعدُّ الإنسان للحياة من خلال : وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي وغير النظامي في إطار فلسفة التربية . فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي وغير النظامي دون قيود. تفعيل دور المشاركة الشعبية لتأخذ دورها في مكافحة الأمية . التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
4	**محو الأمية**	قدمُ المناهج والكتب المستخدمة حاليا في برنامج محو الأمية وتعليم الكبار، وعدم مناسبة طريقة عرض المادة للفئات المستهدفة مما يستدعي تحديثها وتطويرها بصورة شمولية.	- مشروع تقييم وتتبع مستويات القرائية بهدف تزويد البلدان المشاركة بمنهجية علمية لتقييم مستويات القرائية بين الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن(15)عام ،	تنفيذ مشروع تنمية وتعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والحياة العامة (مجلس الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين) بالتعاون مع منظمة اليونيسيف

DRAFT

م	المشروع / البرنامج	الصعوبات والمعوقات	ما تمَّ بشأنها	المقترحات والحلول
		عدم مناسبة المنهاج الدراسي للأيام الفعلية للدوام الرسمي خلال العام . عدم جاهزية البيئة الفيزيقية في بعض المباني التي تشغلها المراكز ، وعدم توفر التجهيزات التقنية الحديثة ، وشروط الصحة والسلامة العامة . تدني الخبرات التعلمية لدى المكلفين بالتدريس في المراكز وحاجتهم إلى دورات تدريبية متخصصة في مجال تدريس الكبار وكيفية التعامل معهم . قلة الحوافز المالية للعاملين في المراكز ، وعدم احتساب أجور أيام العطل والإجازات الرسمية . وجود أكثر من مستوى تعليمي للدارسين في الشعبة الواحدة مما يعيق العملية التعليمية. انقطاع إعداد كبيرة من الدارسين في مواسم القطاف والزراعة والشتاء وشهر رمضان، وعدم انتظام بعضهم بساعات الدوام لارتباطهم بإعمالهم الخاصة بسبب تزامن ساعات الدوام في المراكز مع أوقات عملهم .	والتعرف على كيفية تنفيذها وتطبيقها في بلدانهم ، ومساعدتهم في بناء قاعدة معرفية تفيدهم في كيفية تصنيف مستويات القرائية في بلدانهم. مشروع قضاء بلا أمية: بهدف المساهمة في خفض نسبة الأمية القرائية للمستهدفين إلى أقصى حد ممكن، والسعي للقضاء عليها نهائياً والتوسيع في مفهوم محو الأمية ليشمل الجوانب الحياتية الأخرى (الدينية - الحضارية - الثقافية - الاجتماعية - الصحية - البيئية) تنفيذ برامج لخفض نسبة الأمية بواقع (0.5 (% سنوياً للوصول إلى النسبة العالمية في عام 2015 مثل (برامج تعليم الكبار ، مراكز المتسربين. (إجراء دراسات عن :العلاقة بين التعليم الرسمي وغيرا لرسمي-. إجراء الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في المملكة الأردنية الهاشمية، والدراسة التشخيصية لواقع برامج التعليم غير النظامي . دراسة عن تطوير وتحديث وتجديد وتجريب واستحداث مناهج وكتب وأدلة جديدة للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية.	مواصلة محاربة جيوب الأمية، والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهنَّ جعل برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزء لا يتجزَّأ من العملية التربوية التي تعدُّ الإنسان للحياة من خلال : وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي وغير النظامي في إطار فلسفة التربية . فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي وغير النظامي دون قيود. تفعيل دور المشاركة الشعبية لتأخذ دورها في مكافحة الأمية . التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل
5	**إزالة التفاوت بين الجنسين**	تدني معرفة الموظفات بحقوقهن الوظيفية . وجود فجوة في إشغال الوظائف القيادية العليا. صعوبة التوفيق بين متطلبات الوظائف القيادية العليا والعمل داخل المنزل .	مأسسة النوع الاجتماعي ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة. مراجعة المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين والخطط والمشروعات التربوية وتطوير أدوات لتحليل حساسية النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية لمعرفة استجابتها للنوع الاجتماعي تمكين وتدريب جميع رؤساء الأقسام من الإناث في مركز الوزارة ومديريات التربية في الميدان،على برامج متنوعة. -إصدار مطبوعات تربوية تتعلق بالنوع الاجتماعي ونشرها، وملصقات، ودليل إرشادي، ودليل تدريبي. -إعداد إستراتيجية وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وخططها وبرامجها	مأسسة مهام منسقي النوع الاجتماعي ضمن الوصف الوظيفي في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم. تطوير أدوات لتحليل المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين والخطط والمشروعات التربوية للوقوف على مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي . الاستمرار في تمكين وتدريب جميع رؤساء الأقسام وموظفي مركز الوزارة ومديريات التربية على تحليل و إدماج النوع الاجتماعي في خطط المديريات والأقسام. الاستمرار في إصدار مطبوعات تربوية وملصقات تتعلق بالنوع الاجتماعي ونشرها، إضافة إلى تحديث الدليل الإرشادي و الدليل التدريبي. تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وخططها وبرامجها . الاستمرار في إجراء الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل (الأسباب الكامنة وراء الفجوة النوعية في نتائج الثانوية العامة في الأردن، مؤشرات النوع الإجتماعي في برامج

DRAFT

م	المشروع / البرنامج	الصعوبات والمعوقات	ما تمَّ بشأنها	المقترحات والحلول
		تدني نسبة مشاركة المرأة في اللجان الفنية . الوصف الوظيفي مبني على المؤهلات وليس المهارات .		التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم) بما يساعد صانعي القرار في توجيه سياسات وزارة التربية والتعليم. التنوع في مشاركة الطلبة من الجنسين في النشاطات المختلفة، ومنها : تنمية و تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والحياة العامة (المجالس البرلمانية الطلابية، ومجالس أولياء الأمور والمعلمين، والمجالس البلدية من الأطفال) برامج التقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني في مادتي اللغة العربية والرياضيات
6				
7		- شح الموارد المالية وندرتها وتراجعها. 2 - ضغوطات مشكلتي الفقر والبطالة. 3 - عدم استقرار السياسات واستمراريتها. 4 - ضعف قدرة النظام التربوي على استيعاب الطلبة والأطفال في كافة المراحل التعليمية. 5 - تدني نوعية التعليم وضعف بيناته. 6 - ضغوطات الاضطرابات السياسية. 7 - ضغوطات الحروب والنزاعات المسلحة. 8 - ضعف الدعم المجتمعي والشراكات. 9 - ضعف قدرة النظام التربوي في الوصول إلى المهشمين والمحرومين . 10 - غياب نظم التخطيط وآليات صنع السياسات الفاعلة		زيادة المخصصات المالية في الموازنة العامة للدولة لدعم الخطة إصدار تشريعات ملزمة للدولة والأسر تكفل إلزامية التعليم اختيار هدف أو هدفين والتركيز عليهما فيما تبقى من وقت. توسيع التعليم ما قبل المدرسي تشكيل فرق عمل وطنية تناط بها مسئولية التسريع في تحقيق الأهداف تبني برامج توعية وحملات إعلامية مكثفة وبرامج اتصال لضمان التحاق الطلبة في التعليم وعدم تسربهم منه إلغاء أي شكل من إشكال الرسوم الدراسية وإعفاء وتوزيع الكتب المدرسية على الطلبة مجانا تحسين نوعية البرامج التعليمية للطلبة توسيع برامج التعليم غير النظامي زيادة مساهمة اليونسكو والمؤسسات الدولية الأخرى في دعم الخطة

DRAFT

الاجتماعات واللقاءات والفعاليات الدولية والإقليمية والمحلية التي شارك فيها المنتدى الوطني للتعليم للجميع:

جدول (8): اجتماعات الهيئة الوطنية للتعليم للجميع واجتماعات رؤساء الفرق الفنية للتعليم للجميع.

التسلسل	مكان الاجتماع	التاريخ	أبرز التوصيات	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
1	محلي / للاحتفال بأسبوع التعليم للجميع	2003/4/23	- تنظيم احتفالات وإقامة فعاليات بمناسبة أسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع	-تنظيم احتفال برعاية معالي وزير التربية والتعليم وبحضور جميع المعنيين بالتعليم للجميع	2003/4/23
		2004/4/25-19		-تنظيم احتفال برعاية معالي وزير التربية والتعليم وبحضور جميع المعنيين بالتعليم للجميع	2004/4/25-19
		2005/4/19		-تنظيم احتفال برعاية معالي وزير التربية والتعليم وبحضور جميع المعنيين بالتعليم للجميع	2005/4/19
		2006/4/25		-تنظيم احتفال برعاية معالي وزير التربية والتعليم وبحضور جميع المعنيين بالتعليم للجميع	2006/4/25
		2007/6/5		-تنظيم احتفال برعاية دولة رئيس الوزراء تضمن عرض فلم وثائقي بعنوان " قصص نجاح" بين تجربة الأردن في مجال تحقيق التعليم للجميع.	2007/6/5
		2008/4/24		-تنظيم الاحتفال برعاية معالي وزير التربية والتعليم تم خلاله عرض فلم وثائقي بعنوان " التعليم للجميع لا اقصاء ولا تهميش	2008/4/24
		2009/4/29		-تنظيم الاحتفال برعاية معالي وزير التربية والتعليم -الايعاز للمدارس المنتسبة لليونسكو في الاردن بالاحتفال واقامة فعاليات بمناسبة الاحتفال بأسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع، تم الإحتفال بانجاز مشروع قضاء بلا أمية في مدينة ام الرصاص	2009/4/29
		2010-		-الايعاز للمدارس المنتسبة لليونسكو في الاردن بالاحتفال واقامة فعاليات بمناسبة بأسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع(الطاولة المستديرة + محو الأمية أم عياش).	نهاية شهر نيسان/2010
		2011-		-الايعاز للمدارس المنتسبة لليونسكو في الاردن بالاحتفال واقامة فعاليات بمناسبة بأسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع (تعليم الفتيات).	نهاية شهر نيسان 2011/

DRAFT

التسلسل	مكان الاجتماع	التاريخ	أبرز التوصيات	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
		2012-		-الايعاز للمدارس المنتسبة لليونسكو في الاردن بالاحتفال واقامة فعاليات بمناسبة بأسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع (رعاية وتعليم الطفولة المبكرة).	نهاية شهر نيسان/2012
		2013-		-الايعاز للمدارس المنتسبة لليونسكو في الاردن بالاحتفال واقامة فعاليات بمناسبة بأسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع(كل طفل يحتاج الى معلم).	نهاية شهر نيسان/2013
		2014		-الايعاز للمدارس المنتسبة لليونسكو في الاردن بالاحتفال واقامة فعاليات بمناسبة بأسبوع العمل العالمي للتعليم للجميع(التعليم والإعاقة: حقوق متساوية، فرص متساوية).	بداية شهر أيار/2014
2	مصر / المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع	23-2000/1/28		-القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في المؤتمر	2000/1/28-23
3	لبنان / ورشة تدريبية لإعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع	9-2001/10/13	إعداد خطة وطنية للتعليم للجميع	-القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الورشة	2001/10/13-9
4	نيجيريا/ اجتماع مجموعة الخبراء رفيعة المستوى حول التعليم للجميع	19-2002/11/20	-	-القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الاجتماع	19-2002/11/20
5	عمان/ ورشة عمل وطنية حول اعداد الخطة الوطنية للتعليم للجميع	2002/7/15	مناقشة ما تم إعداده من الخطة الوطنية للتعليم للجميع وإجراء التعديلات عليها	-القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الورشة	2002/7/15
6	لبنان/ اللقاء التشاوري ألتقييمي لمناقشة الخطط الوطنية للتعليم للجميع	21-2002/10/25	مناقشة الخطط الوطنية للتعليم للجميع، والعمل على تقيم الخطط ، للبدء في تنفيذها	-القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في اللقاء	21-2002/10/25
7	لبنان / الاجتماع الإقليمي لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية التعليم للجميع في الدول العربية	8-2003/1/10	مخاطبة المنظمات غير الحكومية لدعم خطط التعليم للجميع	-القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الاجتماع	2003/1/10-8
8	عمان/ ورشة عمل وطنية حول دور المنظمات غير الحكومية في برنامج التعليم للجميع	2003/10/19		-القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الورشة	2003/10/19

DRAFT

التسلسل	مكان الاجتماع	التاريخ	أبرز التوصيات	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
9	لبنان/ المشاركة في المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم " ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية"	17-2004/4/20	إعداد خطط إجرائية للتنفيذ الخطة الوطنية للتعليم للجميع	القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في المؤتمر	17-2004/4/20
10	لبنان/ الاجتماع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع	9-2004/12/11	عقد اجتماع تشاوري للمنظمات غير الحكومية المعنية في التعليم للجميع من اجل تقديم الدعم	القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الاجتماع	9-2004/12/11
11	باريس/ المعرض الذي اقيم على هامش المؤتمر الخاص بالتعليم للجميع	2005/10/2	-	القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في المعرض	2005/10/2
12	باريس / اجتماع المائدة المستديرة حول التعليم للجميع	7-2005/10/8	-	القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في المائدة المستديرة	7-2005/10/8
13	مصر/اللقاء التقييمي لمنسقي التعليم للجميع	13-2005/5/16	تسمية منسقين للتعليم للجميع	القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في اللقاء	13-2005/5/16
14	مصر/الاجتماع السادس للفريق رفيع المستوى حول التعليم للجميع	14-2006/11/16	-	القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الاجتماع	14-2006/11/16
15	قطر/ ورشة عمل اقليمية حول الضبط والتقييم لتنفيذ التعليم للجميع	11-2006/6/13		القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الورشة	11-2006/6/13
16	فرنسا/ الاجتماع السابع لمجموعات العمل للتعليم للجميع	19-2006/7/22	-	القيام بالإجراءات المطلوبة للمشاركة في الاجتماع	19-2006/7/22
17	عمان/ عقد ورشة عمل تدريبية للفريق الوطني المعني باعداد تقرير منتصف الامد للتعليم للجميع	2007/7 لمدة يومين	عقد ورشة تدريبية للفريق الوطني المعني بإعداد تقرير التعليم للجميع	القيام بالإجراءات المطلوبة لعقد الورشة للمعنيين	2007/7 لمدة يومين
18	عمان/ تنظيم عقد الاجتماع الخامس للهيئة العربية الإقليمية لمتابعة التعليم للجميع بالتعاون مع مكتب اليونسكو/ بيروت	5-2007/2/6م	البحث والتداول في مسائل مرتبطة بتقييم منتصف الأمد للتعليم للجميع والتعديلات التي أجريت على الخطط الوطنية للتعليم للجميع والمشكلات المتعلقة بتطبيقها وأولويات العمل والخروج ببرنامج محدد لتلبية احتياجات الدول العربية	التنسيق مع مكتب اليونسكو في بيروت لعقد الاجتماع في عمان من حيث استقبال المشاركين والحجز لهم في الفندق وتقديم الدعم اللوجستي	5-2007/2/6م
19	عمان/ تنظيم عقد اجتماع خاص بدول الخليج العربي لإعداد التقرير متوسط الأمد للتعليم	12-2007/6/15م	مناقشة ما تم انجازه في الدول العربية من تحقيق لأهداف التعليم للجميع وعلى ضرورة توفير الجودة في التعليم وبناء القدرات وأهمية التغذية واستعراض ما تم	التنسيق مع مكتب اليونسكو في بيروت لعقد الاجتماع في عمان من حيث استقبال المشاركين والحجز لهم في الفندق وتقديم الدعم	12-2007/6/15م

DRAFT

التسلسل	مكان الاجتماع	التاريخ	أبرز التوصيات	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
	للجميع في عمان		انجازه من برامج في الدول المشاركة ومن مختلف الجهات	اللوجسني	
20	الاجتماع العاشر لفريق عمل التعليم للجميع	9-2009/12/11م		التنسيق لمشاركة المستشار الثقافي الأردني في باريس مندوباً عن معالي وزير التربية والتعليم/ رئيس اللجنة الوطنية في الاجتماع	9-2009/12/11م
21	عمان/ اطلاق النسخة العربية من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام2010	2011/5/30		تنظيم حفل اطلاق النسخة بالتعاون مع مكتب اليونسكو في عمان، تم خلاله عرض فيلم قصير يسلط الضوء على حالات التأثر بالنزاعات المسلحة	2011/5/30
22	اطلاق النسخة العربية من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2012	2013/4/1		التنسيق لمشاركة المنسق الوطني للتعليم للجميع بفعاليات اطلاق تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع	9-2009/12/11م
23	الشارقة/ الاجتماع التشاوري الإقليمي حول التعليم للجميع والتعليم الأساسي وتعليم الكبار	10-2011/7/12	-إعادة تشكيل الفرق الوطنية للتعليم للجميع في كل دولة، والاتفاق على آليات تنسيق عمل موحد على المستوى الوطني. -إعداد تقرير منتصف الأمد للتعليم للجميع. -إجراء تقييم للدول التي طبقت مبادرة محو الأمية من أجل التمكين وتقييم آخر لإطار عمل بيليم (تسخير طاقات وإمكانيات تعليم الكبار وتعليمهم من اجل مستقبل مستدام). دعوة المنظمتين العربية والإسلامية وكتب التربية العربي لدول الخليج وغيره من المنظمات المعنية في المنطقة لإعتماد دراستين ضمن خطة مكتب اليونسكو الإقليمي.	التنسيق لمشاركة وفد أردني في الاجتماع الذي عقد في الشارقة / المركز الإقليمي للتخطيط التربوي بالتعاون مع مكتب اليونسكو بيروت.	2011/5/30
24	باريس/ الاجتماع الوزاري رفيع المستوى للتعليم للجميع	21-2012/11/23	أسفر الاجتماع عن التزامات واضحة من جانب المجتمع الدولي للاستفادة من الدعم الذي تحظى به مبادرة "التعليم أولا" لتعزيز الوعي بأهمية التعليم للجميع، وبدور التعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً	التنسيق لمشاركة المستشار الثقافي الأردني في باريس مندوباً عن معالي وزير التربية والتعليم/ رئيس اللجنة الوطنية في الاجتماع	21-2012/11/23
25	مصر/ المنتدى الاقليمي للتعليم للجميع/ شرم الشيخ	15-2012/10/16	-تشكيل لجنة توجيه وطنية لتوجيه التقييم الوطني ورصده. انشاء مجموعات عمل وطنية لاجراء عملية التقيم,اطلاق عملية تقييم التعليم للجميع في أوائل عام 2013 ، تزويد اليونسكو الدول الاعضاء بمبادىء توجيهية بشأن اعداد	التنسيق لمشاركة المنسق الوطني للتعليم للجميع في المنتدى	15-2012/10/16

DRAFT

التسلسل	مكان الاجتماع	التاريخ	أبرز التوصيات	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
			التقييم الوطني للتعليم للجميع, تنظم اليونسكو مؤتمرات اقليمية للتعليم للجميع بين حزيران وايلول /2014 , تستضيف كوريا الجنوبية مؤتمرا عالميا للتعليم في نيسان 2015		
26	المنتدى الدولي الخامس للحوار في السياسات لفرقة العمل الدولية / ناميبيا	27- 2012/11/29	إجراء حوار في السياسات لفريق العمل الدولي في مجال التعليم للجميع	التنسيق لمشاركة رئيس لجنة رصد التقدم في مجال التعليم للجميع في المنتدى	2012/11/29-27
27	عمان/ المنتدى الوطني "جعل التعليم ذي صلة بمكان العمل للشباب في الأردن	2013/2/20-19	عقد ورش حول "جعل التعليم ذي صلة بمكان العمل للشباب في الأردن"	التنسيق لمشاركة المنسق الوطني للتعليم للجميع في المنتدى	2013/2/20-19
28	داكار/ الاجتماع العالمي لأجندة تطوير التعليم ما بعد 2015	2013/3/19-18	• يجب أن يكون السلام والتنمية المستدامة في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستيعاب والتنمية المنصفة بعد عام 2015م. وفي حين أقدمت بلدان كثيرة على إدراج التعليم من أجل المواطنة العالمية في مناهجها الدراسية، فإنه يجب جعل هذا التعليم هدفاً قابلاً للقياس. • لا بد من أن يكون إطار التنمية لمرحلة ما بعد عام 2015م مفيداً في شتى أنحاء العالم، وأن يتيح تعبئة جميع البلدان، بصرف النظر عن مدى تقدمها، من أجل تحقيق أهداف مشتركة تتمحور حول تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة . • يتعين تعزيز الروابط بين التعليم والقطاعات الإنمائية الأخرى. التعليم هو وسيلة تساعد على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنه يعتمد على التقدم المحرز في مجالات أخرى . • من الضروري إعداد إطار للتعلّم في القرن الحادي والعشرين، ويجب أن يشجع هذا الإطار على إنشاء نظم جامعة للتعلّم مدى الحياة.	التنسيق لمشاركة رئيس لجنة التنمية المهنية للمعلمين في الاجتماع	2013/3/19-18
29	بيروت / أسبوع التعليم للجميع	2014/5/23-22	عقد ورش تدريبية على أدالة"أدوات تتيح تهيئة بيئات جامعة صديقة للتعلم" مناقشة إطار عمل إقليمي حول التربية على المواطنة	مشاركة خبراء في عرض موجز عن تحقيق اهداف التعليم للجميع, التدرب على أدلة حول " أدوات تتيح تهيئة بيئات جامعة صديقة للتعلم", مناقشة اطار عمل اقليمي حول التربية على المواطنة	2014/5/23-22

DRAFT

القرارات والتعاميم الداخلية بشأن تنفيذ فعاليات وبرامج ومشروعات وأسابيع التعليم للجميع:

جدول (9): القرارات والتعاميم الداخلية.

التسلسل	القرار/ التعميم	التاريخ	الموضوع	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
1	اجتماع رؤساء اللجان الفنية لمحاور التعليم للجميع	2008/5/12م		لدراسة الآلية المتبعة في عمل اللجان للإنتقال بالأردن إلى الفئة ذات الاحتمالية العالية في تحقيق أهداف داكار	2008/5/12م
2	اجتماع الهيئة الوطنية للتعليم للجميع	2008/5/28م		عرض التقرير الوطني حول تعليم الكبار وملخص للدراسة التي أعدها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية حول تقييم الاستعداد للتعلم مع عرض لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي	2008/5/28م
3	اجتماع الهيئة الوطنية للتعليم للجميع	2008/8/28م		لمناقشة الإستراتيجية الوطنية لدعم التعليم في الأردن UNESS والتي تعد وثيقة مرجعية لضمان فعالية الاستجابة لحاجات الأردن ومتطلباته من أجل التطوير التربوي من خلال تحديد أولويات العمل وبرامجه وفقاً لإطار أهداف داكار وأهداف التنمية الألفية والإلتزامات الدولية في مجال التعليم.	2008/8/28م
4	عقد ثلاثة اجتماعات لرؤساء اللجان الفنية للتعليم للجميع	أيار/تموز/2009م		التنسيق لاجتماع الهيئة الوطنية للتعليم للجميع لعرض البيانات والمعلومات المقدمة من اللجان الفنية لوجود بعض الاختلافات في البيانات، والاتفاق على آلية عرض موحدة للبيانات والمعلومات الخاصة بمحاور التعليم للجميع بناء على نموذج مقترح من أمانة سر اللجنة الوطنية الأردنية	أيار/تموز/2009م
5	اجتماع الهيئة الوطنية للتعليم للجميع	2010/8/9م		لمناقشة وضع الأردن بالنسبة لتحقيق أهداف التعليم للجميع وفق تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع عام 2010،ومدى تحقيق أهداف التعليم للجميع على المستوى العالمي والعربي،	2010/8/9م

DRAFT

التسلسل	القرار/ التعميم	التاريخ	الموضوع	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
				والنتاجات المتوقعة لبرنامج المرحلة الثانية من مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي.	
6	عقد ثلاثة اجتماعات لرؤساء اللجان الفنية للتعليم للجميع	حزيران، تموز، آب/ 2010م		للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها اللجنة الوطنية للإعداد للاجتماع السنوي والاتفاق على آلية عرض البيانات والمعلومات الخاصة بمحاور التعليم للجميع خلال الإجتماع السنوي للهيئة.	حزيران، تموز، آب/ 2010م
7	اجتماع الهيئة الوطنية للتعليم للجميع	2011/12/12م		لتشخيص واقع النظام التربوي وللوقوف على ماتم إنجازه في إطار محاور التعليم للجميع والتخطيط في ضوءه.	2011/12/12م
8	عقد أربعة اجتماعات لرؤساء اللجان الفنية للتعليم للجميع	آذار، نيسان، أيلول/2011م		لدراسة آلية عمل اللجان للانتقال بالأردن إلى الفئة ذات الاحتمالية العليا في تحقيق أهداف التعليم للجميع والتنسيق لعقد الاجتماع السنوي للتعليم للجميع، ولإعداد نموذج لغايات إعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع واقتراح السياسات التي يجب تعديلها وآلية دمجها في برامج الوزارة حيث تمت تعبئة النموذج من قبل الفرق الفنية.	آذار، نيسان، أيلول/2011م
9	عقد ثلاثة اجتماعات لرؤساء ومقرري اللجان الفنية للتعليم للجميع	كانون الثاني، أيلول، تشرين الثاني/ 2012		لغايات مراجعة النموذجين الأول والثاني لتزويد اللجنة الوطنية الأردنية بانجازات وخطط الفرق الفنية، وإعادة تشكيل الهيئة الوطنية للتعليم للجميع والفرق الفنية، ولتعبئة استبانة اليات الرصد والتقييم للخطط الوطنية للتعليم للجميع، ولاعتماد نسب انجاز كل عضو من أعضاء الفرق الفنية.	كانون الثاني، أيلول، تشرين الثاني/ 2012
10	تم عقد اجتماع تشاوري للمنسق الوطني للتعليم للجميع ولرشيس لجنة رصد التقدم في مجال تحقق اهداف التعليم للجميع.	2013/1/21م		مناقشة تشكيلة الهيئة الوطنية للتعليم للجميع والفرق الفنية المنبثقة عنها، وذلك للتحضير للاجتماع السنوي للهيئة الوطنية للتعليم الجميع.	

DRAFT

التسلسل	القرار/ التعميم	التاريخ	الموضوع	ما تم بشأنها	تاريخ تنفيذها
11	عقد اجتماعين لرؤوساء ومقرري الفرق الفنية للتعليم للجميع،	2013/2/28م 2013/7/4م		– الاتفاق على عقد الاجتماع السنوي للهيئة الوطنية للتعليم للجميع برئاسة معالي الوزير خلال شهر نيسان . وكذلك اقترح الحضور ضرورة إضافة معالي الدكتور تيسير النعيمي، والدكتور أحمد بطاح إلى عضوية الهيئة الوطنية للتعليم للجميع، وكذلك تم الاتفاق على الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ المبادىء التوجيهية لإعداد التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع. تقديم عرضاً يتضمن ملخصاً عن أهمية في التقرير العالمي للتعليم للجيمع لعام 2012م، وكذلك ملخصاً للمبادىء التوجيهية لإعداد التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع، وعرضاً لإنجازات الفرق الفنية للتعليم للجميع والتصور المستقبلي لمحاور التعليم للجميع لما بعد عام 2015م	

DRAFT

التسلسل	القرار/ التعميم	التاريخ	الموضوع	ما تم بشأنه	تاريخ الانتهاء
12	التعميم للاحتفال بمناسبة أسبوع التعليم للجميع	-خلال شهر نيسان من كل عام 2000م – 2014م	-	إعداد كتب لتعميم الاحتفال على الجهات المعنية	2000م – 2014م
13	التعميم لتعبئة استبانات وطلب بيانات في مجال التعليم للجميع	2002	-استبانة حول اطار عمل تقييمي للخطط الوطنية للتعليم للجميع -استبانة حول مشاركة المجتمع المدني في عملية التعليم للجميع -	تعميمها على الجهات المعنية وعقد اجتماعات للمعنيين في التعليم للجميع لإقرارها ورفعها لمنظمة اليونسكو	2002
		2005	بيانات تتعلق بتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع		2005
14	إعداد التقارير الوطنية لرصد التقدم في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع	2001م	•إعداد التقرير الوطني الأردني حول التعليم للجميع تقييم عام 2000م باللغتين العربية والإنجليزية	•إعداد الكتب الرسمية للجهات والوزارات والمؤسسات والمنظات الحكومية وغير الحكومية للتسمية ممثلين عنها للهيئة الوطنية للتعليم للميع •تشكيل الفرق الفنية المعنية بتحقيق اهداف التغليم للجميع •جمع البيانات اللازمة وتحليلها •تشكيل لجنة لاعداد التقرير بصورته النهائية •عقد اجتماع للهيئة الوطنية للتعليم للجميع لاعتماد التقرير •رفع التقرير لمنظمة اليونسكو	نهاية عام 2000

DRAFT

التسلسل	القرار/ التعميم	التاريخ	الموضوع	ما تم بشأنه	تاريخ الانتهاء
		2007	•إعداد التقرير الوطني لتقييم منتصف الأمد للتعليم للجميع باللغتين العربية والانجليزية		نهاية عام 2007
15	متابعة تقارير الرصد العالمي للتعليم للجميع	2014 - 2001	•اعادة تشكيل الهيئة الوطنية للتعليم للجميع والفرق الفنية وفقا لمحاور اهداف التعليم للجميع	•عقد اجتماعات دورية لرؤساء الفرق الفنية للتعليم للجميع ولمقري اللجان للاتفاق على الية العمل والوقوف على الانجازات والصعوبات •التسيق مع الفرق الفنية للتعليم للجميع لتعبئة الاستبانات او اية بيانات والتي تطلب من منظمة اليونسكو • التعميم على الفرق الفنية ما يرد من منظمة اليونسكو بخصوص التعليم للجميع	2014 - 2001
16	التوعية باهداف التعليم للجميع	2008	•إصدارعدد تجريبي من التعليم للجميع	تضمين العدد أهداف داكار واستراتيجيات التعليم والتشريعات الدولية والقانونية ذات الصلة بأهداف التعليم للجميع وتم توزيعها على الجهات المعنية	2009
		2009	•اصدار العدد الأول من نشرة التعليم للجميع	•تضمين النشرة كلمة لمعالي وزير التربية والتعليم – رئيس اللجنة الوطنية الأردنية بمناسبة الاحتفال بأسبوع التعليم للجميع، وملخص للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2009م «أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم»، والتعريف ببعض المفاهيم الحديثة في مجال التعليم للجميع، وأين نقف في تجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع وتم توزيعها على الجهات المعنية	2009

DRAFT

التسلسل	القرار/ التعميم	التاريخ	الموضوع	ما تم بشأنه	تاريخ الانتهاء
			•إعداد ملصق / بوستر بمناسبة الاحتفال بأسبوع التعليم للجميع، تضمن التقويم المدرسي للعام الدراسي 2010/2009م وشعار الاحتفال •	•توزيع الملصق على جميع مدارس المملكة	
			تنظيم مسابقة لأفضل افتتاحية وأفضل مقالة في مجال التعليم للجميع ، وفاز بها (7) طلاب •	التعميم على جميع المدارس الحكومية والخاصة من مختلف الفئات العمرية، حول السابقة وتنظيم لقاء للطلبة الفائزين مع معالي وزير التربية والتعليم – رئيس اللجنة الوطنية لتوزيع الجوائز على الفائزين من قبل	2009/9/24م.
17	تعميم تقرير مدير عام منظمة اليونسكو	2003/11/12-10	نتائج اللجنة العليا للتعليم للجميع الذي عقد في الهند	إعداد كتاب لتعميم التقرير على الجهات المعنية بالتعليم للجميع	2003

DRAFT

أبرز المبادرات الوطنية في مجال التعليم للجميع:

جدول (10): أبرز المبادرات الوطنية في مجال التعليم للجميع

1	خطة العمل الوطنية للطفولة (1993-2000)	23	مشروع قضاء بلا اميه2008-2012
2	الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة (2000)	24	إنشاء نقابة المعلمين
3	التطوير التربوي المرحلة الثالثة(2000-2005)	25	إسكان المعلمين
4	الاستراتيجيات والمشاريع،الخطة الخماسية للتنمية(2000-2005)	26	حوسبة المدارس والمناهج والمختبرات
5	خطة التحول الاجتماعي و الاقتصادي ،خطة التعليم العام (2003-2008)	27	تحسين البيئة التعليمية : رياض الأطفال
6	برنامج تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي ERfKE (2003-2008)	28	مشروع تزويد طلبة المدارس بالفيتامينات
7	الخطة الوطنية الأردنية للطفولة المبكرة (2004-20015)	29	مشروع تغذية أطفال المدارس
8	الخطة الوطنية للطفولة المبكرة (2003-2007)	30	مبادرة المعاطف الشتوية
9	الإستراتيجية الوطنية للتعليم (2006-2016)	31	الحقائب المدرسية
10	الأجندة الوطنية(2006-2015)	32	مشروع التدفئة المدرسية
11	تطوير الكفاءة المؤسسية في إدارة التطوير النوعي للخدمات التربوية	33	إعفاء الطلبة من الرسوم المدرسية
12	خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي	34	مبادرة التعليم الأردنية
13	الإستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال(2003)	35	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي
14	الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية(2006-2010)	36	مبادرة إنتل® التعليمية، الأردن
15	الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009)	37	جائزة الملكة رانيا للمعلم والمدير المتميز
16	برنامج تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي ERfKE11 (2009-2008)	38	أكاديمية الملكة رانيا العبدالله للتدريب
17	الخطة الإستراتيجية / وزارة التربية والتعليم (2009-2013)	39	جائزة الملك عبد الله الثاني للياقة البدنية
18	الإطار العام للسياسات التربوية	40	جائزة الاعتماد الصحي للمدارس
19	المبادرة الأردنية للتربية والتعليم JEI	41	مدارس الملك عبد الله الثاني للتميز
20	مشروع الحزمة العريضة للتعلم المدرسي SLBP ولنشر أجهزة الحاسوب في المدارس	42	المدارس الاستكشافية
21	مبادرة مدرستي	43	مبادرة إدراك
22	الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال 2011	44	

DRAFT

الفصل الثالث
وصف تحليلي لأهداف التعليم للجميع

DRAFT

الفصل الثالث

وصف تحليلي لأهداف التعليم للجميع

1 – الهدف الأول: الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

تولي السياسات المتكاملة في المملكة الأردنية الهاشمية مدعمة بالقوانين والتشريعات الملائمة أهمية ووزناً كبيرين لمرحلة الطفولة المبكرة، وتتضافر الجهود من الجهات كافة وعلى أعلى المستويات من أجل النهوض بالطفل الأردني، وتوفير الضمانات لرعايته وحماية حقوقه، وضمان توفير الحياة الفضلى له، وتتميز الخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال بالنوعية والجودة والشمول، وتندرج تحت مظلة سياسة وطنية شاملة ومتعددة القطاعات للطفولة المبكرة، عكستها الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة عام 2000، وانبثق عنها إعداد الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام 2004 –2013، التي تطمح لتوفير بيئة آمنة، تنمي قدرات الطفل من خلال توفير التشريعات والسياسات والبرامج التي تُعنى بالنواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية للطفل، وتهدف إلى تفعيل التعاون والشراكة بين القطاعات الرسمية والأهلية من أجل تخطيط متكامل، يعتمد منهجية التشارك الحقيقي في تحديد الأدوار والمسؤوليات, حيث تضطلع وزارة الصحة بتقديم الرعاية الصحية للأم والطفل بدءًا من فترة الحمل، في حين تشرف وزارة التنمية الاجتماعية على الرعاية المقدمة للأطفال(من الولادة إلى عمر 3.8 سنوات) في دور الحضانة.

ويأتي اهتمام وزارة التربية والتعليم بمرحلة رياض الأطفال(التعليم ما قبل المدرسة) إيماناً منها بأهمية هذه المرحلة بوصفها الركيزة الأساسية التي تغرس في الأطفال القيم التربوية والاتجاهات الإيجابية. ومواكبةً لخطة التطوير التربوي التي تشهدها الوزارة، وتسعى إلى تحقيقها في إطار مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة **ERfKE** بمرحلتيه والمتضمن خطة التعليم للجميع، تمّ تخصيص مكون واضح ومحدد المعالم، يُعنى بتنمية الاستعداد للتعلم بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، وجاء قانون التربية والتعليم رقم (3) للعام 1994 ليؤكد أن التعليم في رياض الأطفال مرحلة تعليمية رسمية، إلا أنها غير إلزامية. وتشرف الوزارة على تأسيس رياض الأطفال التي يلتحق بها الأطفال من الفئة العمرية من سن (3.8–5.8) سنوات في القطاعين العام والخاص وترخيصها، وذلك وفق أسس ومعايير تشريعية، أقرها القانون المذكور، الذي حددت المادة الثامنة منه أهداف مرحلة رياض الأطفال في "توفير مُناخ مناسب يهيئ للطفل تربية متوازنة، تشمل الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، وتساعده على تكوين العادات الصحية السليمة، وتنمية علاقاته الاجتماعية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية، وحب الحياة المدرسية".

DRAFT

مؤشرات التعليم للجميع:

تتضمن مؤشرات التعليم في مرحلة رياض الأطفال مؤشرات كمية ونوعية:

أولاً: البعد الكمي

✓ **المؤشرات الأول:**

*** المؤشر الأول : معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال**

Gross enrolment ratio in early childhood development programs

تظهر بيانات الجدول (11) والشكلين (8،9) إلى أن معدل القيد الإجمالي للأعوام الدراسية 1999 /2000 و2005/2004 و 2013/2012، قد تحسن على المستوى الوطني في كل من الحضر والريف، وكذلك الأمر بالنسبة لكلا الجنسين، ولمؤشر التعادل بينهما، حيث سجل معدل القيد الإجمالي لمرحلة رياض الأطفال للأعوام الثلاثة (30.2)، (34.4)، (38.3)، على الترتيب، ويعود انخفاض معدل القيد الإجمالي في الحضر وارتفاعه في الريف في العام الدراسي 2013/2012 بسبب انخفاض عدد المناطق الريفية، وتحولها إلى الحضر، بالإضافة إلى الوعي بأهمية هذه المرحلة والمشاريع والبرامج التي قامت بها الوزارة، حيث إن سياسات الوزارة وخططها توجهت لزيادة الالتحاق في رياض الأطفال في المناطق الفقيرة والريفية من خلال إنشاء رياض حكومية فيها، ويعدّ هذا المعدل مرتفعًا بالمقارنة مع بعض الدول العربية التي لا تعدّ مرحلة رياض الأطفال من ضمن السلم التعليمي لها، وتسعى الوزارة بالتعاون مع الشركاء الداعمين في خططها المستقبلية إلى زيادة هذا المعدل.

جدول (11) معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال في سنوات المقارنة على المستوى الوطني حسب الجنس والحضر والريف، ومؤشر التعادل بين الجنسين.

المؤشر	العام الدراسي 2000/1999						العام الدراسي 2005/2004						العام الدراسي 2012 / 2013					
	الإجمالي	ذكور	إناث	حضر	ريف	التعادل بين الجنسين	الإجمالي	ذكور	إناث	حضر	ريف	التعادل بين الجنسين	الإجمالي	ذكور	إناث	حضر	ريف	التعادل بين الجنسين
معدل القيد الإجمالي	30.2	31.5	28.8	29.6	32.2	0.91	34.4	35.4	33.3	31.9	45.8	0.94	38.3	38.5	38.1	34.4	62.5	0.99

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

شكل (8): نسبة القيد الإجمالي في مرحلة الطفولة المبكرة على المستوى الوطني لسنوات المقارنة

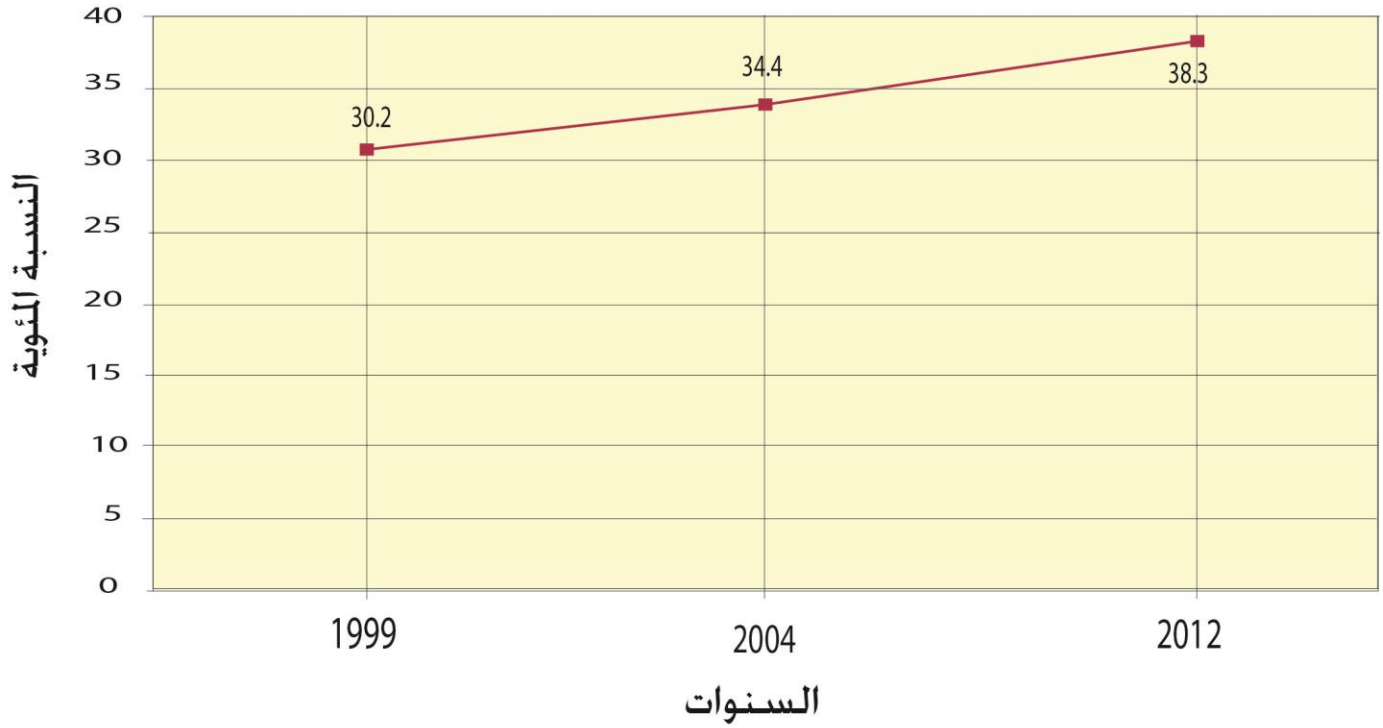

المصدر :جدول (11) معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال في سنوات المقارنة على المستوى الوطني

شكل(9) نسبة القيد الإجمالي في مرحلة الطفولة المبكرة حسب الجنس على المستوى الوطني لسنوات المقارنة

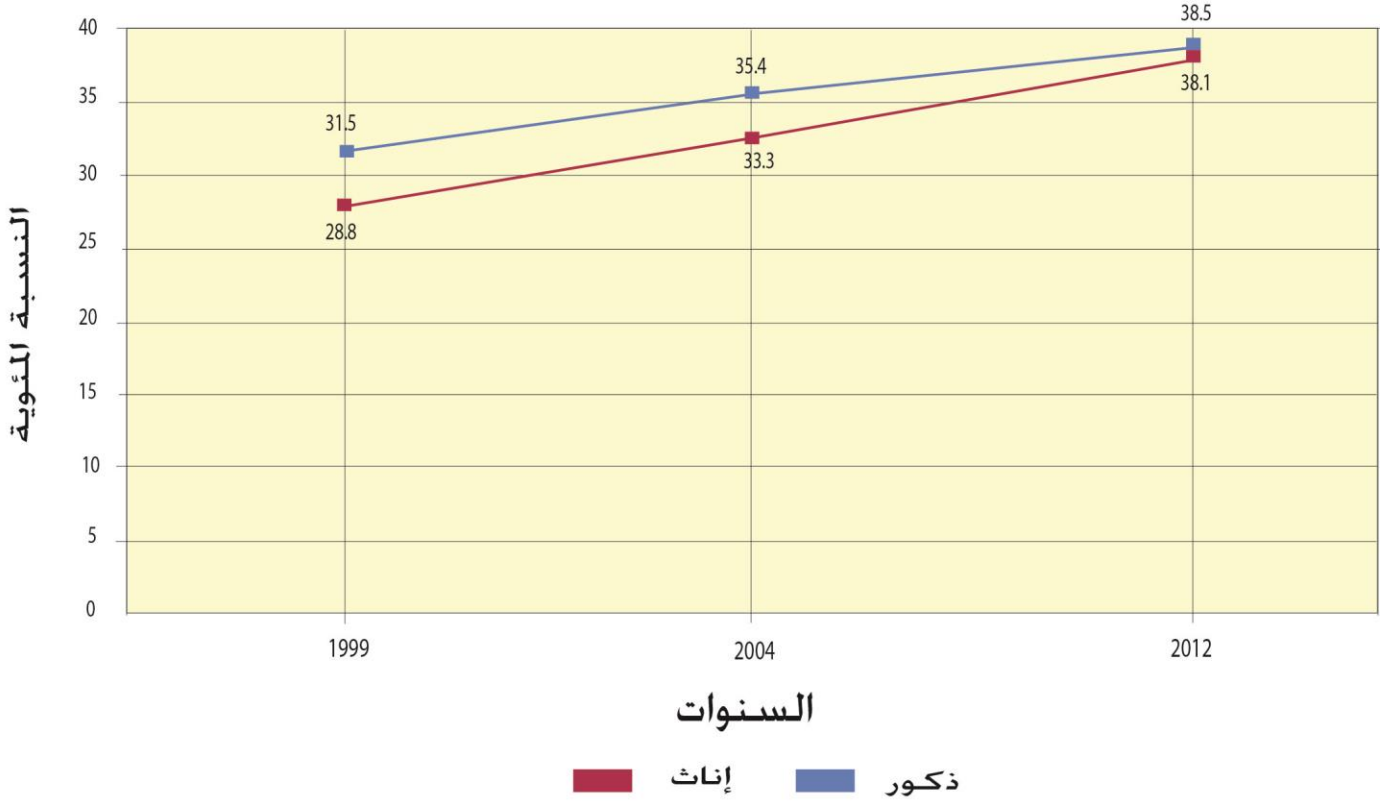

المصدر: جدول (11) معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال حسب الجنس في سنوات المقارنة على المستوى الوطني

*** المؤشر الثاني: النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا برياض الأطفال**

Percentage of new entrants to Grade 1 who have attended some form of organized early childhood development program during at least one year(or one enrolment period)

تظهر بيانات الجدول (12) أن النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا برياض الأطفال في عامي المقارنة 2000/1999 و 2005/2004 قد تحسنت على المستوى الوطني والريف والحضر، وكذلك الأمر بالنسبة لكلا الجنسين، وفيما يتعلق بالتعادل بين الجنسين بقي المؤشر ثابتا نحو الذكور، كما ارتفعت النسبة المئوية للملتحقين الجدد في العام الدراسي 2013/2012 لتصل إلى **(58.3)**، وكما يظهر من الجدول (12) فقد تحسنت النسبة المئوية للملتحقين الجدد على المستوى الوطني لكلا الجنسين، وكذلك للحضر والريف، أما التعادل بين الجنسين، فقد وصل إلى(0.96) وبقي متجها نحو الذكور، وهذا يشير إلى ما تقدمه الوزارة من برامج وخطط، تهدف إلى زيادة التحاق الأطفال في المدرسة.

جدول (12) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا برياض الأطفال في سنوات المقارنة على المستوى الوطني حسب الجنس والحضر والريف ومؤشر التعادل بين الجنسين.

المؤشر	العام الدراسي 2000/ 1999						العام الدراسي 2005/2004						العام الدراسي 2013 / 2012					
	الإجمالي	ذكور	إناث	حضر	ريف	التعادل بين الجنسين	الإجمالي	ذكور	إناث	حضر	ريف	التعادل بين الجنسين	الإجمالي	ذكور	إناث	حضر	ريف	التعادل بين الجنسين
النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض أطفال	38.7	40.8	36.5	46.6	25.3	0.9	47.7	49.0	46.4	52.7	37.0	0.9	58.3	59.5	57.7	74.93	64.76	0.96

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

DRAFT

شكل (10) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.

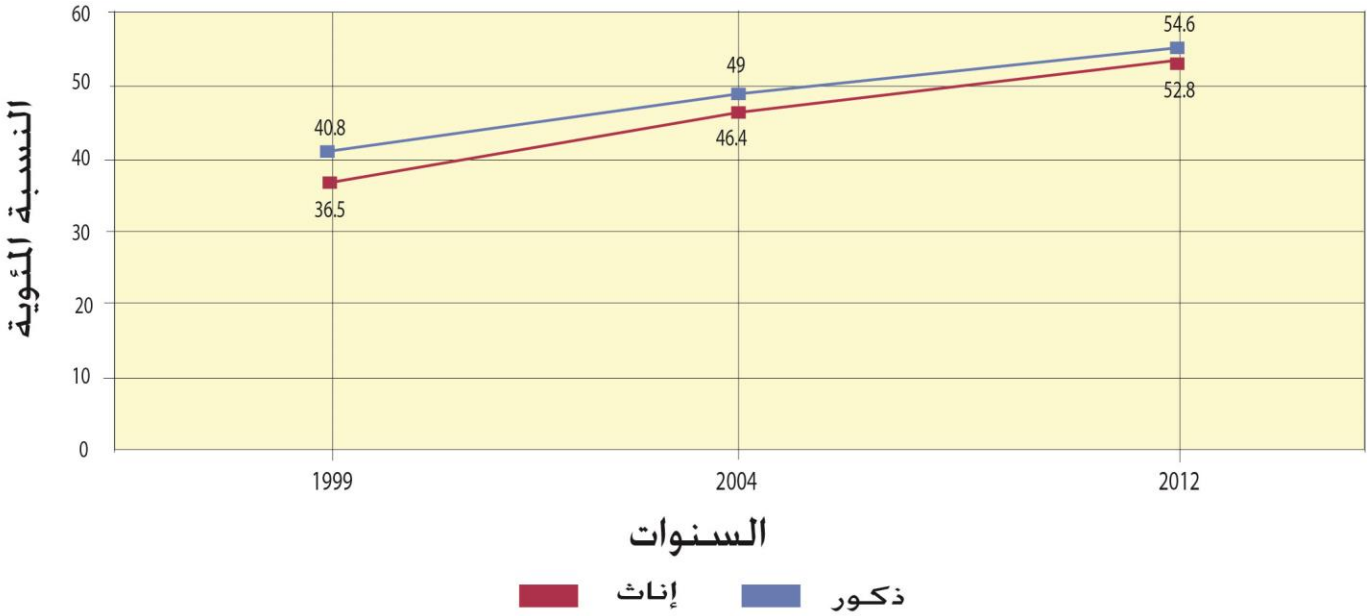

وقد بلغت نسبة الزيادة (9%) على المستوى الوطني (للذكور 8.2% وللإناث 9.9%) للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال، كما يتضح ان هنال تحسن في العام الدراسي 2013/2012 بزيادة مقدارها (6%) على المستوى الوطني (5.6 %) للذكور و (6.4%) للإناث) وتسعى الوزارة بالتعاون مع الشركاء الداعمين في خططها المستقبلية إلى زيادة هذا المعدل.

وكما يلاحظ ان هنالك ارتفاع في النسب بالحضر أعلى منها في الريف، والسبب في ذلك يعود للتوسع في استثمار القطاع الخاص في رياض الأطفال في المدن، وزيادة وعي أولياء الأمور بأهمية رياض الأطفال في تنمية قدرات أطفالهم، إضافة إلى أن دخل الأسر في المدن أعلى منه في الريف؛ مما يمكنهم من إلحاق أطفالهم بالروضات الخاصة، لذا قامت الوزارة بتوجيه سياساتها في رياض الأطفال نحو الاهتمام بالتوسع في فتح رياض أطفال في مناطق الريف لزيادة نسبة الالتحاق في هذه المناطق لضمان تحقيق فرص التكافؤ في توفير فرص التعليم للجميع.

وتظهر بيانات الجدول (13) والشكل (11) أن أعلى نسبة للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا برياض الأطفال في العام الدراسي 2000/1999 كانت في محافظة العقبة ولكلا الجنسين أيضا، في حين كانت أدنى نسبة في محافظة المفرق، وكذا الحال بالنسبة للجنسين، كما بين مؤشر التعادل بين الجنسين أنه لا يوجد تفاوت بين الجنسين في محافظات (الزرقاء، والكرك، والطفيلة، ومعان).

وفي العام الدراسي 2005/2004. كانت أعلى نسبة للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا برياض الأطفال في محافظة البلقاء، وأدنى نسبة في محافظة المفرق، وكذلك الحال بالنسبة للجنسين، كما بين مؤشر التفاوت بين الجنسين وجود تفاوت نحو الإناث في محافظة معان، ويبين مؤشر التفاوت بين الجنسين الى وجود

تفاوت نحو الذكور في محافظات عمان والبلقاء ومادبا واربد وعجلون والكرك والطفيلة والعقبة، فيما تحقق التعادل التام بين الجنسين بين في محافظات الزرقاء والمفرق وجرش.

أما في العام الدراسي 2013/2012 فقد ارتفعت النسب المئوية لإجمالي الملتحقين الجدد في جميع المحافظات، نتيجة التوسع الحاصل في فتح شعب رياض الأطفال حيث ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ في محافظتي المفرق والطفيلة، في حين كان الارتفاع قليلا في محافظتي عمان والبلقاء، أما مؤشر التفاوت بين الجنسين فكان نحو الذكور في غالبية المحافظات، بينما التعادل التام بين الجنسين كان في محافظة معان، وهذا يشير إلى الاهتمام والخطط والبرامج التي تعمل الوزارة على تنفيذها وفقا للسياسات التي اعتمدت لهذا التوجه، وهذا يبين مدى الحاجة في التوسع في إنشاء رياض الأطفال في مختلف المحافظات وخاصة المحافظات في الأطراف، والتي تتسم بتدني المستويات الاقتصادية لأولياء الأمور وعدم وجود رياض أطفال حكومية كافية لاستيعاب الطلبة، أو قلة عدد رياض الأطفال الخاصة. وتسعى الوزارة بالتعاون مع الشركاء الداعمين في خططها المستقبلية إلى زيادة هذه النسبة.

جدول (13) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا برياض الأطفال في سنوات المقارنة حسب المحافظات ومؤشر التعادل بين الجنسين.

المحافظة	العام الدراسي 2000/1999		العام الدراسي 2005/2004		العام الدراسي 2013 / 2012	
	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة	41.7	0.9	50.3	0.9	50.7	0.9
البلقاء	40.4	0.9	58.6	0.9	59.3	0.96
الزرقاء	38.7	1.0	43.3	1.0	48.6	0.9
مادبا	40.6	0.9	48.1	0.9	63.7	0.84
اربد	46.6	0.9	57.6	0.9	68.3	0.95
المفرق	5.2	0.8	9.1	1.0	44.8	0.96
جرش	18.3	0.8	37	1.0	56	0.97
عجلون	35.7	0.8	53.2	0.9	66.1	0.95
الكرك	26.5	1.0	35.2	0.9	61.7	0.95
الطفيلة	32.3	1.0	38.2	0.9	72.9	0.99
معان	42.5	1.0	49.3	1.1	66.7	1
العقبة	54.3	0.9	51.7	0.9	65.6	0.93

DRAFT

شكل (11) النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا برياض الأطفال حسب المحافظة للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.

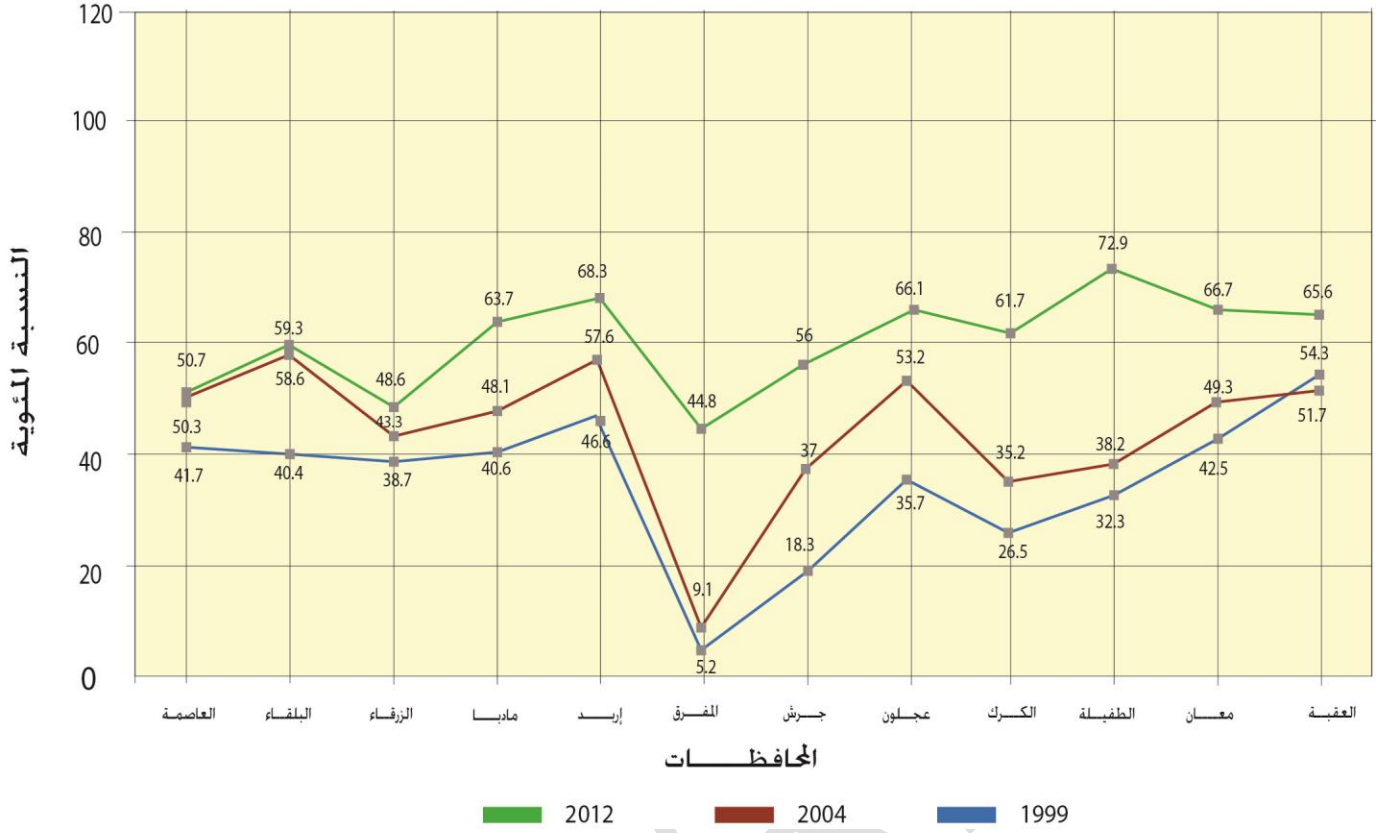

DRAFT

المؤشرات الفرعية

*** نسبة المعلمات المؤهلات في مرحلة رياض الأطفال والمرخص لهن بالتدريس (البكالوريوس):**

بلغت نسبة المعلمات المؤهلات ممن يمتلكن كفايات تتطلبها مرحلة رياض الأطفال على المستوى الوطني(12.16%) في العام الدراسي (2000/1999)،أما في العام الدراسي(2005/2004) فقد ارتفعت النسبة الى(19.4%)، في حين ارتفعت النسبة للعام الدراسي 2013/2012 الى (86.5%)، بينما بلغت نسبة المعلمات المؤهلات المرخص لهن بالتدريس في العام الدراسي(1999/ 2000) في وزارة التربية والتعليم(20%)، أما في العام الدراسي (2005/2004) فقد بلغت النسبة (62.45%)، في حين بلغت النسبة في العام الدراسي 2013/2012 (90.2%) ويلاحظ الزيادة في نسبة المعلمات المرخص لهن بالعمل، وهذا يعود إلى التشريعات التي تشترط ضمن أسس تعيين معلمات رياض الأطفال ضرورة الحصول على درجة البكالوريوس، والتي تم تفعيلها بشكل أفضل فيما بعد العام (1999/،2000)، إضافة إلى جهود الوزارة في تحفيز القطاعات الأخرى على تأهيل المعلمات للحصول على درجة البكالوريوس، من خلال برنامج تأهيل المعلمات العاملات في رياض الأطفال للحصول على درجة البكالوريوس بالتنسيق مع الجامعات الرسمية بهدف تحسين المستوى التعليمي للمعلمات الحاصلات على دبلوم كليات المجتمع واللواتي تم تعينهم قبل صدور القانون، وتسعى الوزارة لرفع النسبة لتصبح 100% وفق الشروط الواردة في القانون .

وفيما يتعلق بالكفايات التي تمتلكها معلمات رياض الأطفال فقد تنوعت البرامج التدريبية التي تبنتها وزارة التربية والتعليم وسعت إلى تنفيذها مع عدد من الشركاء الداعمين لرفع كفايات العاملات في هذا المجال " لإكسابهن المهارات اللازمة للتعامل مع الأطفال على النحو الذي يلبي حاجاتهم النمائية، ولم يكن هناك تدريب للمعلمات في هذه المرحلة في العام الدراسي عام 2000/1999 لأنها السنة التي تم فيها استحداث شعب رياض أطفال حكومية، في حين بلغت نسبة المعلمات اللواتي يمتلكن المهارات الأساسية(مهارات التعامل مع الأطفال، مهارات تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمنهاج) للعام 2005/2004 (100%)، وتسعى الوزارة ضمن خطتها المستقبلية إلى المحافظة على هذه النسبة، في حين أن نسبة المعلمات اللواتي يمتلكن المهارات الثانوية للعام الدراسي 2013/2012 بلغت (80%)، وتعمل الوزارة ضمن خطتها المستقبلية على زيادة هذه النسبة إلى (100%) .

*** معدل طفل/ة لكل معلمة في مرحلة رياض الأطفال:**

كان معدل طفل/ة لكل معلمة في مرحلة رياض الأطفال للعام الدراسي(2000/1999)(21.9)، (21.4 مدن و 23.6 ريف)، وبلغ التفاوت بينهما(2.2)،وفي العام الدراسي (2005/2004) بلغ المعدل (20.4)، (20 حضر و21.5 ريف)،ويلاحظ أن معدل (طفل/ة لكل معلمة) تناقص 1.5على مستوى المملكة، (1.4 على مستوى الحضر و(2.1 على مستوى الريف)، في حين كان المعدل في العام الدراسي 2013/2012 (19.9)، وكان المعدل على مستوى الحضر (20.7) وعلى مستوى الريف (19.5)، وتوجهت جهود وزارة التربية والتعليم للتوسع في إنشاء رياض الاطفال في المناطق الأقل نموا والأكثر حاجة،مما أدى إلى تزايد أعداد معلمات رياض الأطفال

لارتباط كل شعبة بمعلمة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض معدل (طفل/ة: معلمة) عما كان عليه عام 1999 (سنة الأساس لإنشاء رياض أطفال حكومية).

كما يلاحظ التحسن في المعدل بالنسبة للحضر في الأعوام الدراسية المذكورة، ويعود ذلك إلى نشاط القطاع الخاص الاستثماري في إنشاء رياض الأطفال حيث توزعت نسبة الأطفال الملتحقين في مرحلة رياض الأطفال في المملكة على القطاع الخاص بنسبة(76%) بينما في القطاع الحكومي (24 %) منها (19 %) في وزارة التربية والتعليم، و(5 %) في وزارة التنمية الاجتماعية، وهذا يبين مدى إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التعلم للجميع، وكان لدور البرامج الأسرية الذي قامت به وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الشركاء الداعمين (اليونيسيف) أثرا في تزايد أعداد الأطفال الملتحقين في برنامج التعليم ما قبل المدرسة مما ترتب عليه الزيادة في أعداد الشعب والمعلمين/ات .

*** نسبة الرياض المجهزة تجهيزا كاملا:**

لم يكن في العام الدراسي(2000/1999)غرف صفية مجهزة بالمستوى المطلوب بسبب عدم وجود رياض أطفال حكومية قبل هذا العام، بينما بلغت نسبة الرياض المجهزة تجهيزا كاملا في العام الدراسي 2005/2004 (37.6)، وتعد هذه النسبة مقبولة كبداية لمرحلة تطويرية، أما في العام الدراسي 2013/2012 فقد وصلت نسبة المدارس المجهزة تجهيزا كاملا الى(95%)، وهذا يدل على توجه الوزارة في اعتماد هذه المرحلة كمرحلة اساسية وإلزامية في المستقبل.

*** نسبة الأطفال في المدارس المستأجرة**

بلغت نسبة الأطفال في المدارس المستأجرة (51.23%) في العام الدراسي 2000/1999، وتدنت النسبة في العام الدراسي 2005/2004 وأصبحت (48.91%)، في حين انخفضت نسبة الأطفال في الأبنية المستأجرة على المستوى الوطني في العام الدراسي 2013/2012 إلى (39%)، أما الأبنية المستأجرة لرياض الأطفال على مستوى القطاع الحكومي فكانت (4.8%) وفي القطاع الخاص (48.5%)، أما في الريف فكانت (26%) وفي المدن (42.8%)، وهذا يعود للجهود الوطنية في الاستغناء عن الأبنية المستأجرة لعدم ملاءمتها، وتفعيل الوزارة للمعايير والمواصفات المادية للغرف الصفية، بالإضافة إلى جهود الوزارة في إنشاء رياض الأطفال في الغرف الصفية المملوكة.

DRAFT

*** نسبة الأطفال في الأبنية ذات الفترتين:**

تجدر الإشارة إلى أن جميع رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم والسلطات الأخرى توجد في مدارس ذات فترة واحدة، لان متطلبات تعليم هذه المرحلة والخصائص النمائية لديهم، ومتطلبات الاستعداد للتعلم لديهم تتطلب الدوام لفترة واحدة بشكل دائم، وليس بمقدور الأطفال تلقي الرعاية والتعليم في فترة مسائية، وقد راعت الوزارة هذه الخاصية وفتحت رياض الأطفال الحكومية في مدارس تتسع لهم وبمواصفات ومساحات تفي بالغرض، وتوفير الساحات وتجهيز الغرف باللوازم والمتطلبات التي تحتاجها هذه المرحلة، إلا أن السياسات البديلة المستقبلية لدى الوزارة في مجال رياض الأطفال، قد تستدعي الأخذ بالعمل برياض الأطفال بالفترات المسائية، وتلبية للاحتياجات الناتجة عن الهجرات القسرية الناتجة عن الأزمات مثل الأزمة السورية لضمان التحاق جميع الأطفال بهذه المرحلة وتحقيقا لمبدأ توفير لفرص الالتحاق للجميع.

*** معدل (طفل/ة: شعبة)**

أما معدل (طفل/ة:شعبة) فقد بلغ في العام الدراسي 2000/1999 (1:22.9)، (في المدن 1:22.6) و(في الريف 1:23.9)، وبلغ التفاوت بينهما(1.3)، وفي العام الدراسي 2005/2004 بلغت (22 :1) وكانت في(المدن 21.9 :1) و(في الريف 1:22.4)، وبلغ التفاوت بينهما (0.5)، في حين أن معدل (طفل/ة: شعبة) للعام الدراسي 2013/2012 هو (1:19.93) على المستوى الوطني، أما معدل (طفل: شعبة) في المدن هو (1:20.5)، أما على مستوى الريف (1:19)، وبالتالي انخفض المعدل بقيمة (2.1). أما معدل التعادل بين الجنسين كان (1.01) نحو الإناث.

يلاحظ مما سبق أن الجهود الوطنية عملت على تحسين هذا المعدل سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار مبدأ تجويد التعليم بإنشاء رياض أطفال جديدة، ويعود السبب في تحسن هذا المعدل بشكل عام وخاصة في الريف إلى جهود وزارة التربية والتعليم بالتوسع في إنشائها في المناطق الأقل نموا والأكثر حاجة، مما أدى إلى تزايد أعداد شعب رياض الأطفال، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض معدل (طفل/ة : شعبة) عما كان عليه عام 1999 (سنة الأساس لإنشاء رياض أطفال حكومية)، وذلك استجابة لمتطلبات التنمية الاجتماعية وتحقيق مبادئ تكافؤ الفرص.

*** معدل (طفل/ة:كتاب):**

اعتمدت الوزارة في العام الدراسي 2000/1999 دليل معلمات رياض الأطفال المعد من قبل اليونيسيف وخبراء في الطفولة كمنهج وتكون من مجموعة من الأنشطة والفعاليات التعليمية بصورة مؤقتة لمرحلة التعليم ما قبل المدرسة. وبعد ذلك عملت الوزارة على إعداد المنهاج الوطني التفاعلي وتصميمه، والأدلة والكتب المعتمدة، وتم توزيعه على دور الرياض الحكومية. وفي مرحلة لاحقة بعد تجريب المنهاج، تم تعديله وتطويره لينسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث بلغ معدل (طفل/ة:كتاب) (1:1) في العامين الدراسيين 2005/2004، 2013/2012، في كل من رياض الأطفال الحكومية والخاصة وفي جميع المناطق(ريف،حضر) وللجنسين على حد سواء، وهذا من إيجابيات النظام التربوي في الأردن الذي يضمن ويوفر التسهيلات والمستلزمات التعليمية كافة، إذ يجري العمل على

طباعة الكتب المدرسية لهذه المرحلة بحيث تكون بين أيدي الأطفال مع بداية دوام أول يوم دراسي، وتوزيعه مجانا على رياض الأطفال الحكومية، أما في مدارس القطاع الخاص فيعتمدون كتبهم الخاصة بعد إقرارها واعتمادها من مجلس التربية والتعليم في الوزارة، ويزودون الأطفال بها بأثمان تحددها هذه المدارس تحت إشراف الوزارة.

*** معدل (معلمة: دليل) :**

بلغ معدل (معلمة:دليل) (1:1) في الأعوام الدراسية 2000/1999 و2005/2004، 2013/2012 لمرحلة التعليم ما قبل المدرسة الحكومية والخاصة وفي جميع المناطق(ريف،حضر) وللجنسين على حد سواء.

*** معدل الزيارات الإشرافية– معدل(معلمة: مشرف/ـه):**

يتحدد عدد الزيارات وفقا لأداء المعلمة وقناعات المشرف وبمعدل (1–3) زيارة سنويا، إذ يقوم المشرف بمشاهدة ومعاينة المواقف الصفية التفاعلية ويعطي التوجيهات المناسبة للمعلمة، ويتابع مستوى التحسن النوعي في أداء المعلمة، ويزودها بالتغذية الراجعة للتحسين وضمان الجودة التي تتوافق مع معايير وزارة التربية والتعليم، وهذا يبين واقع الحال في العامين الدراسيين 2000/1999 و2005/2004 بالنسبة لمعدل الزيارات، وقد تطور العمل الإشرافي الفني بشكل ملحوظ بناء على تطوير الاساليب الإشرافية المبنية على تنويع أساليب التدريب بجهود مستمرة من وزارة التربية والتعليم وبشكل خاص في ضوء البرامج والمشاريع التدريبية المطورة وفقا لمتطلبات المكون الرابع" تنمية الطفولة المبكرة" ضمن المرحلة الثانية من مشروع تطوير اقتصاد المعرفة، وبلغ معدل (معلمة :مشرف/ ة) على المستوى الوطني في العام الدراسي 2005/2004 (1:22) . أما في العام الدراسي 2013/2012 فقد بلغ معدل (معلمة: مشرف/ة) (1:25)، وهذا يعود إلى الخطط التي وضعتها الوزارة في مجال تحسين الموارد البشرية والتوسع في مناطق رياض الأطفال الأكثر حاجة.

*** مستوى استعداد الأطفال الأردنيين في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا مسبقا بمرحلة التعليم ما قبل المدرسة:**

أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية عام 2010 بعنوان " استعداد الطلبة الأردنيين للتعلم" أن (77.7%) من أطفال الصف الأول الأساسي، وممن سبق لهم أن التحقوا بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي لديهم استعداد للتعلم، فيما بلغت نسبة الأطفال الذين ليس لديهم استعداد للتعلم منهم (23.3) على بعد واحد أو أكثر من أبعاد الطفولة المبكرة التي ظهرت في الاداة المستخدمة، وبالمقابل فقد كشفت الدراسة أن (50.8%) من الذين لم يلتحقوا بالروضة ليس لديهم استعداد للتعلم.

ومن ابرز ما تحقق في هذا المحور في المجال النوعي :

- وضع نظام للجودة عام (2005) وتم تطويره وتطبيقه في كافة رياض الأطفال الحكومية.والعمل جارٍ على تضمنه في نظام Open Emis بالتعاون مع برنامج دعم التطوير التربوي.

- تطوير المنهاج الوطني التفاعلي بناء على المعايير النمائية للطفل الأردني التي تم تطويرها من قبل منظمة اليونيسيف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة عام 2007.

- تم البدء بإصدار نشرة تربوية تثقيفية"روضتي مستقبلي عام (2007) وصدرت الأعداد(الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن)، والعمل جار على إصدار العدد التاسع.

- استحداث مديرية الطفولة في إدارة التعليم 2010.

- تطوير الدليل التدريبي الشامل عام 2013/2012 لمعلمات رياض الأطفال يتضمن جميع ا لبرامج المهنية التي تخضع لها معلمة الروضة بواقع(120) .

- تزويد كافة رياض الأطفال بالأثاث والتجهيزات اللازمة وصيانتها بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- تطوير أسس القبول والتسجيل في رياض الأطفال الحكومية بشكل سنوي.
- إعداد تقرير سياسات الطفولة في وزارة التربية والتعليم ووضع بدائل لهذه السياسات وتم إقرارها وتنفيذ عدد كبير من البدائل المقترحة في العام 2010 .

- تطوير الكفايات الوطنية لمعلمة رياض الأطفال 2010.

كما أن العمل جار على إجراءات إقرار معايير الاعتماد لرياض الأطفال.

إضافة إلى جملة من البرامج التي تحقق الهدف الخاص برياض الأطفال من أهداف التعليم للجميع من هذه البرامج:

- **برنامج الكيدسمارت:** تم البدء بالبرنامج منذ عام (2003- 2013) بموجب توقيع الاتفاقية مع شركة (IBM) قدمت الشركة 488 جهاز حاسوب وبرمجية (Kidsmart) لرياض الأطفال، وتم تطوير دليل تدريبي للبرمجيات وتدريب معلمات رياض الأطفال عليه، كم تم إطلاق مسابقة لطلبة الجامعات لتصميم برمجية تعليمية لرفع استعداد الأطفال للتعلم.
- **برنامج المتطوعات اليابانيات:** تم البدء بالبرنامج عام 2004، ويهدف إلى رفع كفاية معلمات رياض الأطفال في مجالات الموسيقى، التربية الرياضية، والفنون، وتوظيف خامات البيئة في إنتاج الوسائل التعليمية،وتم رفد الوزارة بالمتطوعات وتطبيق البرنامج في مديريات التربية والتعليم وهي(عجلون، المفرق، مأدبا)، وإعداد دليل الأنشطة التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة باستخدام خامات البيئة بالتعاون مع الوكالة

اليابانية للتعاون الدولي(جايكا)، وبلغ عدد المتطوعات (5) في المديريات الثلاثة، وسيتم زيادة العدد حسب الحاجة.

– **برنامج المتطوعات الكوريات:** تم البدء بالبرنامج عام 2012/،وتم رفد الوزارة بالمتطوعات الكوريات في مجالات مختلفة، (في مجال الموسيقى والفن) للعمل كمتطوعات لمدة عامين.

– **برنامج التغذية المدرسية:** تنفيذاً للمبادرة الملكية السامية بتقديم الرعاية الصحية والغذائية لجميع الطلبة، قامت وزارة التربية والتعليم بتوسعة مشروع تغذية أطفال المدارس الحكومية ليشمل طلبة الصفوف الأساسية (1–6) ورياض الأطفال الحكومية، وعلى عدة مراحل، وذلك بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية، حيث يهدف المشروع إلى :

- العمل على تحسين الوضع التغذوي والصحي لأطفال المدارس الحكومية، من خلال تقديم وجبة غذائية يومية متوازنة.
- تنمية وتثبيت عادات غذائية سليمة لدى الطلبة تستمر مدى الحياة.

كما كان للبرامج الأسرية والمشاريع التي قامت بها وزارة التربية والتعليم مع الشركاء أثراً في تزايد أعداد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال ومن أهم هذه البرامج:

1– **برنامج التوعية الوالدية:** تم البدء بالمشروع منذ عام 2002، الذي يهدف إلى دعم حقوق الأطفال الصغار في البقاء والنماء والحماية والمشاركة وترويج المدخلات لشمول كامل يفي التعامل مع الأطفال من سن (الولادة – 9 سنوات)، وتوفير البيئة المحفزة لنمو الطفل وتطوره،وتزويد الوالدين ومانحي الرعاية بالمعارف والمهارات والممارسات المتعلقة بجوانب نمو الأطفال وتطورهم في هذه المرحلة. ومساعدة المجتمع المحلي على بناء القدرات اللازمة لخدمة هذا القطاع وفق المنظور الشمولي التكاملي وبناء شراكات وتشبيك الجهود بين جميع الأطراف مانحة الرعاية، فقد تم عقد (1300) دورة تثقيفية لبرنامج تنمية الطفولة المبكرة/ التوعية الوالدية حيث تم من خلالها الوصول إلى(30,000) مانح ومانحة رعاية من الأهالي والمجتمع المحلي، وتم مأسسة المشروع وإدراجه ضمن خطط الوزارة السنوية ورصد موازنة خاصة به.

2– **برنامج مشاركة الأهل في صف الروضة:** الذي تم البدء به منذ 2007/2006، بالتعاون مع برنامج دعم التطوير التربوي (ERSP) والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الذي يهدف إلى جعل الأهل شركاء في تعليم أطفالهم من خلال الأنشطة اليومية لصف الروضة، والتي تسهم في نماء الطفل وتطوره وتمكين الأهل من القيام بأنشطة متنوعة تتواءم وحاجات الطفل النمائية والتعليمية مما ينعكس إيجاباً على الطفل والأهل والمعلمة وتعزيز الانتماء للمدرسة عند الأطفال وأهاليهم.

DRAFT

3- برنامج رفع استعداد الأطفال للتعلم: تم البدء بالبرنامج منذ عام 2012/2011 بالتعاون مع برنامج دعم التطوير التربوي (ERSP) والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة بين جميع الأطفال عن طريق رفع استعداد الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق برياض الأطفال الحكومية أو الخاصة لإكسابهم أكبر قدر من الخبرات والفرص التعليمية التي اكتسبها الأطفال الذين التحقوا بالرياض، وذلك عن طريق حقيبة تعليمية كاملة معدة للأطفال وأهاليهم، وتم إعداد دليلين تدريبين للبرنامج وهما: دليل عمل المعلمة مع الأطفال، ودليل عمل المدرب مع الأهل.، وتم تدريب (2000) طفل و(2000) أم، كما تم تطوير أنشطة تعليمية إبداعية لرفع استعداد الأطفال للتعلم، وإعداد كتيب الألعاب الشعبية في مرحلة الطفولة المبكرة لرفع استعداد الأطفال للتعلم في الجانب الجسمي الصحي والجانب الانفعالي الاجتماعي.

4- مشروع الفرق الإقليمية للطفولة المبكرة :

تم البدء بمشروع الفرق الإقليمية عام 2012،بهدف دعم رياض الأطفال وزيادة عددها من خلال المشاركة المجتمعية المستدامة . وقد عملت الفرق الإقليمية على بناء شراكات لوزارة التربية والتعليم مع القطاع الخاص والتطوعي والجامعات والهيئات الإعلامية. كما انبثق عن مبادرة الفرق الإقليمية " الحملة الوطنية لدعم رياض الأطفال 2013 "وهي تحالف ضم إضافة إلى وزارة التربية والتعليم والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مجموعة من الشركاء المعنيين برعاية وتنمية الطفولة المبكرة. وهدفت الحملة إلى توعية قطاعات المجتمع المختلفة بأهمية الطفولة المبكرة ورياض الأطفال وتكريس كل الطاقات من أجل ضمان التحاق جميع الأطفال برياض الأطفال. وتم إعداد وثيقة موجهات التوسع في رياض الأطفال عام 2014/2013 لتكون بين يدي صناع القرار للاسترشاد بها من أجل التوسع في رياض الأطفال وزيادة عدد الملتحقين بها لتشمل جميع الأطفال في الأردن وكسب الدعم لتحسين رياض الأطفال كما ونوعا.

5- مشروع الفنون في حماية الطفل من الإساءة:

الذي بدأ العمل به عام 2002 بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة نهر الأردن ويهدف إلى تضمين مفاهيم الوقاية والحماية في المناهج المدرسية لصفوف مرحلة الطفولة المبكرة من سن (5-9) سنوات من خلال وسائط تفاعلية فنية تتناسب وحاجات التطور والنمو لهذه المرحلة. وتعمل الوزارة حالياً على إعادة تفعيل المشروع، فقد تم إعداد مصفوفة مفاهمية لمفاهيم الحماية والوقاية، وعرضها على محكمين، وإعداد خطة تنفيذية لاستكمال وتطوير البرنامج.

DRAFT

الدراسات التي أجريت على مستوى استعداد الطلبة خلال الأعوام (2004-2014):

دراسات الاستعداد للتعلم للسنوات (2004، 2008، 2010،.2014) التي تقف على درجة استعداد الأطفال للتعلم وجاهزيتهم للالتحاق بالمدرسة، والاستمرار في مراحل دراسية لاحقة، وأظهرت نتائج هذه الدراسات وجود علاقة بين التحاق الأطفال في رياض الأطفال واستعدادهم للتعلم في المرحلة الأساسية، إذ إن الطلبة الملتحقين في مرحلة رياض الأطفال أبدوا استعدادا أكبر للتعلم في الصف الأول الأساسي من أقرانهم الذين لم يلتحقوا بها وحاليا يتم تحليل نتائج الدراسة التي أجريت عام 2014.

كما أجرت وزارة التربية والتعليم العديد من الدراسات لعدد من البرامج والمشاريع بهدف التقييم والتطوير وهي:

1. دراسة تقييم بيئة التعلم في رياض الأطفال الحكومية والصفوف الثلاثة الأولى (2010).
2. دراسة تقييم برامج تدريب معلمات رياض الأطفال 2012.
3. دراسة " مدى فاعلية برنامج مشاركة الأهل المطبق في رياض الأطفال الحكومية من وجهة نظر الأهل والمعلمات والمديرات في الأردن" (2013/ 2014).
4. دراسة درجة فاعلية برمجية (Kid Smart) على أداء الأطفال والمعلمات في رياض الأطفال الحكومية الأردنية(2012/ 2013).
5. دراسة تحليل رسومات الأطفال السوريين في أوضاع الأزمات في مرحلة الطفولة المبكرة "دراسة حالة الأطفال اللاجئين السوريين" (2013/ 2014).

الممارسات الناجحة:

1. تطوير إطار عام للنتاجات الخاصة والعامة لمنهاج رياض الأطفال وفقاً للمعايير النمائية.
2. إعداد نظام الجودة لرياض الأطفال الحكومية، وتحديث تعليمات رياض الأطفال الخاصة .
3. توظيف التكنولوجيا في تطوير مهارات تفكير الأطفال، وتعزيز تعلمهم وإعدادهم مبكراً للولوج الى مجتمع اقتصاد المعرفة.
4. تزويد رياض الأطفال الحكومية بالأثاث والتجهيزات اللازمة التي تتناسب مع المنهاج التفاعلي.
5. تطبيق برامج توعية لهذه المرحلة مثل برنامج التوعية الوالدية، وبرنامج مشاركة الأهل بوصفهم متطوعين داخل صف الروضة.
6. بناء الشراكات مع الجهات الداخلية والخارجية مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جايكا)، والوكالة الكورية للتعاون الدولي.

DRAFT

التحديات والمعوقات في مرحلة الطفولة المبكرة:

1. انخفاض نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة بسبب قلة توافر رياض الأطفال وبخاصة في المناطق الفقيرة والنائية، وقلة الوعي عند الأهالي من ذوي المستويات الاقتصادية المحدودة بشكل عام بأهمية الالتحاق بهذه المرحلة بوصفها غير إلزامية.
2. توفير الدعم المالي الكافي لتمكين وزارة التربية والتعليم من زيادة نسب الالتحاق برياض الأطفال لتصل إلى المستوى الدولي.
3. دعم وبناء الكفاءة المؤسسية لقسم رياض الأطفال في وزارة التربية والتعليم.
4. تحسين آلية تدريب المعلمات في هذه المرحلة لاكتشاف الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل مبكرة مما يعزز نموهم في جميع الجوانب.
5. محدودية الأراضي والمساحات الكافية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
6. الحاجة إلى تطوير آلية لمتابعة وتقييم فعالية وكفاءة برنامج تدريب العاملين في رياض الأطفال حيث يفضل أن تكون هذه الآليات ممأسسة من حيث وضوح المؤشرات وطرق قياسها وتضمينها ضمن نظام المعلومات التربوية للوزارة **(EMIS)**.
7. ضعف توافر معلومات نوعية داعمة لاتخاذ القرار في مرحلة رياض الأطفال.
8. ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات العاملة في مجال الطفولة.

2- الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (1-6):

يحظى التعليم في الأردن باهتمام القطاعات كافة بوصفه أهم مدخلات التنمية البشرية، وأحد أهم عناصر الاستثمار، إذ يشغل التعليم الأساسي مساحة واسعة من اهتمام المجتمع الأردني بقطاعيه العام والخاص من حيث الرؤية المستقبلية، ومتطلبات الالتزام المتجدد.

ولترجمة مبادئ السياسة التربوية والقوانين المرتكزة عليها، وانسجاماً مع المادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل التي تشير إلى حق التعليم، ومع ما يشهده الأردن من تطورات وتحولات اقتصادية واجتماعية ومعرفية هائلة بسبب التقدم التكنولوجي، والانفتاح، والعولمة، والتخاصية، والتنافسية، فقد تمت مراجعة سياسات وبرامج العناصر التعليمية التعلمية كافة، ومنها الطالب، المعلم/ة، المدرسة، المناهج، الإشراف، التدريب، بما يتناغم مع طبيعة العصر الحالي، بهدف تطوير جودة التعليم في المدارس وتحقيق تعميم التعليم الأساسي.

- ✓ **المؤشرات الرئيسة**
- ✓ **البعد الكمي**

*** المؤشر الثالث : المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي[1]**

بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي (100) في العام الدراسي 2000/1999 ولكلا الجنسين كما هو وارد في الشكل (11)، وبالرجوع إلى مؤشر التعادل بين الجنسين (0.99)، ونجد أنه تم تحقيق

[1] انظر/ي ملحق(11)خريطة تبين المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي حسب المحافظات

DRAFT

التساوي بين الجنسين تقريبا، وفي العام الدراسي 2005/2004 بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأول الابتدائي (100) ولكلا الجنسين، أما في العام الدراسي 2013/2012 فقد بلغ معدل الالتحاق الإجمالي (101.2). وبالرجوع إلى مؤشر التعادل بين الجنسين (1.01) نجد أنه نحو الإناث. ويلاحظ أن المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي في أعوام المقارنة 2000/1999 و 2005/2004، 2013/2012 بقي مرتفعا على المستوى الوطني، وكذلك الأمر بالنسبة لكلا الجنسين، وهذا يعني أن هناك عددا من الطلاب ممن هم في سن المدرسة لم يلتحقوا في سنوات سابقة في التعليم / الصف الأول الأساسي، ويعود الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى الجهود التي تبذلها الوزارة في توفير التعليم للجميع من خلال إنشاء الأبنية المدرسية في المناطق المختلفة، وكذلك إلى البرامج والأنشطة التي تقوم بها الوزارة في متابعة المتسربين، أو في مجال التوعية، إضافة إلى الخطط التي تعدها الوزارة لضمان زيادة الالتحاق في كل المراحل التعليمية، كما يعود لاستيعاب الوزارة لأزمة الأطفال السوريين في مدارسها.

شكل (12) نسبة الالتحاق الإجمالي في الصف الأول الابتدائي حسب الجنس للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.

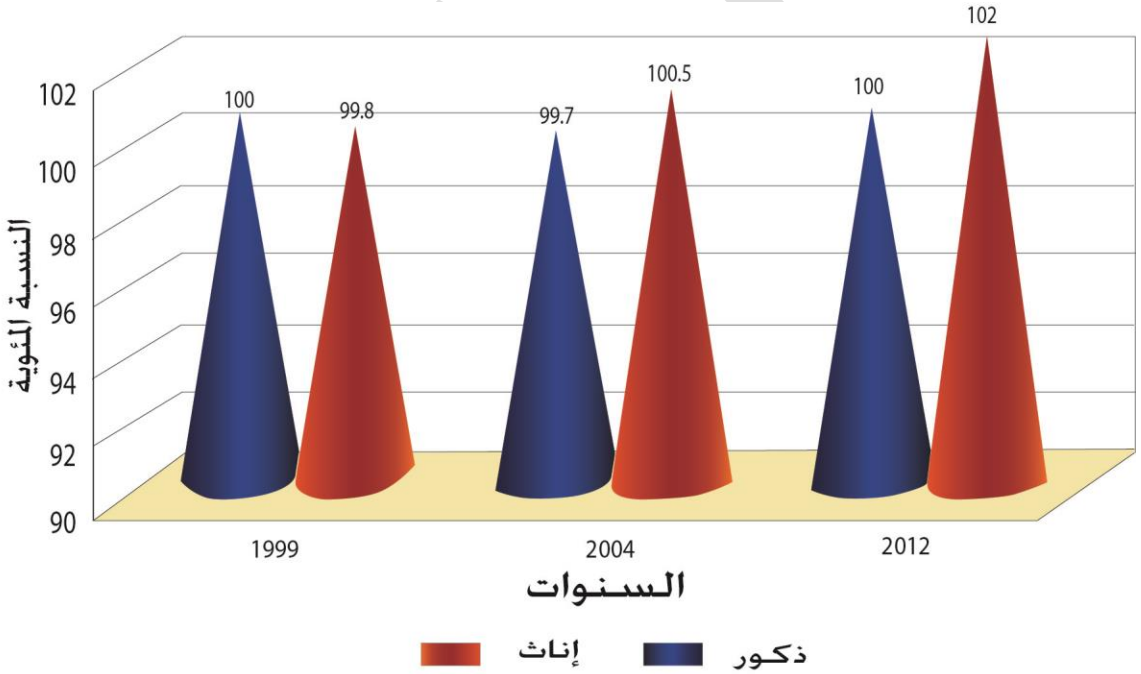

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

جدول (14) المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.

المحافظة	العام الدراسي 2000/1999		العام الدراسي 2005/2004		العام الدراسي 2012 /2013	
	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة	100	1.01	98	1.01	101	1.04
البلقاء	106	1.02	99	0.98	100	1.02
الزرقاء	103	0.96	100	1.02	102	1.03
مادبا	98	0.96	102	1.07	104	1.1
اربد	96	0.98	102	1.02	102	1.06
المفرق	106	1.17	100	1.03	100	1.01
جرش	99	0.93	100	0.99	100	1.03
عجلون	99	0.94	101	0.99	99	1.02
الكرك	99	0.95	107	0.98	106	1.04
الطفيلة	97	0.91	102	0.99	107	1.03
معان	97	0.91	107	0.94	103	1.04
العقبة	99	1.1	105	1.0	104	1.07

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

DRAFT

شكل (13) الالتحاق الإجمالي في الصف الأول الابتدائي حسب المحافظة للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.

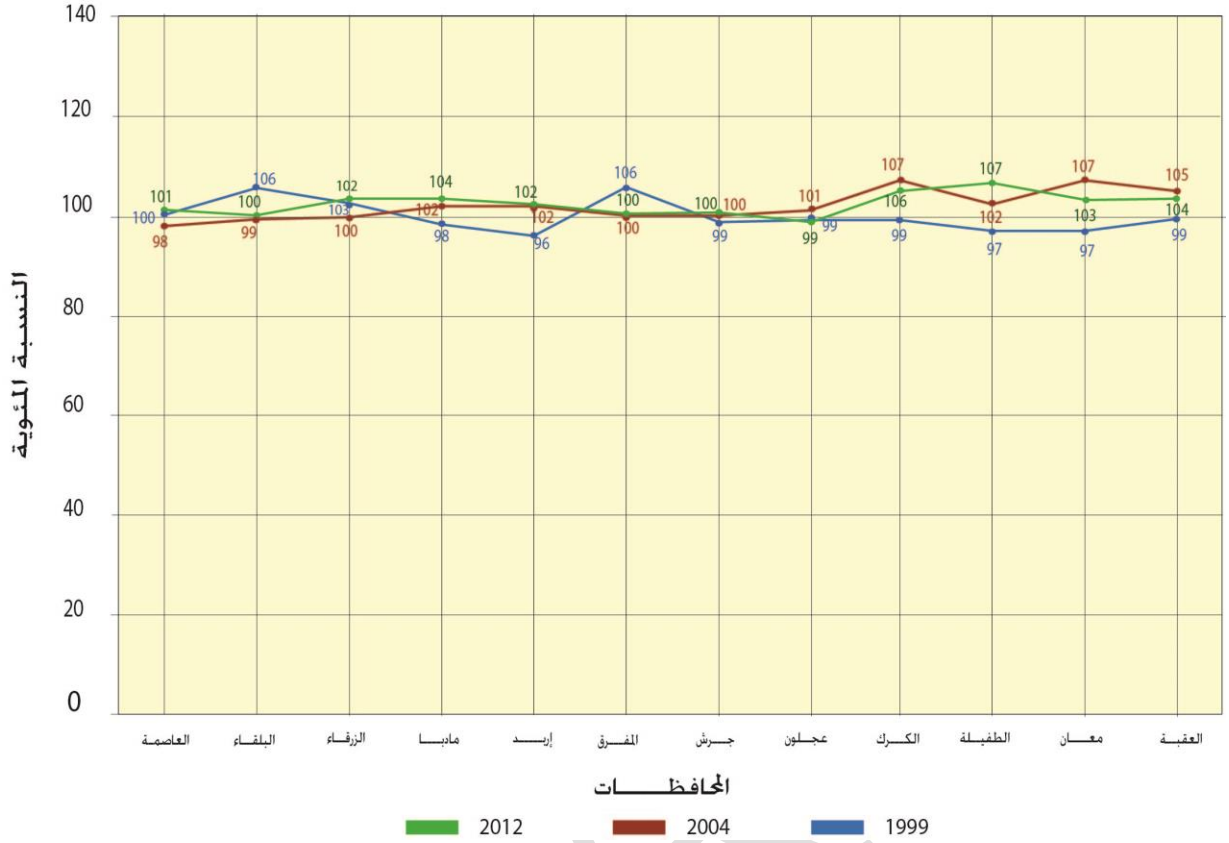

المصدر: جدول (15) المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة

ويبين الجدول (14) والشكل (13) أن أعلى معدل إجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي في العام الدراسي 2000/1999 كان في محافظتي البلقاء والمفرق، في حين كان أدنى معدل للالتحاق في محافظة إربد بوسيط مقداره (99)، كما أن أعلى قيمة لمؤشر التعادل بين الجنسين نحو الإناث في محافظة المفرق، وأن أدنى قيمة لمؤشر التعادل بين الجنسين نحو الذكور في محافظتي معان والطفيلة، كما يتبين أن اقل تفاوت في هذا المؤشر نحو الذكور في محافظة إربد، وهذا يعود إلى عوامل عدة منها العامل الثقافي والاجتماعي وغيرها من العوامل.

وفي العام الدراسي 2005/2004، كان أعلى معدل للالتحاق الإجمالي في محافظتي الكرك ومعان،وكان بالنسبة للجنسين أيضا، واقل معدل للالتحاق في محافظة العاصمة، وكان بالنسبة للجنسين أيضا، كما بين مؤشر التعادل بين الجنسين أن أعلى تفاوت في معدل الالتحاق الإجمالي بين الجنسين نحو الإناث في محافظة مأدبا، كما بين المؤشر ذاته أن أعلى تفاوت في المعدل نحو الذكور في محافظة معان.

أما في العام الدراسي 2013/2012 فتراوح معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأول ما بين (99) في محافظة عجلون، و(107) في محافظة الطفيلة، كما يظهر جدول (14) ارتفاعا في معدل الالتحاق الإجمالي في محافظات عمان، البلقاء، الزرقاء، مأدبا، الطفيلة، أما معدل الالتحاق فقد انخفض في محافظات عجلون والكرك ومعان والعقبة، وقد يعود ذلك إلى عوامل التنقل وعمل بعض أولياء الأمور في الزراعة أو في تربية الماشية وبالتالي الترحال بين المناطق إضافة إلى العامل الديمغرافي ومعدلات الولادة .

ويظهر الجدول المشار إليه تفاوتا طفيفا بين المحافظات لمؤشر التعادل بين الجنسين (0.91 و1.17) و(0.94 و 1.07) في العامين الدراسيين 2000/1999 و 2005/2004 على التوالي، وأن هذا المؤشر قد تحسن في بعض المحافظات (جرش، وعجلون، والكرك والطفيلة، ومعان)، وبقي ثابتا في محافظة العاصمة، وكان التفاوت نحو الذكور في محافظات(الزرقاء، ومادبا، وإربد، وجرش، وعجلون، والكرك، والطفيلة، ومعان) في العام الدراسي 2000/1999، وتحول التفاوت نحو الإناث في العام الدراسي 2005/2004 في محافظات(الزرقاء، ومادبا، واربد)، ونحو الذكور في محافظة البلقاء وحقق التعادل في محافظة العقبة . أما في العام الدراسي 2013/2012 فأصبح التفاوت بين الجنسين يميل نحو الإناث في جميع المحافظات، وأعلى تفاوت في معدل الالتحاق الإجمالي نحو الإناث كان في محافظة مادبا، وهذا يعود إلى أسباب ثقافية وتوعوية لدى أولياء الأمور مقارنة بالماضي، وإلى ما تم توفيره من أنواع تعليم تلبي رغبات الطلبة وأولياء أمورهم ناهيك عن العوامل الاقتصادية التي تدفع نحو التعليم كمصدر من مصادر زيادة دخل الأسرة.

*** المؤشر الرابع : معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي**

وكما هو موضح في الجدول (15) والشكل (14) فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي(97) في العام الدراسي 2000/1999 وكذلك للجنسين، وبالرجوع إلى مؤشر التعادل بين الجنسين (1.0)، نجد أنه تم تحقيق التساوي بين الجنسين . وفي العام الدراسي 2005/2004 بلغ معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي (96 %)، وكذلك للجنسين، بالرجوع إلى مؤشر التعادل بين الجنسين (1.01) نحو الإناث، ويلاحظ تراجع المعدل بين عامي المقارنة بفارق (0.01) وكذلك بالنسبة لكلا الجنسين، على الرغم من الجهود التي بذلت على المستوى الوطني لزيادة هذا المعدل، أما في معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي للعام الدراسي 2013/2012 فبلغ (0.99 %)، وأما مؤشر التفاوت بين الجنسين(0.99 %) فيميل نحو الذكور بدرجة قليلة، ويعزى إلى أسباب عدة قد يكون من بينها الظروف الاقتصادية للأسر في المناطق الأقل حظاً والأكثر حاجة، وقلة برامج التوعية الوالدية حول أهمية التحاق الطلبة في هذه المناطق وعدم توافر الإمكانات الإدارية والمالية لتفعيل التشريعات التربوية المتعلقة بإلزامية التعليم فيها.

DRAFT

شكل (14) معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي حسب الجنس للأعوام الدراسية 2000/1999 و2004 /2005 و2012/2013.

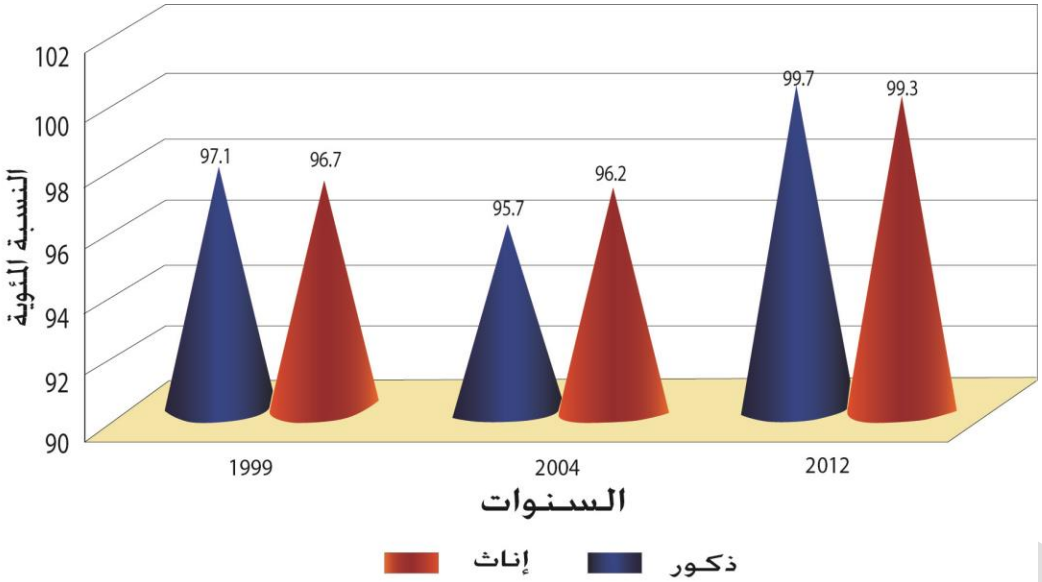

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

جدول(15) معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.

المحافظة	العام الدراسي 2000/1999		العام الدراسي 2005/2004		العام الدراسي 2012 /2013	
	الصافي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الصافي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الصافي	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة	97	1.01	94	1.01	99.31	1.04
البلقاء	100	1.04	95	1.0	99.28	1.02
الزرقاء	100	0.96	98	1.01	99.63	1.03
مادبا	93	0.96	97	1.06	99.83	1.1
اربد	94	0.98	99	1.02	99.38	1.06
المفرق	98	1.17	92	0.99	99.43	1.011
جرش	96	0.92	97	0.99	99.17	1.03
عجلون	97	0.95	97	0.99	99.03	1.02
الكرك	94	0.95	99	0.99	99.17	1.04
الطفيلة	94	0.91	97	0.98	99.38	1.03
معان	84	0.91	99	0.93	99.10	1.04
العقبة	92	1.12	97	0.94	99.11	1.07

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

ويلاحظ من الجدول (16) والشكل (15) أن أعلى معدل للالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي في العام الدراسي 2000/1999 في محافظة البلقاء والزرقاء، في حين كان أدنى معدل للالتحاق في محافظة معان، وكان

أعلى معدل للالتحاق الصافي في العام الدراسي 2005/2004 في محافظات إربد والكرك ومعان،في حين كان أدنى معدل للالتحاق في محافظة المفرق)، أما معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول للعام الدراسي 2013/2012، ويتضح بأنه لا يوجد فروق بين المحافظات إذ إن المعدلات تقريبا متطابقة. وبمقارنة العام الدراسي 2013/2012 بالعام الدراسي 2005/2004 فإن هنالك ارتفاعا في مؤشر معدل الالتحاق الصافي ولجميع المحافظات، وهذا يعود إلى الخطط والبرامج التي قدمتها الوزارة لهذه الفئة.

شكل(15) معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنتي المقارنة حسب المحافظة.

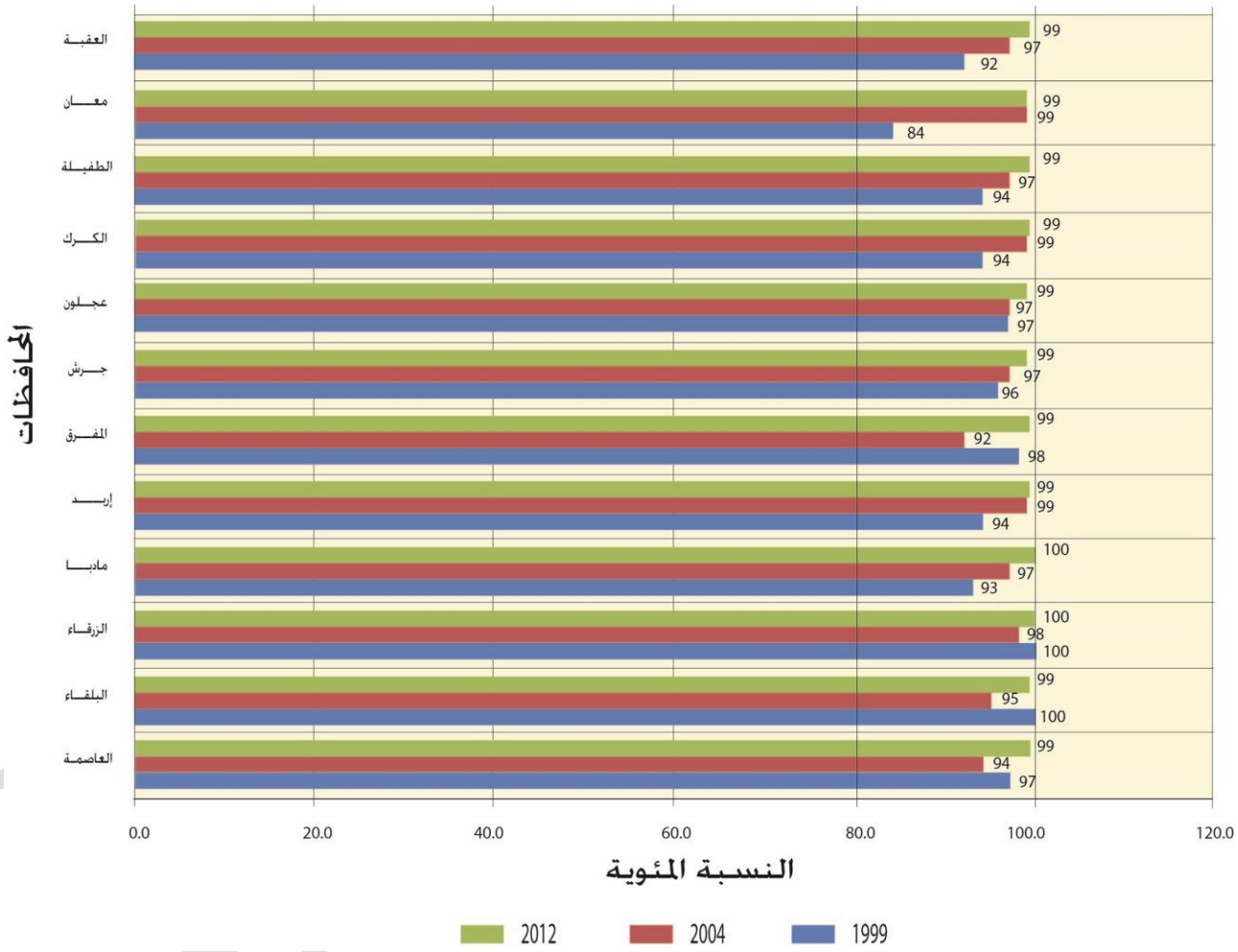

المصدر: جدول(15) معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.

كما يبين المؤشر أعلى تفاوت في معدل الالتحاق الصافي بين الجنسين في العام الدراسي 2000/1999 نحو الإناث في محافظة المفرق، وكان أكبر تفاوت في معدل الالتحاق الصافي نحو الذكور كان في محافظتي معان والطفيلة، كما يبين مؤشر التعادل بين الجنسين إلى أن أقل تفاوت في معدل الالتحاق الصافي نحو الإناث في محافظة العاصمة. في حين بين مؤشر التعادل بين الجنسين في العام الدراسي 2005/2004 أن أقل تفاوت في

معدل الالتحاق الصافي نحو الذكور في محافظات المفرق وجرش وعجلون والكرك. أما مؤشر التفاوت بين الجنسين للعام الدراسي 2013/2012 فيميل نحو الإناث لجميع المحافظات إذ تتراوح بين (1.01) لمحافظة المفرق و(1.1) لمحافظة مأدبا.

*** المؤشر الخامس :نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي**

جدول(16) نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني حسب الجنس في سنوات المقارنة.

المؤشر	العام الدراسي2000/1999				العام الراسي 2005/2004				العام الدراسي 2012/ 2013			
	الإجمالي	ذكور	إناث	التعادل بين الجنسين	الإجمالي	ذكور	إناث	التعادل بين الجنسين	الإجمالي	ذكور	إناث	التعادل بين الجنسين
نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي	94.8	94.9	94.8	1.0	99.0	98.5	99.5	1.01	101.6	101	102	1.05

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

حيث تظهر بيانات الجدول (16) أن نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي في عامي 2000/1999 و 2005/2004 قد ازداد على المستوى الوطني الإجمالي، وكذلك الأمر بالنسبة لكلا الجنسين، وفيما يتعلق أيضا بالتعادل بين الجنسين تحول نحو الإناث.أما في العام الدراسي 2013/2012 فقد ارتفع مؤشر نسبة القيد الإجمالي بحوالي (2.6) مقارنة بالعام 2005/2004، كما تظهر قيم المؤشر ارتفاعا في نسبة القيد لكل من الذكور والإناث عبر الأعوام 2000/1999 و 2005/2004 و 2013/2012 . أما مؤشر التعادل بين الجنسين فقد ارتفع نحو الإناث في العام 2013/2012، في حين كان متعادلا بين الجنسين في العام 2000/1999.

DRAFT

شكل(16) نسبة القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الابتدائي حسب الجنس

لسنوات 2000/1999-2005/2004 2012/2013

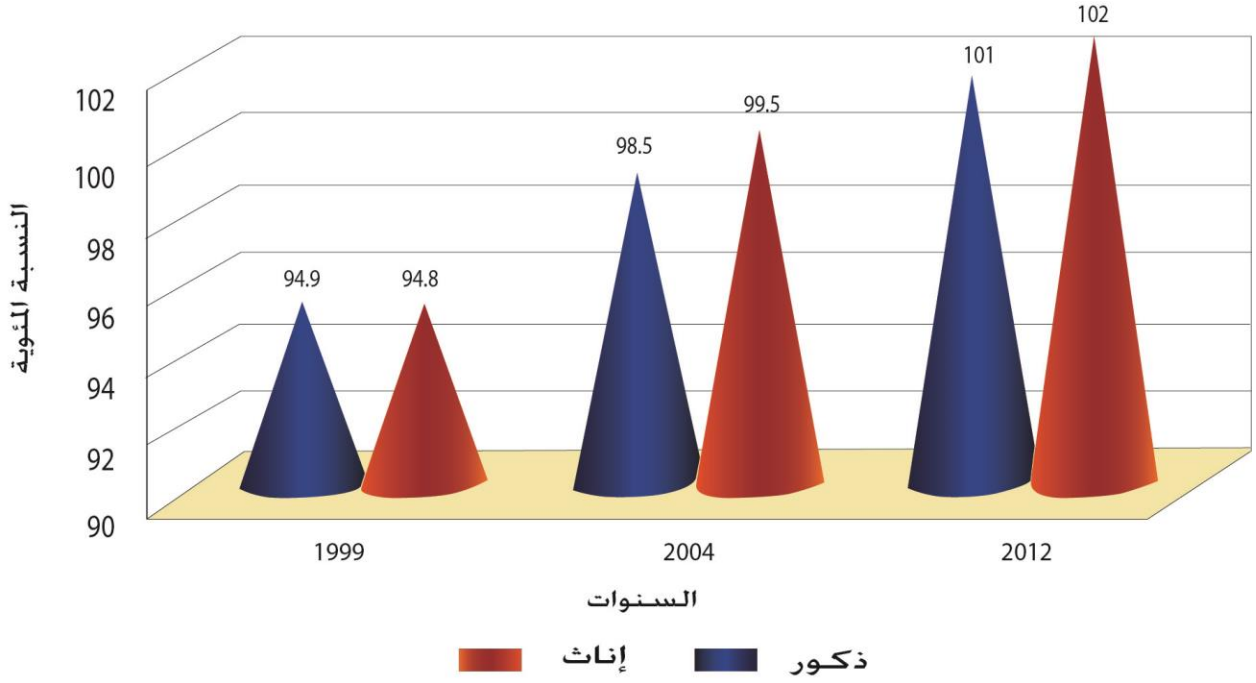

جدول (17) نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.

المحافظة	العام الدراسي 2000/1999		العام الدراسي 2005/2004		العام الدراسي 2012/ 2013	
	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة	94.7	1.01	97.2	1.02	101.27	1.05
البلقاء	98.1	0.98	99.7	0.98	103.89	1.05
الزرقاء	95.2	1.02	99.6	1.02	100.73	1.04
مادبا	90.1	0.96	100.7	1.03	104.53	1.08
اربد	93.3	0.96	99.8	1.02	100.05	1.04
المفرق	98.6	1.16	100.3	0.99	103.1	1.07
جرش	92.7	0.99	98.3	1.0	100.73	1.04
عجلون	96.9	0.93	98.4	1.01	99.75	1.06
الكرك	93.3	0.94	102.9	0.99	102.45	1.06
الطفيلة	94.3	0.99	101.2	0.98	99.34	1.02
معان	93.0	0.98	101.6	0.99	105.14	1.04
العقبة	102.3	1.09	103.0	1.03	102.12	1.05

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

شكل(17) نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة

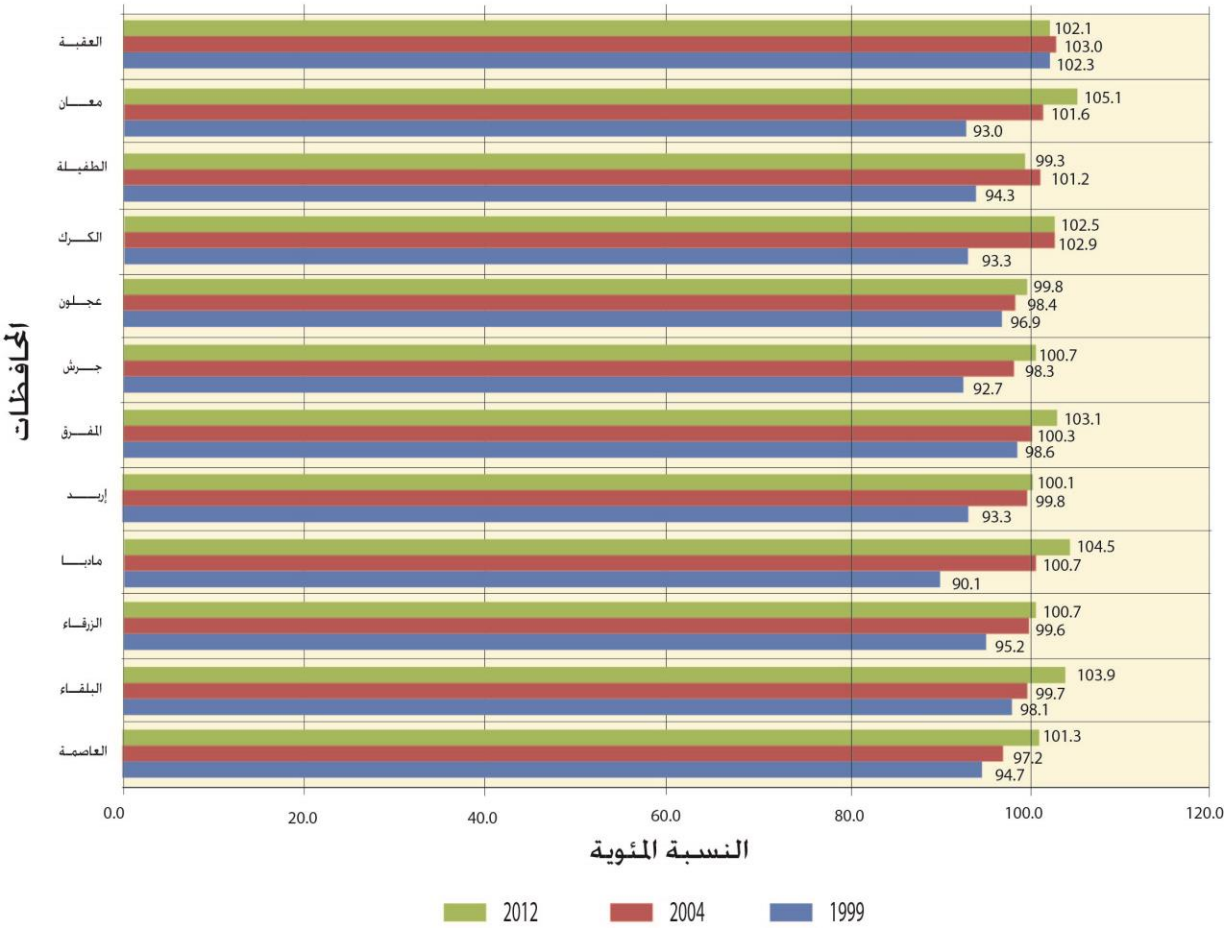

المصدر:جدول (17) نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.

حيث يلاحظ من بيانات الجدول (17)، والشكل (17) أن أعلى نسبة للقيد الإجمالي في التعليم الابتدائي في العام الدراسي 2000/1999 في محافظة العقبة، في حين كان أدنى معدل للالتحاق في محافظة مأدبا، وكان أعلى معدل للالتحاق الإجمالي في العام الدراسي 2005/2004 في محافظة العقبة،في حين كان أدنى معدل للالتحاق في محافظة العاصمة. وأصبح في عام 2013/2012 أعلى نسبة قيد إجمالي لمحافظة معان (105.14)، في حين كان أدنى نسبة قيد إجمالي لمحافظة الطفيلة (**99.34**)، كما يظهر في الجدول أن مؤشر نسبة القيد الإجمالي ارتفع لمعظم المحافظات مقارنة بالعام الدراسي 2005/2004.

كذلك يظهر في الجدول (17) ارتفاع مؤشر التعادل بين الجنسين لجميع المحافظات في العام الدراسي 2013/2012 مقارنة بالعام 2005/2004 حيث تشير القيم إلى أن التفاوت بين الجنسين ارتفع اتجاه الإناث حيث تراوح بين (1.02) لمحافظة الطفيلة و(1.08) لمحافظة مأدبا. كما يظهر أن مؤشر التعادل بين الجنسين كان لمحافظات البلقاء والمفرق والكرك والطفيلة ومعان لصالح الذكور في العام الدراسي 2005/2004، وقد تحول هذا المؤشر لصالح الإناث في العام الدراسي 2013/2012.

* المؤشر السادس : نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي.[2]

جدول(18) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني حسب الجنس في سنوات المقارنة.

المؤشر	العام الدراسي 2000/1999				العام الدراسي 2005/2004				العام الدراسي 2013 /2012			
	الكلي	ذكور	إناث	التعادل بين الجنسين	الكلي	ذكور	إناث	التعادل بين الجنسين	الكلي	ذكور	إناث	التعادل بين الجنسين
نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي	93.2	93.2	93.3	1.0	96.7	95.9	97.6	1.02	98.94	99.14	97.95	1.04

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

شكل (18) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني حسب الجنس في سنوات المقارنة

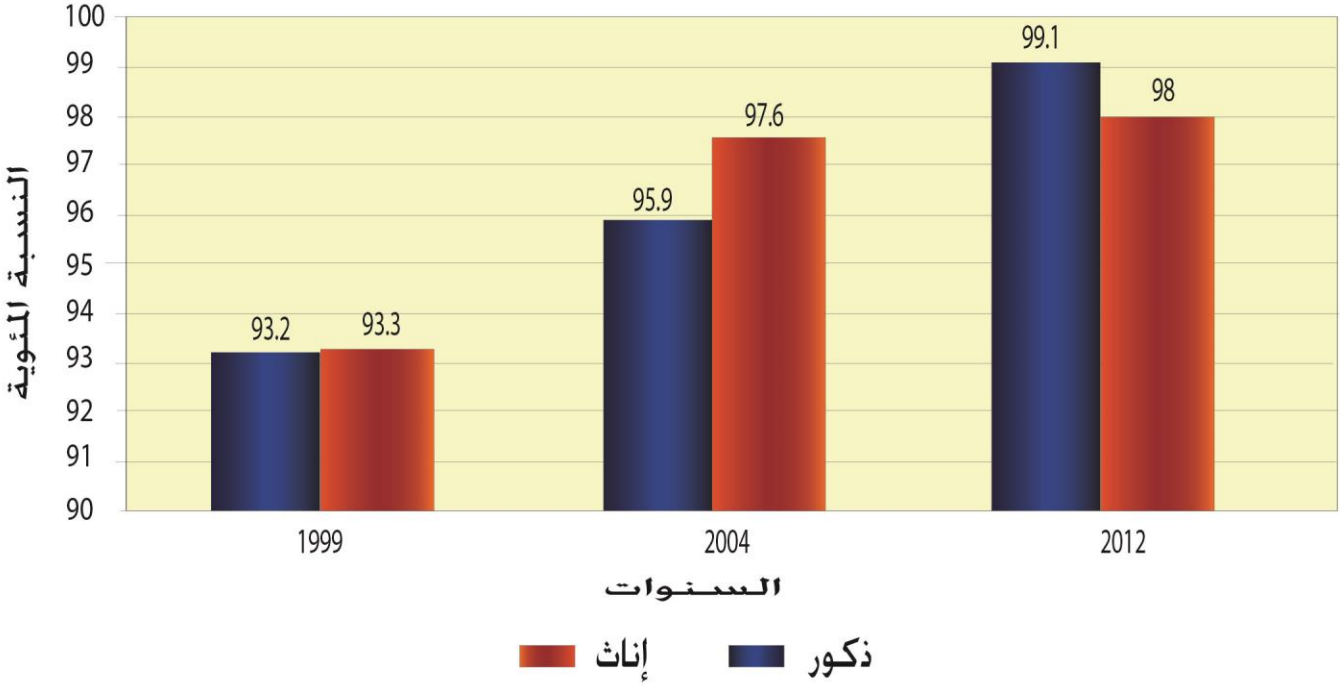

المصدر: جدول(18) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني حسب الجنس في سنوات المقارنة

[2] انظر /ي الملحق(14) خريطة تبين نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي حسب المحافظات

حيث تظهر بيانات الجدول (18)، والشكل (18) أن نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي في عامي المقارنة 2000/1999 و2005/2004 قد ازداد على المستوى الوطني بمقدار(3.5)، وكذلك الأمر بالنسبة لكلا الجنسين بمقدار(2.7) للذكور و(4.3) للإناث، وفيما يتعلق بمؤشر التعادل بين الجنسين تحول نحو الإناث، كما أن مؤشر نسبة القيد الصافي ارتفع في العام الدراسي 2013/2012 بمقدار (2.2) عن الأعوام السابقة، كذلك ارتفع المؤشر لكلا الجنسين، أما مؤشر التفاوت فقد ارتفع نحو الإناث، كما تعزى الزيادة في النسبة إلى الجهود الوطنية لتطبيق عدد من البرامج والأنشطة مثل برنامج الحد من التسرب، ومشروع مكافحة عمل الأطفال، ومشروع تغذية الأطفال في المدارس الحكومية، والرعاية الصحية للطلبة، وبمقارنة هذه النسبة بالمعدل المرجح على مستوى العالم (86)، وعلى مستوى الوطن العربي(81) يلاحظ أن النسبة على المستوى الوطني أعلى منها على المستويين العالمي والعربي، وتسعى الوزارة إلى زيادة هذه النسبة في خططها المستقبلية .[3]

وعلى مستوى المحافظات يبينها الجدول (19):

جدول (19) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة.

المحافظة	العام الدراسي 2000/1999		العام الدراسي 2005/2004		العام الدراسي 2013/2012	
	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين	الإجمالي	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة عمان	93.4	1.0	95.1	1.02	98.79	1.05
البلقاء	95.9	0.98	97.2	0.98	98.88	1.05
الزرقاء	93.6	1.03	97.3	1.03	99.06	1.04
مادبا	88.2	0.95	98.4	1.02	99.30	1.08
اربد	92.1	0.97	98.3	1.02	98.98	1.04
المفرق	96.4	1.17	97.9	1.0	99.14	1.07
جرش	91.3	0.99	96.4	1.0	99.08	1.04
عجلون	95.7	0.93	96.7	1.03	99.04	1.06
الكرك	90.3	0.98	99.2	1.02	99.05	1.06
الطفيلة	92.9	0.98	99.8	0.98	99.25	1.02
معان	90.2	0.98	95.6	1.01	98.51	1.04
العقبة	99.5	1.1	96.1	1.11	99.07	1.05

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

[3] انظر القسم الرابع :التطلعات المستقبلية

شكل (19) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي ومؤشر تعادل الجنسين في سنوات المقارنة حسب المحافظة

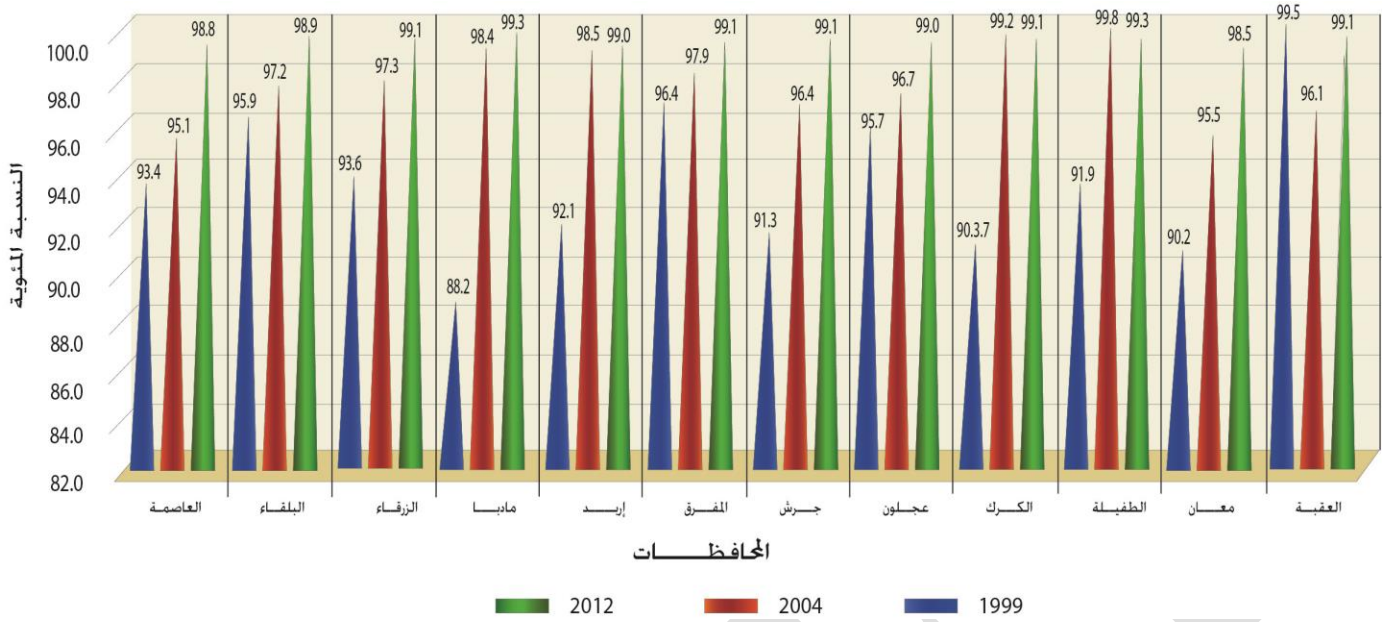

حيث يلاحظ من الجدول (19)، والشكل (19) أن أعلى نسبة قيد في العام الدراسي 2000/1999 في محافظة العقبة، في حين كانت أدنى نسبة للالتحاق في محافظة مأدبا، وكان أعلى معدل للالتحاق الصافي في العام الدراسي 2005/2004 في محافظة الطفيلة، في حين كان أقل معدل للالتحاق في محافظة العاصمة بوسيط مقداره (97.3)، ويلاحظ ازدياد المعدل بشكل مضطرد في جميع المحافظات باستثناء محافظة العقبة، وكان أعلى معدل اضطراد في محافظة مأدبا، إذ قفز المعدل من (88.2) إلى (98.4) فيما بين العامين المذكورين، بينما قل المعدل في محافظة العقبة من (99.5) إلى(96.1).

أما في العام الدراسي 2013/2012 فقد ارتفع المؤشر لجميع المحافظات عدا محافظتي الكرك والطفيلة، وكانت أعلى قيمة (99.3) لمحافظة مأدبا وأدنى قيمة (98.5) لمحافظة معان، وهذا يعود إلى طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه بعض أولياء الأمور والذي يتطلب التنقل من منطقة إلى أخرى في البوادي التابعة إلى هذه المحافظات، أما فيما يتعلق بمؤشر التعادل بين الجنسين في العام الدراسي 2013/2012، فكان التفاوت نحو الإناث ولجميع المحافظات، وبالمقارنة مع العام الدراسي 2005/2004 فقد زاد التفاوت لصالح الإناث ما عدا محافظة العقبة فقد انخفض التفاوت نحو الإناث، ولكنه بقي لصالحهن.

DRAFT

*المؤشران التاسع والعاشر: نسبة المعلمين/ت المؤهلين/ت في التعليم الابتدائي والمرخص لهم بالتدريس 4، والنسبة المئوية لمعلمي المدارس الابتدائية الحاصلين على المؤهلات الدراسية المطلوبة

جدول (20) نسبة المعلمين/ت المؤهلين/ت في المدارس الابتدائية في سنوات المقارنة على المستوى الوطني والجنس والمدارس الحكومية والخاصة.

المستوى		2000/1999				2005/2004				2012/2013			
		مدارس حكومية	مدارس خاصة	مؤشر تعادل الجنسين مدارس حكومية	مؤشر تعادل الجنسين مدارس خاصة	مدارس حكومية	مدارس خاصة	مؤشر تعادل الجنسين مدارس حكومية	مؤشر تعادل الجنسين مدارس خاصة	مدارس حكومية	مدارس خاصة	مؤشر تعادل الجنسين مدارس حكومية	مؤشر تعادل الجنسين مدارس خاصة
الوطني	كلي	56.1	52.1	0.7	0.5	76.6	62.3	0.8	0.6	90.0	77.3	1.0	0.8
	ذكور	69.6	78.7			84.7	87.1			91.3	96.1		
	إناث	46.5	43.3			71.1	54.8			89.3	73.9		

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة لتربية والتعليم

شكل (20) نسبة المعلمين/ت المؤهلين/ت في المدارس الابتدائية الحكومية في سنوات المقارنة على المستوى الوطني والجنس.

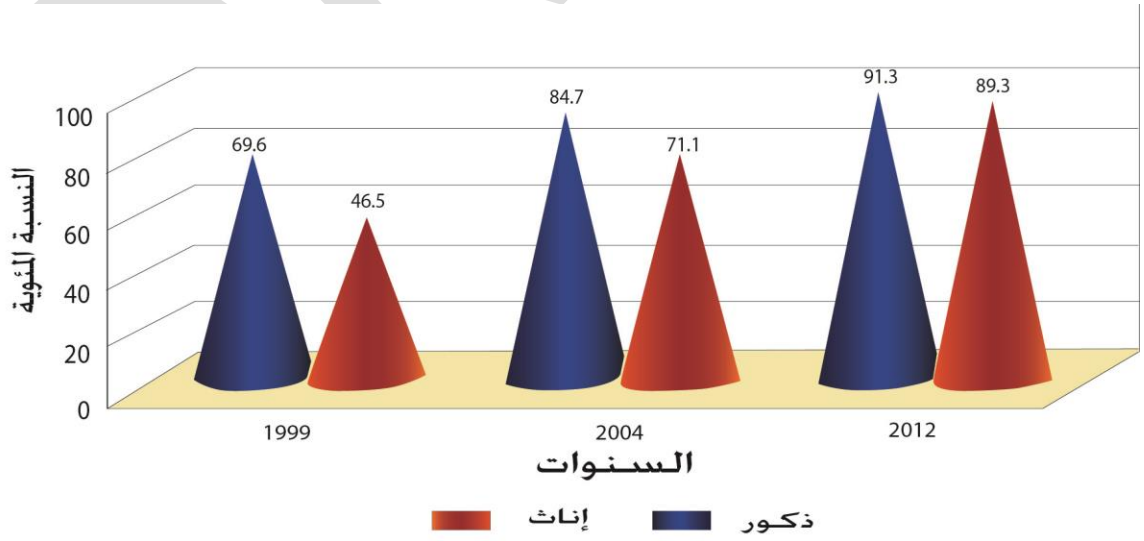

تظهر بيانات الجدول (20) أن نسبة المعلمين/ت المؤهلين/ت في التعليم الابتدائي في القطاع الحكومي في عامي 2000/1999 و 2005/2004 قد ازدادت على المستوى الوطني بفارق (20.5)، للذكور بمقدار (15.1)، والإناث بمقدار (24.6)، وبالرجوع إلى مؤشر التعادل بين الجنسين يلاحظ أنه قد تحسن بمقدار (0.1) نحو الذكور، كما تظهر بيانات الجدول رقم (20) أن نسبة المعلمين المؤهلين في التعليم الابتدائي للعام 2012-2013 قد ارتفعت في القطاعين الحكومي والخاص لكلا الجنسين بالمقارنة مع العام 2004-2005 حيث وصلت إلى (90%) في المدارس الحكومية و(77.3%) في المدارس الخاصة. كما يظهر الجدول أن نسبة المعلمين المؤهلين في القطاعين الحكومي والخاص أعلى من نسبة المعلمات المؤهلات، أما مؤشر التعادل بين الجنسين، فقد تحقق للمدارس الحكومية، أما على مستوى المدارس الخاصة، فقد قل التفاوت نحو الذكور في العام الدراسي 2013/2012 .

ويتبين أيضا أن هناك تحسنا على المستوى الوطني بشكل عام وفي نسبة المعلمات المؤهلات المرخص لهن بالتدريس بشكل خاص، وهذا يعود إلى الجهود الوطنية التي تقوم بها الوزارة لتأهيل المعلمين/ت لنيل الدرجة الجامعية الأولى والحد من تعيين خريجي/ت كليات المجتمع في تخصصات المهن التعليمية إلا في حال عدم توافر حملة الشهادة الجامعية الأولى، وإقبال الإناث على الالتحاق في تخصصات المهن التعليمية في الجامعات بشكل يفوق الذكور.

وهذا يعود إلى تعزيز آليات إشراف وزارة التربية والتعليم على القطاع الخاص لتأكيد أهمية الالتزام بتطبيق بنود قانون التربية والتعليم المتعلق بتأهيل المعلمين/ت كما تسعى الوزارة في خططها المستقبلية لزيادة هذه النسبة لتصبح (100%) على المستوى الوطني.

*** المؤشر الحادي عشر: معدل طالب/ة إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي5**

جدول (21) معدل التلاميذ/ت إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني والريف والحضر والمدارس الحكومية والخاصة في سنوات المقارنة.

المستوى	2000/1999			2005/2004			2012/2013		
	كلي	حكومي	خاص	كلي	حكومي	خاص	كلي	حكومي	خاص
الوطني	22.4	21.1	25.9	20.3	19	24	19.6	20.0	19.0
الحضر	24.7	24.5	24.9	23	22.4	23.8	21.3	23.4	19.0
الريف	19.3	18.3	32.2	16.3	15.8	25.7	15.9	15.6	19.2

المصدر، بيانات قسم ادارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التربية والتعليم

تظهر بيانات الجدول (21) أن معدل طالب / معلم في التعليم الابتدائي للعام 2012-2013 قد تحسن بالمقارنة مع الأعوام السابقة على المستوى الوطني بمقدار (0.7) وبمقدار (5.0)على المستوى الخاص، بينما تراجع بمقدار (1.0)على المستوى الحكومي، كما تحسن أيضاً على المستوى الكلي في الحضر بمقدار (1.7) وبمقدار (4.8)على المستوى الخاص، وتراجع بمقدار (1.0) على المستوى الحكومي، كما أن المؤشر كان أفضل في الريف من الحضر للمدارس الحكومية في العام الدراسي 2013/2012، بينما كان أفضل للمدارس الخاصة في الحضر من الريف ولكن بنسبة قليلة. ويعود ذلك إلى بداية الأزمة السورية وتدفق الطلبة السوريين إلى المدارس الحكومية، كما يلاحظ تحسن على المستوى الكلي في الريف وعلى المستويين الحكومي بمقدار (0.2) والخاص بمقدار (6.5) ويعود السبب في ذلك إلى الخطط والبرامج التي تعدها الوزارة لتحسين فرص التعليم في الغرفة الصفية.

شكل (21) معدل التلاميذ/ات إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني في المدارس الحكومية والخاصة في سنوات المقارنة

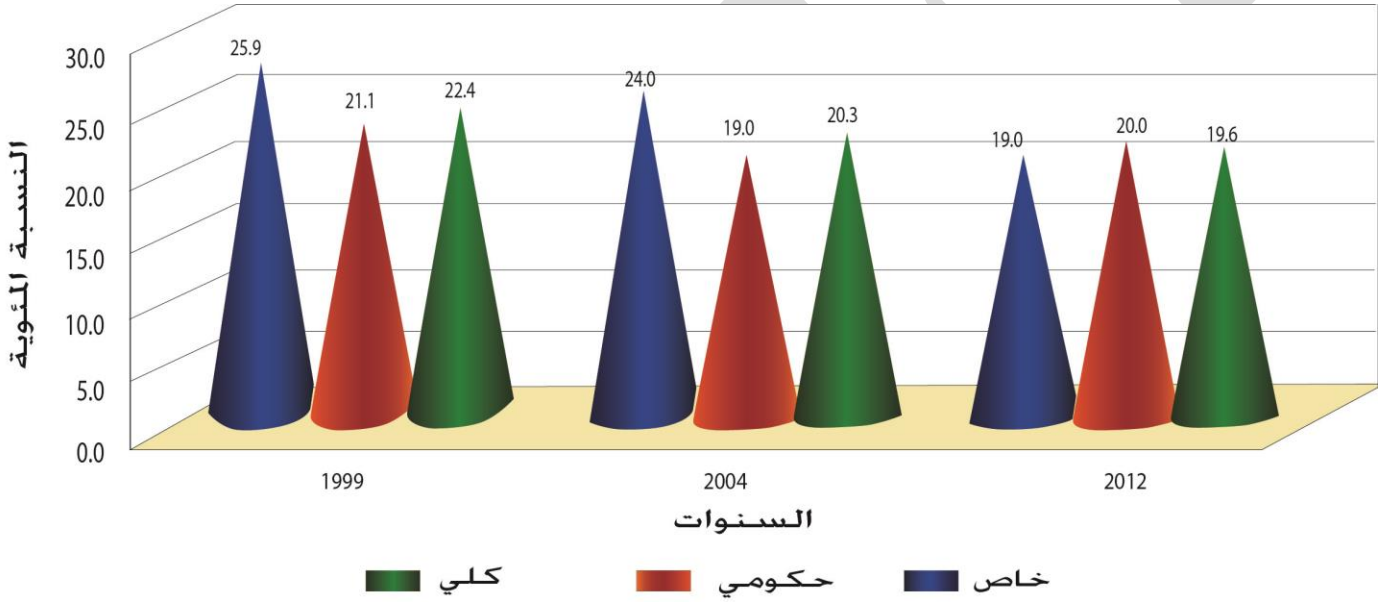

المصدر: جدول (21) معدل التلاميذ/ت إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي على المستوى الوطني والريف والحضر والمدارس الحكومية والخاصة في سنوات المقارنة.

تظهر بيانات الجدول (21) أن معدل طالب/ة إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي قد تحسن على المستوى الوطني في سنوات المقارنة بمقدار (2.1)، وللقطاع الحكومي(2.1) أيضا، وللقطاع الخاص (1.9) وتحسن على المستوى الكلي في الحضر بمقدار (1.7)، (للقطاع الحكومي 2.1، وللقطاع الخاص 1.1)، وتحسن أيضا على المستوى الكلي في الريف بمقدار (3.0)، (للقطاع الحكومي 2.5، وللقطاع الخاص 6.5)، ويعود ذلك إلى الجهود الوطنية بوضع وتطبيق الخطط الوطنية لتجويد التعليم، وإضافة مباحث دراسية جديدة تدرس للمرحلة الابتدائية (كاللغة الإنجليزية والحاسوب من الصف الأول الابتدائي إلى الثالث الابتدائي)، إذ يقوم بالتدريس فيها معلمان اثنان/معلمتان ن/اثنتان واحد/ة للغة الانجليزية ومعلم/ة لبقية المواد، أما في الصف الرابع وحتى السادس فيقوم بالتدريس عدد من المعلمين /المعلمات بتخصصات تتناسب مع المباحث التي تدرس.

ويبين الجدول السابق لسنوات المقارنة أن المعدل تحسن لكلا القطاعين وفي القطاع الحكومي أكثر تحسنا منه في القطاع الخاص، ويعود ذلك إلى انتشار المدارس الحكومية في المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية مراعاة لمبدأ توفير الخدمات التعليمية لجميع الأردنيين، إضافة إلى أن القطاع الخاص لا يستثمر في المناطق ذات الخلخلة السكانية لأغراض ربحية، فضلا عن تعدد المباحث التي تحتاج معلمين/ت من تخصصات مختلفة، وبمقارنة المعدل بين الحضر والريف على المستوى الوطني نجده في الحضر أضعف منه في الريف للأسباب آنفة الذكر، وينسحب ذلك عند مقارنة القطاعين الحكومي والخاص على المستوى الوطني ومستوى الحضر والريف.

وعلى مستوى المحافظات يبينها الجدول (22):

جدول (22) معدل طالب/ة إلى المعلم/ة في التعليم الابتدائي في المدارس الحكومية والخاصة حسب المحافظة في سنوات المقارنة.

المحافظة	2000/1999			2005/2004			2012/2013		
	الوطني	حكومي	خاص	الوطني	حكومي	خاص	الوطني	حكومي	خاص
العاصمة	23.4	23.6	23.1	21.6	21.9	21.3	20.9	23.3	18.8
البلقاء	23.4	19.6	34.2	20.8	17.7	28.9	19.6	19.1	20.4
الزرقاء	27.9	26.8	31.1	26.5	25.8	28.7	23.3	25.2	19.6
مادبا	19.4	17.3	27.2	17.4	15.4	25.4	17.1	16.3	19.5
اربد	22.3	21.2	27.4	20.1	18.6	26.3	19.9	20.4	18.9
المفرق	17.6	17.2	30	15.1	14.7	26.1	14.4	14.3	16.6
جرش	21.4	19.6	34.3	19	16.8	34.8	17.7	16.4	22.6
عجلون	20.4	19.6	26.1	18.5	17.4	27.4	17.3	17.4	17.1
الكرك	15.9	15.1	26.7	14.1	13.4	21.8	15.9	15.7	17.1
الطفيلة	17.8	17.5	31.9	14.7	14.4	26.1	15.6	15.3	19.4
معان	17	16.8	33.7	14.2	13.9	30.4	14.1	14.2	12.9
العقبة	23.4	22	28.1	21	18.8	29.6	21.1	21.1	21.0

المصدر، بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التربية والتعليم

يلاحظ في الجدول رقم (22) أن أقل معدل طالب الى معلم في العام الدراسي 2000/1999 على المستوى الوطني والحكومي في محافظة الكرك، وللقطاع الخاص في محافظة العاصمة. في حين كان أعلى معدل على

المستوى الوطني والحكومي في محافظة الزرقاء، وفي القطاع الخاص في محافظة جرش، وأن أقل معدل في العام الدراسي 2005/2004 على المستوى الوطني والحكومي في محافظة الكرك وللقطاع الخاص في محافظة العاصمة، وكان أعلى معدل على المستوى الوطني والحكومي في محافظة الزرقاء وفي القطاع الخاص في محافظة جرش. وفي العام الدراسي 2012/2013 كان أقل معدل على المستوى الوطني في محافظة معان، بينما سجلت محافظة الزرقاء أعلى معدل حيث كان معدل طالب لكل معلم (23.3)، وعند مقارنة المدارس الحكومية والخاصة للعام 2013/2012 فقد أظهرت البيانات أن المؤشر أقل في المدارس الحكومية من المدارس الخاصة في المحافظات التالية: البلقاء ومأدبا والمفرق وجرش والكرك والطفيلة، وهذا يعود إلى النمو السكاني وتوزيعه داخل هذه المحافظات؛ مما يتطلب إعادة النظر في تخطيط الموارد البشرية واستثمارها .

✓**المؤشر الثاني عشر: معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي**

- **التقويم الصفي:**

تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير التقويم الصفي الذي يتضمن استراتيجيات التقويم وأدواته وآلياته. فقد انتقلت الوزارة من التركيز على التقويم التقليدي الذي يركز على الاختبارات بمختلف أشكالها إلى التقويم الواقعي الذي يصف تعلم الطالب ومدى امتلاكه لمهارات التعلم الأساسية من خلال استخدام استراتيجيات متنوعة للتقويم مثل استراتيجيات التقويم المعتمد على الأداء، والملاحظة، والتواصل ومراجعة الذات، واستخدام أدوات التقويم مثل قوائم الرصد، وسلالم التقدير وسجل وصف سير التعلم، والسجل القصصي.

وبناء على سياسة التقويم الصفي التي تعتمدها الوزارة، تصدر في بداية كل عام دراسي أسس النجاح والإكمال والرسوب وتبين فيها شروط النجاح والإكمال والرسوب، كما تبين فيها أسس الإعادة في الصفوف، ووفقا للأسس التي اصدرتها الوزارة منذ العام الدراسي 1967/1966، فإن إعادة الصف أو الرسوب فيه مشروط وغير مطلق، وقد تطور مع الزمن ففي العام الدراسي 2000/1999 نصت أسس النجاح والإكمال بأنه لا رسوب في الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إلا إذا حصل الطالب على أقل من (40%) من العلامة في كلّ من مبحثي اللغة العربية والرياضيات ولمرة واحدة فقط، ويرسب الطالب في الصفوف من (4–9) من مرحلة التعليم الأساسي إذا حصل على أقل من (50%) من العلامة الكلية للمبحث، ولا يعيد الطالب صفه في المرحلة الأساسية إلا مرة واحدة شريطة أن يكون مقصرا / راسبا في أربعة مباحث أو أكثر، ويسمح له الرسوب في صفين من صفوف هذه المرحلة.

أما في العام الدراسي 2004/2003 فإن أسس النجاح والإكمال والرسوب نصت على أنه لا رسوب في الصفوف الثلاثة الأولى إلا إذا رسب الطالب في مبحثي اللغة العربية والرياضيات معا، وكان معدله السنوي في كل مبحث أقل من (40%) شريطة أن لا يزيد عدد مرات رسوب الطالب في هذه الصفوف عن من مرة واحدة، ولا تتجاوز نسبة الرسوب في الصف (5%) ويسمح للطالب في الصفوف (4–10)

الرسوب في صفين من الصفوف المذكورة شريطة أن لا يعيد صفا بعينه أكثر من مرة، ولا تزيد نسبة الرسوب عن (10%) للصفوف (4–6) و (15%) للصفوف (7–10) وذلك في الصف الواحد مهما كان عدد الشعب، على أن لا تحتسب حالات الرسوب بسبب الغياب ضمن هذه النسب .

وفي العام الدراسي 2006/ 2007 نصت أسس الإكمال والرسوب بأنه لا رسوب في الصفوف الثلاثة الأولى إلا إذا رسب الطالب في مبحثي اللغة العربية والرياضيات معا، وكان معدله السنوي في كل مبحث أقل من (40%) شريطة أن لا يزيد عدد مرات رسوب الطالب في هذه الصفوف عن من مرة واحدة، ولا تتجاوز نسبة الرسوب في الصف (5%) ويسمح للطالب في الصفوف (4–10) الرسوب في صفين من الصفوف المذكورة شريطة أن لا يعيد صفا بعينه أكثر من مرة، ولا تزيد نسبة الرسوب عن (10%) للصفوف (4–6) و (15%) للصفوف (7–10) وذلك في الصف الواحد مهما كان عدد الشعب، على أن لا تحتسب حالات الرسوب بسبب الغياب ضمن هذه النسب .

وفي العام الدراسي 2013/2012 نصت أسس النجاح الإكمال والرسوب بأن لا رسوب في الصفوف الثلاثة الأولى، ويسمح للطالب فيها إعادة صفه بناء على طلب خطي من ولي أمر الطالب ولا تحتسب من سنوات رسوبه، أما في الصفوف (4–10) فيسمح للطالب الرسوب في صفين من الصفوف المذكورة شريطة أن لا يعيد صفا بعينه أكثر من مرة، ولا تزيد نسبة الرسوب عن (10%) في هذه الصفوف .

أما في العام الدراسي 2015/2014 فقد نصت أسس النجاح والإكمال والرسوب بأن لا رسوب في الصفوف الثلاثة الأولى، ويسمح للطالب فيها إعادة صفه بناء على طلب خطي من ولي أمر الطالب فقط أما في الصفوف (4–10) فيكون الطالب راسبا إذا قصّر في ثلاثة مباحث أو أكثر، أو قصّر في أي امتحان من امتحانات الإكمال التي تقدّم لها . وتختلف أسس النجاح والإكمال والرسوب في العام 2015/2014 عن الأسس السابقة جميعها بأنها لم تحدد نسبة الرسوب في الصفوف (4–10) كما أنها نصت على أن الطالب يكون راسبا إذا قصّر في ثلاثة مباحث أو أكثر وليس في أربعة مباحث أو أكثر كما كان مسبقا .

وطورت الوزارة أسس النجاح والإكمال والرسوب بما يتناسب مع سياسة التقويم الصفي، كما تم تصميم تقرير تحصيل الطالب في ضوء سياسة التقويم الصفي الجديدة بحيث تضمن: مؤشرات أداء الطالب ومستوياتها، ومهارات التعلم الأساسية ومستوى امتلاك الطالب للكفايات العامة، كما تعمل الوزارة حاليا على تطوير هذه الأسس لضمان تحسين مهارات الطلبة في القراءة والكتابة بعد نتائج الدراسات الدولية والمحلية والتي أظهرت تراجعا في أداء الطلبة في المهارات القرائية والحسابية.

وفي مجال الاختبارات والامتحانات طورت وزارة التربية والتعليم دليلاً شاملاً وتعمل باستمرار للارتقاء بمواصفات امتحان الثانوية العامة شكلاً ومضموناً، وللارتقاء ايضا بنوعية التعليم فقد طبقت الاختبارات والامتحانات الآتية:

-الاختبار الوطني : يمثل مرجعاً مهما يمكن الاستفادة من نتائجه في إعداد الخطط العلاجية على مستوى المديريات والمدارس لاتخاذ القرارات التربوية حيثما يلزم ذلك، ويعد وثيقة مهمة يستفاد من

نتائجها في تحسين تعلم الطلبة، ويهدف إلى تزويد متخذي القرار بمعلومات عن جودة التعليم التي تساعدهم في اتخاذ قرارات التطوير المناسبة . ويوفر للمعنيين في وزارة التربية والتعليم المعلومات الضرورية المتعلقة بمستويات تحصيل الطلبة فيما يتعلق بمهارات التعلم الأساسية التي يجب أن يمتلكوها .

- الاختبارات التشخيصية: تهدف إلى تحديد مواطن القوة والضعف لدى الطلبة، لإعداد الخطط العلاجية من قبل المعلمين/ت، وفي هذا المجال قامت الوزارة ببناء وتطبيق اختبارات تشخيصية لمباحث اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم للصفين السابع والثامن، إضافة إلى عدد من اختبارات الأداء للصف الأول الثانوي المهني لمبحث التدريب العملي، وإعداد دليل أنماط التعلم والأنشطة العلاجية وتوزيعه على مديريات التربية والتدريب عليه، وكتيبات اختبارات الاستعداد المفاهيمي في مباحث اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم للصف الرابع الأساسي، لمساعدة المعلم/ة على تشخيص جوانب التعلم.
- الاختبارات الإلكترونية: وتهدف إلى تطبيق الاختبارات بأنواعها في الوقت نفسه على عينات كبيرة من الطلبة باستخدام شبكة الإنترنت أو الإنترانت ومختبرات الحاسوب في مدارس المملكة، وتم تطبيق اختبار تشخيصي إلكتروني في مبحث العلوم على 70 طالبا وطالبة في العام 2005، في مبحثي التربية الإسلامية والتربية الاجتماعية للصف العاشر على عينة بلغت 354 طالبا وطالبة، وذلك بشكل إلكتروني (**Online**)، كما تم تطبيق تجربة محاكاة للاختبار الإلكتروني في مبحث العلوم للصف الثامن على عينة تكونت من 957 طالبا في العام الدراسي 2006 في مديريات المملكة كافة . وتطبق الاختبارات الإلكترونية على عينة من طلبة الصف المستهدف بالاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم للنسخة الورقية في المباحث الرئيسة (اللغة العربية، اللغة الانجليزية، الرياضيات، العلوم)، وكانت العينة في البداية (2006) حوالي 5% من مجموع الطلبة المستهدفين بالاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم، وتم زيادة نسبة العينة تدريجيا حتى وصلت إلى حوالي 20% في العام الحالي 2014 .

وطبق اختبار إلكتروني لمبحث الحاسوب في عام 2012على45 ألف طالب وطالبة من طلبة الصف الثاني الثانوي الفروع الأكاديمية خلال أربعة أيام.

-اختبار مهارات اقتصاد المعرفة **National Assessment for Knowledge Economy (NAfKE)**

تم تطوير اختبارات لقياس مهارات اقتصاد المعرفة وتطبيقها للمرّة الأولى في العام الدراسي 2006/2005 في المباحث: اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم للصفوف الخامس والتاسع والحادي عشر لتكون خطاً مرجعياً (**BaseLine**) للمقارنة مع السنوات القادمة، وقد تم تطوير هذه الاختبارات بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

كما أعيد بناء اختبارات لقياس مهارات اقتصاد المعرفة وتطبيقها للمرّة الثانية في العام الدراسي 2010/2009 للصفوف نفسها وفي المباحث نفسها.

وفي العام الدراسي 2014/2013 أعيد بناء اختبارات لقياس مهارات اقتصاد المعرفة وتطبيقها للمرّة الثالثة للصفوف نفسها وفي المباحث نفسها.

- الدراسات الدولية : تشارك وزارة التربية والتعليم في الدراسات الدولية التي يتم عقدها دورياً مثل دراسات **TIMSS** و **PISA**، وقد شارك الأردن في اختبار **TIMSS** للأعوام 1999، 2003، 2007، 2011، كما شارك في اختبار **PISA** للأعوام 2006، 2009، 2012.

فعلى سبيل المثال يبين الجدول (23) أن الأردن حقق نتائج مقبولة دوليا في الامتحانات الدولية(**TIMSS**) للعام 2003 في العلوم والرياضيات،إذ احتل المرتبة (26) في العلوم من أصل(46) والمرتبة (33) في الرياضيات من أصل (46)، ونتائج جيدة عربيا حيث احتل المرتبة الأولى في العلوم، والثانية بعد لبنان في الرياضيات، حيث حافظ الأردن على مستواه، أما في عام 2011 فتراجع قليلا، وقد يعزى ذلك إلى عوامل عدة، أهمها: تغير اتجاهات الطلبة نحو الرياضيات والعلوم بحيث كانت في عام 2007 أفضل بكثير وبشكل واضح، وقد يعزى هذا التراجع أيضا إلى عدم جدية الطلبة في الإجابة عن أسئلة الاختبار في العام 2011 كما أن هذا العام شهد ظروفا غير اعتيادية تركت آثارا غير إيجابية على بيئة التعلم وانضباط المتعلمين والتزامهم بالدراسة، مما انعكس سلبا على نتائجهم في هذا الاختبار .

جدول (23):متوسط أداء الأردن وترتيبها بين الدول المشاركة في اختبار TIMSS للصف الثامن الأساسي في مادتي العلوم والرياضيات.

السنة	الاختبار	مستوى أداء الأردن	ترتيب الأردن عربيا بين الدول المشاركة	ترتيب الأردن دوليا بين الدول المشاركة	متوسط أداء الأردن من متوسط الأداء الدولي
*TIMSS: Trend in International Mathematics and Science Study					
1999	الرياضيات		Feb-3	38 / 32	(487 /428)
	العلوم		Jan-3	38 /30	(488/ 450)
2003	الرياضيات	حافظ على المستوى نفسه	Feb-8	46 / 33	(451 / 424)
	العلوم		Jan-8	46 / 26	(466 /475)
2007	الرياضيات	حافظ على المستوى نفسه	Feb-13	49 / 31	(427/451)
	العلوم		Jan-13	49 / 20	(466 / 482)
2011	الرياضيات	تراجع بالمستوى	Jun-11	45 / 35	(467 / 406)
	العلوم		Mar-11	45 / 28	(477 /449)

جدول (24): متوسط أداء الأردن وترتيبها بين الدول المشاركة في اختبار PISA في مهارات القرائية والرياضيات والعلوم للفئة العمرية 15 سنة فما فوق.

السنة	الاختبار	مستوى أداء الأردن	ترتيب الأردن عربيا بين الدول المشاركة	ترتيب الأردن دوليا بين الدول المشاركة	متوسط الأداء الدولي
*PISA: Program For International Student Assessment					
2000	الرياضيات	لم يشارك الأردن في الاختبار			
	العلوم				
	القرائية				
2006	الرياضيات		3/1	57 / 51	(469 /384)
	العلوم		3/1	57 / 45	(473 /422)
	القرائية		3/1	57 / 46	(460/401)
2009	الرياضيات	تحسن بالمستوى	4/2	62 / 56	(468 / 387)
	العلوم	تراجع بالمستوى	4/2	62 / 51	(472 /415)
	القرائية	تحسن بالمستوى	4/2	62 / 55	(464 /405)
2012	الرياضيات	تراجع بالمستوى	4/3	65 / 61	(494 / 386)
	العلوم	حافظ على مستواه	4/3	65 / 57	(501 / 409)
	القرائية	تراجع بالمستوى	4/3	65 / 58	(496 / 399)

شكل (22): نتائج الأردن في اختبار TIMSS

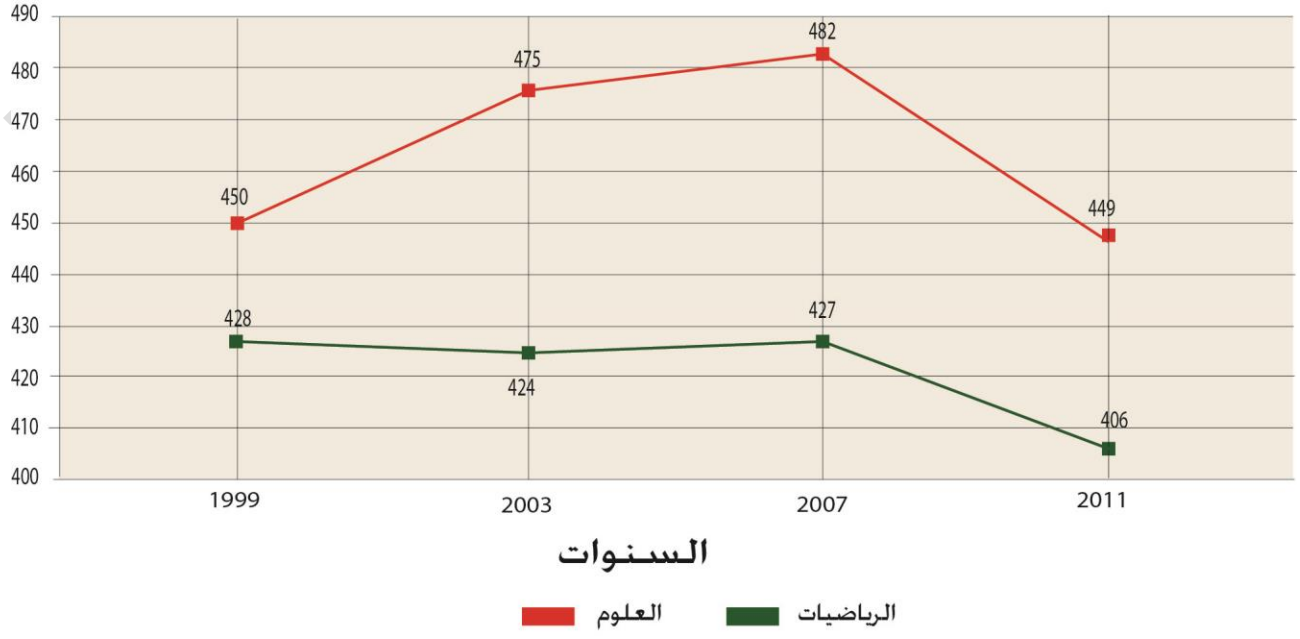

شكل (23): نتائج الأردن في اختبار PISA

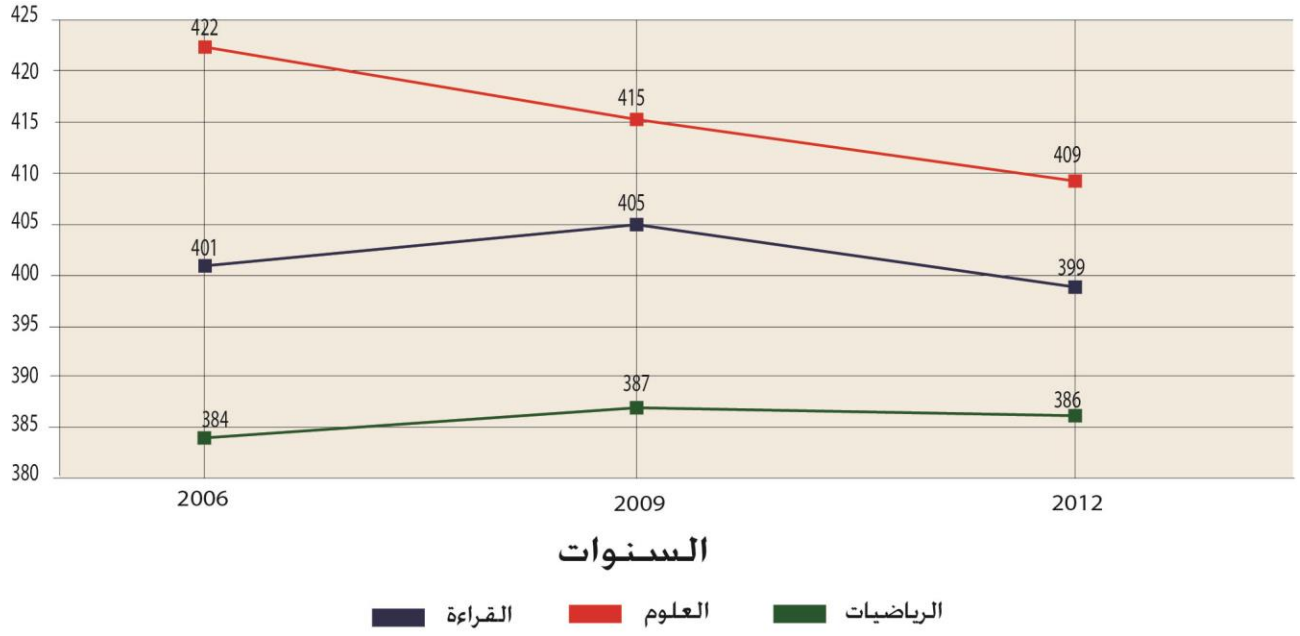

- بنك الأسئلة: ويهدف إلى بناء القدرة المؤسسية المتعلقة بتدريب : المشرفين على نظرية الاستجابة للفقرة باستخدام نموذج راش (**RASCH MODEL**) وتحليل الفقرات باستخدام برمجية **RUMM2020**، وأعضاء مديرية الاختبارات على استخدام برمجية **RUMM2020**، ومعايرة الفقرات (**Calibration**)، وكيفية توحيد المقياس (**Scale**) لاختبارات مختلفة لسنوات مختلفة (الفقرات الجذعية)، وتم تحديد مواصفات لبرمجية بنك الأسئلة واستقدام برمجية من شركة متخصصة بهدف تجريبها، تمهيدا لشرائها إن كانت مناسبة.
- الامتحان العام/ نظام الفصول الدراسية: تعد المرحلة الثانوية إحدى مراحل التعليم الثلاث في بنية التعليم في الأردن، وهذه المرحلة مدتها سنتان تنقسم إلى أربعة فصول دراسية : فصلين دراسيين في كل عام، وتعد المرحلة الثانوية القاعدة الأساسية التي ينتقل منها الطلبة إلى مرحلة التعليم العالي، مما استدعى القائمين على النظام التعليمي تحديث البرامج التربوية لهذه المرحلة وتطويرها بما ينسجم مع التوجهات العالمية، ولإحكام الربط بين التعليم الثانوي والتعليم العالي، فوُضع نظام الفصول الدراسية، وبموجبه يتقدم الطالب للامتحان كطالب نظامي لثلاث دورات امتحانيه في الفصول (الثاني والثالث والرابع) التي تلي الفصل الأول التأسيسي وخلال سنتين من بداية التحاقه بالمرحلة الثانوية، وإذا لم يستكمل الطالب متطلبات النجاح في أربع دورات امتحانية وفي مدة أقصاها ثمانية فصول من بدء التحاقه بالمرحلة الثانوية، فانه يتقدم في جميع المباحث كمشترك جديد (عن طريق الدراسة الخاصة) .

وأظهرت نتائج الثانوية العامة في العام الدراسي 2004-2005 أن معظم أوائل الطلبة في فروع التعليم هم من الإناث، حيث تفوقت الإناث على الذكور في نسب النجاح بشكل عام، ويلاحظ ذلك من الجدول (25) الآتي:

جدول (25): نتائج الطلبة في امتحان الثانوية للأعوام الدراسية 2005/2004 ، 2013/2012.

العام الدراسي	المرحلة التعليمية	نسبة الطلبة الذين اجتازوا امتحان الثانوية العامة (%)	ذكور (%)	إناث (%)
2005 -2004	التعليم الثانوي (الثاني ثانوي)	28.062	12.44	15.62
	التعليم الثانوي (الثاني ثانوي) نظامي	18.82	7.36	11.46
	التعليم الثانوي (الثاني ثانوي) غير نظامي	9.24	5.08	4.16
2013 -2012	التعليم الثانوي (الثاني ثانوي)	49.30	43.10	55.80
	التعليم الثانوي (الثاني ثانوي) نظامي	54.90	47.50	61.50
	التعليم الثانوي (الثاني ثانوي) غير نظامي	35.20	34.70	36.10

المصدر: إدارة الامتحانات والاختبارات/ وزارة التربية والتعليم

يظهر في جدول (25) أن نسبة الطلبة الذين اجتازوا امتحان الثانوية العامة للعام الدراسي 2013/2012 ارتفعت مقارنة مع نتائج العام الدراسي 2005/2004، في النسبة العامة وفي التعليم النظامي وغير النظامي، كما أظهرت النتائج تفوق الإناث على الذكور خاصة بالتعليم النظامي حيث كان الفرق في النسبة بين الذكور والإناث (14%)،

معدلات الإعادة

لملاحظة التفاوت في معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي(1-10)على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس، ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة1999/2000-2003/ 2012،2013/2004 وحسب توفر المعلومات يوضحها الجدول (26) :

DRAFT

جدول (26): معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس في سنوات المقارنة.

الصف	2000/1999				2004/2003				2012-2013			
	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التفاوت بين الجنسين	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التفاوت بين الجنسين	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التفاوت بين الجنسين
الأول	0.24	0.24	0.25	1.1	0.34	0.3	0.37	1.2	0.26	0.28	0.23	0.85
الثاني	0.19	0.2	0.17		0.26	0.2	0.32		0.17	0.21	0.12	
الثالث	0.13	0.13	0.13		0.24	0.21	0.28		0.16	0.17	0.15	
الرابع	0.55	0.51	0.6		1.22	1.08	1.37		0.63	0.63	0.63	
الخامس	1.15	1.1	1.21		1.77	1.69	1.85		0.93	0.93	0.93	
السادس	1.2	1.18	1.21		1.87	1.79	1.96		1.09	1.23	0.95	
متوسط1-6	0.44	0.43	0.46		0.76	0.69	0.83		0.53	0.56	0.49	
السابع	1.5	1.49	1.51		2.72	2.78	2.66		1.67	1.80	1.54	
الثامن	1.6	1.6	1.6		3.06	2.97	3.15		2.21	2.38	2.04	
التاسع	1.53	1.72	1.34		2.9	3.1	2.69		2.24	2.38	2.09	
العاشر	0.21	0.28	0.13		2.07	2.1	2.04		1.63	1.85	1.40	

المصدر :بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

يظهر الجدول رقم (26) إلى أن معدلات الإعادة على المستوى الوطني للتعليم الأساسي في العام الدراسي 2012/2013 قد انخفضت في جميع الصفوف من (الأول-العاشر) مقارنة بالعام 2004/2003 .
كما أن معدل الإعادة في مرحلة التعليم الابتدائي من (1-6) قد سجل انخفاضا أيضا حيث بلغ في الابتدائي (0.53 %) وللذكور (0.56 %) وللإناث (0.49 %)، ويلاحظ أن معدل الإعادة لدى الإناث يقل عن معدل الإعادة لدى الذكور في جميع الصفوف، و قد سجل معدل الإعادة في الصف التاسع أعلى المعدلات بين الصفوف لدى الجنسين.

DRAFT

شكل (24) معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الابتدائي على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس في سنوات المقارنة

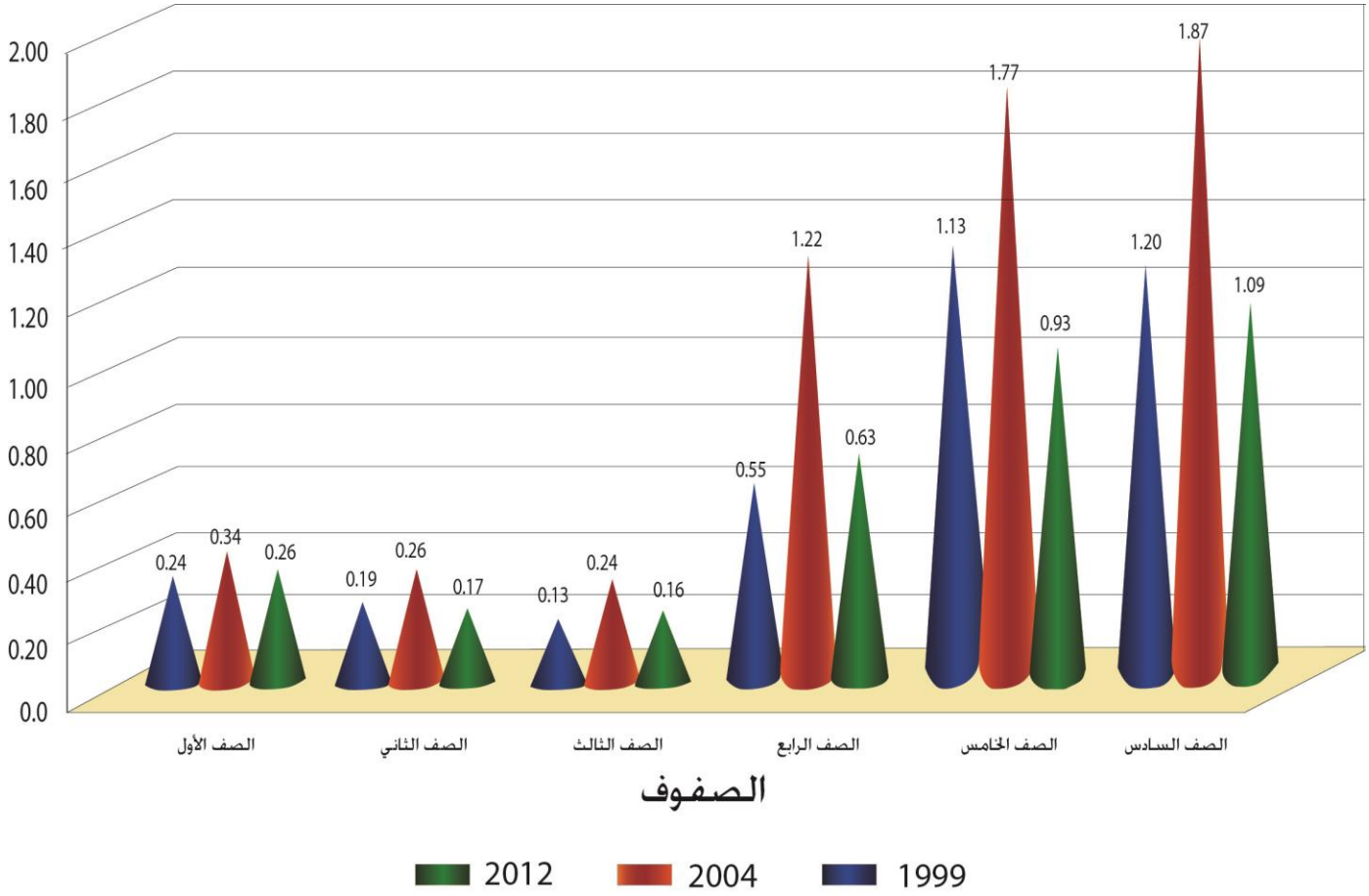

المصدر: جدول (26) معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس في سنوات المقارنة

DRAFT

وعلى مستوى المحافظات يبينها الجدول (27):

جدول (27) معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الابتدائي على المستوى الوطني بحسب المحافظة في سنوات المقارنة.

المحافظة	2000/1999				2004/2003				2012/2013			
	إجمالي من 1-6	ذكور من 1-6	إناث من 1-6	مؤشر التعادل بين الجنسين	إجمالي من 1-6	ذكور من 1-6	إناث من 1-6	مؤشر التعادل بين الجنسين	إجمالي من 1-6	ذكور من 1-6	إناث من 1-6	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة	0.49	0.45	0.54	1.2	0.85	0.72	0.98	1.4	0.75	0.7	0.8	1.14
البلقاء	0.39	0.38	0.4	1.1	0.87	0.71	1.08	1.5	0.65	0.7	0.6	0.86
الزرقاء	0.54	0.55	0.53	1	0.75	0.65	0.85	1.3	0.68	0.62	0.73	1.18
مادبا	0.49	0.45	0.52	1.1	1.01	0.71	1.32	1.9	0.66	0.7	0.65	0.93
اربد	0.38	0.33	0.43	1.3	0.68	0.65	0.71	1.1	0.58	0.62	0.5	0.81
المفرق	0.17	0.25	0.08	0.3	0.38	0.46	0.28	0.6	0.36	0.43	0.26	0.60
جرش	0.59	0.57	0.62	1.1	0.86	0.98	0.73	0.7	0.83	0.95	0.71	0.75
عجلون	0.2	0.16	0.24	1.5	0.24	0.27	0.21	0.8	0.23	0.24	0.2	0.83
الكرك	0.45	0.6	0.28	0.5	0.85	0.93	0.76	0.8	0.84	0.92	0.75	0.82
الطفيلة	0.29	0.23	0.35	1.5	0.39	0.6	0.17	0.3	0.35	0.55	0.13	0.24
معان	0.53	0.6	0.45	0.8	1.05	0.92	1.18	1.3	0.97	0.9	1.01	1.12
العقبة	0.27	0.34	0.19	0.6	0.45	0.6	0.31	0.5	0.46	0.62	0.3	0.48

المصدر :بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

يلاحظ من الجدول (27) أن أدنى معدل اعادة في العام الدراسي 2000/1999 على المستوى الوطني في محافظة المفرق، في حين كان أعلى معدل على المستوى الوطني في محافظة جرش، بينما في العام الدراسي 2004/2003، وكان أعلى معدل في محافظة معان، وأدنى معدل في محافظة عجلون، كما يبين الجدول السابق لعامي المقارنة الزيادة في هذا المعدل في جميع المحافظات ولكلا الجنسين أيضا باستثناء الإناث في محافظتي عجلون والطفيلة، ويعود ذلك إلى أسس الإعادة المعمول بها التي يكاد ان يكون الترفيع في الصفوف الثلاثة الأولى تلقائيا، وزيادة نسبة الرسوب للصفوف من الرابع إلى التاسع من (5% إلى 10%)، واعتماد نسبة للرسوب في الصف العاشر(15%) التي طبقت في هذا العام، وتوخت تحسين البعد النوعي للتعليم وتحقيق مخرجات تعليمية أجود.

ويلاحظ كذلك أن التعادل بين الجنسين بقي ثابتا نحو الإناث في محافظات: (العاصمة، والبلقاء، والزرقاء، ومأدبا، وإربد)، ونحو الذكور في محافظات: (المفرق، والكرك، والعقبة) في العام الدراسي 2003/ 2004، وتحول نحو الذكور في محافظات:(جرش، وعجلون، والطفيلة)، ونحو الإناث في محافظة معان في الصفوف من الأول وحتى السادس.

يلاحظ من الجدول (27) أن معدلات الإعادة في المحافظات للعام 2013/2012 قد سجلت انخفاضا بالمقارنة مع معدلات العام الدراسي 2004/2003، كما أن أعلى معدل للإعادة في العام 2004/2003 كان في محافظة معان وأدنى معدل في محافظة عجلون، وقد بقي معدل الإعادة في محافظة معان الأعلى، بينما أدنى معدل إعادة كان في محافظة عجلون في العام 2013/2012، كما يلاحظ أن مؤشر التعادل بقي ثابتاً نحو الإناث في محافظات (العاصمة، البلقاء، معان) ونحو الذكور في باقي المحافظات، وذلك في الصفوف من الأول وحتى الصف السادس؛ حيث سجلت محافظة الطفيلة أعلى تفاوت نحو الذكور.

*** المؤشر الثالث عشر : معدلات البقاء في الدراسة حتى الصف السادس**

لملاحظة الزيادة في معدلات البقاء في الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي(1-10) على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس، ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة 2000/1999 -2003 / 2004 و 2012/ 2013 يوضحها الجدول (28) .

جدول (28): معدلات البقاء في الصفوف(1-10) على المستوى الوطني والجنس، في سنوات المقارنة.

	2000/1999				2004/2003				2012/2013			
الصف	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين
الأول	100	100	100		100	100	100		100	100	100	
الثاني	98.5	98.4	98.5		98.6	98.3	98.8		99.5	99.4	99.6	
الثالث	97.6	97.4	97.7		98.6	98.1	99.1		99.4	99.3	99.4	
الرابع	97	97.1	97		98.3	97.9	98.7		99.3	99.1	99.4	
الخامس	96.2	96.3	96.1		97.8	97	98.6		99.1	99	99.2	
السادس	95.1	94.7	95.5	1.01	97.3	95.7	99	1.03	99	98.8	99	1
السابع	93.7	93.3	94		96.2	93.7	99		98.7	98.4	98.9	
الثامن	91.4	90.7	92.1		95.1	91.7	98.8		98.1	97.8	98.2	
التاسع	88.5	87.4	89.6		91.4	87.3	95.9		97	96.7	97.1	
العاشر	85.2	83.7	86.8		86.6	81.2	92.8		95	94.5	95.1	

المصدر :بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

DRAFT

شكل(25) معدلات البقاء في الصفوف(1-6) على المستوى الوطني والجنس، في سنوات المقارنة

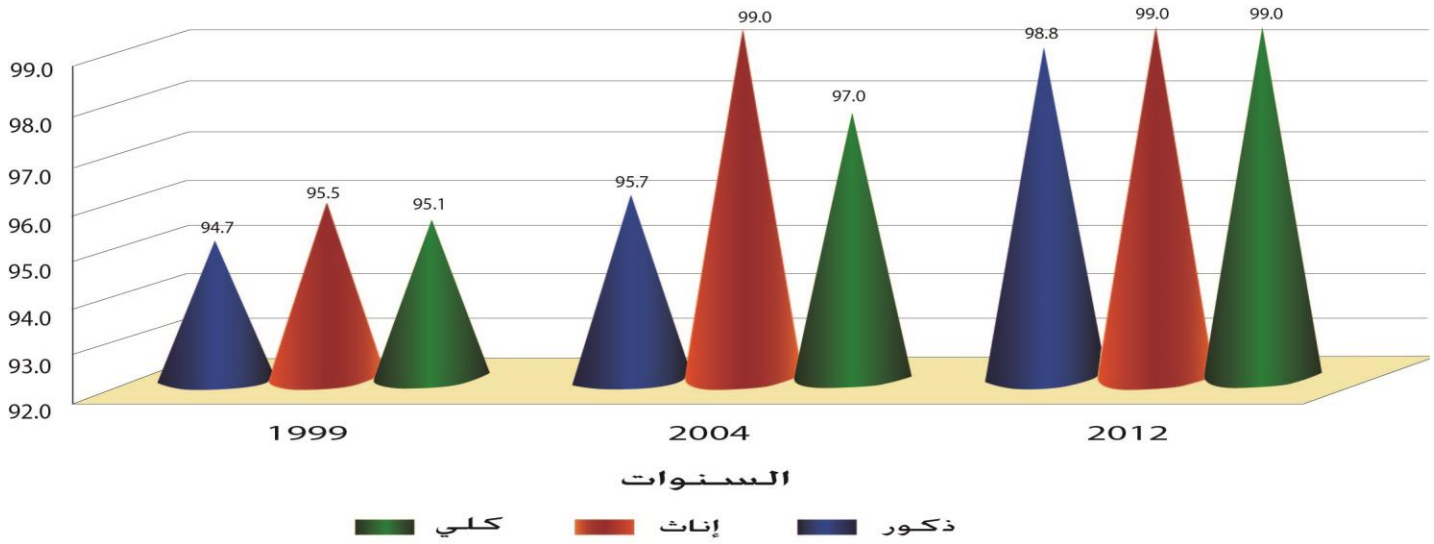

المصدر: جدول (28) معدلات البقاء في الصفوف(1-6) على المستوى الوطني والجنس، في سنوات المقارنة

ويظهر الجدول رقم (28) أن أعلى معدلات البقاء في الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي من (1-10) لأعوام الدراسة 2000/1999 و 2004/2003 و 2013/2012 في الصف الأول الأساسي، وتراجع المعدل للصفوف من الثاني وحتى العاشر، وكان أكثر معدل للتراجع للصفين التاسع والعاشر، وهذا يعود إلى زيادة معدلات الرسوب والتسرب كلما تقدمنا في السلم التعليمي، وإذا نظرنا إلى معدل البقاء للذكور والإناث نرى أنه عند الإناث أعلى منه عند الذكور وهذا يعود إلى ميول الذكور إلى العمل في سن مبكرة على الرغم من حزمة الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لضمان بقائهم في التعليم، أما مؤشر التعادل بين الجنسين فكان نحو الإناث في العامين 2000/1999 و 2004/2003 وتساوى بين الجنسين في العام الدراسي 2013/2012.

ويبين الشكل (25) أن معدلات البقاء في مرحلة التعليم الابتدائي (1-6) في عامي المقارنة (2000/1999 و 2004/2003) قد ازدادت على المستوى الوطني بمقدار (2.2)، (للذكور 1.0، وللإناث 3.5).

وبمقارنة معدلات البقاء على المستوى الوطني حتى الصف السادس (95.1%) في عام 2000/1999، وفي العام 2003/ 2004 ارتفعت إلى (97.3) ووصل في العام 2013/2012 إلى (99 %) وبذلك نجد أنا حققنا تقدما كبيرا على المستويين العربي والعالمي، مما يشير إلى أن النظام التربوي في المملكة قادر على الاحتفاظ بالطلبة من ناحية، وكفاءته الداخلية من ناحية أخرى .

***المؤشر الرابع عشر : معامل الكفاءة**

لملاحظة الزيادة في معامل الكفاءة لمرحلة التعليم الأساسي على المستوى الوطني بحسب الصف والجنس، ومؤشر التعادل بين الجنسين في سنوات المقارنة2000/1999 و 2003/ 2012، 2013/2004 يوضحها الجدول (29).

جدول(29): معاملات الكفاءة لسنوات المقارنة2000/1999 و 2003/ 2004، 2012/2013.

الصف	2000/1999						2004/2003						2012/2013					
	الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج		الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج		الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج	
الرابع	97.6	97.7	97.5	1.01			98.4	97.9	98.9	1.04			98.8	97.9	98.9	1.04		
الخامس	96.7	96.4	97.1				97.9	96.6	99.2				98.4	96.6	98.7			
السادس	95.6	95.3	95.9				96.9	95	98.9				98	95	98.6			
السابع	93.7	93.1	94.3				95.8	93.2	98.6				97.4	93.2	98.3			
الثامن	91.3	90.3	92.3				92.2	89.1	95.5				97.1	89.1	96.1			
التاسع	88.6	87.3	90				87.9	83.7	92.5				96	95.2	96.5			
العاشر	89.2	87.9	90.7	1.03	الكلي	ذكور	إناث	85	81.3	89.1	1.1	الكلي	ذكور	إناث	95	93	95.4	1.03	الكلي	ذكور	إناث
					11.2	11.4	11					11.8	12.3	11.2					11.6	12	11

DRAFT

شكل (26) معامل الكفاءة عند الصف السادس حسب الجنس، في سنوات المقارنة

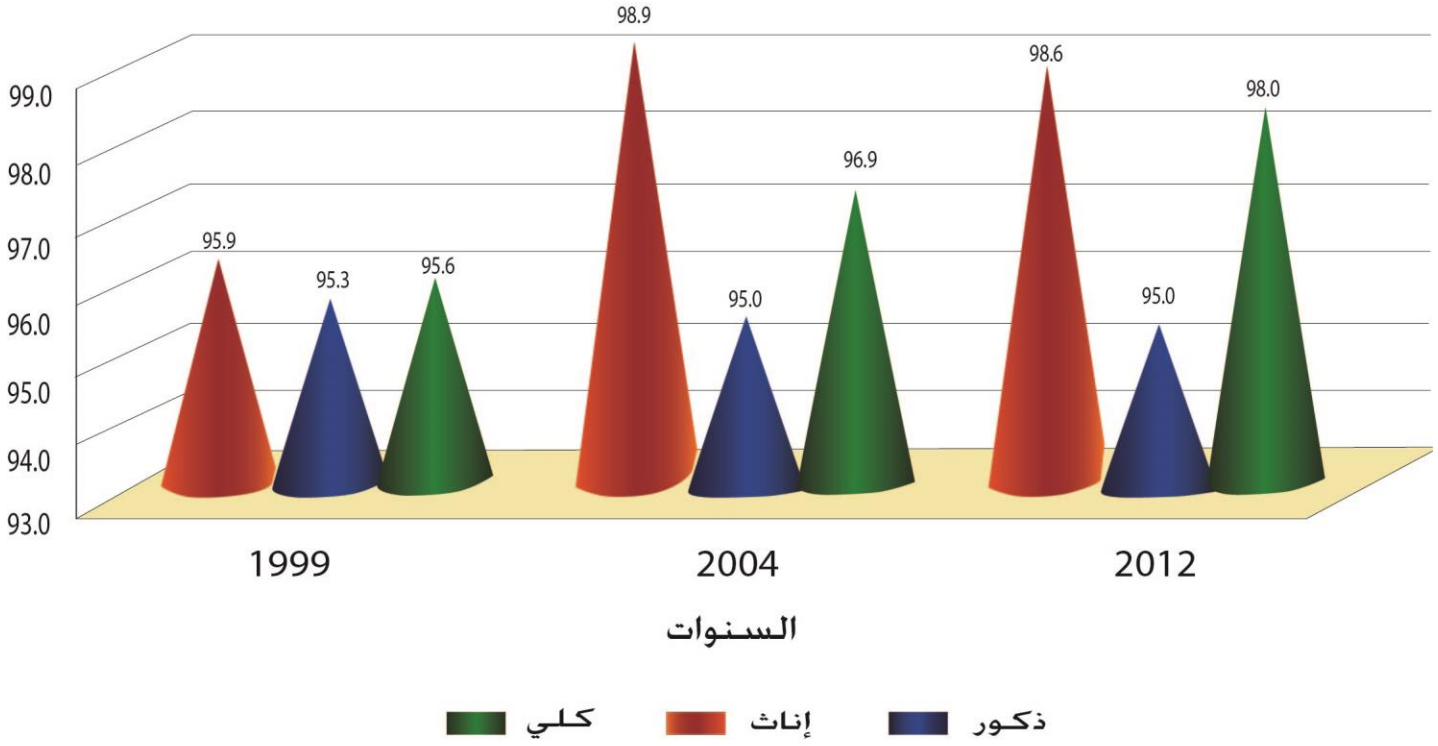

المصدر: جدول (29) معامل الكفاءة

شكل (27) معامل الكفاءة عند الصف العاشر حسب الجنس، في سنوات المقارنة

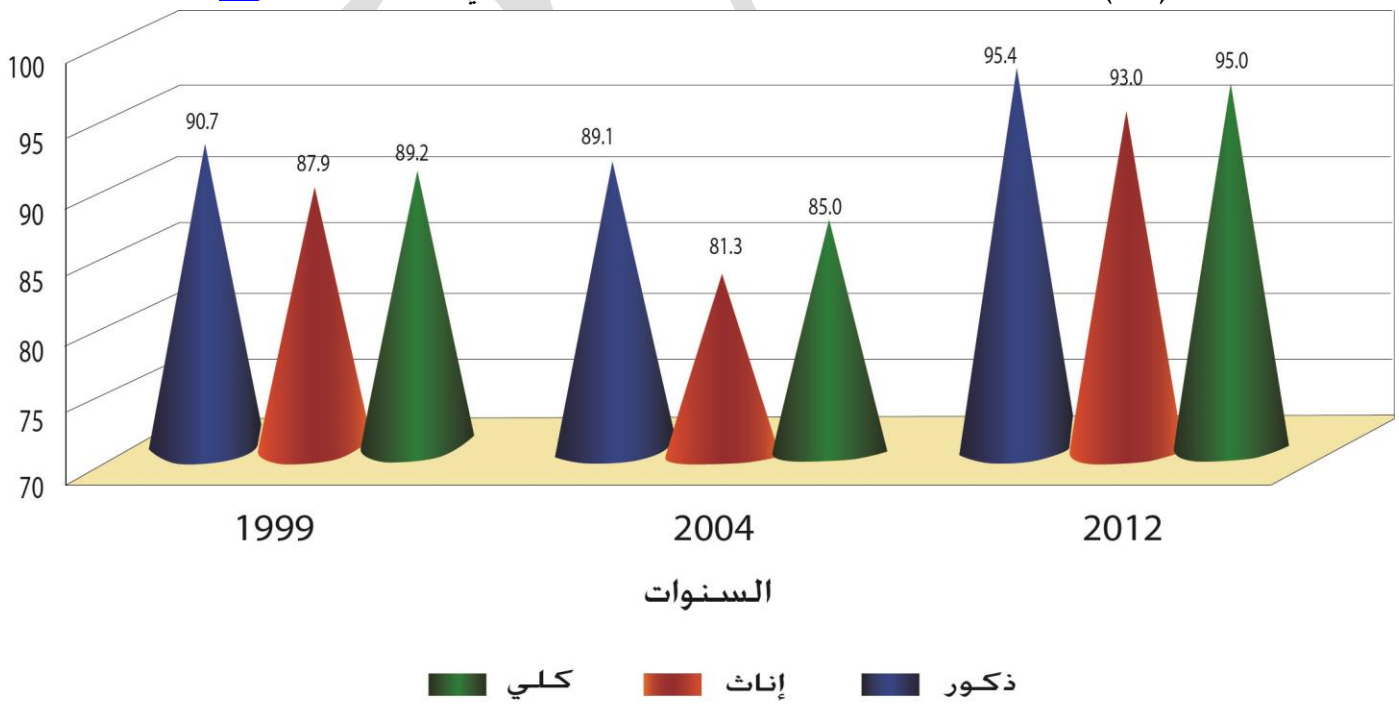

المصدر :جدول (29) معامل الكفاءة

وبمقارنة نهاية الحقبة للتعليم للجميع يلاحظ من الجدول (29) والشكل (27) ارتفاع قيمة معامل الكفاءة الإجمالي في العام 2012–2013 بالمقارنة مع العام 2003–2004 ويلاحظ أيضا أن أعلى قيمة لمعامل الكفاءة بلغت في الصف الرابع (98.4) مقارنة في عام 2013 (98.8 %) وارتفع في الصف العاشر حيث وصل الى (95 %) مقارنة في العام 2004/2003 اذ كان (85) كما يلاحظ أن معامل الكفاءة يميل نحو الإناث في الصفوف من الرابع وحتى العاشر، وهذا يعود إلى السياسات والخطط والبرامج التي تنفذها الوزارة، إضافة الى وعي الأهل ورغبة الإناث في التعلم.

أما مؤشر التعادل بين الجنسين فكان نحو الإناث، وكذلك الأمر عند الصف العاشر. وهذا يعني استمرار الهدر في رسوب أو تسرب الذكور على الرغم من الجهود المبذولة على مستوى الخطط الوطنية، وعلى الرغم من قلته النسبية إلا أن على وزارة التربية والتعليم دراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة خاصة في هذه المرحلة التي يتم فيها الإعداد للمرحلة الثانية من مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (**ERfKE**).

جدول (30) معامل الكفاءة لمرحلة التعليم الأساسي حسب المحافظة في سنوات المقارنة.

المحافظة	2000/1999		2004/2003		2012/2013	
	الصف السادس	الصف العاشر	الصف السادس	الصف العاشر	الصف السادس	الصف العاشر
العاصمة	95.1	88.5	94.6	83.2	97.5	95.1
البلقاء	95.4	94.2	100	100	98	94
الزرقاء	92.2	83.4	92.9	75.9	97	92
مادبا	95.1	89	97.5	88	98.1	94.5
اربد	97.6	91.7	97.8	86.8	98.1	95.1
المفرق	98.6	93.2	99.2	86.5	97.1	94.4
جرش	99.1	93.1	98.4	86.9	97.7	94.2
عجلون	97	94.8	98.7	92.3	97.4	94.3
الكرك	100	94.5	92.7	80.4	96.8	94.1
الطفيلة	88.5	79.1	94	85.1	98.2	94.4
معان	95.9	88.9	92	80.9	97.3	93.4
العقبة	95.2	83	98	85	96.8	93.3

المصدر: قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/وزارة التربية والتعليم

يلاحظ من الجدول رقم (30) أن أدنى معامل كفاءة للصفين السادس والعاشر في العام الدراسي 2000/1999 على المستوى الوطني في محافظة الطفيلة، في حين كان أعلى معامل كفاءة على المستوى الوطني عند الصف

DRAFT

السادس في محافظة الكرك وعند الصف العاشر في محافظة عجلون، بينما في العام الدراسي 2004/2003، كان أعلى معامل كفاءة للصفين السادس والعاشر في محافظة البلقاء، وأدنى معامل كفاءة عند الصف السادس في محافظة معان وعند الصف العاشر في محافظة الزرقاء، ويلاحظ من الجدول السابق أن معامل الكفاءة في جميع المحافظات بشكل عام مرتفع، ولا يكشف إلا عن قدر ضئيل من الهدر في بعضها.

اما في العام الدراسي 2013/2012 فقد كانت ادنى قيمة لقيم معاملات الكفاءة في محافظتي الكرك والعقبة في الصف السادس، اما للصف العاشر فكانت بمحافظة الزرقاء، أما أعلى قيمة لمعامل الكفاءة للصف السادس فقد كانت لمحافظة الطفيلة، وادنى قيمة لمحافظتي الكرك والعقبة، في حين كانت على قيمة لمعامل الكفاءة للصف العاشر في محافظتي إربد والعاصمة، وادنى قيمة له في محافظة الزرقاء.

*** المؤشر الخامس عشر: متوسط أداء الطلبة في مهارات التعلم الأساسية في الصفوف (4،8،10):**

تعد وزارة التربية والتعليم /إدارة الامتحانات والاختبارات وضمن خطة مبرمجة اختبارا وطنيا يهدف إلى ضبط نوعية التعليم من خلال قياس مهارات التعليم الأساسية المتوقع من الطلبة امتلاكها، ويمثل الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم مرجعا مهما يمكن الاستفادة من نتائجه في تحديد جوانب القوة والضعف في أداء الطلبة لوضع الحلول المناسبة واتخاذ القرارات التربوية التي تفيد في تحسين تعلم الطلبة، وكذلك تزويد المعنيين في مديريات التربية والتعليم بالمعلومات الضرورية عن تحصيل الطلبة الذي يساعدهم في بناء خطط علاجية ترتكز إلى نتائج هذا الاختبار .

اشتمل الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم في العام الدراسي 2004 /2005 على سبعة مباحث للصفين الثامن والعاشر، ومبحثين للصف الرابع ويبين الجدول (31) متوسطات أداء الطلبة التي أظهرها الإحصائي لنتائج طلبة الصفوف (4،8،10)

الجدول (31) متوسطات أداء الطلبة للصفوف (4،8،10) في الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم

المبحث / الصف	التربية الإسلامية	اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	الرياضيات	العلوم	الاجتماعيات	التربية المهنية	الحاسوب
العاشر	54	52	47	42	49	59	–	54,05
الثامن	52	59	50	47	47,05	46	46,05	–
الرابع	–	63	–	52	–	–	–	–

أما في الأعوام 2010–2013 فقد اشتمل الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم على أربعة مباحث للصفوف العاشر والثامن والرابع، حيث طبق الاختبار على صف واحد منها في كل عام. ويبين الجدول (32) النسب المئوية للمتوسطات الحسابية لأداء الطلبة على مباحث الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم في الأعوام 2010–2013.

DRAFT

الجدول (32) النسب المئوية للمتوسطات الحسابية لأداء الطلبة على مباحث الاختبار الوطني لضبط نوعية التعليم في الأعوام 2010-2013.

العام الدراسي	الصف	المباحث			
		اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	الرياضيات	العلوم
2011/2010	العاشر	56	47	41	41
2012/2011	الرابع	59.58	48	43	51
2013/2012	الثامن	63.50	47	34	43

يظهر من الجدول السابق أن مستوى الأداء كان دون المستوى المأمول، ومثارا للتساؤل. وقد يعزى ذلك إلى :

- ضعف دافعية الطلبة في الإجابة عن أسئلة الاختبار الوطني .
- طبيعة الاختبارات المدرسية الموجهة نحو قياس التعلم المباشر واستظهار المادة أحيانا .

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الاختبارات الوطنية لضبط نوعية التعليم تقوم الوزارة / إدارة الامتحانات والاختبارات بما يأتي :

1- الإيعاز لمديريات التربية القيام بما يأتي :

- تشكيل لجان من المشرفين التربويين في كل مديرية تربية لدراسة نتائج طلبة المديرية للوقوف على الأسباب المتوقعة لتدني مستوى الأداء وتحديد الاستراتيجيات التي سيتم إتباعها لمعالجة نقاط الضعف في كل مبحث دراسي .
- كتابة خطط علاجية إجرائية في ضوء النتائج وتزويد إدارة الامتحانات والاختبارات بنسخ منها .

2- إعداد برنامج زيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ الخطط العلاجية في المديريات والمدارس .

3- صياغة تقرير ختامي عن نتائج الزيارات الميدانية في نهاية كل فصل دراسي وتزويد المديريات بنسخ منه، وذلك بهدف التطوير وتحسين أداء الطلبة .

* **المؤشرين السابع والثامن** :الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي وللطالب/ة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد، والإنفاق العام على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام على التعليم .

تميزت السياسة التربوية في الأردن في العقود الماضية باهتمام متواصل بتعميم التعليم الأساسي وتطويره وتجويده. ففي العقود الماضية، كان هناك التزام حكومي كبير بتخصيص موارد مالية كافية لتوفير الخدمات التعليمية ونشرها في التجمعات السكانية كافة، في حين ركزت السياسات التربوية خلال العقدين الماضيين على المشاريع الموجهة نحو تحسين وتجويد نوعية التعليم مع الاستمرار الدؤوب في التوسع الكمي فيه.

DRAFT

الجدول (33) بيانات ومؤشرات الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي في الأردن خلال الأعوام (1999 –2012).

السنة (1)	الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي (2)	مجموع الإنفاق العام الجاري على التعليم (3)	مجموع المسجلين في التعليم الابتدائي (4)	الناتج القومي الإجمالي (5)	مجموع السكان (6)	مجموع الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي من مجموع الإنفاق على التعليم (7)	الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (8)	نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي للتلميذ الواحد من حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (9)
1999	111622327	218867308	499542	5758600000	4738000	%51.0	1.9%	18.4%
2000	118116216	231600424	506796	6093900000	4857000	%51.0	1.9%	18.6%
2001	125243754	245575989	525127	6496100000	4978000	%51.0	1.9%	18.3%
2002	127814808	245797708	540852	6858300000	5098000	%52.0	1.9%	17.6%
2003	150457233	289340833	556249	7287500000	5230000	%52.0	2.1%	19.4%
2004	160,484,048	303,341,153	560,781	8,320,300,000	5,350,000	%52.91	1.93%	18.4%
2005	171,195,301	326,652,331	560,253	9,231,200,000	5,473,000	%52.41	1.85%	18.1%
2006	171,965,828	334,991,343	555,157	10,409,100,000	5,600,000	%51.33	1.65%	16.7%
2007	187,021,069	377,427,347	544,786	11,817,400,000	5,723,000	%49.55	1.58%	16.6%
2008	224,730,005	459,088,600	541,835	14,978,260,870	5,850,000	%48.95	1.50%	16.2%
2009	239,678,904	499,137,291	543,145	15,969,648,000	5,988,899	%48.02	1.50%	16.5%
2010	267,334,658	550,447,088	548,537	18,762,000,000	6,112,999	%48.57	1.42%	15.9%
2011	311,639,733	638,781,116	557,635	20,476,600,000	6,249,000	%48.79	1.52%	17.1%
2012	336,143,020	679,169,000	571,588	21,965,500,000	6,388,000	%49.49	1.53%	20.6%

المصادر: قانون الموازنة العامة للدولة، بيانات قسم تخطيط الموارد المالية/ وزارة التربية والتعليم

يلاحظ من الجدول (33)، والشكل (28) الزيادة الواضحة في الإنفاق العام الموجه على التعليم الابتدائي خلال السنوات الأربعة عشرة المشار إليها في الجدول، إذ تضاعفت قيمة الإنفاق فيها، ويلاحظ أن الزيادة في الإنفاق بلغت في المتوسط سنوياً حوالي (23.5) مليون دينار، وبلغت أعلاها عام 2011 (112.8) مليون دينار، ويبين الشكل (26) حجم الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي للسنوات (1999–2012).

DRAFT

الشكل (28) حجم الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي للسنوات (1999-2012).

المصدر: جدول(33) بيانات ومؤشرات الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي في الأردن خلال الأعوام (1999 –2012)

أما من حيث نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي من جملة الناتج القومي الإجمالي، فيشير الجدول (33) بأنها تراوحت بين قيمة دنيا (1.42%) عام 2010 وعليا (2.1%) عام 2003، ولا يعني التراجع الذي حصل عام 2010 في نصيب التعليم الابتدائي من قيمة مجموع الإنتاج الوطني من السلع والخدمات تراجعاً في الموارد المخصصة للتعليم الابتدائي، وإنما بسبب زيادة الناتج القومي الإجمالي في ذلك العام أكثر من الأعوام الأخرى)، وتشير الأرقام إلى ثبات نسبي في نصيب الإنفاق على التعليم الابتدائي من مجموع الناتج القومي الإجمالي، ويظهر هذا خلال الأعوام (1999 – 2012) .

وبالرجوع إلى نسب الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي للطالب الواحد من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، يتضح أن حصة الفرد قد تراوحت خلال الفترة المذكورة بين(15.9 % – 20.6%).

ويبين الشكل (29) نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي من مجموع الإنفاق العام الجاري على التعليم (1999 –2012):

DRAFT

شكل (29) نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي من مجموع الإنفاق العام الجاري على التعليم (1999 – 2012).

المصدر: جدول(33) بيانات ومؤشرات الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي في الأردن خلال الأعوام (1999 –2012)

الشكل رقم(30) نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي لكل تلميذ من نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي.

المصدر: جدول(33) بيانات ومؤشرات الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي في الأردن خلال الأعوام (1999 –2012)

وإذا أخذنا المعطيات الخاصة بالمؤشر السابق خلال الأعوام الأربعة عشرة الآنفة الذكر، يمكن الاستنتاج بأن هناك زيادة واضحة بالإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي بالقيم المطلقة، كما أن هناك ثباتاً في مختلف الأعوام وتقارباً في الأعوام الأخرى في الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وأن هناك تزايداً في الإنفاق العام الجاري للتلميذ الواحد في التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد.

ويلاحظ من الشكل (30) بأن هناك تزايداً في نسبة الإنفاق العام الجاري على التعليم الأساسي بشكل عام وعلى التعليم الابتدائي بشكل خاص خلال الأعوام 1999 – 2012، ويعزى هذا الإنفاق إلى اهتمام الحكومة بتحسين وتجويد نوعية التعليم في المرحلة الأساسية والابتدائية.

- **المؤشرات الفرعية**

نسبة الطلبة/ت في المدارس المستأجرة من إجمالي طلبة المرحلة

بلغت نسبة الطلبة/ت في المدارس المستأجرة (15.04%) في مرحلة التعليم الابتدائي (1–6) على المستوى الوطني في العام الدراسي2000/1999، في القطاع الحكومي(9.22%)، وفي القطاع الخاص(5.52%)، وارتفعت النسبة على المستوى الوطني في العام الدراسي 2005/2004 وأصبحت(15.83%)، وللقطاع الخاص أيضا إذ بلغت النسبة (6.22%)، بينما انخفضت النسبة في القطاع الحكومي إذ بلغت (8.39%) ويعزى تدني النسبة في القطاع الحكومي إلى جهود الوزارة في الاستغناء عن الأبنية المستأجرة، ووضع ذلك ضمن أولوياتها الرئيسة لتهيئة بيئة تعليمية تعلمية مناسبة وفق المعايير العالمية.

أما في العام الدراسي 2013/2012 فبلغت نسبة الطلبة/ت في المدارس المستأجرة على المستوى الوطني (17.2%)، وعلى مستوى القطاع الحكومي (13.2%) والقطاع الخاص (30.5%)، أما نسبة الطلبة في المدارس المستأجرة على مستوى الريف فبلغت (15.7%) وعلى مستوى المدن (17.8%)، وهذا يعود لأسباب عدة منها النمو السكاني المتزايد، والهجرات القسرية من الدول المجاورة، والهجرة الداخلية من قطاع التعليم الخاص إلى الحكومي بسبب الأوضاع الاقتصادية لأولياء الأمور، إضافة إلى قلة الموارد المالية، وبالتالي التأخر في تنفيذ خطط الأبنية المدرسية، ناهيك عن الأوضاع السياسية وخاصة في ظل الربيع العربي ومطالبة الأهالي بفتح مدارس في قراهم وأحيائهم.

ويعود السبب في ارتفاع نسبة المدارس المستأجرة على المستوى الوطني إلى ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء، إضافة إلى عدم توافر أراضٍ خلاء في المدن الكبرى وخاصة عمان والزرقاء بما يتناسب والمعايير المعتمدة لإقامة المدارس، هذا فضلا عن الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية في أعداد الطلبة، والتي تمثلت بتزايد أعداد الطلبة غير الأردنيين نتيجة للازمات والظروف السياسية السائدة في المنطقة.

DRAFT

*** نسبة الطلبة/ت في المدارس ذات الفترتين**

بلغت نسبة الطلبة/ت في المدارس ذات الفترتين (15.68%)على المستوى الوطني في العام الدراسي 2000/1999، وكانت في القطاع الحكومي (8.50%) وفي القطاع الخاص (7.18%)، وانخفضت النسبة في العام الدراسي 2005/2004 وأصبحت(13.76%) على المستوى الوطني، و(7.65%) في القطاع الحكومي و(6.11%) في القطاع الخاص، وهذا يعود لأسباب عدة منها النمو السكاني المتزايد، والهجرات القسرية من الدول المجاورة، والهجرة الداخلية من قطاع التعليم الخاص إلى الحكومي بسبب الأوضاع الاقتصادية لأولياء الأمور، إضافة إلى قلة الموارد المالية وبالتالي التأخر في تنفيذ خطط الأبنية المدرسية، ناهيك عن الأوضاع السياسية وخاصة في ظل الربيع العربي ومطالبة الأهالي بفتح مدارس في قراهم وأحيائهم، وستسعى الوزارة إلى جملة من السياسات البديلة للتخلص من مدارس الفترتين، وذلك بإنشاء مدارس مركزية، واستثمار الموارد البشرية لتحقيق فرص تعلم نوعية للجميع.

*** نسبة (طالب/ة :كتاب)**

بلغت نسبة (طالب/ة :كتاب)(100%) في الاعوام الدراسية 2000/1999 و2005/2004، 2013/2012 لجميع مراحل التعليم في وزارة التربية والتعليم والسلطات الأخرى وفي جميع المناطق(ريف، حضر) وللجنسين على حد /سواء، وهذا من إيجابيات النظام التربوي في الأردن الذي يضمن ويوفر التسهيلات والمستلزمات التعليمية كافة، إذ يجري العمل على طباعة الكتب المدرسية بحيث تكون بين أيدي الطلبة مع بداية دوام أول يوم دراسي، وتوزع مجانا في مرحلة التعليم (الابتدائي 1–6، والأساسي7–10) في مدارس وزارة التربية والتعليم ومدارس وكالة الغوث ومدارس الثقافة العسكرية ومراكز محو الأمية، أما في مدارس القطاع الخاص فيعتمدون إضافة إلى الكتب التي تدرس في المدارس الحكومية كتباً إضافية بعد إقرارها واعتمادها من مجلس التربية والتعليم في الوزارة، إذ يتم استيفاء أثمان كلفة الكتب وهي رمزية ومحددة من قبل الوزارة للكتب الأساسية، أما الإضافية فتحدد المدرسة أثمانها بإشراف الوزارة.

*** معدل (معلم/ة: دليل)**

بلغ معدل (معلم/ة: دليل) (1:1) في الأعوام الدراسية 2000/1999 و2005/2004، 2013/2012 لمرحلة التعليم الابتدائي الحكومية والخاصة وفي جميع المناطق (ريف، حضر) وللجنسين على حد سواء.

***معدل (طالب/ة: غرفة صفية)**

بلغ معدل (طالب/ة: غرفة صفية) في العام الدراسي 2000/1999 على المستوى الوطني (1:28.5)، وكان في القطاع الحكومي (1:28.4) وفي القطاع الخاص (1:28.6) أما في العام الدراسي 2005/2004 فقد بلغ المعدل على المستوى الوطني (27.7)، وكان في القطاع الحكومي (1:25.5) وفي القطاع الخاص (1:26.7)، ويلاحظ تحسن النسبة على المستوى الوطني ولكلا القطاعين. أما في العام الدراسي 2013/2012 فبلغ معدل (طالب: غرفة صفية) 1:26 حيث تحسن على المستوى الوطني مقارنة

بالعام الدراسي 2005/2004، وفي القطاع الحكومي سجلت المعدل (1:27) والقطاع القطاع الخاص (1:22)، ويتضح أن المعدل في القطاع الحكومي تراجع، أما في القطاع الخاص فقد تحسن، ويعود ذلك إلى الزيادة في أعداد الطلبة، والاكتظاظ في الصفوف وخاصة في قصبات **المدن**.

- ✓ **الأبعاد النوعية في تحسين التعليم :**

قامت الوزارة منذ عقود وضمن خططها التطويرية بتحسين الجوانب النوعية في التعليم كافة لضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، وذلك بتطوير مدخلات العملية التربوية والتي من أهمها تأهيل المعلم/ة وتمكينه من أداء رسالته، إذ تقوم الوزارة بتطوير برامج نوعية لتدريب المعلمين/ة لتتوافق مع المعايير العالمية بتدريب معلمي/ة المرحلة الابتدائية لأن جودة الهيئة التعليمية والدور المتغير للمعلم/ة عاملان حاسمان في إنجاح أهداف الوزارة، وبالتالي تحقيق أهداف التعليم للجميع، وكانت محاور هذه البرامج على النحو الآتي:

وقد حسنت الوزارة المناخ التعليمي للمدرسة والغرف الصفية بما ينعكس ايجابياً على العملية التعليمية – التعليمة ؛ إذ تم استبدال بعض من المدارس غير الآمنة والمكتظة لمواجهة الزيادة في إعداد الطلبة، وإعداد برامج للصيانة الوقائية المنتظمة، وإعادة تأهيل مدارس قائمة، ورفد عدد منها بالمرافق والتجهيزات، كما قامت الوزارة بربط العديد من المدارس على شبكة الانترنت لإيصال المحتوى الالكتروني للمواد التعليمية، كما ركزت الوزارة على الشراكة مع العديد من والأفراد والمؤسسات المجتمعية في موضوع الصيانة والمشاركة في تحمل المسؤولية التعليمية؛ لأن التعليم مسؤولية مجتمعية، كما نفذت الوزارة العديد من البرامج منها:

1- **الحملة الوطنية "معا... نحو بيئة مدرسية آمنة":**

أطلقت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونيسف الحملة الوطنية "معاً ....نحو بيئة مدرسية آمنة" وذلك في حفل رسمي أقيم تحت رعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة بتاريخ 18 تشرين أول 2009 بحضور 4500 مدير تربية وتعليم ومدير/ مديرة مدرسة ورئيس قسم إرشاد تربوي؛ وذلك بهدف تخفيض نسب حدوث العنف المدرسي وتشجيع استخدام الأساليب التربوية لتوجيه وتعديل سلوك الطلبة لتحقيق بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية.

وكان النتاج العام لهذه الحملة تخفيض نسب حدوث العنف الجسدي إلى 15% واللفظي إلى20 % الموجه للطلبة في المدارس، وارتفاع نسبة استخدام التدابير الإيجابية لتوجيه وتعديل سلوك الطلبة لتصل إلى 60% مع نهاية العام الدراسي 2014/2013، مع الاستمرار في العمل على الحد من العنف وتوفير بيئة مدرسية آمنة.

2- برنامجُ بيئةٍ تعليمية أفضل: بناء قُدُرات :

قامت بتنفيذه وزارةُ التربيةِ والتعليمِ، بالتعاونِ مع مؤسسةِ CREATIVE، والذي تم تمويله من الوكالة الأمريكيةِ للتنميةِ الدولية USAID خلال الأعوام من 2010-2014، والذي يهدفُ إلى تحسين نوعية البيئة التعلمية لدعمِ تحصيلِ الطلبة في مئة وعشرين مدرسة حكومية، وقد تم العمل على تطوير منهجية العمل في هذا البرنامج والتوسع فيه من خلال نقل الخبرات والمهارات التي تم اكتسابها إلى بقية مديريات التربية والتعليم والمدارس التابعة لها .

DRAFT

ويسعى إلى تنميةِ وتطويرِ المهاراتِ الوظيفية لمجموعة من العاملين في مركز الوزارة وإكسابِ الكادِر الإداري والتدريسي مهاراتِ التقييمِ الذاتي من خلال معاييرِ مقياسِ التقدمِ لتطويرِ العملِ في مدارسهم لتمكينِ الطلبةِ والأهالي والمجتمعِ المحلي بالمعلوماتِ والمهاراتِ والمصادرِ اللازمةِ لتحسينِ المناخاتِ الصفيةِ وسلوكات الطلبة واستدامةِ البيئةِ التعلميةِ.

3 – خطة وزارة التربية والتعليم لوقاية الطلبة من أخطار المخدرات والمؤثرات العقلية:

تقوم وزارة التربية والتعليم سنويا بإعداد خطة إجرائية تتضمن تنفيذ مجموعة من الأنشطة والفعاليات من قبل الجهات المعنية لرفع الكفايات المعرفية والفنية للمرشدين التربويين والمعلمين في مجال التوعية الوقائية لطلبة المدارس من أخطار المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال استخدام الأساليب التربوية والإرشادية والبنائية والوقائية لإكسابهم المهارات الاجتماعية ولحمايتهم ووقايتهم من التعرض لأخطار المخدرات والمؤثرات العقلية، ويتم تنفيذ العمل من عام 2000 وحتى الآن.

4 – برنامج مهارات الرعاية النفس – اجتماعية للأطفال في أوضاع الأزمات:

تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونيسف بتنفيذ خطة إجرائية لإكساب المرشدين التربويين والمعلمين مهارات التعامل مع الطلبة في أوضاع الأزمات، بهدف تحسين الرفاه النفس اجتماعي للأطفال في أوضاع الأزمات وما بعدها؛ مما يساعدهم على السعي نحو حياة طبيعية تكيفية؛ حيث تم تدريب فريق محوري تدريبي قام بتدريب 4500 مدير ومساعد وتدريب حوالي 2000 مرشد ومرشدة من العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم، وتم وضع خطة إجرائية لتدريب المعلمين والمرشدين العاملين في المدارس المستضيفة للطلبة السوريين، ويتم تنفيذ البرنامج من عام 2007، وحتى الآن.

الممارسات الناجحة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:

1- اعتماد منحى التطوير المعتمد في المدرسة.
2- إدخال مفاهيم المهارات الحياتية على مناهج مبحث التربية المهنية(المطورة للمرحلة الأساسية).
3- تطبيق برنامج إنجاز (لمحاور اقتصادية واجتماعية) لمادة التربية المهنية بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل.

DRAFT

4- تنفيذ حزمة من المشاريع مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية مثل مجالس البرلمانات الطلابية ومجالس أولياء الأمور والمعلمين، ومجالس التطوير التربوي، ومشروع تفعيل دور المجتمع المحلي للشراكة في المجالس.

5- الاستمرار في بناء القدرات المؤسسية.

التحديات والمعوقات:

على الرغم من المنجزات التي حققتها الأردن في مجال تحقيق التعليم للجميع وخفض نسبة الأمية وتطوير المناهج والكتب المدرسية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التربوية، وتأهيل المعلمين/ت وتدريبهم، وانخفاض معدل معلم/ة : طالب/ة، وخفض نسبة التسرب والحد منها، إلا أنه ما زال هناك العديد من التحديات والمعوقات التي يجب مواجهتها ومعالجتها من أجل تحقيق تعليم للجميع ذي جودة نوعية، ومن أهمها :

- إعادة توزيع الخريطة المدرسية في مجال الأبنية المدرسية .
- ازدياد نسبة المدارس المستأجرة ونظام الفترتين بسب الأزمات والنزاعات الإقليمية.
- محدودية الموارد المالية المخصصة لتحسين نوعية التعليم في الموازنة العامة حيث تشكل نسبة الرواتب منها 86% .

- هناك تفاوت ملحوظ في نسبة عدد الطلبة إلى المعلمين في المحافظات المختلفة، مما يشكل هدرا في استثمار الموارد البشرية .
- محدودية توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية نتيجة ضعف البنية التحتية لها .
- محدودية المشاركة المجتمعية في بعض مجالات التعليم.
- لا زال مستوى تعلم اللغة الانجليزية في المدارس الحكومية دون المعايير المطلوبة.
- الحاجة إلى تطوير برامج ريادية للحد من التسرب ولذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار.
- الحاجة إلى تطوير آليات وأدوات لتقييم ومتابعة برامج تدريب المعلمين/ت .
- ضعف الجهود في استقطاب المعلمين/ت ذوي المؤهلات العالية بسبب إجراءات التوظيف وقلة الحوافز.

DRAFT

الهدف الثالث : مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة :

يُعد التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي من المطالب الوطنية الملحة أمام ظهور برامج ومعالجات غير نظامية في سوق العمل والمؤسسات، التي تُعنى بالخدمات التعليمية والمهنية ؛ إذ تتيح السلطات التربوية الرسمية والمراكز المهنية والثقافية العديد من البرامج لإتمام متطلبات تعلمية أو لاستدراكها، وتحظى بالاعتراف والمشروعية، وهذا من مزايا النظام التربوي الذي يتصف بالمرونة ويحقق التعليم المستمر، ويتم ذلك وفق تسهيلات معينة تخفف من حدة التشريعات الصارمة مثل : الدوام الحر للدارسين، وتكثيف المناهج والمقررات والمتطلبات وتيسيرها، والتغاضي عن الحد الأعلى والأدنى لأعمار الدارسين، واختصار الوقت اللازم لإنجاز المتطلبات أو المستويات، وعدم التفرغ للالتحاق فحسب، إذ بإمكان الدارس أن يزاول أو يلتحق في أنشطة عملية أو حياتية إلى جانب الانضمام لمثل هذه البرامج، والحصول على مؤهلات أو مستويات تعويضية .

برنامج من المدرسة إلى المهن:ويهدف إلى تنمية وتطوير المهارات والكفايات الوظيفية والقدرات المهنية لطلبة المدارس في الصفوف (9،10،11) لإعدادهم للدخول في سوق العمل ومواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي بربط التعليم الأكاديمي بعالَم العمل والتشجيع على ممارسة العمل الإنتاجي، وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وقد برزت الحاجة إلى بناء مناهج قائمة على التعليم الموجه لإكساب الطالب مهارات حياتية متنوعة وشاملة وبسيطة، تلبي حاجات الأطفال والشباب وضمن منظومة اقتصاد المعرفة في سبيل إعدادهم للحياة، وتوظيف هذه المعارف والمهارات والمفاهيم والكفايات التي يتعلمها ويكتسبها للإسهام في تطوير المجتمع، وتلبية حاجاته الشخصية والعامة، وكذلك تنويع مصادر اكتساب تلك المهارات وتوفيرها بمختلف الوسائل مع دعم الفرص المتكافئة للتعلم والمشاركة في بناء المجتمع، إذ بدأت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ خطة مشروع التعليم الموجه نحو مهارات الحياة الأساسية عام 2005م بالتعاون مع منظمة اليونسيف، حيث تم تشكيل لجنة متخصصة وفريق وطني محوري يمثل مبحثي التربية المهنية والتربية الرياضية، ولبناء قدرات هذا الفريق تم تدريبهم على مهارات الحياة الأساسية ومكوناتها الرئيسة وتدريبهم أيضا على تطبيق أدوات المسح الميداني لاستقصاء وتحديد مهارات الحياة الأساسية وفقا لحاجات الأطفال، وعلى كيفية التعامل مع مصفوفة المدى والتتابع وترجمته إلى نشاطات صفية تدخل في المنهاج، وبعدها تم تطبيق أدوات المسح وجمع البيانات، وقد نفذت مجموعة من الإجراءات التي انتهت بإعداد الإطار المرجعي لمهارات الحياة الأساسية.

وتتقاطع المهارات الحياتية مع جوانب كثيرة من التربية المهنية، إذ تم تضمينها في المناهج الدراسية، والعمل على تطوير محتواها لمراحل التعليم لتشتمل على الصحة والتغذية، والمهارات الحياتية المتنوعة، والسلامة، والتوعية المرورية، والأنشطة المهنية المتمثلة في الزراعة والصناعة والتجارة والعلوم المنزلية والصحة والسلامة، وفي الصفوف

الأعلى من الخامس وحتى السابع تم التركيز على الأعمال الخدمية والتمريض وأشغال المعادن والحياكة ... الخ، ويتم إعداد المعلمين/ت لتدريس هذه المباحث من خلال البرنامج الدراسي الذي ينفذ وفق الخطط الدراسية في كليات المجتمع والجامعات، كما يتم إعدادهم في ضوء الدورات التدريبية المتخصصة .

وعملت الوزارة أيضا على إعداد أنشطة ومادة تعليمية إثرائية لتضمينها أثناء عملية تأليف وتطوير كتب التربية المهنية والتربية الرياضية، وإعداد دليل معلم/ة للمهارات الحياتية لمبحثي التربية المهنية والتربية الرياضية.

أهداف التعليم الموجه نحو المهارات الحياتية: ويهدف هذا النوع من التعليم إلى مساعدة المتعلم في:

1- تنمية بعض المهارات والكفايات الشخصية مثل: مهارات التواصل، والتعاون مع الآخرين.

2- تزويده بالمعلومات والخبرات المتعلقة بإدارة الشؤون المنزلية من خلال تزويده بالمهارات والكفايات لمساعدته على أداء رسالته في الحياة.

3- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو ترشيد الاستهلاك في مجالات الحياة الأسرية المختلفة .

4- إكسابه مجموعة من المهارات العملية في استغلال الوقت لصالحه وصالح أفراد أسرته ومجتمعه.

5-اطّلاعه على التقنيات الحديثة والمراجع العلمية في البحث والتجريب لتنمية مهارة التعلم الذاتي.

6- إكسابه اتجاهات إيجابية عن طريق إقامة علاقات أسرية واجتماعية طيبة، تنعكس إيجابًا على التلاحم بين فئات المجتمع المختلفة.

7- إكسابه قدرة على التواصل من خلال الرسومات والرموز والمصطلحات.

8- تنمية الملاحظة الواعية وتوجيهها كمنطلق لتكوين التفكير العلمي.

9- تشجيعه على ممارسة بعض النشاطات الضرورية لتوفير الأمن والسلامة في المنزل.

10-توعيته بمتطلبات الحياة الأسرية السليمة وأبعادها الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

11-إكسابه مهارات عملية وتطبيقية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية نافعة.

مهارات الحياة الأساسية المضمنة في مناهج المراحل الدراسية

- المرحلة الأولى الصفوف من (1-4) الأساسي، وتهدف إلى تكوين حس مهني لدى الطالب من خلال وحدات رئيسة: (صحة وتغذية، مهارات حياتية، سلامة وتوعية مرورية، أنشطة مهنية).

- المرحلة الثانية للصفوف من (5-7) الأساسي، وتهدف إلى إكساب الطالب قاعدة أساسية عريضة من المهارات المهنية المتنوعة ذات الأبعاد الاجتماعية النافعة، من خلال التركيز على الجوانب المهنية المحددة وفق المجالات التالية: (الزراعية، الصناعية، التجارية، العلوم المنزلية، الصحة والسلامة).

- المرحلة الثالثة الصفوف من (8-10) الأساسي، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للطلبة لاكتشاف ميولهم وقدراتهم وتسهيل اختيارهم لمهنة المستقبل والتحاقهم بها من خلال التركيز على المجالات التالية (الزراعية، والصناعية، والتجارية، والعلوم المنزلية، والصحة والسلامة).

DRAFT

وتقوم الوزارة بإعداد المعلمين/ت لتدريس مبحث التربية المهنية في جميع مدارس المملكة من خلال البرنامج الدراسي المتخصص الذي تنفذه كليات المجتمع أو الجامعات ومن خلال الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات التربية المهنية التي تعقدها وزارة التربية والتعليم بناء على الحاجات التدريبية لهم.

وتقوم الوزارة بمراجعة سياسات وبرامج التعليم المهني بالتنسيق والتعاون مع الجهات كافة ذات العلاقة بالتعليم والتدريب المهني، وعلى الرغم من الكلفة المرتفعة للتعليم المهني بفروعه كافة إلا أن الوزارة تؤمن بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه الاستثمار الحقيقي الذي يسهم في خلق اقتصاد قوي ومؤسسات تعتمد على قوى عاملة أكثر تدريبا، إذ إن مخرجات وزارة التربية والتعليم تعد جزءا أساسيا في رفد السوق المحلي بعمال مهرة ذوي كفايات عالية فنيا، ولديهم اطلاع أكاديمي، ففي المرحلة الثانوية يتم إعداد الطلبة وفق مسارين؛ التعليم الثانوي المهني والتعليم الثانوي التطبيقي (مراكز تدريب وتلمذه مهنية) .

ويبين الجدول (34): أعداد الطلبة والمعلمين/ت والمدارس لفروع التعليم المهني حسب الجنس في العام الدراسي 2000/1999

جدول (34): أعداد الطلبة والمعلمين/ت والمدارس لفروع التعليم المهني حسب الجنس في العام الدراسي 2000/1999.

الفرع	عدد الطلبة		عدد المعلمين/ت		عدد المدارس	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الصناعي	19	9735	–	688	1	33
التمريضي	1804	645	145	40	34	13
الزراعي	154	1072	9	120	5	18
الفندقي	–	1953	–	66	–	18
التجاري	6325	4916	256	186	49	40
الاقتصاد المنزلي	7523	10	450	2	97	1

المصدر : بيانات إدارة التعليم المهني والإنتاج/ وزارة التربية والتعليم

بينما في العام الدراسي 2004/ 2005 فيبين الجدول (36) ما يلي :

جدول (35) أعداد الطلبة والمعلمين/ت والمدارس لفروع التعليم المهني حسب الجنس 2004/ 2005.

الفرع	أعداد الطلبة		عدد المعلمين/ت		عدد المدارس	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الصناعي	9528	90	670	7	3	46
الزراعي	1170	180	158	14	5	18
الفندقي والسياحي	1765	–	93	–	–	23
التمريضي	873	1936	51	137	34	14
الاقتصاد المنزلي	50	8350	7	690	125	3

المصدر : بيانات إدارة التعليم المهني والإنتاج/ وزارة التربية والتعليم

جدول (36) أعداد الطلبة والمعلمين/ت والمدارس لفروع التعليم المهني حسب الجنس

للعام الدراسي 2013 -2012

الفرع	عدد الطلبة		عدد المعلمين/ت		عدد المدارس	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الصناعي	14364	306	920	18	46	4
الفندقي	2124	57	137	13	26	2
الزراعي	1847	300	142	25	21	5
إنتاج ملابس	178	2517	20	310	1	45
تجميل	0	2611	0	241	0	36
تربية طفل	0	2846	0	236	0	40
تصنيع منزلي	0	1132	0	99	0	27
تطبيقي	565	26	52	4	1	1

المصدر: بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التربية والتعليم

أما في العام الدراسي 2013/2012 فقد زادت أعداد الطلبة الملتحقين في جميع الفروع المهنية، كما زادت أعداد المدارس، ففي الفرع الصناعي زاد عدد المدارس للذكور من 3 إلى 46 مدرسة، وتم استحداث مدرسة للإناث في التعليم الفندقي .

وفي أعوام المقارنة تشير الجداول أرقام (34) و (35) و(36) بأن هناك زيادة في أعداد المدارس والمعلمين/ت والطلبة مع انخفاض أعداد الطلبة الذكور في تخصصي الصناعي والفندقي والسياحي، ويلاحظ أيضا وجود فجوة نوع اجتماعي تتعلق بتركز الطالبات في فروع وتخصصات تقليدية نمطية مثل الاقتصاد المنزلي والتمريض دون بقية الفروع.

وتشير بيانات إدارة التعليم المهني إلى أن نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم المهني الشامل والتطبيقي في العام الدراسي 2000/1999 كانت (33%)، وانخفضت إلى (26%) في العام الدراسي 2005/2004 . ويعزى السبب في انخفاض النسبة إلى إلحاق أحد فروع التعليم المهني(الفرع التجاري) في التعليم الأكاديمي " الإدارة المعلوماتية" بعد مراجعة الخطة والمنهاج وتطويرها، وربما يعود السبب في تدني هذه النسبة بشكل عام إلى محدودية فرص العمل للخريجين، واستمرار النظرة الاجتماعية الدونية لهذا النوع من التعليم، ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في تطوير المعايير المهنية واختيار البرامج والمناهج الدراسية، وكذلك توفير فرص لتدريب للطلبة أثناء الدراسة، إضافة إلى تفرع برامج التعليم المهني إلى تخصصات مهنية ضيقة لا تلبي متطلبات سوق العمل ولا توجه الكثير من الاهتمام للمهارات الأساسية كاستخدام الحاسوب واللغة الانجليزية والمهارات الشخصية علاوة على ذلك, يملك المعلمون/ت خبرة مهنية محدودة ويفتقرون إلى الحوافز المناسبة ولا يخضعون لتقييم ملائم، ومما يزيد الأمر سوءا محدودية الموارد المالية الحكومية المخصصة للتعليم المهني التي تشكل 1.4% فقط من مجموع النفقات المخصصة لوزارة التربية والتعليم، إضافة إلى عدم اهتمام القطاع الخاص بتمويل هذا القطاع، حيث حال

DRAFT

ذلك دون تحديث الآلات والمعدات التي تعدّ أساسية في التعليم المهني في المدارس؛ ولذلك يحقق الطلاب الملتحقون بالتعليم المهني نتائج متدنية بالإجمال في امتحان الثانوية العامة. المصدر: الأجندة الوطنية 2006-2015.

وقامت الوزارة كجزء من برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة بإعادة هيكلة برامج ومناهج التعليم المهني بهدف مواءمتها مع متطلبات سوق العمل من خلال التركيز على المهارات العملية القابلة للتعميم، ومهارات التشغيل وتطوير الامتحان العام، إضافة إلى تأسيس مراكز التميز لتقديم التعليم والتدريب المهني بالاشتراك مع القطاع الخاص، وأكدت المبادرات ضرورة تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتوسيعها في إدارة برامج التدريب والتعليم التقني والمهني، وفي تصميم المناهج وتوفير فرص التدريب العملي للطلبة لضمان تلبيتها لاحتياجات سوق العمل؛ مما يزيد من قابلية تشغيل الخريجين، وأكدت كذلك ضرورة مراجعة سياسات توظيف المعلمين/ت وزيادة التركيز على الخبرة العملية / الصناعية وإعادة النظر في نظام ترقية المعلمين/ت والحوافز المقدمة لهم، وتسعى الوزارة في خططها المستقبلية إلى مأسسة هذه المبادرات واستمراريتها، والتركيز على إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بقابلية تشغيل خريجي التعليم المهني وتقويتها وفرض شروط الالتزام بالحد الأدنى للأجور على المؤسسات التي توظف خريجي التعليم المهني بمساريه الثانوي المهني والتطبيقي.

وهناك رافد آخر للقوى العاملة وهو مراكز التدريب المهني التابعة لمؤسسة التدريب المهني، حيث بلغ عدد الملتحقين في العام الدراسي 2000/1999 (9697)، (للذكور 9150 , للإناث 547) بينما بلغ عدد الملتحقين في العام الدراسي 2005/2004 (2670)، (للذكور 2475، وللإناث 195)،أما عدد الملتحقين في مراكز التدريب المهني للعام الدراسي 2013/2012 فكان (630)، ويلاحظ تراجع أعداد الطلبة الملتحقين بمراكز التدريب المهني، وربما يعود ذلك إلى نوعية البرامج المقدمة وملاءمتها لسوق العمل، أو الثقافة المجتمعية عند بعض أولياء الأمور.

ومن جهة أخرى يلاحظ تدني جودة التعليم في كليات المجتمع؛ مما أدى إلى انخفاض مستويات الالتحاق بها، إذ يعدّ الالتحاق بهذه الكليات غير مرغوب فيه بالنسبة لخريجي الثانوية العامة، واتسمت برامج وتخصصات كليات المجتمع بالضعف بسبب عدم مشاركة القطاع الخاص بشكل كاف في عملية تطوير المناهج، ومحدودية التمويل ومركزية الإدارة، واعتماد بعض هذه الكليات على توفير برامج أكاديمية كاملة، إضافة إلى أن الالتحاق بالتخصصات المختلفة لا يتلاءم مع احتياجات القطاعات الاقتصادية المهمة مثل تكنولوجيا المعلومات وإدارة الفنادق والضيافة، مما ينعكس سلبا على نوعية الخريجين، ويحد من إمكانية حصولهم على فرص عمل مناسبة في مجال تخصصهم.

ونتيجة لما سبق يلاحظ زيادة معدل البطالة؛ إذ بلغت(15%) في عام 2005 ويتوقع في ظل الظروف الراهنة أن تصل إلى (20%)عام 2015، وتسعى الحكومة إلى تخفيض هذه النسبة عام 2017 إلى (6.8%) من خلال تحسين الظروف الحالية، والتركيز على مجموعة مبادرات لدعم التدريب والتشغيل المهني التي تهدف إلى:

- رفع قابلية تشغيل القوى العاملة من خلال التدريب المناسب وبرامج التدريب الملائمة لاحتياجات السوق .

- تعزيز مرونة سوق العمل والإنتاجية من خلال زيادة مرونة القوانين الناظمة لسوق العمل بالتوازي مع إنشاء شبكات الأمان .

- زيادة حجم القوى العاملة من خلال التشغيل الفعال، وتوسيع قاعدة السكان الناشطين اقتصاديا . المصدر: الأجندة الوطنية 2006-2015

- **إيجابيات تطبيق المناهج المقررة لمبحث التربية المهنية:**

1- توجيه الطلبة إلى نوع التعليم الثانوي الذي يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وميولهم، لمساعدتهم على اختيار مهنة المستقبل من خلال تنمية الحس العملي التطبيقي لديهم، وتمكينهم من التكيف وحل المشكلات، وتنمية الحس الإيجابي بالمسؤولية لديهم اتجاه البيئة والمجتمع والأسرة والعناية بالقواعد الصحية والغذائية والمرورية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة لهم للاتصال والتواصل والتشارك مع المجتمع المحلي والدولي من خلال المشاركة في برنامج إنجاز.

2- استخدام مشغل التربية المهنية لأغراض الصيانة المدرسية، وفق المنهاج والمقرر الدراسي، وكذلك استخدام الحديقة المدرسية والبيوت البلاستيكية لأغراض التطبيق .

3 ربط النظريات العلمية التي يدرسها الطلبة في مباحث العلوم والفيزياء وغيرها بالتطبيقات العملية المرتبطة بها، حيث أصبح الطلبة أقدر على فهم عالم الثقافة (التكنولوجيا) وتفسير الظواهر.

4 تعريف الطلبة بالمهن التي يحتاجها سوق العمل وخصائصها ومتطلباتها بما يعزز من نظرة الطلبة إلى احترام العمل اليدوي وتقديره من خلال التدريب على إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة.

3- تزويد الطلبة بالمهارات الحياتية المتنوعة والشاملة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات وحل المشكلات بتفكير ناقد يدعم توظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مجالات الحياة اليومية المختلفة . وقد انعكس ذلك في المناهج المرتكزة على الاقتصاد المعرفي.

ومن أهم المشاريع والمبادرات التي نفذت هي:

1- مشروع الشباب : من سنة 2002 – 2007، ويهدف البرنامج إلى تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والعامة، وذلك من خلال تدريب الطلبة ضمن الفئة العمرية (10-18) سنة على مهارات الحياة الأساسية وتدريب العاملين مع الشباب على أهمية مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والعامة.

2- مشروع تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة: ويهدف إلى تمكين الطلبة من المهارات الحياتية النافعة، مما يسهم في إيجاد بيئة داعمة ومريحة، وتحقيق التعاون والاندماج، وتحصينهم من الوقوع بالمشكلات ومنها العنف والإساءة، ويتضمن إعداد دليل تدريبي بعنوان " الدليل الوقائي لحماية الطلبة من العنف والإساءة".

3- مبادرة تفعيل دور مجلسي الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين بالتعاون مع اليونيسف: وتهدف إلى تحفيز المجالس المدرسية لإيجاد مكانها وحضورها في العمليات المدرسية، وتَفهُّم رسالة المدرسة ومساندتها ودعمها والمشاركة في مجالات لتخطيط والتنفيذ، وإطلاق المبادرات النوعية لخدمة المدرسة ومجتمعها المحلي، وتعميق مفاهيم وسلوكات الديمقراطية في الحوار والمسؤولية عن طريق الترشيح والانتخاب والتمثيل النسبي للعضوية، وتفهم

DRAFT

الأدوار والمهام، ويتم العمل الآن على إعداد دليل إجرائي وبرنامج تدريبي لترجمة تعليمات هذه المجالس إلى إجراءات عملية تطبيقية.

الممارسات الناجحة في محور المهارات الحياتية :

1. تم مراعاة دمج هذه المهارات من خلال أنشطة وتمارين مبحث التربية المهنية من الصف (1.س – 10.س).
2. إعداد الإطار المرجعي للتعليم المبني على المهارات الحياتية سنة (2008) .
3. إعداد دليل تدريب الإداريين والمعلمين سنة (2008) .
4. تم تدريب جميع مشرفي مبحث التربية المهنية في مختلف المديريات وبواقع (50) مشرفا تقريباً حول هذه المهارات .
5. تم تدريب حوالي (150) معلما ومعلمة فقط من معلمي مبحث التربية المهنية البالغ عددهم حوالي (2000) معلم ومعلمة .

6 . إجراء مسح لألفين(2000) شخص تقريبا ما بين مدير ومعلم وطالب لتحديد أولويات وحاجات التدرب على المهارات الحياتية؛ حيث كانت النتائج متفاوتة بين مهارة وأخرى، مما استدعى تصميم برامج لتلبية احتياجات هذه الفئات مثل برنامج مهارات التكنولوجيا والاتصال.

التحديات والمعوقات لتحقيق هدف مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة

1– نقص أعداد وكفايات بعض مشرفي ومعلمي/معلمات مبحث التربية المهنية في المجالات الخمسة وخاصة في مجال (العلوم المنزلية، الزراعي، والصناعي) .

2– النقص في الكوادر البشرية المهنية بسبب الهجرات لأسواق العمل الداخلية والخارجية.

3– نقص أعداد مشاغل التربية المهنية على مستوى الميدان بنسبة 40% .

4 – تدني المخصصات المالية اللازمة لتأمين المواد الأولية والاحتياجات التدريبية اللازمة لتدريب الطلبة في مختلف مجالات المبحث.

5. ارتفاع أعداد الطلبة في الشعبة الواحدة مما يعيق عمليات تدريب الطلبة في المشاغل.
6. وقف برنامج تأهيل معلمي ومعلمات مبحث التربية المهنية في الجامعات الرسمية .
7. ضعف تنسيق المدرسة مع مؤسسات المجتمع المحلي والبيئة المحيطة للاستفادة من الإمكانات المتاحة .

DRAFT

الهدف الرابع: محو الأمية:

يُعدُّ الأردن واحدًا من البلدان التي قطعت شوطًا كبيرًا في مكافحة الأمية، وذلك إيماناً منه بحق التعليم للجميع حقاً أصيلاً كفله الدستور الأردني، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع بوصفه مرتكزاً أساسياً في قانون التربية والتعليم، ونتيجة للاهتمام الكبير بهذه المشكلة تم تنفيذ برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية والذي كان في بداياته ينفذ من خلال الفرق والوحدات العسكرية، ثم بدأ استعمال أبنية المدارس الحكومية في أوقات فراغها لهذا الغرض". وتم إصدار نظام خاص بتعليم الكبار ومحو الأمية، لمتابعة المراكز والإشراف عليها من قبل وزارة التربية والتعليم، ويتم فتح مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية في مختلف مناطق المملكة وحسب الحاجة، ويتم كذلك تكليف المعلمين بالتدريس، وقد حددت مدة الدراسة في المراكز بِـ (16) شهرًا للمستوى الذي يعادل الصف الرابع الأساسي، و (16) شهرًا لمرحلة المتابعين، ويكون التدريس في المراكز مدة خمسة أيام في الأسبوع، بمعدل ساعتين ونصف في اليوم الواحد، ويهدف البرنامج إلى:

- خفض نسبة الأمية بين (0.5 – 1٪) سنويا لتصل إلى (5٪) أو أقل في العام 2015م.
- الإسهام في تعميم التعليم.
- رفع المستوى الثقافي والعلمي لدى الدارسين.
- محاولة توفير فرص عمل مناسبة ومحاربة البطالة.
- تنمية وتطوير المجتمع من خلال إكساب الملتحقين بالبرنامج مهارات الحياة الأساسية والضرورية.

وقد تم افتتاح (509) مركز لتعليم الكبار ومحو الأمية خلال العام الدراسي الحالي 2014/2013، وبواقع (27) مركزًا للذكور و(482) مركزا للإناث، كما بلغ عدد الملتحقين بهذه المراكز (5763) ملتحقا بواقع (314) ملتحقا من الذكور و(5449) ملتحقة من الإناث.

وقد تم العمل على دراسة تطوير التشريعات التربوية الخاصة بتعديل نظام تعليم الكبار ومحو الأمية بما يتناسب وتحقيق الأهداف المطلوبة، والعمل جارٍ على تعديل النظام.

وتقوم الوزارة بتأهيل وتطوير مهارات المعلمين والمعلمات العاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة لبناء قدراتهم وتمكينهم مهنياً.

ويقام في كل عام احتفال سنوي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف في التاسع من أيلول من كل عام وذلك بهدف التوعية بأهمية محاربة الأمية، وكذلك تحفيز العاملين والدارسين بهذه المراكز من خلال توزيع الجوائز عليهم.

ويعدّ برنامج تعليم الكبار أحد برامج التعليم غير النظامي، حيث تساهم بقية البرامج الأخرى في محو الأمية، وتوفير الفرص التعليمية لمن فاتهم حق التعليم من منطلق تكاملية برامج التعليم غير النظامي والبرامج التعليمية الأخرى في الحد من الأمية، وتعميم التعليم للجميع، وذلك من خلال البرامج التالية:

1- برنامج الدراسات المنزلية

ويهدف البرنامج إلى إتاحة الفرص التعليمية للطلبة المنقطعين عن الدراسة والطلبة الذين تحول ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية دون إكمال مسيرتهم التعليمية، وللدارسين الذين تخرجوا من برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية، وتوفير الفرص التعليمية التي تناسب وضعهم المهني. وقد بدأت الوزارة العمل به من مطلع العام الدراسي 1979/1978،

وقد التحق بهذا البرنامج (2343) دارسا ودارسة للعام الدراسي 2000/1999، في حين وصل عددهم إلى (4496) دارسًا ودارسة عام 2013/2012 .

2- برنامج الدراسات المسائية

ويهدف البرنامج إلى تقديم التسهيلات التعليمية التي توفرها وزارة التربية والتعليم في مدارسها (بعد انتهاء الدوام المدرسي) للأشخاص الذين يرغبون في مواصلة التعليم، ولم يتمكنوا من تحقيق ذلك من خلال الدراسة النظامية، ويسهم الدارس في هذه المراكز بأجور رمزَّية لتغطية جانب من تكاليف هذا البرنامج؛ حيث توفر وزارة التربية والتعليم الأبنية المدرسية ومرافقها وتجهيزاتها، وإمكاناتها الفنية والتقنية خدمة للمواطنين من خلال البرنامج المذكور، وتوفير فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أعمارهم وجنسياتهم، انطلاقاً من مبدأي التربية المستدامة و"التعليم حق للجميع"، وقد بدأت وزارة التربية والتعليم العمل في البرنامج في مطلع العام الدراسي 1979/1978. وقد التحق بهذا البرنامج (2805) دارسين ذكورا وإناثا للعام الدراسي 2000/1999، وقد انحصر هذا البرنامج حاليا في مراكز الإصلاح والتأهيل بسبب إقبال العديد من الملتحقين إلى برامج أخرى مثل المراكز الثقافية، وبرامج حصص التقوية والتعمق، وقد وصل عدد الملتحقين بالدراسات المسائية إلى (198) دارسا ودارسة عام 2013/2012، وجميعهم في مراكز الإصلاح والتأهيل.

3- **برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين**

يهدف البرنامج إلى توفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين وتقديم العون لهم بما يحقق إعادة دمجهم مع فئات المجتمع الأخرى، وتأهيلهم علميًا وأخلاقيًا ومهنيًا للانخراط بشكل إيجابي في مجتمعهم، وإيجاد فرص تعليمية تعويضية تشغيلية متاحة لهم. وقد بدأت الوزارة العمل بهذا البرنامج منذ العام 2003، وبدأت مراكز البرنامج باستقبال الدارسين فيها منذ العام 2005.

ويسعى البرنامج إلى إكساب الطلبة المتسربين من المدارس ضمن الفئة العمرية من (13-18) سنة للذكور و(13-20) سنة للإناث مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات، وتأكيد حقوقهم التعليمية المهملة وتطوير نضجهم المهني بإعادة تدريبهم وتأهيلهم وفق معايير تؤهلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني.

وقد التحق بهذا البرنامج (117) دارسا ودارسة للعام 2005، في حين وصل عددهم إلى (1500) دارس ودارسة عام 2013. وقد زاد مجموع الملتحقين فيه حتى عام 2013 عن (8000) دارس ودارسة. وكان هذا البرنامج مثالاً للريادية في مجال التعليم غير النظامي الذي تقدمه الوزارة بالتعاون مع الشركاء للطلبة المتسربين، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

- رفع مستوى القرائية لدى الملتحقين بالبرنامج
- تنمية وتعديل سلوك الملتحقين بالبرنامج
- إسهام البرنامج في تهيئة الشباب للالتحاق بسوق العمل
- تنمية العاملين في البرنامج
- الشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والمدنية

DRAFT

4- **برنامج الدراسات الصيفية**

بهدف البرنامج إلى تزويد الطلبة بالمعلومات ورفع مستوى ثقافتهم، وتمكينهم من اكتساب المعرفة بالاعتماد على أنفسهم، وإتاحة الفرص الحرة أمامهم لدراسة الموضوعات التي يختارونها. وقد بدأت وزارة التربية والتعليم منذ العام 1977م، بفتح مراكز للدراسة الصيفية في المدارس التابعة لها خلال العطلة الصيفية، وقد التحق بهذا البرنامج (1126) دارسا ودارسة في صيف عام 2005، في حين وصل عددهم إلى (343) دارسا ودارسة لصيف عام 2013، وذلك لتوافر برامج أخرى تقدم هذه الخدمات التعليمية مثل برامج التقوية والتعمق والمراكز الثقافية والدروس الخصوصية.

5- **برنامج حصص التقوية وحصص التعمق**

تهدف حصص التقوية إلى إتاحة الفرص للطلبة الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة لرفع مستوى قدراتهم ومساعدتهم على متابعة دراستهم بكفاءة وبخاصة طلبة الثانوية العامة، وقد بدأت الوزارة العمل بهذا البرنامج منذ العام 1977، وقد نشطت هذه الدروس بعدما تم تعديل تعليماتها بما يتواكب والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث بلغ عدد الملتحقين في هذه الدروس خلال الفصل الأول لعام 2014, (1007) طلاب وطالبات.

الإنجازات المتعلقة بالهدف :

1- المساهمة في تخفيض نسبة الأمية حيث انخفضت من (11.3%) عام 2000، وأصبحت (6.8%) في عام 2013.
2- مواصلة محاربة جيوب الأمية والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهن.
3- تأكيد مبدأ التعليم للجميع وتوفير الفرص التعليمية المناسبة دون تمييز بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الديانة.
4- اعتبار برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية التي تعد الإنسان للحياة، من خلال :
   أ-وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي وغير النظامي في إطار فلسفة التربية.
   ب-فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي وغير النظامي دون قيود .
5- تفعيل دور المشاركة الشعبية لتأخذ دورها في مكافحة الأمية .
6- الاستفادة من تجارب الدول الريادية في مجال محو الأمية من خلال تنفيذ مشروع قضاء بلا أمية في منطقة البادية الوسطى بالفترة من (2008 –2012)، وتعميم فكرته على مناطق أخرى تنتشر فيها الأمية بنسب كبيرة.
7- التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.
8- الانتقال من محاربة الأمية الأبجدية إلى محاربة الأمية الوظيفية .

DRAFT

9- الاستمرار في تدريب أكبر عدد ممكن من معلمي الكبار لتأهيلهم فنياً في تدريس الكبار وإعادة التأهيل للباحثين عن العمل بما ينسجم وحاجات سوق العمل.

10-تطوير كتب ومناهج تعليم الكبار لتنسجم وحاجات ومتطلبات هذه الفئة من المجتمع.

11-تعليم مبادئ اللغة الإنجليزية والحاسوب للدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية .

12-فتح مدارس داخل مراكز الإصلاح والتأهيل حيث تم افتتاح ثلاث مدارس في مراكز الإصلاح والتأهيل (مدرسة المتنبي في مركز إصلاح وتأهيل السواقة، ومدرسة التوبة في مركز إصلاح وتأهيل الموقر، ومدرسة الهدى في مركز إصلاح وتأهيل أم اللولو) .

مشروع تطوير نظام إدارة معلومات للتعليم غير النظامي (NFE-EMIS)

يقوم هذا النظام على تقديم بيانات صحيحة وذات صلة لتمكن واضعي السياسات ومديري البرامج من بناء قاعدة معلوماتية مستدامة وموثوق للمراقبة والتخطيط المنظم للتعليم غير النظامي، بهدف تحسين القدرة على الوصول إلى نوعية جيدة من هذا التعليم، وبالتالي الإسهام في تحقيق التعليم للجميع إضافة إلى توفير هذه المعلومات للباحثين .

- **البعد الكمي**
- **المؤشرات الرئيسية**

*** المؤشر السادس عشر : معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية15-24+**

بلغ معدل القرائية لدى السكان من الفئة العمرية (15-24+) في العام الدراسي 2005/2004 على المستوى الوطني (97.67)،(للذكور 97.73%، وللإناث 97.60%)، وفي عام 2013/2012 بلغ المعدل الوطني(99 %)، وبلغ مؤشر التعادل بين الجنسين (1.0) إذ تساوى معدل القرائية لدى الجنسين في هذه الفئة العمرية .

DRAFT

أما على مستوى المحافظات فيبينها الجدول (37):

جدول (37) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية15-24+ في العام الدراسي 2005/2004، 2013/2012 حسب المحافظة.

المحافظة	2005/2004				2013/2012			
	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة عمان	97.86	97.93	97.79	1.0	99	99.5	99.2	1.005
البلقاء	96.23	96.17	96.30	1.0	98.8	99.3	99	1.005
الزرقاء	98.28	98.09	98.48	1.0	99.4	99.6	99.5	1.002
مأدبا	97.56	97.65	97.47	1.0	99	98.6	98.8	0.996
إربد	98.08	98.06	98.09	1.0	98.6	99.1	98.9	1.005
المفرق	95.84	96.60	95.02	0.98	98.6	97.9	98.3	0.993
جرش	98.40	98.18	98.64	1.0	98.7	99.2	98.9	1.005
عجلون	98.95	98.85	99.06	1.0	98.8	99.6	99.2	1.008
الكرك	97.23	97.42	97.03	1.0	98.5	98.8	98.6	1.003
الطفيلة	98.12	98.61	97.60	0.99	99	98.3	98.7	0.993
معان	94.75	95.91	93.50	0.97	99.5	97.1	98.4	0.976
العقبة	95.62	96.00	95.18	0.99	98.5	98.6	98.5	1.001

المصدر :بيانات دائرة الإحصاءات العامة

كان أعلى معدل على المستوى الوطني في محافظة عجلون، ولكلا الجنسين أيضا، وأدنى معدل في محافظة معان ولكلا الجنسين أيضا، وبلغ مؤشر التعادل بين الجنسين (1) في جميع المحافظات باستثناء محافظات معان والطفيلة والمفرق والعقبة .

وبمقارنة المعدل الوطني(97.67%)،(للذكور 97.73% وللإناث97.60%) بالمستويين العالمي (87)، (للذكور 90، وللإناث 84)، والوطن العربي(82)، (للذكور88،وللإناث 77)، نجد أن معدل القرائية لهذه الفئة أعلى من المستوى العالمي والعربي؛ وذلك بسبب الجهود الوطنية والاهتمام والعناية بهذا المجال؛ لزيادة معدل القرائية كأحد عناصر التعليم غير النظامي، والتعليم لاكتساب المهارات مدى الحياة، وتسعى الجهود الوطنية لزيادة هذا المعدل6.

ويظهر جدول (37) ارتفاع معدل القرائية في جميع المحافظات مقارنة مع العام 2005/2004 ما عدا محافظة عجلون حيث تراجع فيها معدل القرائية، أما الذكور فقد ارتفع معدل القرائية لديهم عدا طلبة محافظة الطفيلة، فقد تراجع مقارنة مع العام الدراسي 2005/2004، أما الإناث فقد ارتفع معدل القرائية لديهن ولجميع المحافظات. أما

6انظر/ي القسم الرابع التطلعات المستقبلية

مؤشر التعادل بين الجنسين فقد أظهر الجدول بأن التفاوت كان نحو الإناث في معظم المحافظات عدا مأدبا والمفرق والطفيلة ومعان، فقد أظهرت الأرقام أن التفاوت كان فيها لصالح الذكور. وبمقارنة معدل التعادل بين الجنسين في العامين 2005/2004 و 2013/2012 فقد بينت النتائج بأن التفاوت ارتفع لجميع المحافظات ولصالح الإناث.

✓ **المؤشر السابع عشر :معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية15+**

بلغ معدل القرائية لدى السكان من الفئة العمرية 15+ في العام 2005 على المستوى الوطني(91%)، (للذكور 95.2%وللإناث 86.7%)، بينما بلغ المعدل الوطني للعام 2013/2012 (93.3 %)، منهم للذكور (97.5 %) وللإناث(90 %)، وكان مؤشر التعادل بين الجنسين (0.93) نحو الذكور.

أما على مستوى المحافظات فيبينها الجدول (38):

جدول (38) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15+ في العام الدراسي 2005/2004 وعام 2013/2012 حسب المحافظة.

المحافظة	2005/2004				2013 / 2012			
	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	إجمالي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين
العاصمة عمان	92.44	94.87	89.90	0.95	95.3	97.3	93.2	0.96
البلقاء	86.33	90.07	82.30	0.91	91.0	95.1	86.5	0.91
الزرقاء	91.63	94.89	88.22	0.93	93.9	97.0	90.7	0.94
مأدبا	87.47	91.70	83.05	0.91	90.9	94.6	87.2	0.92
إربد	89.83	93.89	85.64	0.91	93.1	96.8	89.4	0.92
المفرق	82.21	87.81	76.25	0.87	87.0	92.3	81.6	0.88
جرش	88.43	92.68	83.95	0.91	92.0	95.6	88.3	0.92
عجلون	88.82	93.99	83.62	0.89	93.2	96.6	90.0	0.93
الكرك	85.70	90.36	81.03	0.90	90.1	94.8	85.5	0.90
الطفيلة	86.40	92.03	80.56	0.88	90.8	95.1	86.3	0.91
معان	82.15	88.37	75.19	0.85	83.2	90.7	75.3	0.83
العقبة	86.79	89.42	83.36	0.93	90.4	94.0	86.5	0.92

المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة

في العام 2005/2004 كان أعلى معدل للقرائية على المستوى الوطني في محافظة العاصمة وللإناث كذلك، وللذكور في محافظة عجلون، وأدنى معدل في محافظة معان وللإناث أيضا، وللذكور في محافظة المفرق.

وفي العام 2013/2012 ارتفعت معدلات القرائية في جميع المحافظات ولكلا الجنسين، وكان مؤشر التعادل بين الجنسين نحو الذكور.

شكل(31) معدلات الأمية للأعمار (15+، 15-24) للعام في العام الدراسي 2005/2004، 2013/2012 حسب المحافظة.

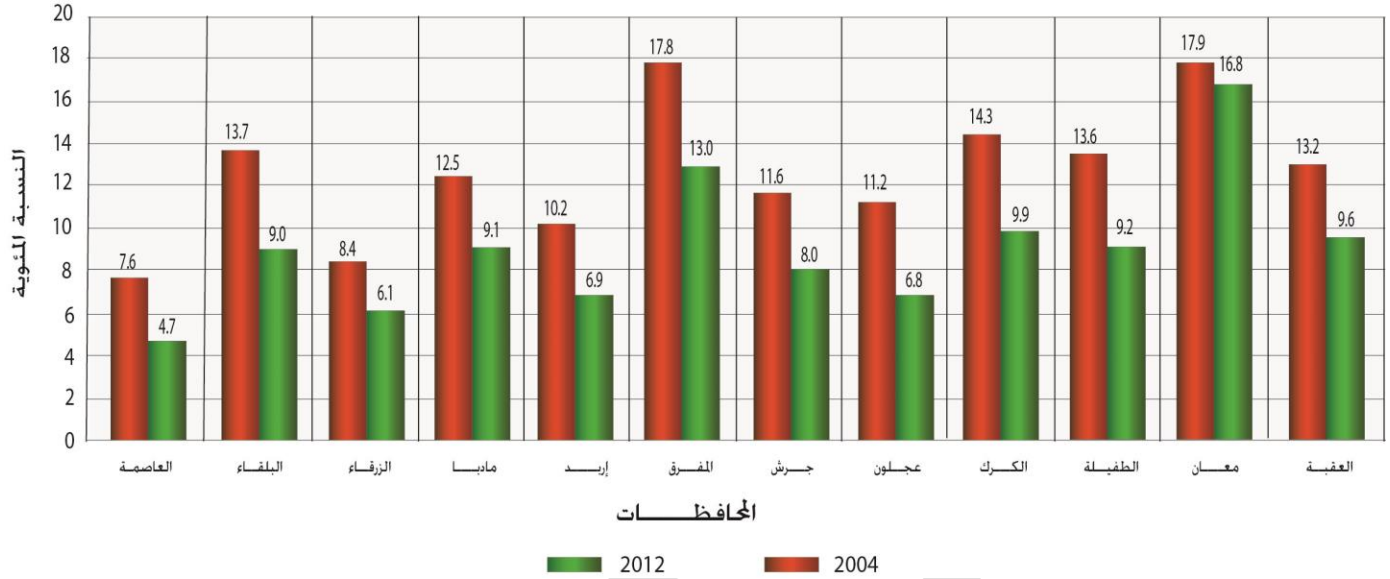

المصدر: جدول (37) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية15-24+ في العام الدراسي 2013/2012 حسب المحافظة وجدول(38) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية+15في العام الدراسي 2013/012 حسب المحافظة.

شكل(32) معدلات القرائية للأعمار (15+، 15-24) للعام في العام الدراسي 2005/2004، 2013/2012 حسب الجنس والمحافظة.

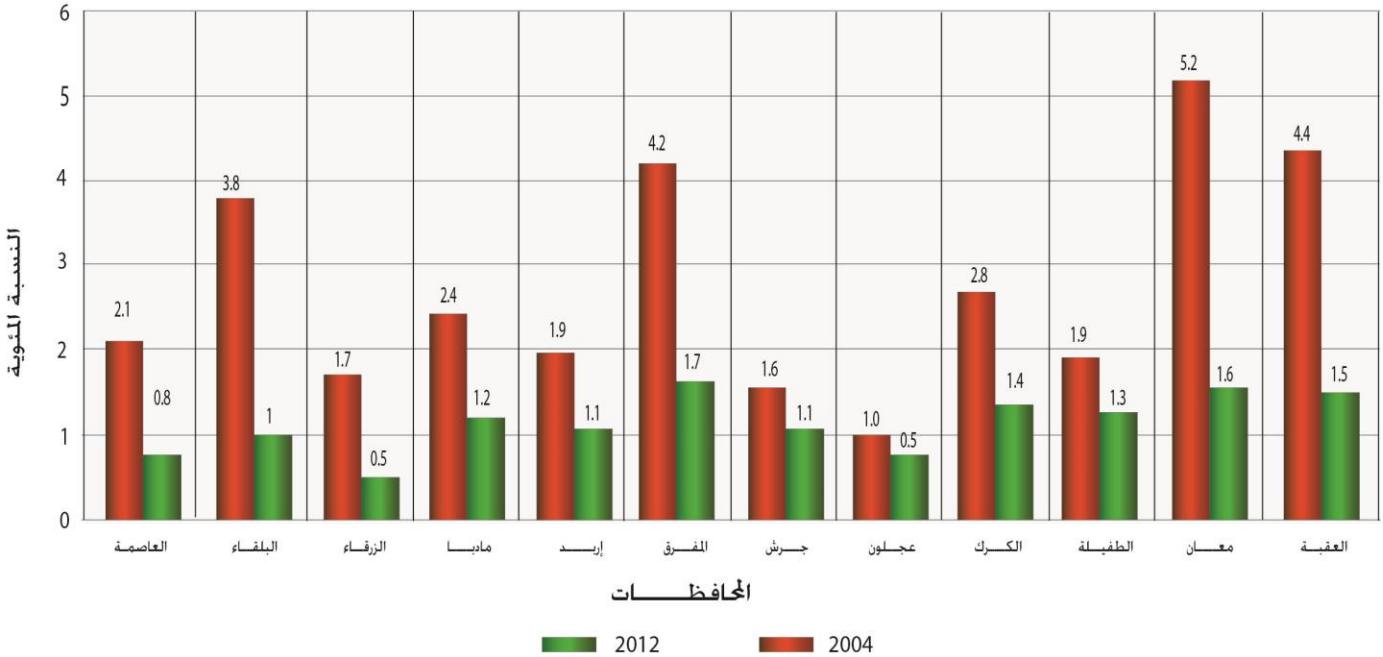

المصدر: جدول (37) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية15-24+ في العام الدراسي 2013/2012 حسب المحافظة وجدول (38) معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية+15في العام الدراسي 2013/2012 حسب المحافظة

وبمقارنة المعدل الوطني (91%) للذكور 95.2% وللإناث 86.7%)بالمستويين – العالمي (82%) للذكور 87 % وللإناث77%)، والوطن العربي (66) للذكور 77% وللإناث 55%)، نجد أن معدل القرائية لهذه الفئة أعلى من المستويين العالمي والعربي، وذلك بسبب الجهود الوطنية التي وجهت لهذا المجال لزيادة معدل القرائية كأحد عناصر التعليم غير النظامي والتعليم لاكتساب المهارات مدى الحياة، وتسعى الجهود الوطنية إلى زيادة هذا المعدل.

ويلاحظ من الجدولين (40) و(41) أن عدد الملتحقين والمراكز ونسبة ملتحق/ة :معلم/ة ونسبة ملتحق/ة :مركز قد تدنت على المستوى الوطني فيما بين العامين الدراسيين2000/199–2005/2004، مما دعا إلى تخفيض النسبة المئوية للإنفاق على برنامج محو الأمية من النفقات الفعلية لموازنة وزارة التربية والتعليم من (0.087)إلى(0.047)، وهذا يؤكد تحسن معدل القرائية في العامين الدراسيين المذكورين على التوالي؛ إذ لم تعد هناك حاجة للتوسع في فتح مراكز جديدة لمحو الأمية .

جدول(39)عدد الملتحقين/ت وعدد المراكز ونسبة ملتحق/ة : معلم/ة، ونسبة ملتحق/ة:مركز في العام الدراسي 2000/1999.

1999–2000	ذكور	إناث	المجموع
الملتحقون	848	5542	6390
المراكز	56	403	459
المعلمون	56	403	459
نسبة ملتحق/معلم	15.14	13.75	13.92
نسبة ملتحق/مركز	15.14	13.75	13.92

المصدر: الناصر، عبدالله سهو، التعليم غير النظامي في الأردن، 2013 .

جدول(40)عدد الملحقين/ت وعدد المراكز و نسبة ملتحق/ة :معلم/ة، ونسبة ملتحق/ة:مركز في العام الدراسي 2005/2004.

2004–2005	ذكور	إناث	المجموع
الملتحقون	406	3415	3821
المراكز	33	291	324
المعلمون	33	291	324
نسبة ملتحق/معلم	12.30	11.73	11.79
نسبة ملتحق/مركز	12.30	11.73	11.79

المصدر: الناصر، عبدالله سهو، التعليم غير النظامي في الأردن، 2013 .

DRAFT

جدول(41)عدد الملحقين/ت وعدد المراكز و نسبة ملتحق/ة :معلم/ة ونسبة ملتحق/ة:مركز في العام الدراسي 2013/2012.

2012 – 2013	ذكور	إناث	المجموع
الملتحقون	318	4956	5274
المراكز	28	469	497
المعلمون	28	469	497
نسبة ملتحق/معلم	11.35	10.56	10.61
نسبة ملتحق/مركز	11.35	10.56	10.61

المصدر: الناصر، عبدالله سهو، التعليم غير النظامي في الأردن، 2013 .

المؤشر (18) تعادل القرائية لدى الجنسين

ركز الأردن على مر العقود الثلاثة الأخيرة على الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها جزءاً من مبادرة الإصلاح الموسعة، ويعد الأردن على رأس دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث معدلات القراءة والكتابة بين صفوف الإناث، إذ وجهت السياسات التربوية في الأصل وحسبما تمت الإشارة له مسبقا إلى إتاحة التعليم ونشره وتعميمه ولكلا الجنسين بالتساوي، وكان للجهود الوطنية دور كبير في الارتقاء بمعدلات القرائية لدى الجنسين وتضييق الفجوة بين الجنسين لا سيما في الفئة العمرية (15-24+) سنه، إذ وصل مؤشر تعادل القرائية على المستوى الوطني(1.0) في العام الدراسي 2005/2004 وبقيت النسبة نفسها في العام 2013/2012، وهذا يعني تكافؤ الفرص المتاحة للنساء بالمقارنة مع تلك المتاحة للرجال، وعلى الرغم من تعادل المؤشر لدى الجنسين في الفئة العمرية (15-24) عاما، إلا أن المؤشر ما زال يميل إلى الذكور الكبار بصورة عامة (15سنة فأكثر)،على الرغم من ارتفاعه في العام الدراسي 2012/ 2013 إلى(0.93) بعد أن كان(0.88) في العام الدراسي 1998/1997.

الممارسات الناجحة في محو الأمية:

نفذت الوزارة العديد من البرامج المشاريع والدراسات التي كانت بمثابة ممارسات ناجحة في محو الأمية في جميع أنواعها ومنها:

1- البرامج والمشاريع

DRAFT

- برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، عام 2003
- مشروع مراكز التعلم المجتمعي من(2003–2006)
- مشروع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في الأردن من(2006–2007)
- مشروع تطوير نظام إدارة معلومات للتعليم غير النظامي (NEF–EMIS) (2005)
- مشروع تقييم وتتبع مستويات القرائية (LAMP) من(2006–2010)
- مشروع الحي المتعلم من(2010–2011)
- مشروع قضاء بلا أمية (قضاء أم الرصاص) من(2008–2012).
- مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم من (2008–2012)

2– الدراسات

- صلات الوصل بين التعليم الرسمي وغير الرسمي عام 2005.
- الدراسة التقويمية لبرنامج محو الأمية عام 2007. وقد حصلت هذه الدراسة على جائزة الإيسيسكو للبحث في مجال محو الأمية لسنة 2008.
- الدراسة التشخيصية لواقع برامج التعليم غير النظامي، عام 2007.
- دراسة لتطوير وتحديث واستحداث مناهج وكتب محو الأمية، عام 2007.
- دراسة حول المشكلات التي تواجه مراكز محو الأمية في مشروع قضاء بلا أمية/قضاء أم الرصاص من وجهة نظر المعلمين والمشرفين والفنيين، عام 2010.
- دراسة أولية أثر سير برنامج التعليم غير النظامي، عام 2011.

التحديات في مجال محو الأمية:

– عدم جاهزية البيئة المادية في بعض المباني التي تشغلها المراكز، وعدم توافر التجهيزات التقنية الحديثة، وشروط الصحة والسلامة العامة .

– تدني الخبرات التعلمية لدى المكلفين بالتدريس في المراكز وحاجتهم إلى دورات تدريبية متخصصة في مجال تدريس الكبار وكيفية التعامل معهم .

– قلة الحوافز المالية للعاملين في المراكز، وعدم احتساب أجور أيام العطل والإجازات الرسمية .

– وجود أكثر من مستوى تعليمي للدارسين في الشعبة الواحدة مما يعيق العملية التعليمية.

–عزوف بعض الأميين عن الالتحاق بمراكز محو الأمية خاصة الذكور منهم، وتسرب الدارسين منهم من هذه المراكز نتيجة الفقر والوضع الاقتصادي للأسر، ومنح العمل أولوية عن التعليم، وكذلك عدم كفاية الحوافز المقدمة للدراسين .

الهدف الخامس: إزالة التفاوت بين الجنسين

تعمل الوزارة على إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين، وتحقيق المساواة بينهما منذ زمن بعيد، ويعد تحقيق هذا الهدف إنجازا أسهم في رفع مكانة الأردن، حيث أصبح من الدول ذات الاحتمالية العالية في تحقيق أهداف التعليم للجميع

DRAFT

قبل عام 2015، مع الحرص على توفير الفرص المتكافئة بين الذكور والإناث لتمكينهم من الانتفاع بفرص التعليم، والتحصيل في تعليم أساسي ذي نوعية جيدة. وتدرك الحكومة الأردنية أن عدم الوصول إلى تحقيق المساواة التامة في التعليم قد امتدت جذوره بفعل الثقافة المجتمعية، ولذلك أجريت تعديلات على مجموعة كبيرة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتم تضمين مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي في الخطط التنموية والأنظمة والتعليمات التي تحكم العملية التربوية بشكل خاص من خلال التركيز على العوامل التي تساعد على تحقيق المساواة كالقوانين والأنظمة والتعليمات، والعمل على تغيير المواقف الاجتماعية، وتقديم الحوافز للحد من تسرب الفتيات، وتوفير المنح الدراسية وبرامج الصحة والتغذية المدرسية، وتشجيع النساء وتمكينهن في القوى العاملة، كما أعدت من خلال استراتيجياتها برامج ومعالجات لتضييق الفجوة بين الجنسين في نوعية التعليم والتدريب، وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار مبادرات الأمم المتحدة حول تعليم الفتيات وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية والصحة المدرسية وغيرها. وقد حقق الأردن في تقرير التنافسية العالمي للعام الدراسي 2013/2014 المركز (27(في نوعية التعليم بعد أن كان في المركز 37 للعام 2011، والمركز 30 في نوعية تعليم الرياضيات والعلوم بعد أن كان في المركز 47 للعام 2011، حيث بلغ معدل علامات الطلبة في الدراسة الدولية **TIMSS** لعام 2011 للإناث في مبحث العلوم (471)، مقابل (428) للذكور، أما في مبحث الرياضيات، فقد بلغ معدل علامات الإناث (420)، مقابل (392) للذكور، وقد تم تناول المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف ضمن الأهداف السابقة، وسيتم التركيز على المجالات التالية:

❖ **السياسات**

لتحقيق التقدم في مجال تغيير الاتجاهات والقناعات المستمدة من موروث العادات والتقاليد المجتمعية، تمت مراجعة السياسات لتنسجم مع التطوير والتحديث ومراعاة النوع الاجتماعي في:

- خطة تطوير التعليم المهني.
- المعايير الوطنية لتنمية المعلمين.
- النتاجات التعليمية العامة والخاصة لمرحلة الطفولة المبكرة.
- معايير تدريب القيادات التربوية .
- أسس الإحلال الوظيفي.
- مشروع تطوير المدرسة والمديرية.
- الإستراتيجية الوطنية للتعليم التي حرصت على مراعاة النوع الاجتماعي في مبادئها الرئيسة وأهدافها من خلال:

- تعزيز دمج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج والممارسات خاصة الرؤية الوطنية للتربية والتعليم ورسالتها.
- تطوير أساليب انتقاء القادة التربويين ودعمهم وتمكينهم لتحقيق العدالة ضمن الحاكمية والإدارة والقيادة.
- التركيز على أدوار النوع الاجتماعي للذكور والإناث، وبيان أثرها في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة في المناهج والكتب المدرسية.

DRAFT

- إجراء دراسات مستمرة حول البيئة التعليمية الفعالة، المراعية للنوع الاجتماعي في بيئة التعلم.
- إيجاد شراكات تمويلية للمنظومة التعليمية مع المعنيين بتعليم الشباب والشابات ضمن المسؤولية والالتزام المالي.
- استقطاب الشراكات الإقليمية كقاعدة للحوار حول الموضوعات والقضايا التربوية الرئيسية مثل محو الأمية وتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة .
- تطوير البرامج والخطط المراعية للنوع الاجتماعي استجابة لمتطلبات سوق العمل والتجديدات التكنولوجية ضمن النتاجات المتوقعة للتعليم المهني الفني.
- تشجيع القطاع الخاص على التوسع في المراكز الثقافية ومراكز محو الأمية التي تقدم فرصاً تدريبية لحاجات السوق من الذكور والإناث ضمن النتاجات المتوقعة للتعليم المستمر مدى الحياة.

قامت الوزارة بجهود ملحوظة لدمج النوع الاجتماعي وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في سياساتها وبرامجها، وتعميم مفاهيم النوع الاجتماعي لدى موظفي الوزارة من الذكور والإناث في المركز والميدان من خلال التدريب على مراعاة النوع الاجتماعي في خطط المدارس والمديريات والإدارات، وفي سير العمل اليومي، ونشر عدد من المقالات بهدف التوعية والتثقيف ضمن رسالة المعلم/ة وعلى الموقع الإلكتروني للوزارة؛ مما كان له الأثر الإيجابي في تحسين مؤشرات النوع الاجتماعي في الكثير من مجالات التعليم.

❖ **المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين/ت**

تم تطوير أدوات لتحليل واقع النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية للصفوف: (الأول والرابع والثامن والعاشر)، للوقوف على تضمينها للمفاهيم والمهارات الحياتية، بما يمثل صورة متوازنة للمرأة، بدلاً من الصورة النمطية، سواءً على مستوى الشكل أم المضمون، لأخذها بعين الاعتبار عند تطوير الكتب المدرسية، كما تم تضمين المفاهيم المتعلقة بالصحة الإنجابية، وحقوق المرأة، وتنظيم الأسرة، وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمشاركة الإناث في لجان التحكيم والفرق الوطنية ولجان التأليف والتوجيه والإشراف، فيلاحظ أن إسهامها لا زال مقيداً لارتباط ذلك بالدرجات العلمية العليا، ومدى تقدمها للمشاركة في هذه اللجان اعتماداً على معايير الكفاءة والخبرة التعليمية والمنهجية وفق آلية المشاركة، مع العلم أنه في عام 2013 كان مؤشر التعادل بين الجنسين في الفرق الوطنية لصالح الإناث، حسب ما يبينه الجدول (42):

جدول (42) مشاركة المرأة في لجان التحكيم والفرق الوطنية ولجان التأليف والتوجيه والإشراف على إعداد الكتب المدرسية.

العام الدراسي	أعضاء التحكيم			الفرق الوطنية			لجان التأليف			لجان الإشراف		
	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين
2012	84	11	0.13	169	81	0.48	300	151	0.50	240	35	0.15
2013	40	24	0.6	49	64	1.30	425	309	0.70	85	22	0.26

المصدر: إدارة المناهج والكتب المدرسية / وزارة التربية والتعليم

❖ **الطلبة**

أكدت التشريعات الرسمية ابتداء من الدستور ومروراً بالقوانين والأنظمة والتعليمات على تحقيق المساواة بين الجنسين بما في ذلك: حق الحصول على التعليم وتوفيره، وتأمين الأبنية المدرسية وكوادرها ومرافقها، وكافة متطلبات العملية التربوية من مناهج وكتب وتجهيزات: كالمكتبات، والمختبرات، والقاعات الرياضية، والأنشطة، والوحدات الصحية بشكل مستقل، مراعاة للبعد الاجتماعي والثقافي .... الخ) .

❖**الابتعاث وتأهيل وتدريب المعلمين/ت**

تنفذ الوزارة حالياً برنامجاً للبعثات لنيل درجة البكالوريوس بعد الثانوية العامة في التخصصات التعليمية حسب حاجات المناطق لضمان فرص المساواة في التعليم، وتستفيد منها على الأغلب المناطق الريفية التي تفتقر إلى مثل هذه التخصصات، إذ تشير الإحصائيات[7] إلى أن عدد الذين استفادوا من هذه البعثات من الذكور أكثر من الإناث في العام الدراسي 2008–2009، بلغ (298) طالباً وطالبة منهم (232) طالباً مقابل (66) طالبة، وذلك لوجود فجوة نوعية في التخصصات التعليمية لصالح الإناث في المجالات العلمية، والهجرات الداخلية والخارجية لسوق العمل من قبل الذكور.

يلاحظ أن نسبة المعلمات الحاصلات على مؤهل أقل من البكالوريوس أعلى من نسبة المعلمين الذكور[8]، وذلك لتدني تكاليف الحصول على هذا المؤهل من جهة، ولتوافر الكليات التي يمكن الدراسة فيها في الحضر والريف على حد سواء، كما أن العمل في مجال التدريس مرغوب به اجتماعياً من قبل الإناث أكثر من الذكور، إضافة إلى تدني الدخل المتأتي من هذه المهنة بشكل لا يفي بحاجات المعلمين الذكور، في حين تتقارب النسب بين الجنسين في مرحلة البكالوريوس، فهذه الدرجة العلمية ليست مرتبطة بمهنة التعليم بالضرورة، أما ما بعد البكالوريوس فإن النسب تميل لصالح الذكور، وربما يعود ذلك إلى المسؤوليات المترتبة على عاتق المعلمة الأم التي يحتم عليها التفرغ للأسرة والأبناء وللظروف الأسرية، وخاصة إذا تطلب ذلك السفر إلى الخارج، إضافة إلى الالتزامات المالية المترتبة على ذلك، أما على مستوى الحضر والريف فلا يوجد فروقات تذكر بين الجنسين، وقد يعود ذلك إلى التوجه العام في الأردن القائم على اقتصاد المعرفة، والتحصيل الأكاديمي بغض النظر عن الفئات الاجتماعية.

ولتقليص الفجوة قامت الوزارة بابتعاث عدد من الموظفات للحصول على مؤهلات ما بعد درجة البكالوريوس لضمان حصول الإناث على فرص مساوية لفرص الذكور في هذا المجال للأسباب المشار إليها أعلاه، وحسب ما يوضحه الجدول (43) :

[7] إحصائيات إدارة العلاقات الثقافية والدولية في وزارة التربية والتعليم

[8] بيانات قسم إدارة نظام المعلومات التربوي/ وزارة التربية والتعليم

جدول(43) أعداد ونسب المعلمين/ت المبعوثين/ت للحصول على مؤهلات علمية للأعوام الدراسية 2004/1999،2005/2000 و 2012 / 2013.

المؤهل	العام الدراسي 2000/1999				العام الدراسي2005/2004				العام الدراسي 2013/2012			
	الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين
بكالوريوس	678	396	282	0.71	0	0	0		0	0	0	
دبلوم عالٍ	0	0	0		629	366	263	0.72	692	320	372	1.2
ماجستير	0	0	1		117	82	35	0.43	22	7	15	2.1
دكتوراه	1	1	0		13	10	3	0.30	0	0	0	

المصدر: إدارة التدريب والتأهيل والإشراف التربوي/ وزارة التربية والتعليم

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الابتعاث لكلا الجنسين للحصول على درجة البكالوريوس، قد توقف في العام الدراسي 2005/2004، وذلك لتوقف الوزارة عن تعيين حملة درجة الدبلوم، وعملت على تأهيل العدد الأكبر من العاملين من حملة دبلوم كلية المجتمع، بينما زادت نسبة الابتعاث لكلا الجنسين للحصول على مؤهلات ما بعد البكالوريوس؛ حرصا من الوزارة على رفع كفايات العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على العملية التعليمية التعلمية ونتاجات الطلبة، كما يلاحظ من الجدول أن الابتعاث لدرجة للدبلوم العالي ودرجة الماجستير كان لصاح الإناث في عام 2013/2012 بسبب سياسات الوزارة التي اتجهت لتأنيث مدارس المرحلة التعليمية الدنيا، ولضمان تحقيق أهداف التعلم للجميع، في حين كان في السنوات 2005/2004 لصالح الذكور.

أما بالنسبة للدورات التدريبية، فيلاحظ إقبال الإناث على الالتحاق بالدورات الداخلية المرتبطة برتب المعلمين التي تؤدي إلى تحسين الدخل، بينما الإقبال على الدورات الخارجية محدود، ويعود ذلك للأسباب نفسها التي ذكرت بشأن الحصول على الدرجات العلمية بعد البكالوريوس كما يبينه الجدول(44) علما بأن دورات **WORLDLINKS** قد توقفت منذ عام 2010 لانتهاء التمويل.

جدول(44) أعداد المعلمين/ت الملتحقين/ت بالدورات التدريبية الداخلية المرتبطة برتب لمعلمين في الأعوام الدراسية 2003/2002، 2005/2004 و 2012/ 2013.

الدورة	العام الدراسي 2003/2002				العام الدراسي2005/2004				العام الدراسي 2012 / 2013			
	الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين	الكلي	ذكور	إناث	مؤشر التعادل بين الجنسين
ICDL	20200	8686	11514	1.33	5200	2496	2704	1.08	7436	2975	4461	1.50
INTEL	4750	1947	2803	1.44	8210	3202	5008	1.56	4865	1946	2919	1.50
WORLDLINKS	188	144	44	0.31	117	82	35	0.43				

المصدر: بيانات إدارة التدريب والتأهيل والإشراف التربوي / وزارة التربية والتعليم

جدول (45) : أعداد الموظفين الذين خضعوا لدورات تدريبية منذ البدء بها وحتى نهاية شهر4 /2014.

البرنامج التدريبي	عدد المتدربين	الذكور	الإناث	عدد الناجحين من الموظفين	عدد الشهادات الصادرة من مراكز الوزارة	التعادل بين الجنسين
برامج محو الأمية الحاسوبية (ICDL، IC3، Cambridge)	114213	45994	68219	62435	79821	1.5
إنتل وأدوات التفكير و إنتل المتقدم عبر الانترنت (Intel)	84803	32278	52525	35356	24645	1.6
World links	4575	1830	2745	2673	2175	1.5

ويوضح الجدول (45) أعلاه أعداد الموظفين الذين خضعوا لدورات تدريبية منذ بدء الدورات وحتى نهاية شهر نيسان لعام 2014، إذ إن التعادل بين الجنسين يميل لصالح الإناث في مختلف البرامج التدريبية لعام 2014، وذلك نتيجة رغبتهن في تطوير أدائهن، وبسبب أن سياسات الوزارة المتعلقة بتأنيث المرحلة الدنيا، فقد استدعى تعيين عدد من المعلمات.

مشاركة المرأة في المراكز القيادية والإدارية:

اهتمت وزارة التربية والتعليم بتقليص الفجوة بين الذكور والإناث لتمكين المرأة؛ استجابة للتوجه العام على المستويين المحلي والعالمي، والبحث عن الكفاءات بغض النظر عن الجنس.

وقد وصلت نسبة إشغال الإناث للمناصب رفيعة المستوى في وزارة التربية والتعليم إلى(9%) فقط عام 2004 مقارنة مع (91 %) لصالح الذكور، وارتفعت إلى نسبة(11%)عام 2006 للإناث، و(89 %) للذكور؛ أي بنمو ضئيل حوالي 1% سنويا، بينما وصلت في عام 2013 إلى (13%) للإناث، و(87) للذكور، وذلك لأسباب عزوف الإناث أنفسهن عن المراكز المتقدمة، وكذلك طبيعة رغباتهن وأولوياتهن في العمل، إضافة إلى الجانب الثقافي لبعض أولياء الأمور الذكور الذين يفضلون عمل المرأة في الوظائف الفنية الدنيا، والشكل الآتي يوضح هذه النسب:

DRAFT

شكل (33) نسب القيادات حسب الجنس في وزارة التربية والتعليم للأعوام 2004، 2006 ، 2013.

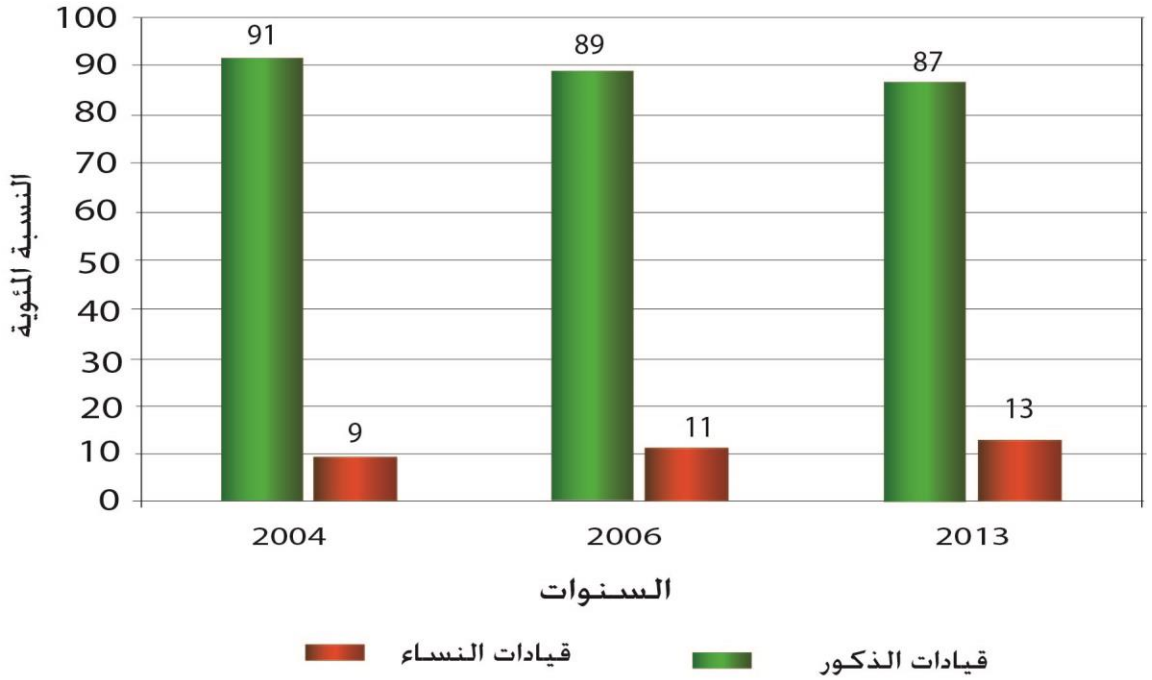

المصدر: بيانات قسم النوع الاجتماعي/وزارة التربية والتعليم

الممارسات الناجحة في محور إزالة التفاوت بين الجنسين

1. مأسسة النوع الاجتماعي ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة.
2. مراجعة المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين والخطط والمشروعات التربوية، وتطوير أدوات لتحليل حساسية النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية؛ لمعرفة مدى استجابتها للنوع الاجتماعي.
3. تمكين وتدريب جميع رؤساء الأقسام من الإناث في مركز الوزارة ومديريات التربية في الميدان على برامج متنوعة متعلقة بالنوع الاجتماعي.
4. إصدار مطبوعات تربوية تتعلق بالنوع الاجتماعي ونشرها، من ملصقات، ودليل إرشادي، ودليل تدريبي.
5. إعداد إستراتيجية وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وخططها وبرامجها.
6. إصدار دراسات بعنوان حول مؤشرات النوع الاجتماعي في مختلف قطاعات التعليم.

التحديات في مجال التفاوت بين الجنسين

- الثقافة المجتمعية عند بعض الإناث بتفضيل العمل في وظائف محددة.
- عدم الرغبة عند فئة من الإناث للإلتحاق بالعمل.
- تدني الوعي لدى بعض الموظفات بحقوقهن الوظيفية .
- وجود فجوة في إشغال الوظائف القيادية العليا في مركز الوزارة.
- صعوبة التوفيق بين متطلبات الوظائف القيادية العليا والعمل داخل المنزل .
- تدني نسبة مشاركة المرأة في اللجان الفنية .

DRAFT

6- الهدف السادس : نوعية التعليم

تسعى الأهداف الإستراتيجية للتربية في الأردن إلى تحقيق التميز؛ ليتصف كل فرد بشخصية خلوقة متزنة ومسؤولة؛ ليضمن النظام التربوي فاعلية كل مواطن في المجتمع، وامتلاكه للمهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة .

كما يسعى النظام التربوي إلى الارتقاء بمستوى تحصيل الطلبة في: امتحان الثانوية العامة وفي الصفوف الأخرى، والامتحانات الدولية، وتخفيض نسبة أمية الكبار، وتأكيد تقليل التباين في التحصيل بين الفئات حسب الجنس والعرق، والتباينات الاجتماعية والمكانية؛ مما يعزز التجانس بين أبناء الوطن.

ولتوفير التعليم للجميع قامت الوزارة بتوفير المدارس وتحسين بيئتها لتكون صحية ومواتية للتعلم، ومجهزة بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع الطلبة على المواظبة والبقاء في المدرسة من خلال برامج تغذية تركز على المناطق الفقيرة، بالإضافة إلى إشراك الطلبة في نشاطات مدرسية لاصفية إضافية خارج أوقات الدوام المدرسي، وتوفير بيئة آمنة خالية من العنف والإساءة، وفي هذا الجانب حققت الوزارة العديد من الإنجازات التي كفلت حماية الأطفال ووقايتهم من التعرض للعنف والإساءة مثل:

- تضمين مفاهيم حماية الطفل من الإساءة في مناهج الصفوف الثلاثة الأولى.
- إدماج مفاهيم حماية الطفل من الإساءة في الإطار العام والنتاجات العامة والخاصة لمناهج رياض الأطفال.
- إعداد وتطبيق دليل المرشدين والمرشدات التربويين في المدارس الأردنية حول حماية الطفل من الإساءة (8–12) سنة، إذ تم إعداده ودعمه بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني، حيث يُعنى بشكل خاص بالأطفال في المرحلة العمرية من (8– 12) سنة، بهدف الحد من العنف الأسري وبخاصة نحو الفتيات الإناث عن طريق تعزيز دور المرشد، والاستعانة بالمجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة في تقديم الندوات والمحاضرات التوعوية المختلفة.
- إطلاق مجموعة من المبادرات مثل الفنون في حماية الطفل، ومشروع الثقافة للمتسربين، ومشروع الحد من عمالة الأطفال.

ولتوفير التعليم وتحسين جودته قامت الوزارة بالعديد من المبادرات مثل:

أولاً: المبادرات والبرامج لتوفير التعليم وتحسين جودته من خلال :

1- مبادرة شراكة الجهود الوطنية للتوعية والتثقيف الصحي والمجتمعي ومن أنشطتها : إعداد وتوزيع نشرات صحية تثقيفية، وعقد الدورات التدريبية لمعلمي/ت الصحة المدرسية، وإشراك الطلبة في المسابقات والمعارض الصحية المحلية والدولية، والمشاركة في تنفيذ البرنامج الوقائي لأمراض الفم والأسنان، بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ برامج مكافحة التدخين، والتعاون مع برنامج الإيدز الوطني، ثم التنسيق والمشاركة مع الجهات المقدمة للخدمات الصحية، وإعداد الأدلة ذات العلاقة بالصحة، والمشاركة في إعداد وتنفيذ فعاليات مشروع مدارس الكفاءة الصحية .

2- برنامج شركاء الإعلام لصحة الأسرة / جامعة جونز هوبكنز: ويتم هذا البرنامج بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم، ويهدف لتحديد أولويات الإستراتيجية الوطنية للإعلام الصحي، ومن مبادراته مدارس الكفاءة الصحية في (5) مدارس؛ اثنتين في الوسط، ومثلهما في الشمال،

DRAFT

وواحدة في الجنوب، وتضمنت المبادرة أربعة محاور رئيسة: التغذية السليمة، والنشاط الرياضي، والنظافة الشخصية، والتدخين.

3- **مبادرة تركيز الموارد على صحة مدرسية فعاله** :FRASH وقد أطلقتها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بالتربية والصحة والطفولة والتنمية ضمن إطار برنامج عمل داكار، 2000، ويتم تنفيذ المبادرة في ست دول عربية من بينها الأردن، وتمتد برامج عملها في ثلاث مراحل من 2002-2007، وتهدف إلى إنشاء شبكة من الشراكات في مجال التثقيف الصحي بشكل عام والتوعية حول مرض الإيدز، وتحديد النقص والحاجة لبناء القدرات في مجال التوعية، ثم تحديد نوع وإطار النشاطات التي يمكن لهذه المؤسسات أن تنفذها . وتشمل المبادرة :تطوير السياسات الصحية، وتحديث برامجها وخدماتها في المدرسة والمجتمع، فضلا عن توفير المياه الصحية للمدارس، وتعزيز التعليم الصحي المبني على المهارات.

4- **مبادرة التعليم الأردنية (JEI)/2003 :**

وتهدف إلى تنفيذ تعلم نوعي فعّال قائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتسريع التطوير التربوي في الأردن (ER)، وتوفير نموذج تعليمي ريادي، يمكن نشره في دول المنطقة من خلال تحقيق الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (PPP). **وللمبادرة ثلاثة مسارات هي:**

5- **المدارس الاستكشافية:** وتهدف إلى تقديم مقاربات وأساليب تعلمية جديدة، تمكن الطلبة ومعلميهم من اكتساب مهارات اقتصاد المعرفة اللازمة للقرن الحادي والعشرين، بما في ذلك تنمية قدراتهم. وقد اختيرت هذه المدارس لتجريب وحدات التعلم الإلكتروني فيها لسبعة مباحث محورية.

6- **التعلم المستدام** الذي يدعم الرؤية الأردنية لبناء اقتصاد معرفة عن طريق توفير فرص تعلمية مستمرة مدى الحياة للمجتمع الأردني .

ثانياً: تطوير التعليم والتعلم:

يتم من خلال هذا المكون مراجعة وتطوير السياسات والممارسات المتعلقة بالمعلمين سواء ما يتعلق بتعيين المعلمين أو بالتنمية المهنية لهم، ومراجعة المناهج الدراسية ومصادر التعلم المختلفة بما فيها توظيف تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة لأساليب تقويم تعلم الطلبة التي طُورت في المرحلة الأولى من مشروع التطوير (ERfKE I) والتأكد من تقديم الدعم اللازم للتطورات المستجدة من خلال المجالات التالية:

- **مجال المناهج المدرسية:**

1. إقرار الإطار العام للمناهج والتقويم، والأطر العامة والنتاجات العامة والخاصة للمباحث الدراسية كافة.
2. مراجعة الكتب المدرسية، بحيث على تضمين المناهج والكتب المدرسية مهارات اقتصاد المعرفة، إضافة للتوجه نحو استخدام استراتيجيات وأساليب تعلم جديدة، تساهم في تحفيز القدرات العقلية العليا، والتفكير الناقد.

DRAFT

3. تطوير الخطة الدراسية للصفوف الثلاثة الأولى وإقرارها، ومن أبرز ملامحها؛ التركيز على اللغة العربية والرياضيات، وتكثيف المهارات الرئيسة والتركيز عليها في هذه الصفوف، إضافة إلى تفعيل الحصص في تقديم نشاطات تعليمية للطلبة من ذوي المهارات المتدنية من الفئات كافة.
4. مراجعة الخطة الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي اعتماداً على الملاحظات الواردة من الميدان التربوي وورش العمل والتجارب الدولية والمعايير المنهجية للخطط الدراسية.
5. تطوير الكتب المدرسية للتعليم الصناعي في تسعة تخصصات صناعية للمستويات الأربعة بواقع (57) كتاباً.
6. تطوير أدلة المعلم للتعليم المهني للفروع الزراعي، الاقتصاد المنزلي، الفندقي والسياحي للمستويين الأول والثاني بواقع (16) دليلا، والمستويين الثالث والرابع بواقع (12) دليل معلم.
7. البدء في مراجعة كتب الصفوف (4–7) وتطويرها اعتماداً على معايير محددة.
8. تطوير أساليب التقييم ومؤشرات الأداء للطلبة، وتدريب المعلمين عليها، وطباعة كتيبات تقييم أنماط التعلم والاختبار التشخيصي، والتدريب عليها، وتطوير أساليب التقويم ومؤشرات الأداء للطلبة، وتدريب المعلمين عليها.
9. تطوير برامج لبناء القدرة المؤسسية وتنفيذها لموظفي إدارة التربية الخاصة، والتدريب على برامج لذوي الإعاقات، والموهوبين، وصعوبات التعلم.
10. تطوير برامج لذوي الاحتياجات الخاصة وتنفيذها، مثل: فقدان السمع والبصر، وبرنامج تطوير الإرشاد، والحد من العنف، والمراكز الريادية، وغرف المصادر.
11. تطوير برامج لبناء القدرة المؤسسية لموظفي إدارة التعليم المهني والإنتاج، وتنفيذها والتدرب عليها، وكذلك مراجعة وتطوير التخصصات المهنية الحالية؛ لتكون متسقة مع السياسات التربوية المهنية, واقتصاد المعرفة.

- **مجال تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية عن طريق إدخال المهارات الإدارية والفنية والشراكة مع الشركات العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بتصميم برامج وحلول تعليمية وتنفيذها، من خلال:**

1. إعداد مسودة إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوزارة التربية والتعليم وخطة العمل المرتبطة بها.
2. تدريب فريق من المتخصصين في مركز الملكة رانيا العبد الله على تطوير محتوى تعلم إلكتروني، وذلك من خلال تطوير (10) محتويات تعلم إلكترونية لخمسة مباحث، وقد تم نشرها على منظومة التعلم الإلكترونية (EduWave).
3. ربط مدارس وزارة التربية والتعليم بشبكة الإنترنت لتسهيل الوصول إلى مواد التعلم الإلكترونية وبنسبة تصل إلى (92 %).
4. تنفيذ مسح وطني شامل لانتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدارس المملكة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومبادرة التعليم الأردنية.

DRAFT

- **مجال الامتحانات، والاختبارات وذلك من خلال:**

1- إجراء الاختبارات الوطنية لتقييم ما اكتسبه الطلبة من مهارات النتاجات التعلمية في نهاية الصفوف (الرابع والسابع والعاشر والثانوية العامة)، حيث ستكون امتحانات نهاية الصفوف الأربعة مطابقة للمعايير الدولية، كما يجري العمل على إعداد بنك أسئلة للامتحانات على المستوى الوطني.

2- تنفيذ البرامج العديدة لتحسين نوعية التعليم التي يتم قياسها من خلال المؤشرات المعتمدة دولياً، والتي يركز أغلبها على الاختبارات، ومن أهمها:

- **الاختبارات الوطنية :**

الاختبار الوطني ، التقويم الشخصي، الاختبارات الإلكترونية، بنك الأسئلة، مؤشرات الأداء للمباحث والصفوف المختلفة، التقويم الصفي، الامتحان العام، برنامج تقييم وتتبع مستويات القرائية، مبادرة الشبكة الإقليمية للبحث التربوي.

- **الاختبارات الدولية :**

1- البرنامج الدولي لتقييم الطلبة.

2- الدراسة الدولية لتوجهات الطلبة في الرياضيات والعلوم (PISA2012)، (TIMSS 2011)

3- الدراسة الوطنية التقويمية لمهارات الاقتصاد المعرفي. (NAFKE 2011)

إجراء العديد من الدراسات مثل:

- الدراسة التقييمية للبرنامج التطويري العلاجي لتحسين أداء طلبة الصف الرابع الأساسي لذوي التحصيل المتدني في مبحثي اللغة العربية والرياضيات.

- دراسة الكشف عن الأخطاء الشائعة لطلبة الصف السابع الأساسي في مباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم.

تنفيذ المشروعات العديدة لتحسين نوعية التعليم مثل:

- مشروع تطوير الثانوية العامة.
- مشروع مؤشرات الأداء.
- مشروع بنك الأسئلة.
- مشروع الاختبارات الإلكترونية.
- مشروع التقويم الصفي(التقويم الواقعي، الاختبارات الوطنية، التقويم التشخيصي) .
- إعداد تصور مقترح لتطوير امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بمشاركة المعنيين كافة للوصول إلى توافق وطني على نموذج تطويري لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بالتزامن مع تطوير مسارات الثانوية العامة (الأكاديمي والمهني).
- إعداد نظام تقويمي متكامل يعتمد في الأساس على معايير ومؤشرات الأداء بمستوياتها الأربعة المعتمدة في الأدلة، وبناء الاختبارات كافة وفقها.
- بناء بنك الأسئلة على برمجية (Certs) أو أي برمجية أخرى تفي بأغراض بنك الأسئلة والاختبارات الإلكترونية لإجراء امتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة إلكترونيًا على مراحل.

DRAFT

ثالثاً: إدارة المعرفة:

ويهدف إلى اعتماد إستراتيجية متطورة لإدارة المعرفة في الوزارة؛ للارتقاء بها لتصبح مجتمع تعلم من خلال تهيئة العاملين في الوزارة، وتدريبهم وتمكينهم ليكونوا "عمال معرفة" وامتلاك كفايات صنع القرارات الرشيدة وحل المشكلات والتعلم التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يستخدمها النظام التربوي الأردني، وأخيرا نقل وتحويل المعلومات المهمة والخبرات الأساسية التي تمتلكها الوزارة للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب؛ ليتم تضمينها في الأنشطة الإدارية المختلفة، والتركيز على المعلم/ة بوصفه جوهر العملية التعليمية من خلال التدريب المستمر لتمكينه من تنمية مهارات الطلبة بأساليب التدريب الحديثة، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

رابعا: الإدارة الحاكمية:

أ- هيكل تنظيمي مطور

- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الخاص بوزارة التربية والتعليم ليكون موائماً وداعماً لبرنامج التطوير المبني على المدرسة والمديرية وذلك بهدف تحسين فاعلية النظام وكفاءته على المستويات الإدارية كافة حيث بلغت نسبة تطوير الهيكل التنظيمي في نهاية عام 2013 (75%) بالمقارنة مع العام 2010 كانت (60%) وهذا تطلب زيادة في الصلاحيات والمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي وخاصة الصلاحيات الممنوحة لمديري التربية والتعليم ومديري المدارس لتحقيق رؤى وزارة التربية والتعليم أن المدرسة وحدة أساسية للتطوير.
- بالنسبة لتفويض الصلاحيات لمختلف المستويات الإدارية في وزارة التربية والتعليم بقيت ما نسبته (85%) في نهاية عام 2013 بالمقارنة بالعام 2010 التي بلغت نسبة تفويض الصلاحيات فيها للمستويات الإدارية المختلفة (85%) .

ب- خطة تطويرية على مستوى المدرسة :

- تطبيق خطة محلية معدة ومعتمدة ومنفذة على مستوى المديريات والمدارس بما نسبته 75% من مديريات ومدارس المملكة (خطة برنامج تطوير المدرسة والمديرية) بالمقارنة مع عام 2010 كانت نسبة تطبيقها (0%).

جـ - إطار عام للسياسات التربوية

- اعتمدت وزارة التربية والتعليم إطار عام للسياسات التربوية في العام 2006.

د - وثيقة إحلال وظيفي

- طبقت وزارة التربية والتعليم سياسة الإحلال الوظيفي في المركز والميدان في عام 2010 بنسبة (30%)

هـ- التخطيط الاستراتيجي:

- أقرت وزارة التربية والتعليم خطة إستراتيجية منسجمة مع توجهات القطاع التربوي من عام 2009 إلى 2013 وحالياً تعمل وزارة التربية والتعليم على إعداد خطة إستراتيجية خمسيه تمهيداً لإقرارها للأعوام 2014 - 2018.

DRAFT

– قامت وزارة التربية والتعليم ببناء شراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة بالتربية والتعليم بنسبة (65%) بالمقارنة مع عام 2010 كانت نسبة تطبيقها (40%).

و – الاتصال والخدمات:

- تطوير واعتماد إستراتيجية للاتصال للأعوام 2012–2013 في وزارة التربية والتعليم تساهم في تطوير عمليات الاتصال المؤسسي في المدارس ومديريات التربية والتعليم وفق أفضل الممارسات المطبقة في مجال الاتصالات ولقد نفذت الوزارة (92%) من فعاليات الخطة التنفيذية لإستراتيجية الاتصال لعام 2013.
- توفير بنية تحتية للتكنولوجيا بما نسبته (92%) مما يعزز عمليات الاتصال التكنولوجية الحديثة في كل من مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس التابعة لها .
- شاركت الوزارة في تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية لسرعة وسهولة التواصل مع متلقي الخدمة والمؤسسات الأخرى من خلال استخدام الرسائل القصيرة ومركز الاتصال الوطني وشبكة الحكومة الآمنة (SGN).
- عملت الوزارة على رفع نسبة رضا متلقي الخدمة أو المتعاملين مع الوزارة من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات والتميز والسرعة في أداء الخدمة من خلال قسم خدمة الجمهور وأقسام الإدارات التي تقدم الخدمات المباشرة إلى متلقي الخدمة من خلال إعداد أدلة الخدمات المقدمة من قبل وزارة التربية والتعليم على كافة المستويات الإدارية ونشره على الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة بنسبة (92%) بالمقارنة مع عام 2010 كانت نسبة تطبيقها (70%).

ز – المساءلة والشفافية:

- تعمل الوزارة على مراجعة وتطوير لنظام المساءلة العامة والمهنية مما يعكس جودة الأداء لكل من الأداء الفردي أو المؤسسي .
- قامت الوزارة بإعداد نظام جودة لرياض الأطفال الحكومية بالتعاون مع برنامج دعم وتطوير التعليم وتطبيقه على كافة رياض الأطفال.
- أنشأت الوزارة مديرية للمعايير التربوية
- إعداد نظام اعتماد المدارس الصحية.

ح– ترشيد القرارات التربوية:

- تطوير نظام المعلومات التربوي في وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسكو بهدف ترشيد القرار التربوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة الموثقة والمحدثة للتمكين من بناء البدائل والسيناريوهات لمتخذي القرار.
- قامت الوزارة بالربط الكامل ما بين قواعد البيانات الجغرافية (GIS) مع نظام إدارة المعلومات التربوية(EMIS).

DRAFT

- تأهيل العاملين في مجال صنع القرار في كافة المستويات الإدارية لاستخدام نظام إدارة المعلومات التربوية من خلال تدريب كادر جميع مديريات التربية والتعليم وعددها (42) مديرية بالإضافة إلى كوادر (355) مدرسة بنسبة بلغت (85%).

ط- الموازنة الموجهة بالنتائج

- اعتماد منحنى استراتيجي متكامل للتخطيط التربوي يستند إلى المعلومات الدقيقة والموثقة لعقلنة القرار التربوي ويرتبط بالموازنة الموجه بالنتائج.

ي- مراقبة وتقييم برامج مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة

تم وضع إطار للمتابعة والتقييم للمشروع وتنفيذه خلال مراحل المشروع المختلفة من خلال إجراء 32 دراسة تقييمية بما فيها الدراسات التقييمية الدولية TIMSS و PISA .

الممارسات الناجحة في محور نوعية التعليم:

نفذت الوزارة العديد من البرامج لتحسين نوعية التعليم ، و قياسها يتم من خلال المؤشرات المعتمدة دولياً والتي يركز أغلبها على الاختبارات ، ومن أهمها في :

1- مجال ضبط وتحسين نوعية التعليم من خلال:

* مجال الاختبارات الوطنية :

- الاختبار الوطني - التقويم الشخصي- الاختبارات الإلكترونية- بنك الأسئلة- مؤشرات الأداء للمباحث والصفوف المختلفة- التقويم الصفي- الامتحان العام- برنامج تقييم وتتبع مستويات القرائية- مبادرة الشبكة الإقليمية للبحث التربوي.

* مجال الاختبارات الدولية:

- البرنامج الدولي لتقييم الطلبة
- الدراسة الدولية لتوجهات الطلبة في الرياضيات والعلوم (TIMSS 2011) .
- الدراسة الوطنية التقويمية لمهارات الاقتصاد المعرفي.

2- إجراء العديد من الدراسات التقيمية مثل:

- الدراسة التقييمية للبرنامج التطويري العلاجي لتحسين أداء طلبة الصف الخامس الأساسي ذوي التحصيل المتدني في مبحثي اللغة العربية والرياضيات.

-الدراسة الوطنية التقويمية لمهارات الاقتصاد المعرفي

-دراسة الكشف عن الأخطاء الشائعة لطلبة الصف السابع الأساسي في مباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم.

-دراسة تقويم الكتب المدرسية الجديدة ومدى تطبيق المدارس لها ضمن مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة.

DRAFT

3- بناء نظام إدارة المعلومات التربوية EMIS: إنشاء موقع إلكتروني للخريطة المدرسية لتوظيفها في التخطيط والبحث التربوي وسهولة استخدامها.

4- تبني منهجية إعداد مشروع الموازنة الموجهة بالنتائج (لربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي)، وإطار إنفاق متوسط المدى.

5- ربط نظام إدارة المعلومات التربوية(EMIS) بنظام المعلومات الجغرافية (GIS) وقواعد البيانات الداخلية والخارجية. (ضمن مشروع ERfKE2 الذي يرتبط مع الهدف السادس من أهداف داكار للتعليم للجميع).

6- البدء بمشروع توكيد وضمان جودة التعليم في مدارس الوزارة وبناء معايير جودة للنظام التعليمي لتطبيق برنامج تطوير الأداء المؤسسي.

7- تبني منهج الإدارة والحاكمية الرشيدة (التوجه نحو اللامركزية وتفويض الصلاحيات (مدرسة، مديرية ، مركز).

8- إعداد سياسات الاحتفاظ بالعاملين والإحلال الوظيفي ، بهدف تحفيز العاملين في الوزارة والحد من تسربهم.

9- مراجعة التشريعات التربوية ، بهدف ترشيد القرار التربوي وتحصينه .

10- إقرار سياسات التنمية المهنية المستدامة للعاملين لتحفيزهم ورفع مستواهم الأكاديمي والثقافي.

التحديات والمعيقات في محور نوعية التعليم:

على الرغم من الإنجازات المتحققة في نوعية التعليم إلا أن هناك جملة من التحديات والمعيقات ما زالت تؤثر على نوعية التعليم ومنها:

1- مركزية النظام التعليمي وتشعبه.

2- تدني الثقافة المؤسسية في الاعتماد على البيانات في اتخاذ القرار التربوي.

3- تراجع دور الاشراف التربوي في تحسين الممارسات التدريسية.

4- تدني الاستثمار في الموارد البشرية.

5- تدني مستوى الاستفادة من الدراسات والتقارير والاختبارات التقييمية وعدم عكسها على الخطط .

6- ضعف السياسات المعتمدة في التعيين في المهن التعليمية في الوزارة.

7- تعدد مسارات التعليم وتشعبها.

8- تراجع مستوى الكفايات التدريسية عند الملتحقين بالتعليم نتيجة ضعف برامج الإعداد في الجامعات.

9-تدني مستوى بعض المناهج والكتب المدرسية وعدم قدرتها على تمكين الطلبة من المهارات المطلوبة

10- ضعف برامج التنمية المهنية أثناء الخدمة.

11- عدم الاستقرار في السياسات التعليمية.

12- ارتفاع عدد المدارس المستأجرة وعدد مدارس الفترتين واكتظاظ الصفوف.

13- عدم الاعتماد على نتائج البحث العلمي في توجيه السياسات.

14- التركيز على مهارات الحفظ نتيجة طبيعة الامتحانات والاختبارات المعتمدة.

15- الاعتماد على الاستراتيجيات والأساليب التدريسية التقليدية وخاصة في مدارس الذكور.

16- ضعف دافعية الطلبة نحو التعلم.

DRAFT

ملخص المؤشرات المتحققة لأهداف التعليم للجميع
للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي			الانحراف	المبررات
			2000/1999	2005/2004	2013/2012		
الهدف الأول: الرعاية والتّعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	معدل القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال على المستوى الوطني) KG2)	%56	30.2%	%34.4	%58.3	%2.3	الخطط والبرامج والمشاريع، واهتمام الوزارة في التوسع وجهود القطاع الخاص، والوعي بأهمية الاستعداد للتعلم لدى الأهل
	النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا في رياض الأطفال) KG2)	%56	%38.7	%47.7	58.3%	%2.3	الخطط والبرامج والمشاريع، واهتمام الوزارة في التوسع وجهود القطاع الخاص، والوعي بأهمية الاستعداد للتعلم لدى الأهل
	نسبة المعلمات المؤهلات في مرحلة رياض الأطفال "المرخص لهن بالتدريس"(البكالوريوس) المستوى الوطني	%100	12.2%	19.4%	86.5%	% 13.5 –	بسبب الأعداد التي تم تعينها من قبل قطاع التّعليم الخاص وعدم وجود تشريع ضابط لذلك
	الوزارة	%100	%20	62.5%	90.2%	% 9.8 –	بسبب الأعداد التي تم تعينها قبل صدور الشروط في القانون
	نسبة الطلبة ذوي الاستعداد للتعلم	%100	ـــــــ	ـــــــ	%77.7	ـــــــ	لم تستخرج النتائج بعد

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي			الانحراف	المبررات
			2000/1999	2005/2004	2013/2012		
	نسبة الرياض المحققة لمعايير الترخيص للرياض	%70	ـــــــ	ـــــــ			
الهدف الثاني: تحسين نوعية التّعليم	نسبة المعلمين المؤهلين في التّعليم الابتدائي "المرخص لهم بالتدريس" حكومية	%95	56.1%	76.6%	90.9%	-%4.1	بسبب الأعداد التي تم تعينها قبل صدور الشروط في القانون
	خاص		52.1%	62.3%	72.3%	-% 22.7	بسبب الأعداد التي تم تعينها من قبل قطاع التّعليم الخاص وعدم وجود تشريع ضابط لذلك
	معدل (طالب/معلم) في التّعليم الابتدائي	19	22.4	20.3	18.55	0.45	بسبب السياسات في استثمار الموارد المالية والبشرية
	نسبة الطلبة في مدارس الفترتين (وزارة التربية)	%1.5	%8.5	%7.65	%10.8	-% 9.3	بسبب الهجرات القسرية، والنمو السكاني والهجرة من القطاع الخاص للعام، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
	نسبة الطلبة في المدارس المستأجرة (وزارة التربية)	%2	%9.22	%6.22	%10.95	-% 8.95	بسبب الهجرات القسرية، والنمو السكاني والهجرة من القطاع الخاص للعام، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
	نسبة الطلبة المستفيدين من برامج المتفوقين وبرامج ذوي الاحتياجات الخاصة	%2.5	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	
	نسبة الطلبة المشمولين	%100	ـــــــ	ـــــــ	%15	-%85	بسبب محدودية الموارد المالية وارتفاع التكلفة ، وتم إعطاء الأولوية

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي			الانحراف	المبررات
			2000/1999	2005/2004	2013/2012		
	ببرنامج التغذية المدرسية لمرحلة التعليم الابتدائي						للمناطق النائية
	نسبة المواد الالكترونية الإثرائية المعدة	%100	ـــــــ	ـــــــ	%80	%20-	بسبب محدودية الموارد المالية، والتطور التكنولوجي المتسارع، وارتفاع الكلفة، والتركيز على البنية التحتية
	نسبة المباحث التي تستخدم الاختبارات الالكترونية	%90	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	
	النسبة المئوية للمدارس المربوطة بالانترنت	%100	ـــــــ	ـــــــ	%92	%8-	بسبب عدم وجود شبكات اتصال وطنية في تلك المناطق
	معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التّعليم الأساسي	%0.8	%0.81	%1.28	1.05%	% 0.25-	بسبب عدم مواءمة برامج الإعداد في الجامعات، وبرامج التدريب أثناء الخدمة، والتطور التقني، والاضطرابات السياسية الخارجية التي أثرت على اكتظاظ بعض الصفوف في المراحل المختلفة
	معدلات البقاء في الدراسة حتى الصف السادس	100%	%95.1	%97.3	99%	% 1-	لم تستكمل كل البرامج والمشاريع التطويرية حتى نهاية الأمد
	معامل الكفاءة	100%	%95.6	%96.9	%99.2	% 0.8-	لم تستكمل كل البرامج والمشاريع التطويرية حتى نهاية الأمد
	نسبة القيادات التربوية المدربة	%100	ـــــــ	ـــــــ	%80	%20-	الخطة مستمرة في تدريب القياديات حتى نهاية الأمد ستكتمل النسبة
	المعدل الإجمالي للالتحاق في	100%	%100	%100	104.3%	4.3+	بسب أن هناك طلبة قادمون من الخارج وعمرهم الزمني أعلى من

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي			الانحراف	المبررات
			2000/1999	2005/2004	2013/2012		
	الصف الأول الابتدائي						العمر اللازم، وكذلك طلبة المناطق النائية
	معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي	100%	%97	%96	99.9%	0.1-	بسبب السياسات والمشاريع والخطط والجهود المبذولة من الوزارة
	نسبة القيد الإجمالي في التّعليم الابتدائي	100%	%94.8	%99	101.3%	% 1.3+	بسب أن هناك طلبة قادمون من الخارج وعمرهم الزمني أعلى من العمر اللازم، وكذلك طلبة المناطق النائية
	نسبة القيد الصافي في التّعليم الابتدائي	100%	%93.2	%96.7	99.8%	% 0.2-	بسبب السياسات والمشاريع والخطط والجهود المبذولة من الوزارة
	الإنفاق العام الجاري على التّعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	1.5%	%1.9	1.8%	1.83%	%0.33+	بسبب اهتمام وتوجيه القيادة السياسية والدعم الخارجي، والنتائج المتحقق في مفاصل النظام التّعليمي
	وللطالب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد.	17%	18.4%	17.8%	20.6%	% 3.6+	بسبب اهتمام وتوجيه القيادة السياسية والدعم الخارجي، والنتائج المتحقق في مفاصل النظام التّعليمي
	الإنفاق العام الجاري على التّعليم الابتدائي كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام على التّعليم.	58%	51%	52%	59.34%	% 1.34+	بسبب اهتمام وتوجيه القيادة السياسية والدعم الخارجي، والنتائج المتحقق في مفاصل النظام التّعليمي
	النسبة المئوية للطلبة في	56%	_____	%57.5	%50	%6-	بسبب عدم مواءمة برامج الإعداد في الجامعات، وبرامج التدريب أثناء

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي 2000/1999	نسبة المتحقق للعام الدراسي 2005/2004	نسبة المتحقق للعام الدراسي 2013/2012	الانحراف	المبررات
	الصف الرابع الذين يتقنون كفايات التعلم الأساسية						الخدمة، والتطور التقني، والاضطرابات السياسية الخارجية التي أثرت على اكتظاظ بعض الصفوف في المراحل المختلفة
الهدف الثالث: محو الأمية	نسبة التسرب (وزارة التربية)	%0.3	%0.59	%0.67	%0.28	+0.02 %	بسبب توفير التعليم للجميع من خلال إنشاء الأبنية المدرسية في جميع مناطق المملكة ونوعية البرامج والخدمات المقدمة، والإجراءات التي تنفذ لمتابعة تسرب الطلبة
	نسبة الأمية	%5	ـــــــ	ـــــــ	%6.7	-1.7 %	لازال العمل مستمر إلى الوصول إلى النسبة مع نهاية الأمد
	تعادل القرائية لدى الجنسين	93.4%	%88	%95	93%	-0.4 %	بسبب انقطاع بعض الملتحقين في بعض المناطق النائية، والنواحي الاقتصادية للالتحاق بسوق العمل، وقلة الدافعية عن البعض
	معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15-24	%99	ـــــــ	97.7%	%99	-	بسبب السياسات والبرامج والخطط التي تنفذها الوزارة
	معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15+	%95	ـــــــ	%90.1	93.6%	-1.4 %	بسبب انقطاع بعض الدارسين عن الالتحاق بالبرامج، والنواحي الاقتصادية، وقلة الحوافز المقدمة للملتحقين
الهدف الرابع: إزالة التفاوت بين الجنسين	تعادل القرائية لدى الجنسين	93.4%	%88	%95	93%	-0.4%	بسبب انقطاع بعض الملتحقين في بعض المناطق النائية، والنواحي الاقتصادية للالتحاق بسوق العمل، وقلة الدافعية عن البعض
	معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15+	%95	ـــــــ	%90.1	93.6%	-1.4 %	

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي			الانحراف	المبررات
			2000/1999	2005/2004	2013/2012		
	نسبة المناهج المراعية للنوع الاجتماعي	%100	ـــــــ	%30	%76	-%24	بسبب ارتفاع كلفة تطوير وتعديل المناهج، والعمل مستمر للوصول إلى النسبة وفق خطة الإصلاح التي تتبنها الوزارة حالياً
	نسبة مشاركة المرأة في مناصب قيادية (مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم والميدان)	%50	ـــــــ	%9	%14	-% 36	المؤشر قدر في سنة الأساس لمواقع العليا في الإدارة التربوية للمركز ومديريات التربية والتعليم فقط ، ولم يحسب على مستوى الميدان ولم يحسب على مستوى الميدان من رؤساء الأقسام والمشرفين حسب التصنيف الوظيفي الرسمي باعتبارهم من القيادات وكذلك (مديرات المدارس) أو يراعيها مع العلم أن نسبة من يشغلن موقع قيادي كمديرة مدرسة يفوق نسبة المديرين من الذكور (2:3)
	نسبة المشاركة في قوة العمل	%38	ـــــــ	ـــــــ	%12	-%26	بسبب الثقافة لدى بعض الفئات من النساء أنفسهن بالرغبة بالعمل في وظائف محددة كالصحة والتعليم، وعدم الرغبة في مجالات أخرى.
	نسبة مشاركة المرأة في القرارات الإدارية	%75	ـــــــ	ـــــــ	%45	-%30	المؤشر قدر في سنة الأساس لمواقع العليا في الإدارة التربوية للمركز ومديريات التربية والتعليم فقط ، ولم يحسب على مستوى الميدان من رؤساء الأقسام والمشرفين حسب التصنيف الوظيفي الرسمي باعتبارهم من القيادات، وكذلك (مديرات المدارس) أو يراعيها مع العلم أن نسبة من يشغلن موقع قيادي كمديرة مدرسة يفوق نسبة المديرين من الذكور (2:3) وبالتالي فإن نسبة المشاركة ستكون أكبر لو قدر المؤشر في سنة الأساس بشكل سليم

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي 2000/1999	نسبة المتحقق للعام الدراسي 2005/2004	نسبة المتحقق للعام الدراسي 2013/2012	الانحراف	المبررات
الهدف الخامس: مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	الإنفاق العام الجاري على التّعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	1.5%	%1.9	1.8%	1.83%	+%0.33	بسبب اهتمام وتوجيه القيادة السياسية والدعم الخارجي، والنتائج المتحقق في مفاصل النظام التّعليمي
	وللطالب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد.	17%	18.4%	17.8%	20.6%	+ % 3.6	بسبب التوجه السياسي للاهتمام بالتّعليم، والدعم المالي المقدم
	نسبة الطلبة في التعليم المهني	%44	%33	%26	%15.2	–%28.8	بسبب الثقافة المجتمعية، وتدني مستوى البرامج المقدمة وضعف إقبال الإناث على هذا التعليم
	نسبة تشغيل الأردنيين في سوق العمل	%74	ــــــــ	ــــــــ	%61	–%13	عدم موائمة التعلم العام مع العالي، والهجرات الخارجية لأسواق العمل الخارجية، وتواجد العمالة الوافدة الناتجة عن الأزمات وغيرها
الهدف السادس: تحقيق تعميم التّعليم الابتدائي	معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15–24	%99	ــــــــ	97.7%	%99	–	بسبب السياسات والبرامج والخطط التي تنفذها الوزارة
	معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية 15+	%95	ــــــــ	%90.1	93.6%	– % 1.4	بسبب انقطاع بعض الدارسين عن الالتحاق بالبرامج، والنواحي الاقتصادية، وقلة الحوافز المقدمة للملتحقين
	نسبة المعلمين المؤهلين في التّعليم الابتدائي "المرخص لهم بالتدريس" حكومية	%95	56.1%	76.6%	90.9%	–%4.1	بسبب الأعداد التي تم تعينها من قبل قطاع العام قبل صدور الشروط الواردة في القانون
	خاص	%95	52.1%	62.3%	72.3%		بسبب الأعداد التي تم تعينها من التّعليم الخاص وعدم وجود تشريع ضابط لذلك

DRAFT

جدول (46) : ملخص مؤشرات تحقيق أهداف التعليم للجميع للأعوام 1999/2000 و 2004/2005 و 2012/2013.

الهدف	المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تحقيق الهدف	نسبة المستهدف من سنة الأساس لعام 2015	نسبة المتحقق للعام الدراسي			الانحراف	المبررات
			2000/1999	2005/2004	2013/2012		
	النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا في رياض الأطفال	56%	%38.7	%47.7	58.3%	%2.3	الخطط والبرامج والمشاريع، واهتمام الوزارة في التوسع وجهود القطاع الخاص، والوعي بأهمية الاستعداد للتعلم لدى الأهل
	المعدل الإجمالي للالتحاق في الصف الأول الابتدائي	100%	%100	%100	104.3%	% 13.5 –	بسبب الأعداد التي تم تعينها من قبل قطاع التّعليم الخاص وعدم وجود تشريع ضابط لذلك
	معدل الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي	100%	%97	%96	99.9%	0.1–	بسبب السياسات والمشاريع والخطط والجهود المبذولة من الوزارة
	نسبة القيد الإجمالي في التّعليم الابتدائي	100%	%94.8	%99	101.3%	% 1.3+	بسبب أن هناك طلبة قادمون من الخارج وعمرهم الزمني أعلى من العمر اللازم، وكذلك طلبة المناطق النائية
	نسبة القيد الصافي في التّعليم الابتدائي	100%	%93.2	%96.7	99.8%	% 0.2–	بسبب السياسات والمشاريع والخطط والجهود المبذولة من الوزارة
	الإنفاق العام الجاري على التّعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	1.5%	%1.9	1.8%	1.83%	%0.33+	بسبب اهتمام وتوجيه القيادة السياسية والدعم الخارجي، والنتائج المتحقق في مفاصل النظام التّعليمي
	وللطالب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد.	17%	18.4%	17.8%	20.6%	% 3.6+	بسبب التوجه السياسي للاهتمام بالتّعليم، والدعم المالي المقدم
	الإنفاق العام الجاري على التّعليم الابتدائي كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام على التّعليم.	58%	51%	52%	59.34%	% 1.34+	بسبب اهتمام وتوجيه القيادة السياسية والدعم الخارجي، والنتائج المتحقق في مفاصل النظام التّعليمي

DRAFT

الفصل الرابع
التطلعات والخطط المستقبلية
لما بعد 2015

DRAFT

التطلعات والخطط المستقبلية

يتطلع النظام التربوي الأردني لإعداد الأردنيين للتعلم الدائم وحفزهم على العمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة باستمرار، وتمكينهم من إتقان مهارات ومعارف جديدة، وإلى خلق التزام وطني بالتعلم المستمر مدى الحياة ولا سيما أن بيئة الأعمال العالمية تركز على مهارات العمل بروح الفريق وحل المشكلات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توليد المعرفة وتطبيقها وإدارتها، وبالتالي فلا بد من أن يستجيب قطاع التعليم لتوظيف متطلبات سوق العمل في الصناعات الرئيسة وتطوير مهارات اقتصاد المعرفة في كل مجالات النظام التربوي، والاستمرار في دعم سياسة توفير فرص التعليم للجميع بوصفها توفر أساساً متينا يمكن الانطلاق منه لتحويل مهارات موارده البشرية تدريجيا نحو اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى توجيه السياسات العامة للتربية في الأردن نحو تحقيق التغيير الشامل للبرامج والممارسات التربوية؛ للانتقال من نظام مركزي تقليدي إلى نظام يتَّسم بتوزيع أوسع للسلطة، وبتشاركية مجتمعية موسعة، بحيث يركز على كل من عملية التعلم ونتاجات المباحث.

ويتمتع النظام التربوي بكفاءة عالية، وقد كان للموجهات التي وردت في الأجندة الوطنية ومشروع ((ERfKE) على وزارة التربية والتعليم أثر كبير في تحقيق انجازات كبيرة في مجالات الأبنية المدرسية والمناهج والكتب المدرسية وتدريب المعلمين/ت والتجديد المستمر لعمليات تخطيط النظام التربوي وإدارته ورسم سياسته على المستوى الرسمي، ووضع السياسة العامة والأهداف الإستراتيجية اللازمة لتحقيق غايات التطوير التربوي وأهدافه ، والسعي إلى استثمار الفرص لإيجاد شراكات مع جميع المعنيين والقطاعات الأخرى والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتوفير المزيد من المعايير وتعزيز نجاح جهود التطوير من حيث الجودة والاستدامة، والبدء في تنفيذ محاور الخطة الوطنية للإصلاح التربوي (2014-2018) لترسم الخريطة المستقبلية لتحقيق أهداف النظام التعليمي، وأهداف التعليم للجميع المتضمنة بما ينسجم مع ما نادت به أهداف الألفية الثالثة حول تحقيق تعميم التّعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي تتلاقى مع أهداف التّعليم للجميع، ومع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول ضمان التحاق جميع الأطفال بالمدارس، وتحسين جودة التّعليم، وتعزيز المواطنة العالمية؛ ولذا فقد عملت الوزارة على تضمين أهداف التّعليم للجميع في خطة الإصلاح التربوي للأعوام 2014-2018.

من هنا جاء الالتزام في تحقيق أهداف التّعليم للجميع وفق إطار "داكار" حيث حظي التّعليم في الأردن على الدوام باهتمام موصول من القيادة السياسية والمجتمع، وقد جاءت الخطط والمشاريع المنبثقة عن مشروع (ERfKE) بمرحلتيه، والأجندة الوطنية، وخطط التحول الاجتماعي والاقتصادي منسجمة في أهدافها مع الإعلان العالمي للتعليم للجميع، حيث تمت إعادة تعريف النظام التربوي باتباع المنحى النظامي في تشخيص نقاط القوة وجوانب الخلل من خلال مراجعة شاملة لمدخلات النظام التربوي، بمشاركة قطاعات واسعة من مؤسسات المجتمع المدني ومن القطاعات الحكومية والخاصة المعنية بالعملية التربوية، للحصول على الدعم الكافي، وتعزيز القدرة الوطنية لتحديد الحواجز والعقبات التي تحول دون بلوغ أهداف التّربية والتّعليم بشكل عام وأهداف التّعليم للجميع بشكل خاص، ولصياغة السياسات وتقييم الآثار المترتبة على ذلك، وتبني ممارسات جيدة واستراتيجيات ملائمة، وإدراج أنشطة التّعليم للجميع في الإطار الأوسع للخطط الوطنية. وفي سياق جهود الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتوجيه

مساعدة البنك الدولي خاصة في مرحلة الإعداد للمرحلة الثانية من مشروع (ERfKE) لتوفير مبادرة المسار السريع في مجال تمويل خطط التّعليم للجميع وبناء القدرات، بالإضافة إلى التزام الحكومة في وضع سياسات تيسر إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي مكن وزارة التّربية والتّعليم من الاقتراب من تحقيق أهداف داكار الستة، وذلك من خلال تبني عدد من الخطط والاستراتيجيات مع الشركاء الداعمين من القطاعين الخاص والحكومي ومؤسسات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة للإنماء، وتوفير مصادر التمويل اللازمة لذلك، وبناء عليه فقد تم إعداد خطة التّعليم للجميع للأعوام 2003-2008، مراعية كل ما ورد في الإستراتيجية المقترحة ضمن تقرير تقييم التّعليم للجميع عام 2000 لسد الفجوات في الجوانب النوعية للتعليم حسب ما تم التوصل إليه من خلال تحليل الحالة (تحليل الفجوة)، إلا أنه وبالرجوع إلى تحليل الحالة (تحليل الفجوة) الواردة ضمن تقرير التّعليم للجميع عام 2000 فإنها لم تكن كافية بشكل جيد لبناء خطة لتعميم التّعليم للجميع، وهذه تُعَدُّ من الدروس المستفادة، وترتب على ذلك دمج خطة التّعليم للجميع للأعوام 2003-2008 ضمن الخطط الوطنية للتعليم فيما يتعلق بقطاع التّعليم: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي وخطة التّعليم للأعوام 2009-2013، وبرنامج تطوير التّعليم نحو الاقتصاد المعرفي بمرحلتيه الأولى والثانية، لهذا فقد عملت الوزارة على تضمين أهداف التّعليم للجميع في خطة الإصلاح التربوي للأعوام 2014-2018.

التحديات والصعوبات التي تواجه النظام التعليمي:

1-هجرة الكفاءات البشرية داخليّاً وخارجيّاً ولا سيَّما الذكور منها.
2- انخفاض المخصصات المالية اللازمة، وتزايد كلفة التعليم.
3- ضعف التنسيق مع الشركاء لضمان تنفيذ خطة "التعليم للجميع".
4- التراجع في دعم برامج ونشاطات خطة "التعليم للجميع" من قبل الجهات المانحة.
5- زيادة الطلب على التعليم الثانوي نتيجة زيادة الإقبال على التعليم الأساسي.
6- ارتفاع كلفة الالتحاق في رياض الأطفال وزيادة الطلب عليه.
7- ضعف الإقبال على التعليم المهني ولا سيَّما عند الفتيات.
8- غياب نظم وآليات التخطيط القطاعي، وضعف آليات صنع السياسات الفعّالة.
9- تسرب الدارسين في مراكز محو الأمية، نتيجة الفقر والوضع الاقتصادي السيئ للأسر وإعطائه الأولوية بدلاً عن التعليم.
10- ضغوطات مشكلتي الفقر والبطالة.
11- عدم استقرار السياسات التعليمية واستمرارها.
12- ضعف قدرة النظام التربوي على استيعاب الطلبة والأطفال في المراحل التعليمية كافة.
13- تراجع نوعية التعليم .
14- الهجرات القسرية الدولية جراء الحروب والنزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية وتأثيراتها على النظام التعليمي.

DRAFT

15- تدني مستوى الدعم المجتمعي والشراكات.
16- ضعف إمكانات النظام التربوي للوصول إلى المتسربين .

الأهداف المنشودة لتطوير التعليم وتحقيق أهداف التعليم للجميع:

لمواجهة هذه التحديات والصعوبات فإن الخطة الوطنية للتطوير التربوي للسنوات 2014-2018 ستتضمن التوجهات المستقبلية لتحقيق أهداف النظام التعليمي الأردني، وبما فيها أهداف داكار " أهداف التعليم للجميع"، والتي لم يتم تحقيقها مع نهاية الأمد، وفيما يلي أهم الأهداف المنشودة لتحقيق التعليم للجميع:

- إعادة النظر في السلم التعليميّ ليصبح تسع سنوات للتّعليم الأساسيّ يسبقها سنة ما قبل المدرسة، وثلاث سنوات للتّعليم الثانويّ.
- تقليص المسارات التّعليميّة بما ينعكس إيجاباً على نوعيّة وتنافسيّة التّعليم .
- تطوير المناهج الدراسيّة لمراحل التّعليم المختلفة؛ لإكساب الطّلبة المهارات اللازمة، وغرس القيم الوطنيّة والتربويّة والإنسانيّة.
- تطوير تكنولوجيا التعليم وشمول المدارس بالرّبط الإلكترونيّ.
- تطوير امتحان الثانويّة العامّة لتحسين كفاءة مخرجات التّعليم، وإجرائه بأقلّ كلفة وأقصر فترة زمنيّة ممكنة.
- اختيار المعلّمين وفق اختبارات تنافسيّة وتدريبهم، وتبنّي مسار مهنيّ لهم.
- إنشاء وتأهيل الأبنية المدرسيّة لتوفير بيئة تعليميّة مناسبة للطّلبة،وتبني مشروع المدارس المركزية المجمعة، وتأمين المواصلات للطلبة.
- مأسسة الشّراكة والمسؤوليّة المجتمعيّة لخدمة النّظام التّعليميّ.
- تطوير التّشريعات التّي تحكم العمليّة التّربوية، بما فيها مؤسّسات التّعليم الخاصّ، لتعزيز منهج المؤسسيّة والمساءلة والشفافيّة واللامركزيّة.

ولتحقيق هذه الأهداف ضمن الخطة الوطنية للإصلاح التربوي(2014-2018)، فقد تم العمل على تضمينها في المحاور والبرامج التالية:

1- محور التّعليم والتّعلم:

- مسارات التّعليم والتّعليم المهنيّ.
- تطوير المناهج والكتب المدرسيّة.
- تطوير امتحان الثانويّة العامّة.
- تدريب المعلّمين.
- تكنولوجيا التّعليم والمعلومات والاتّصال.
- التربية الخاصة.

2- محور الأبنية المدرسيّة والتّجهيزات:

- الإنشاءات المدرسيّة.

DRAFT

- إعادة توزيع خريطة الأبنية المدرسيّة (المدارس المركزيّة).

3- محور الإدارة والتشريعات:

- التّوجه نحو اللّامركزيّة.
- بنية السلّم التّعليميّ.
- تطوير معايير المساءلة.
- معايير جودة التّعليم.
- التعليم الخاص.

ويتوقع لهذه الخطة أن تحقق النتاجات التالية:

- بنية سلّم تعليميّ تتضمّن إلزاميّة التّعليم لمرحلة رياض الأطفال في المدارس الحكوميّة، وتزيد من نسبة الالتحاق بالتّعليم المهنيّ إلى 20% بحلول عام 2018 .
- مساران للتّعليم: أكاديميّ ومهنيّ يمكّنان من الالتحاق بالتّعليم الجامعيّ وسوق العمل بحلول عام 2018.
- مناهج وكتب مدرسيّة مطوّرة لجميع المراحل بحلول عام 2018، تمكّن الطّلبة من مهارات التّفكير التّحليليّ والنّاقد، وتنمّي القيم الوطنيّة والإنسانيّة.
- محتوى إلكترونيّ مطوّر، وأجهزة حاسوبيّة حديثة، وربط إلكترونيّ للمدارس كافّة بحلول عام 2016.
- امتحان ثانويّة عامّة يحقّق العدالة للجميع، ويعقد مرّة واحدة في نهاية العام.
- معلّمون مؤهّلون مدرّبون يتم اختيارهم وفق أسس تنافسية، ويخضعون لبرامج تدريبيّة نظريّة وعمليّة مكثّفة، ويسهمون في تحسين نوعيّة التّعليم بحلول عام 2015.
- بناء (450) مدرسة جديدة، وإضافات صفيّة لِـ (500) مدرسة قائمة في نهاية عام 2019 تلبّي احتياجات المملكة لعام 2025.
- قوانين وأنظمة معدّلة تنظّم التّعليم العام والتّعليم الخاصّ في نهاية عام 2015.

ولتحقيق هذه النتاجات فقد تم اعتماد استراتيجيات متعددة لتسريع تحقيق أهداف خطة "التعليم للجميع، وعلى النحو التالي:

1-التركيز على الأهداف التي لم يتم تحقيقها في أهداف التعليم للجميع وشمولها في الخطة الوطنية المستقبلية، وتعميق أثر الأهداف المتحققة.

2- توسيع التعليم ما قبل المدرسي.

3- توسيع قاعدة الشراكات الوطنية لتناط بها مسؤولية التسريع في تحقيق الأهداف.

4-تبني برامج توعوية وحملات إعلامية مكثفة وبرامج اتصال لضمان التحاق الطلبة في التعليم وعدم تسربهم منه.

5- تحسين نوعية البرامج التعليمية للطلبة.

6- التوسع في برامج التعليم غير النظامي.

7- زيادة المخصصات المالية في الموازنة العامة للدولة لدعم الخطة الوطنية.

DRAFT

8- تطوير التشريعات التي تكفل إلزامية التعليم .

9- زيادة مساهمة اليونسكو والمؤسسات الدولية الأخرى في دعم الخطة الوطنية.

التطلعات والخطط المستقبلية في تحقيق أهداف التعليم للجميع ومحاورها:

إن التجديد المستمر لعمليات تخطيط النظام التربوي وإدارته ورسم سياسته على المستوى الرسمي، يتطلب الالتزام والاستمرار في مراقبة إدارة النظام التربوي، وتحديد احتياجاته، بناء على السياسة العامة والأهداف الإستراتيجية اللازمة لتحقيق غايات التطوير التربوي وأهدافه والسعي إلى استثمار الفرص لإيجاد شراكات مع جميع المعنيين والقطاعات الأخرى والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتوفير المزيد من المعايير وتعزيز نجاح جهود التطوير من حيث الجودة والاستدامة، من خلال محاور الخطة الوطنية للإصلاح التربوي (2014-2018) لترسم الخريطة المستقبلية لتحقيق أهداف النظام التعليمي، وأهداف التعليم للجميع المتضمنة فيها، وفيما يلي التطلعات والخطط المستقبلية في تحقيق أهداف التعليم للجميع ومحاورها:

1.الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:

أ- التطلعات المستقبلية:

- إلزامية مرحلة رياض الأطفال الثانية (KG2)، والتوسع فيها في مختلف مناطق المملكة.

ب- الخطط المستقبلية:

- التوسع في رياض الأطفال الحكومية من خلال الشراكة والتنسيق مع الجامعات والجمعيات الخيرية والشركات والمؤسسات المحلية .
- الاستمرار في إجراء الصيانة وتأثيث وتجهيز رياض الأطفال المستحدثة .
- التوسع والتطوير في مشروع التوعية الوالدية وبرنامج مشاركة الأهل داخل صف الروضة والصفوف الثلاثة الأولى وبرنامج رفع استعداد الأطفال للتعلم.
- تصميم برمجيات حاسوبية لرفع استعداد الأطفال للتعلم بالتعاون مع طلبة الجامعات الأردنية .
- تطوير المواد التدريبية المتعلقة بمشروع الفنون في حماية الطفل.
- الاستمرار في تطوير نظام الجودة.
- الاستمرار في إجراء دراسات الاستعداد للتعلم باستخدام أداة التطور المبكر (EDI).
- تطوير نظام الإشراف، وتطوير كفايات المشرفين التربويين لرياض الأطفال اعتماداً على الكفايات الوطنية للمشرفين، وتطوير برنامج تدريبي شامل لهم، ورفع قدرات مديري المدارس من خلال دورات للطفولة المبكرة ورياض الأطفال.

DRAFT

- تطوير معايير لاختيار معلمات رياض الأطفال، والتنسيق مع الجامعات لاعتماد كفايات معلمات رياض الأطفال والعمل على رفع كفايات طلبة برامج رياض الأطفال اعتماداً على الكفايات.

2.تحقيق تعميم التعليم الابتدائي :

أ- التطلعات المستقبلية:

- توفير تعليم أساسي ذو جودة ونوعية عاليتين لمختلف الأطفال في هذه المرحلة في مختلف مناطق المملكة.

ب- الخطط المستقبلية:

- تفعيل التشريعات الناظمة لضمان التحاق الأطفال في سن التعليم في المدرسة.
- توعية الأهل من خلال الإذاعة المدرسية والمجالس المدرسية المشكلة، وتعاون مجتمع المدرسة مع المجتمع المحلي، بأهمية التعليم ومخاطر الزواج المبكر للفتيات، والتعاون مع الحكام الإداريين من أجل متابعة التحاق أبناء البادية وجيوب الفقر في المدارس.
- الوصول إلى الطلبة المهمشين والمحرومين، بالتعاون مع الجهات كافة وإنشاء قاعدة البيانات الخاصة بهم.
- الاستمرار في تقديم البرامج التغذوية والصحية والمحفزة على استمرار الطلبة في المدارس.
- توفير البنى التحتية والبيئة التعليمية المناسبة للطلبة في المناطق النائية وخاصة مدارس الثقافة العسكرية.
- الاستمرار في فتح غرف صعوبات ومصادر تعلم وموهوبين والطلبة المتفوقين والمبدعين .
- تكثيف دور الإرشاد التربوي في المدارس للتوعية بأهمية وضرورة إكمال السلم التعليمي .
- التعاون مع وزارة الأوقاف لنشر الوعي بأهمية التعليم من خلال المساجد، ودور تحفيظ القرآن الكريم، والمسابقات الدينية .
- العمل على ترغيب المعلمين في الخدمة في هذه المناطق من خلال نظام التجيير وإعطاء الحوافز، وتقديم الدعم الفني اللازم.
- تنويع مصادر التعلم وتفعيل دور المختبرات المتحركة للطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي .
- التنوع في مشاركة الطلبة من كلا الجنسين في النشاطات المختلفة مثل: تنمية تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والعامة (المجالس البرلمانية الطلابية ومجالس أولياء الأمور والمعلمين) والمجالس البلدية من الأطفال.
- برامج تقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني في اللغة العربية والرياضيات

DRAFT

3. مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة :

أ- التطلعات المستقبلية:

- تفعيل استراتيجية تطوير التعليم المهني ورفع نسب الالتحاق من الجنسين، وتمكين الطلبة من المهارات الحياتية والتنافسية.

ب- الخطط المستقبلية:

- اعتماد المدرسة كوحدة أساسية للتطوير وتوجيه ورسم السياسات التربوية .
- تبني منهجيات متعددة في التدريب والتمكين للموارد البشرية .
- إدخال مفاهيم المهارات الحياتية على المناهج المطورة لجميع المسارات.
- التعاون مع الجهات المختلفة في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تركز على المهارات التنافسية .
- الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي تركز على مشاركة الطلبة في المجالس والبرلمان وغيرها .
- الاستمرار في بناء الكفاءة المؤسسية.

4. محو الأميــة:

أ- التطلعات المستقبلية:

- تطوير برامج محو الأمية للراشدين والكبار بما يتواكب مع تعريفات محو الأمية الحديث وفق المتطلبات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

ب- الخطط المستقبلية:

- مواصلة محاربة جيوب الأمية، والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهن .
- اعتبار برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية التي تعد الإنسان للحياة من خلال :
  - ❖وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي وغير النظامي في إطار فلسفة التربية .
  - ❖فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي وغير النظامي بدون قيود.
  - ❖تفعيل دور المشاركة الشعبية لتأخذ دورها في مكافحة الأمية.
  - ❖التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل.

DRAFT

❖الانتقال من محاربة الأمية الأبجدية إلى محاربة الأمية الوظيفية .

❖الاستمرار في تدريب أكبر عدد ممكن من معلمي الكبار لتأهيلهم فنيا في تدريس الكبار، وإعادة التأهيل للباحثين عن العمل بما ينسجم وحاجات سوق العمل.

❖الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات والتركيز عليهم وتقديم الدعم لهم ومحاربة الأمية المنتشرة بهذه الفئة من المجتمع.

❖ برامج التقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني في اللغة العربية والرياضيات.

5. إزالة التفاوت بين الجنسين:

أ – التطلعات المستقبلية:

– المحافظة على مستوى التعادل بين الجنسين في تقديم الخدمة التعلمية التعليمية.

ب –الخطط المستقبلية:

- مأسسة مهام النوع الاجتماعي ضمن الوصف الوظيفي للمنسقين في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم في الميدان.
- الاستمرار في مراجعة المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين والخطط والمشروعات التربوية وتطوير أدوات لتحليل حساسية النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية لمعرفة استجابتها للنوع الاجتماعي .
- الاستمرار في تمكين وتدريب الإناث في مركز الوزارة ومديريات التربية في الميدان،على برامج متنوعة تمكنهم من الإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية الشمولية.
- الاستمرار في إصدار مطبوعات تربوية تتعلق بالنوع الاجتماعي ونشرها، وملصقات، ودليل إرشادي، ودليل تدريبي.
- التعاون مع الجهات ذات العلاقة لتبني استراتيجية وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وخططها وبرامجها.
- الاستمرار في إجراء الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي ترصد الفجوات أو قصص النجاح عند الجنسين للاستفادة منها مثل؛ الفجوة في التحصيل بين الذكور والإناث، الكوادر من ذوي الحاجات الخاصة.... إلخ؛ لتوجيه سياسات النوع الاجتماعي.

DRAFT

6- محور نوعية التعليم:

أ- التطلعات المستقبلية:

- تمكين المتعلمين من مهارات اقتصاد المعرفة، والمهارات الحياتية والتنافسية.

ب- الخطط المستقبلية:

1. تحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، والحاكمية الرشيدة وتوظيف مبادئ اقتصاديات التعليم.
2. الاستمرار في المشاركة وتنفيذ الدراسات والاختبارات الوطنية والدولية لضبط وتحسين نوعية التعليم مثل الاختبار الوطني لصفوف الثلاثة الأولى، وللصفوف (4، 8 ،10)، واختبار مهارات اقتصاد المعرفة، والاختبارات الدولية مثل اختباري(PISA و TIMSS) .
3. تعزيز برامج التعليم غير النظامي وتطوير نوعيتها وترسيخ مبدأ التعلم الذاتي لتمكين الدارسين من متابعة التعليم والتدريب من خلال العمل على تعديل نظام مراكز تعليم الكبار، والاستمرار في التوسع في فتح مراكز مسائية ومجتمعية خاصة للنساء، وإتاحة فرص التعلم عن بعد، ومراجعة شاملة للمناهج والكتب المدرسية الموجهة للكبار بحيث تتناسب مع الاحتياجات المتجددة لهم.
4. التوسع في إنشاء المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني وتطوير برامجها وربطها بحاجات سوق العمل من خلال استحداث تخصصات مهنية مطلوبة في السوق المحلي والعربي، وتفعيل دور الإعلام التوعوي والتنموي لتوجيه عناية الجمهور بأهمية التعليم المهني.
5. تمكين المتسربين من مهارات التعلم والمهارات المهنية من خلال تفعيل برامج التعليم غير النظامي لخدمة الطلبة المتسربين والاستمرار في إشراك الطلبة المتسربين في المدارس في برامج تعليمية تعويضية وإعداد مواد قرائية تعليمية تثقيفية مهنية للدارسين بحيث تكون سهلة وتهدف إلى إبقاءهم على صلة بالمعرفة الحديثة، ومهارات العمل المهني.
6. تطوير البيئة التعليمية بما يلاءم حاجات الاقتصاد المبني على المعرفة وتنمية القدرات والمهارات الإبداعية خلال التدريب على أساليب البحث العلمي في كافة المباحث لدى المعلم/ة والمتعلم وتطوير مرافق التعلم (غرفة الصف، المكتبة، المختبرات العلمية، مختبرات الحاسوب، غرف المصادر لذوي صعوبات التعلّم وغرف المصادر للموهوبين) في ضوء أفضل التطبيقات العالمية.
7. زيادة نسبة بقاء الطلبة في المدارس من خلال التركيز على النشاطات اللاصفية وإدخال المفاهيم والممارسات الصحية في المناهج ودعم برنامج الصحة المدرسية وتكثيف التثقيف الصحي للطلبة ومعلميهم وأهاليهم بالغذاء المتوازن والسلامة العامة وأهمية اللياقة البدنية، والاستمرار في برنامج التغذية المدرسية والتوعية بالأمراض المنقولة جنسيا خصوصا الايدز ضمن خطة وطنية للوقاية والكشف المبكر والرعاية المتكاملة لهذا الغرض، وتنظيم الحملات التوعوية بخصوص أخطار التدخين والعقاقير على اليافعين .

DRAFT

8. تطوير مصادر التعلم لتتلاءم مع نواتج التعلم الجديدة في ظل التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة بتوفير أحدث الكتب والمراجع والدوريات ذات العلاقة في مكتبة المدرسة وإنشاء مكتبة إلكترونية لإثراء المنهاج والعمل على تطوير مهارتي استخدام الحاسوب والإنترنت وتشجيع الاختراع والابتكار لدى الطلبة والمعلمين/ت على حد سواء.
9. تطوير استراتيجيات وأساليب التعليم والتقويم بما يتلاءم ونواتج التعلم في المناهج المطورة مثل تشجيع الطلاب والمعلمين على البحوث والتقارير والمشاريع العلمية وطرح المشاريع العلمية، هذا بالإضافة إلى الامتحانات النهائية التي تربط المعلومة بواقع الطالب وحياته، وتفعيل حصة النشاط بحيث تعلم مهارات الحياة المختلفة، ومهارات تحمّل المسؤولية والحوار والانتماء والصدق والأمانة وتقبّل الآخرين واحترام فكر الغير وصنع القرار وغيرها، وتفعيل الجانب العملي التطبيقي في الحصص الصفية التي تطور الذكاء الاجتماعي والحركي والتذوق الفني لدى الطلبة (مثل الرياضة والفن والموسيقى والتصميم).

- **المحور الفرعي: التنمية المهنية:**

أ – التطلعات المستقبلية:

– رفع كفاءة أداء العاملين في النظام التربوي في المهارات الإدارية والتعليمية الفنية وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.

ب – الخطط المستقبلية:

1. البدء بتطبيق المسار المهني والوظيفي.
2. إنشاء مراكز للتدريب في مختلف محافظات المملكة.
3. اعتماد إطار عام المتابعة والتقييم لجميع برامج التنمية المهنية.
4. التوسع في المشاركة في جوائز التنمية المهنية والتقنية مثل جائزة "إنتل" للمعلمين.
5. الاستمرار في التنمية المهنية من خلال إعداد فرق محورية للتدريب.
6. الاستمرار في تنفيذ البرامج التدريبية للمعلمين الجدد قبل الخدمة، وبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة.
7. تطوير معايير اختيار مديري المدارس والمشرفين التربويين.
8. تصميم برامج تنمية مهنية للقيادات التربوية وعلى كافة المستويات.
9. توفير الدعم المالي من الجهات الدولية.
10. مراجعة وتعديل التشريعات القانونية المتعلقة بسياسات التنمية المهنية.

DRAFT

المحور الفرعي : إدارة النظام:

أ – التطلعات المستقبلية:

– مأسسة نظام محوكم وصلاحيات إدارية ومالية شاملة للمستويات الإدارية كافة (المدرسة، المديرية، مركز الوزارة).

ب – الخطط المستقبلية:

1. مأسسة نظام للمتابعة والتقييم لرصد ومتابعة وتقييم نوعية التعليم في المراحل المختلفة.
2. وضع نظام اعتماد وطني للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة لتحسين نوعية التعليم.
3. بناء نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS) وإنشاء موقع إلكتروني للخريطة المدرسية لتوظيفها في التخطيط والبحث التربوي وسهولة استخدامها.
4. تبني منهجية إعداد مشروع الموازنة الموجهة بالنتائج (لربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي)، وإطار إنفاق متوسط المدى.
5. تطوير نظام إدارة المعلومات التربوية (open EMIS) بالتعاون مع منظمة اليونسكو.
6. البدء بمشروع توكيد وضمان جودة التعليم في مدارس الوزارة، وبناء معايير جودة للنظام التعليمي لتطبيق برنامج تطوير الأداء المؤسسي.
7. تبني منهج الإدارة والحاكمية الرشيدة (التوجه نحو اللامركزية وتفويض الصلاحيات "مدرسة، مديرية، مركز الوزارة").
8. مراجعة التشريعات التربوية، بهدف ترشيد القرار التربوي وتحصينه.
9. إقرار سياسات التنمية المهنية المستدامة للعاملين؛ لتحفيزهم ورفع مستواهم الأكاديمي والثقافي.
10. دعم وتعزيز عمليتي التعليم والتعلم في المدارس ببنى تحتية إلكترونية ونظام معلومات إلكتروني متكامل ، وخدمة العمل الإداري فيها.
11. مأسسة نظم إدارية ومالية (سياسات التعيين وحوافز ومتابعة وتقييم ومساءلة....) وفق معايير محددة معتمدة ومطبقة.
12. اعتماد تخطيط قطاعي مشترك وشمولي بين التعليم العام والتعليم العالي.
13. بناء شراكات داخلية وخارجية متعددة لدعم التعليم.
14. إعداد وتطوير خطة إستراتيجية جديدة تشمل البرامج والمشروعات كافة التي تنفذها الوزارة أو تنوي تنفيذها للأعوام 2014 / 2018.
15. تطوير إستراتيجية الاتصال والخدمات لكل من مركز الوزارة والمديريات والمدارس.
16. إعداد وتطوير نظام مساءلة موجهة نحو تحقيق الأهداف والمنجزات.
17. استمرار العمل بالموازنة الموجهة بالنتائج.

DRAFT

شكل(34): مصادر التمويل والشركاء الداعمين للخطط والاستراتيجيات والبرامج لتحقيق أهداف التعليم للجميع لكافة الفئات المستهدفة.

مصادر التمويل / حشد الموارد والدعم(الداخليين والخرجيين)	الشركاء الداعمون: التخطيط، والتنفيذ، والتقويم	الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتحقيق أهداف التعليم للجميع لكافة الفئات المستهدفة
موازنة الدولة، الديوان الملكي, **CIDA, AG FUND,USAID،DFID,** البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الاستثمار الأوروبي، اليونيسيف، اليونسكو، كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، المجلس الثقافي البريطاني، البنك الإسلامي، الصندوق العربي برنامج دعم التطوير التربوي **USAID/ERSP** الوكالة اليابانية للتعاون الدولي/ جايكا **KOIC**– الوكالة الكورية للتعاون الدولي /شركة **IBM** منظمة ميرسي كور الدولية اليونيفيم، وكالة الغوث الدولي منظمة الإغاثة الدولية	المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وزارة التنمية الاجتماعية،القطاع الخاص، القطاع الأهلي التطوعي, ,الجامعات, مديرية الدفاع المدني, ,مؤسسة الملك حسين,مركز تنمية الموارد البشرية, ، اليونسكو ،المجلس الأعلى للسكان شركة **IBM**)،الاونروا, ,المؤسسات الإعلامية والصحفية, ,الحكام الإداريون، ، المجلس الأعلى للإعلام، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المعهد الوطني للتدريب، مؤسسة التدريب المهني، كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، المجلس الثقافي البريطاني المجلس الأعلى للسكان . مؤسسة إنقاذ الطفل الشبكة العربية للتربية المدنية –أنهر صندوق الزكاة، صناديق العون الاجتماعي، صندوق المعونة الوطنية ، ومؤسسة نهر الأردن، و المجلس الثقافي البريطاني، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومعهد الملكة زين الشرف التنموي، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية **كافة الوزارات والمؤسسات:** وزارة الداخلية, وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وزارة ووزارة التنمية الاجتماعية وزارة التعليم العالي وزارة الأشغال العامة, البلديات وزارة الصحة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	**- خطة العمل الوطنية للطفولة (1993-2000)،الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة (2000)،التطوير التربوي المرحلة الثالثة(2000-2005):الاستراتيجيات والمشاريع،الخطة الخمسية للتنمية(2000 - 2005)،خطة التحول الاجتماعي و الاقتصادي،خطة التعليم العام (2003-2008)،برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة ERfKE (20015-2003)،الخطة الوطنية للطفولة المبكرة (2007-2003)،الخطة الوطنية الأردنية للطفولة المبكرة (2004-20015)، الإستراتيجية الوطنية للتعليم (2006-2016)،الأجندة الوطنية(2006-2015)،تطوير الكفاءة المؤسسية في إدارة التطوير النوعي للخدمات التربوية،** **خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي، الإستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال(2003)،الإستراتيجية الوطنية للشباب (2005-2009)، الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية(2006-2010).** **الخطة الوطنية الأردنية للطفولة المبكرة (2004-2015).** **الإستراتيجية الوطنية للتعليم (2006-2016)** **الأجندة الوطنية (2006-2015)** **الخطة الإستراتيجية (2009-2013)** **البرنامج التنفيذي للحكومة 2013-2016** **الاطار العام لخطة اصلاح التعليم 2014-2018** **الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم للسنوات 2014-2018**

الالتزام والرؤية
تحقيق أهداف داكار الست للتعليم للجميع

– متابعة تنفيذ المشروعات والبرامج في الخطة الوطنية للتعليم للجميع ومؤشرات تحققها

جدول (47): متابعة تنفيذ المشروعات والبرامج في الخطة الوطنية للتعليم للجميع ومؤشرات تحققها

م	البرامج والمشروعات	المدة الكلية	تاريخ الابتداء	تاريخ الانتهاء	الجهة الرئيسة	الجهة المساندة	متطلبات التنفيذ		الإجراء المتخذ	مؤشرات الأداء (نسبة الانجاز)	الوزن النسبي لكامل المشروع (1)
							نفذ	لم ينفذ			
1	**تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة :** يهدف إلى زيادة التوسع في إنشاء رياض الأطفال وتعزيز نوعية برامج الطفولة المبكرة لرفع مستوى استعداد الأطفال للتعلم، كما يهدف هذا المكون إلى تحقيق المساواة في الوصول للتعليم المبكر للجميع لرفع مستوى البرامج والخدمات المقدمة وتعزيز مشاركة الوالدين والمجتمع المحلي، البرامج لتطوير المؤسسي تنمية المهنية لمعلمات رياض الأطفال لت وسع في إنشاء رياض أطفال في المناطق الفقيرة تعزيز مستوى الوعي المجتمعي	المرحلة الأولى من 2003-2008 10 سنوات	المرحلة الثانية (2009)	(2015)	وزارة التربية والتعليم الأردن	البنك الدولي CIDA, DFID, AG ، FUND,USAID ، الاتحاد الأوروبي,الاستثمار الأوروبي، اليونيسيف اليونسكو ، كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ، المجلس الثقافي البريطاني، البنك الإسلامي، الصندوق العربي صندوق الزكاة، صناديق العون الاجتماعي، صندوق المعونة الوطنية.			- التوسع في إنشاء رياض الأطفال مع التركيز على المناطق الفقيرة والنائية. - برنامج التوعية الوالدية والمجتمعية بأهمية التعليم ما قبل المدرسة. - تطوير معايير الترخيص للرياض. - برنامج تدريبي معتمد للعاملين في رياض الأطفال. - الاستمرار في تطوير المناهج وأدلة المعلمين من خلال التقييم والمراجعة للمناهج المطورة.	النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال 56%. – نسبة الطلبة ذوي الاستعداد للتعلم 73 %. علما بأنه تم استخدام أداة EDI في عام 2010 ، بينما في الأعوام 2004،و 2008 استخدمت أداة EYE - نسبة الرياض المحققة لمعايير الترخيص للرياض 70%. - نسبة العاملين المؤهلين 100%	نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل المدرسي 56% .
	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الاستمرار في توفير فرص التعليم لكافة الطلبة في سن التعليم والسعي إلى تعميم التعليم الابتدائي للجميع والقضاء على أوجه التفاوت في فرص التعليم المتاحة		المرحلة الثانية (2009)	(2015)	وزارة التربية والتعليم الأردن				.توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية : -أبنية مدرسية لاستيعاب الزيادات الطبيعية في أعداد الطلبة التخلص من نظام الفترتين التخلص من الأبنية المستأجرة إلزامية التعليم الأساسي: دراسة التشريعات القائمة وتحديد الفجوات قاعدة بيانات للمتسربين وبرامج خاصة حول صحة الطلبة وتغذيتهم: برنامج التغذية المدرسية والصحة المدرسية العدالة التربوية : برامج المتفوقين برامج ذوي الاحتياجات	نسبة طالب/ـة: غرفة صفية (الكثافة الصفية إما 24 لتتواءم مع المعدل العالمي / اليونسكو او 19 وفق الخطة الوطنية (حاليا 25) - نسبة مدارس الفترتين 1% - نسبة الطلبة في الفترتين 1.5% -نسبة الطلبة في المستأجرة 2% - تشريعات مطورة - قاعدة بيانات متوفرة - نسبة الطلبة المشمولين ببرنامج التغذية المدرسية لمرحلة التعليم الابتدائي 100% .	نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي 100%

DRAFT

										الخاصة رفع مستوى الالتحاق بالبرامج والخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، تحسين نوعيتها وتحديث وتوفير المرافق والأجهزة اللازمة لهذه الفئة.	ـنسبة الطلبة المستفيدين من برامج المتفوقين وبرامج ذوي الاحتياجات الخاصة 2.5% ـعدد مدارس التميز 15 مدرسة ـ عدد مصادر غرف التعلم 1050 غرفة	
		مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة **التعليم المهني :-** سيقدم هذا المكون الموارد والدعم الفني اللازم لإعادة هيكلة ومواءمة المسار الثانوي المهني في وزارة التربية والتعليم مع السياسة الوطنية ومبادرات الاعتماد التي تجري حاليا في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني بقيادة مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني الذي انبثق عن الأجندة الوطنية **التربية الخاصة** يهدف هذا المكون الي رفع مستوى الوصول الى برامج وخدمات تربوية نوعية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة،		(2009)	(2015)	وزارة التربية والتعليم الأردن	البنك الدولي CIDA, DFID, AG ، FUND,USAID ، الاتحاد الأوروبي,الاستثمار الأوروبي، اليونيسيف اليونسكو ، كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ، المجلس الثقافي البريطاني، البنك الإسلامي، الصندوق العربي صندوق الزكاة، صناديق العون الاجتماعي، صندوق المعونة الوطنية.			إعادة صياغة السياسة والإطار العام لبرامج التعليم المهني بالتنسيق مع مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني تطوير المناهج ومصادر التعلم مواءمة كفايات المعلمين تسهيل تعيين الخرجين بالتوافق مع احتياجات سوق العمل مراجعة وتحديث السياسات والتعليمات والإجراءات ذات العلاقة التطوير المؤسسي لمركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم تطوير وتقديم برامج وخدمات وموارد تعلمية نوعية رفع مستوى تدريب المعلمين تحديث وتوفير التسهيلات والاجهزة	. توفر قاعدة بيانات مفعلة لسوق العمل وقاعدة بيانات مفعلة للخريجين ـ ـتوفر عدد من برامج التوعية نسبة الطلبة في التعليم المهني 44%	نسبة تشغيل الأردنيين في سوق العمل 74 %
4		**محو الأمية**		(2009)	(2015)					قاعدة بيانات للمتسربين والأميين تطوير الإستراتيجية الوطنية للتعليم غير النظامي إنشاء هيئة وطنية للاعتراف بالخبرات العملية توسيع مراكز محو الأمية والتركيز على محو الأمية الوظيفية. إنشاء مراكز للتعلم عن بعد.	قاعدة بيانات للمتسربين (متوفرة ومفعلة) ـ نسب التسرب 0.09% ـإستراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي(مقرة) ـ هيئة وطنية معتمدة ومقرة ـ عدد مراكز محو الأمية 550 واغلبها في المناطق غير المخدومة	خفض نسبة الأمية إلى 5%

DRAFT

5	**إزالة التفاوت بين الجنسين** لتحقيق التقدم في مجال تغيير الاتجاهات والقناعات المستمدة من موروث العادات والتقاليد المجتمعية، تمت مراجعة السياسات لتنسجم مع التطوير والتحديث ومراعاة النوع الاجتماعي		(2009)	(2015)		البنك الدولي CIDA, DFID, AG ، FUND,USAID ، الاتحاد الأوروبي,الاستثمار الأوروبي، اليونيسيف اليونسكو ، كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ، المجلس الثقافي البريطاني، البنك الإسلامي، الصندوق العربي صندوق الزكاة، صناديق العون الاجتماعي، صندوق المعونة الوطنية.			إلغاء مظاهر التمييز على أساس الجنس من المناهج الدراسية والسياسات التربوية	نسبة المناهج المراعية للنوع الاجتماعي 100% نسبة مشاركة المرأة في مناصب قيادية في مركز الوزارة 50% وفي مديريات التربية والتعليم في الميدان 50%	نسبة المشاركة في قوة العمل 38% - نسبة مشاركة المرأة في القرارات الإدارية 75%
6	**نوعية التعليم** تحسين نوعية التعليم وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي من خلال الحاكمية الرشيدة وتوظيف مبادئ اقتصاديات المناهج والتقويم ومصادر التعلم إنشاء مراكز المعرفة المدرسية أساليب تقييم الطلبة لتحول إلى نظم تقييم مستندة إلى المعايير الدولية. تطوير الامتحان العام اختبارات الكترونية التعليم		(2009)						السياسات المتعلقة بالمعلم والتدريب والتنمية المهنية تدريب المعلمين الجدد واعتمادهم مراجعة نظام الرتب وربطه بالتنمية المهنية للمعلم تصميم برامج القيادة المدرسية والتدريب عليها وبرامج ترقية المعلم والمدير و برنامج تطوير المدرب تطوير نظام ضبط جودة لتدريب المعلمين الجدد والتنمية المهنية للمعلمين مراجعة وتنقيح المناهج و مواد التعلم وأدلة المعلمين التي طورت خلال المرحلة الاولى من مشروع التطوير (ERfKE 1) عند الحاجة الى ذلك تطوير اطار عام للمراجعة المستمرة والطويلة المدى للمناهج دعم تطوير أدوات والتدريب	هيئة منشأة فعالة ومقرة معايير وطنية مقرة معايير مهنية وطنية وبرامج إعداد معلمين/ت مقرة ومعتمدة - عدد مراكز التدريب 24 مركزا - نظام بعثات لأبناء المناطق النائية فعال منهاج موحد وكتاب متعدد نسبة المواد الكترونية الإثرائية المعدة 100% النسبة المئوية للمدارس المربوطة بالانترانت 100% عدد مراكز المعرفة المدرسية 60% متوسط أداء الطلبة في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم TIMSS أعلى من المتوسط الدولي متوسط أداء للطلبة في PISA أعلى	نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة بما يتواءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة 100% النسبة المئوية للمعلمين/ت المؤهلين 100% نسب المعلمين/ت المجازين للتعليم وفق المعايير المهنية 80%

DRAFT

							(2015)				على نشاطات التقويم في الغرفة الصفية وعلى المستوى الوطني (و TIMSS و NAfKE ستغطى من خلال PISA)1.2المكون الفرعي استخدام وحدات القياس و بنك الاسئلة وما يتطلبه من تدريب دعم البنية التحتية الحالية لتكنولوجيا المعلومات وتحديثها التأكد من ربط جميع المدارس بالشبكة المحلية والعنكبوتية للتمكن من التعلم الالكتروني تحقيق المساواة في توزيع مصادر التعلم في المملكة مواءمة امتحان التوجيهي مع مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة	من المتوسط الدولي امتحان عام مطور نسبة المباحث التي تستخدم الاختبارات الالكترونية 90%	
7	**تطوير السياسات والتخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم**								إنشاء وحدة التخطيط والسياسات في الوزارة برامج تطوير القيادات التربوية التحول إلى اللامركزية التحول إلى موازنة مستندة إلى البرامج (الأداء	وحدة منشأة - نسبة القيادات التربوية المدربة 100% - عدد المديريات التي طبقت اللامركزية(جميع المديريات) - موازنة مستندة إلى البرامج (الأداء)(معدة ومفعلة)	مؤشر الكفاءة الداخلية 0.95

DRAFT

- الرؤية المستقبلية للتعليم للجميع لما بعد 2015 م:

جدول (48): الرؤية المستقبلية للتعليم للجميع.

م	المبادرات والسياسات	الأنشطة والبرامج المحققة لها
	تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:	• برامج رياض الأطفال الحكومية بالشراكة والتنسيق مع الجامعات والجمعيات الخيرية والشركات والمؤسسات المحلية . • الاستمرار في إجراء الصيانة وتأثيث وتجهيز رياض الأطفال المستحدثة. • مشروع التوعية الوالدية • برامج لمشاركة الأهل داخل صف الروضة والصفوف الثلاثة الأولى • برامج رفع استعداد الأطفال للتعلم. • تصميم برمجيات حاسوبية لرفع استعداد الأطفال للتعلم بالتعاون مع طلبة الجامعات الأردنية . • مشروع الفنون في حماية الطفل. • تطوير نظام الجودة. • تطبيق دراسات للاستعداد للتعلم باستخدام أداة التطور المبكر (EDI) • تطوير نظام الإشراف، وتطوير كفايات المشرفين التربويين لرياض الأطفال اعتماداً على الكفايات الوطنية للمشرفين، تطوير برامج تدريبية شاملة للمشرفين التربويين لرياض الأطفال ، و رفع قدرات مدراء المدارس لدورات حول الطفولة المبكرة ورياض الأطفال. • تطوير معايير لاختيار معلمات رياض الأطفال، والتنسيق مع الجامعات لاعتماد كفايات معلمات رياض الأطفال والعمل على رفع كفايات طلبة برامج رياض الأطفال اعتماداً على الكفايات.

DRAFT

م	المبادرات والسياسات	الأنشطة والبرامج المحققة لها
	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	• تفعيل التشريعات الناظمة لضمان التحاق الأطفال في سن التعليم في المدرسة. • التعاون بين مجتمع المدرسة والمجتمع المحلي والتوعية بأهمية التعليم ومخاطر الزواج المبكر للفتيات، والتعاون مع الحكام الإداريين من أجل متابعة التحاق أبناء البادية وجيوب الفقر في المدارس. • برامج للوصول إلى الطلبة المهمشمين والمحرومين، بالتعاون مع الجات كافة وإنشاء قاعدة بيانات بهم •برامج تغذوية وصحية ومحفزة لاستمرار الطلبة في المدارس. • توفير البنى التحتية والبيئة التعليمية المناسبة للطلبة في المناطق النائية وخاصة مدارس الثقافة العسكرية. • فتح غرف صعوبات ومصادر تعلم وموهوبين والطلبة المتفوقين والمبدعين . •برامج توعوية بأهمية وضرورة إكمال السلم التعليمي وتكثيف دور الإرشاد التربوي في المدارس بهدف التوعية. • نشر الوعي بأهمية التعليم من خلال المساجد ، ودور تحفيظ القرآن الكريم ، والمسابقات الدينية بالتعاون مع وزارة الأوقاف. • تطوير انظمة للتجيير وإعطاء الحوافز ، وتقديم الدعم الفني اللازم. وترغيب المعلمين في الخدمة في المناطق النائية • تزويد المدارس بمكتبات، وكتب (المكتبة العربية) والموسوعات الأدبية والعلمية ومصادر التعلم بمختبرات حاسوب وتفعيل دور المختبرات المتحركة للطلبة وأولياء الأمور وللمجتمع المحلي بشكل عام . • التنوع في مشاركة الطلبة من كلا الجنسين في النشاطات المختلفة منها : تنمية تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية والعامة (المجالس البرلمانية الطلابية ومجالس أولياء الأمور والمعلمين) والمجالس البلدية من الأطفال • برامج تقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني اللغة العربية والرياضيات
3	مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	•اعتبار المدرسة الوحدة الأساسية في التطوير والتطبيق . • تبني منهجيات متعددة في التدريب والتمكين . • إدخال مفاهيم المهارات الحياتية على مناهج مبحث التربية المهنية(المطورة) للمرحلة الأساسية. • التعاون في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تركز على المهارات التنافسية مع الجهات المختلفة. • تنفيذ المشاريع التي تركز على مشاركة الطلبة في المجالس والبرلمان وغيرها • الاستمرار في بناء الكفاءة المؤسسية.

DRAFT

م	المبادرات والسياسات	الأنشطة والبرامج المحققة لها
4	محو الأميـــة	• برامج لمحاربة جيوب الأمية والتركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق وفتح المراكز الخاصة بهن . •اعتبار برامج التعليم غير النظامي التعليمية والتدريبية جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية التي تعد الإنسان للحياة من خلال : •وضع الإجراءات التي تضمن تكامل التعليم النظامي وغير النظامي في إطار فلسفة التربية . •فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي وغير النظامي بدون قيود. •تفعيل دور المشاركة الشعبية لتأخذ دورها في مكافحة الأمية. •التعاون مع وسائل الإعلام للتعريف بالتعليم غير النظامي وبرامجه لحفز المستهدفين على الالتحاق بالبرامج التي تلبي رغباتهم وتتناسب مع قدراتهم وحاجات سوق العمل. •الانتقال من محاربة الأمية الأبجدية إلى محاربة الأمية الوظيفية . •برامج لتدريب اكبر عدد ممكن من معلمي الكبار لتأهيلهم فنيا في تدريس الكبار وإعادة التأهيل للباحثين عن العمل بما ينسجم وحاجات سوق العمل. •دعم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات والتركيز عليهم ومحاربة الأمية المنتشرة بهذه الفئة من المجتمع. • برامج التقوية للطلبة ذوي التحصيل المتدني لمادتي اللغة العربية والرياضيات.
5	إزالة التفاوت بين الجنسين	•مأسسة مهام النوع الاجتماعي ضمن الوصف الوظيفي للمنسقين في مركز الوزارة ومديرات التربية والتعليم في الميدان. • الاستمرار في مراجعة المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين والخطط والمشروعات التربوية وتطوير أدوات لتحليل حساسية النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية لمعرفة استجابتها للنوع الاجتماعي . •الاستمرار في تمكين وتدريب الإناث في مركز الوزارة ومديريات التربية في الميدان ،على برامج متنوعة تمكنهم من الإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية الشمولية . •الاستمرار في إصدار مطبوعات تربوية تتعلق بالنوع الاجتماعي ونشرها، وملصقات، ودليل إرشادي، ودليل تدريبي. •تبني استراتيجية وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الوزارة وخططها وبرامجها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. •إجراء الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي ترصد الفجوات أو قصص النجاح عند الجنسين للاستفادة منها مثل (الفجوة بين التحصيل بين الذكور والإناث، الكوادر من ذوي الحاجات الخاصة....الخ لتوجيه سياسات النوع الاجتماعي). •

DRAFT

م	المبادرات والسياسات	الأنشطة والبرامج المحققة لها
6	تحسين نوعية التعليم	• تحسين نوعية التعليم وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة من خلال تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي من خلال الحاكمية الرشيدة وتوظيف مبادئ اقتصاديات التعليم. • الاستمرار في المشاركة وتنفيذ الدراسات الوطنية والدولية مثل خاصة في امتحان(PISA و TIMSS) . • • تعزيز برامج التعليم غير النظامي وتطوير نوعيتها وترسيخ مبدأ التعلم الذاتي لتمكين الدارسين من متابعة التعليم والتدريب من خلال العمل على تعديل نظام مراكز تعليم الكبار ، والاستمرار في التوسع في فتح مراكز مسائية ومجتمعية خاصة للنساء ، وإتاحة فرص التعلم عن بعد بواسطة التلفزيون والكمبيوتر وشبكات الانترنت ، ومراجعة شاملة للمناهج والكتب المدرسية الموجهة للكبار بحيث تتناسب مع الاحتياجات المتجددة لهم. • التوسع في إنشاء المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني وتطوير برامجها وربطها بحاجات سوق العمل من خلال استحداث تخصصات مهنية مطلوبة في السوق المحلي والعربي ، وتفعيل دور الإعلام التوعوي والتنموي لتوجيه عناية الجمهور بأهمية التعليم المهني. • تمكين المتسربين من امتلاك مهارات التعلم والمهارات المهنية من خلال تفعيل برامج التعليم غير النظامي لخدمة الطلبة المتسربين والاستمرار في إشراك الطلبة المتسربين في المدارس في برامج تعليمية تعويضية وإعداد مواد قرائية تعليمية تثقيفية مهنية للدارسين بحيث تكون سهلة وتهدف إلى إبقاء المدارس على صلة بالمعرفة الحديثة، ومهارات العمل المهني. • تطوير البيئة التعليمية بما يلاءم حاجات الاقتصاد المبني على المعرفة وتنمية القدرات والمهارات الإبداعية خلال التدريب على أساليب البحث العلمي في كافة المباحث لدى المعلم/ة والمتعلم وتطوير مرافق التعلم(غرفة الصف، المكتبة، المختبرات العلمية، مختبرات الحاسوب، غرف المصادر لذوي صعوبات التعلّم وغرف المصادر للموهوبين) في ضوء أفضل التطبيقات العالمي. • التركيز على النشاطات اللاصفية وادخال المفاهيم والممارسات الصحية في المناهج ودعم برنامج الصحة المدرسية وتكثيف التثقيف الصحي للطلبة ومعلمي وأهالي الأطفال حول الغذاء المتوازن والسلامة العامة وأهمية اللياقة البدنية، والاستمرار في برنامج التغذية المدرسية والتوعية بالأمراض المنقولة جنسيا خصوصا الايدز ضمن خطة وطنية للوقاية والكشف المبكر والرعاية المتكاملة لهذا الغرض، وتنظيم الحملات التوعوية بخصوص أخطار التدخين والعقاقير على اليافعين بهدف زيادة نسبة بقاء الطلبة في المدارس. • تطوير مصادر التعلم التي تتلاءم مع نواتج التعلم الجديدة في ظل التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي بتوفير أحدث الكتب والمراجع والدوريات ذات العلاقة في مكتبة المدرسة وإنشاء مكتبة إلكترونية لإثراء المنهاج والعمل على تطوير

DRAFT

م	المبادرات والسياسات	الأنشطة والبرامج المحققة لها
		مهارتي استخدام الكمبيوتر والإنترنت وتشجيع الاختراع والابتكار لدى الطلبة والمعلمين/ت على حد سواء. • تطوير أساليب التعليم والتقويم بما يتلاءم ونواتج التعلم في المناهج الجديدة بتغيير نمط الواجب البيتي وتشجيع الطلاب على التركيز على البحوث والتقارير والمشاريع العلمية وطرح المشاريع العلمية إلى جانب الامتحانات النهائية التي تربط المعلومة بواقع الطالب وحياته و تفعيل حصة النشاط بحيث تعلم مهارات الحياة المختلفة مثل مهارات تحمّل المسؤولية والحوار والنظافة والانتماء والصدق والأمانة وتقبّل الآخرين واحترام فكر الغير وصنع القرار... الخ)وتفعيل الجانب العملي التطبيقي في الحصص الصفية التي تطور الذكاء الاجتماعي والحركي والتذوق الفني لدى الطلبة (مثل الرياضة والفن والموسيقى والتصميم). •تعديل وإقرار بعض التشريعات القانونية المتعلقة بسياسات التنمية المهنية. • إنشاء مراكز للتدريب في مختلف محافظات المملكة . • توفير المخصصات المالية لضمان ديمومة تنفيذ البرنامج للأعوام القادمة. • البدء بتطبيق المسار المهني. • إعتماد إطار عام المتابعة و التقييم لجميع برامج التنمية المهنية . • التوسع في المشاركون في جوائز التنمية المهنية والتقنية مثل جائزة "إنتل" للمعلمين. • الاستمرار في التنمية المهنية لإعداد فرق ربين محورية في مجال التنمية المهنية • الاستمرار في تنفيذ البرامج التدريبية للمعلمين الجدد قبل الخدمة. • تطوير معايير اختيار مديري المدارس والمشرفين التربويين. • تصميم برامج براج تنمية مهنية للقيادات التربوية في التنمية المهنية وعلى كافة المستويات. •
7	1- الإدارة الحاكمية من المركزية إلى اللامركزية وتفويض الصلاحيات 2- التخطيط الاستراتيجي: 3- الاتصال والخدمات: 4- المساءلة والشفافية 5- ترشيد القرارات التربوية: 6- الموازنة :	•مأسسة نظام للمتابعة والتقييم لرصد ومتابعة وتقييم نوعية التعليم في المراحل المختلفة. •تطوير نظام اعتماد وطني للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة لتحسين نوعية التعليم. •بناء نظام إدارة المعلومات التربوية EMIS، وإنشاء موقع إلكتروني للخريطة المدرسية لتوظيفها ي التخطيط والبحث التربوي وسهولة استخدامها. •تبني منهجية إعداد مشروع الموازنة الموجهة بالنتائج (لربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي)، وإطار إنفاق متوسط المدى. •تطوير نظام إدارة المعلومات التربوية(open EMIS) بالتعاون مع منظمة اليونسكو. • البدء بمشروع توكيد وضمان جودة التعليم في مدارس الوزارة وبناء معايير جودة للنظام التعليمي لتطبيق برنامج تطوير

DRAFT

م	المبادرات والسياسات	الأنشطة والبرامج المحققة لها
		الأداء المؤسسي. •تبني منهج الإدارة والحاكمية الرشيدة (التوجه نحو اللامركزية وتفويض الصلاحيات (مدرسة، مديرية ، مركز). • مراجعة التشريعات التربوية ، بهدف ترشيد القرار التربوي وتحصينه . •إقرار سياسات التنمية المهنية المستدامة للعاملين لتحفيزهم ورفع مستواهم الأكاديمي • والثقافي. •دعم و تعزيز عمليتي التعليم والتعلم في المدارس ببنى تحتية إلكترونية ونظام معلومات • إلكتروني متكامل لخدمة العمل الإداري. • مأسسة نظم إدارية ومالية (سياسات التعيين وحوافز ومتابعة وتقييم ومساءلة) وفق معايير محددة معتمدة ومطبقة. • اعتماد تخطيط قطاعي مشترك وشمولي بين التعليم العام والتعليم العالي. • بناء شراكات داخلية وخارجية متعددة لدعم التعليم. •إعداد وتطوير خطة إستراتيجية جديدة تشمل البرامج والمشروعات كافة التي تنفذها الوزارة أو تنوي تنفيذها للأعوام 2014 / 2018. •تطوير إستراتيجية الاتصال والخدمات لكل من مركز الوزارة والمديريات والمدارس . •إعداد وتطوير نظام مساءلة موجهة نحو تحقيق الأهداف والمنجزات. •استمرار العمل بالموازنة الموجهة بالنتائج.

DRAFT

قائمة المراجع

- **المراجع العربية**

1. الشنطي، غازي، الشعباني، أسامة، الناصر، عبد الله(2006)**التعليم غير النظامي في الأردن**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
2. المجلس الأعلى للسكان(2006) **الأردن نوعي : الهبة الديموغرافية قادمة فلنستثمرها**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
3. النعيمي، تيسير (2006) **ضمان جودة التعليم والتطوير المدرسي**، ورقة عمل غير منشورة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
4. النعيمي، تيسير (2007) **الخصائص التعليمية للسكان في الأردن**، ورقة عمل غير منشورة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
5. دائرة الإحصاءات العامة(2000) **الكتاب الإحصائي السنوي1999**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
6. منى مؤتمن، ، خالد النجار، ، ريم الخاروف، (2006) **إدارة النظام التربوي والتخطيط له وتمويله النقلة من الواقع إلى النظرة المستقبلية**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
7. منى مؤتمن، ، ريم الخاروف، (2006) **استعدادات وزارة التربية والتعليم لاستثمار ظاهرة "الهبة الديموغرافية" في الأردن**، ورقة عمل غير منشورة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
8. منى مؤتمن, ، وآخرون(2006) **الإستراتيجية الوطنية لتطوير برامج التعليم غير النظامي**، ورقة عمل غير منشورة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
9. منى مؤتمن, أسامة الشنطي، عبدالله الناصر، سوزان العقرباوي، غازي الشعباني (2005) **الدارسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
10. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **المجلس الوطني لشؤون الأسرة، يونيسف(2004) الخطة الوطنية الأردنية للطفولة 2004-2013**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
11. وزارة التخطيط (2006) **الأجندة الوطنية (الأردن الذي نريد)،2006-2015**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
12. وزارة التربية والتعليم(2006) **الإستراتيجية الوطنية للتعليم، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.**
13. وزارة العمل ,منظمة العمل الدولية (2007) **الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
14. لجنة النوع الاجتماعي(2006) **القيادات النسائية في وزارة التربية والتعليم واقع وتطلعات،2006**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

DRAFT

- المراجع الانجليزية

1. UNESCO.2005.EFA Global Monitoring Report .Franc

2. UNESCO.2007.EFA Global Monitoring Report .France

- مواقع الكترونية ينصح بزيارتها

1-www.moe.gov.jo

2.www.dos.gov.jo

3.www.mol.gov.jo

4.www.mop.gov.jo

5.www.mof.gov.jo

6.www.jdp.gov.jo

DRAFT

الملاحـــق

DRAFT

ملحق (1): توزيع رياض الأطفال الحكومية في العام الدراسي 2012-2013

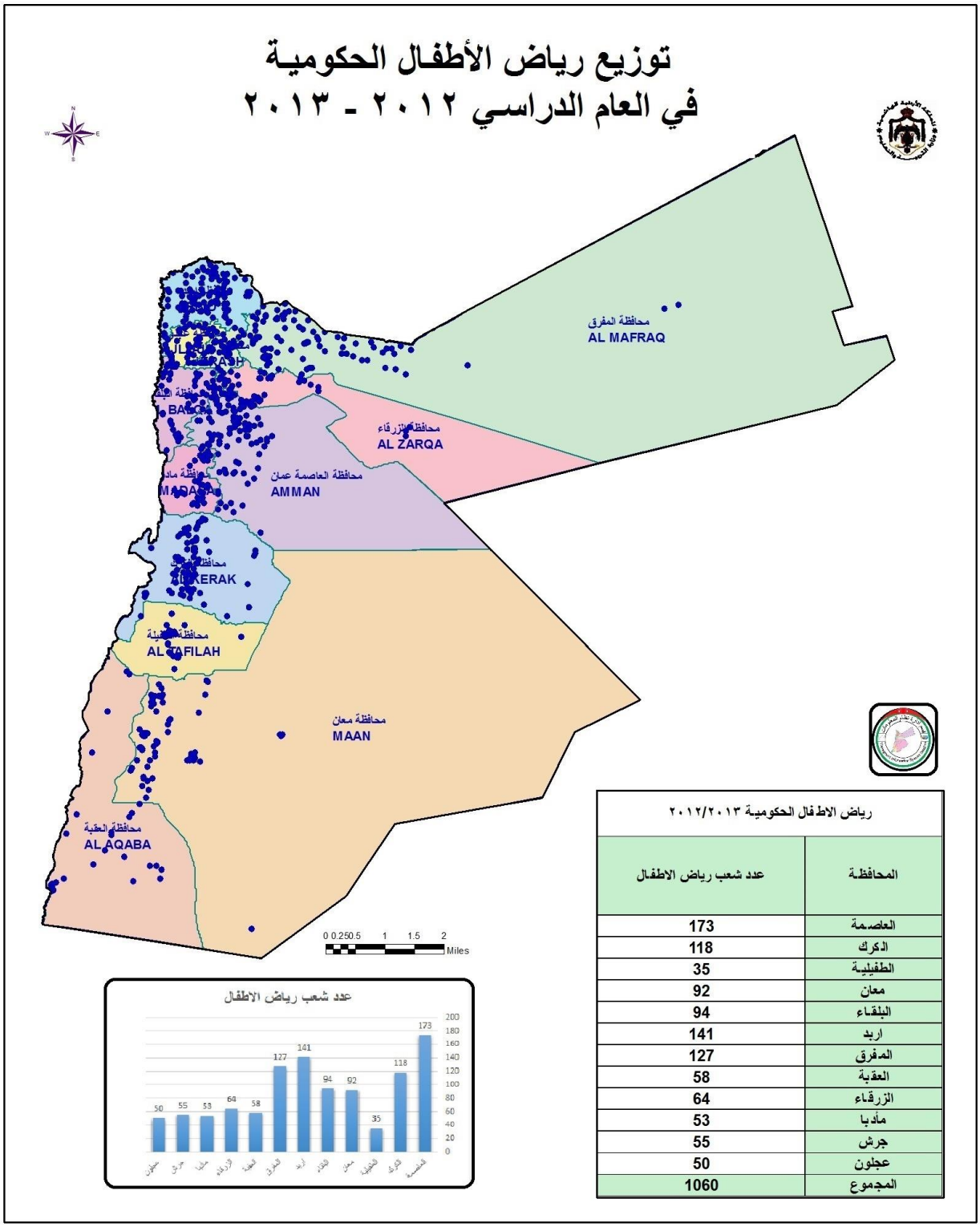

رياض الاطفال الحكومية ٢٠١٢/٢٠١٣	
المحافظة	عدد شعب رياض الاطفال
العاصمة	173
الكرك	118
الطفيلية	35
معان	92
البلقاء	94
اربد	141
المفرق	127
العقبة	58
الزرقاء	64
مأدبا	53
جرش	55
عجلون	50
المجموع	1060

ملحق (2): النسبة المئوية للملتحقين الجدد في الصف الأول الأساسي ممن التحقوا سابقا برياض الأطفال للعام الدراسي 2012- 2013

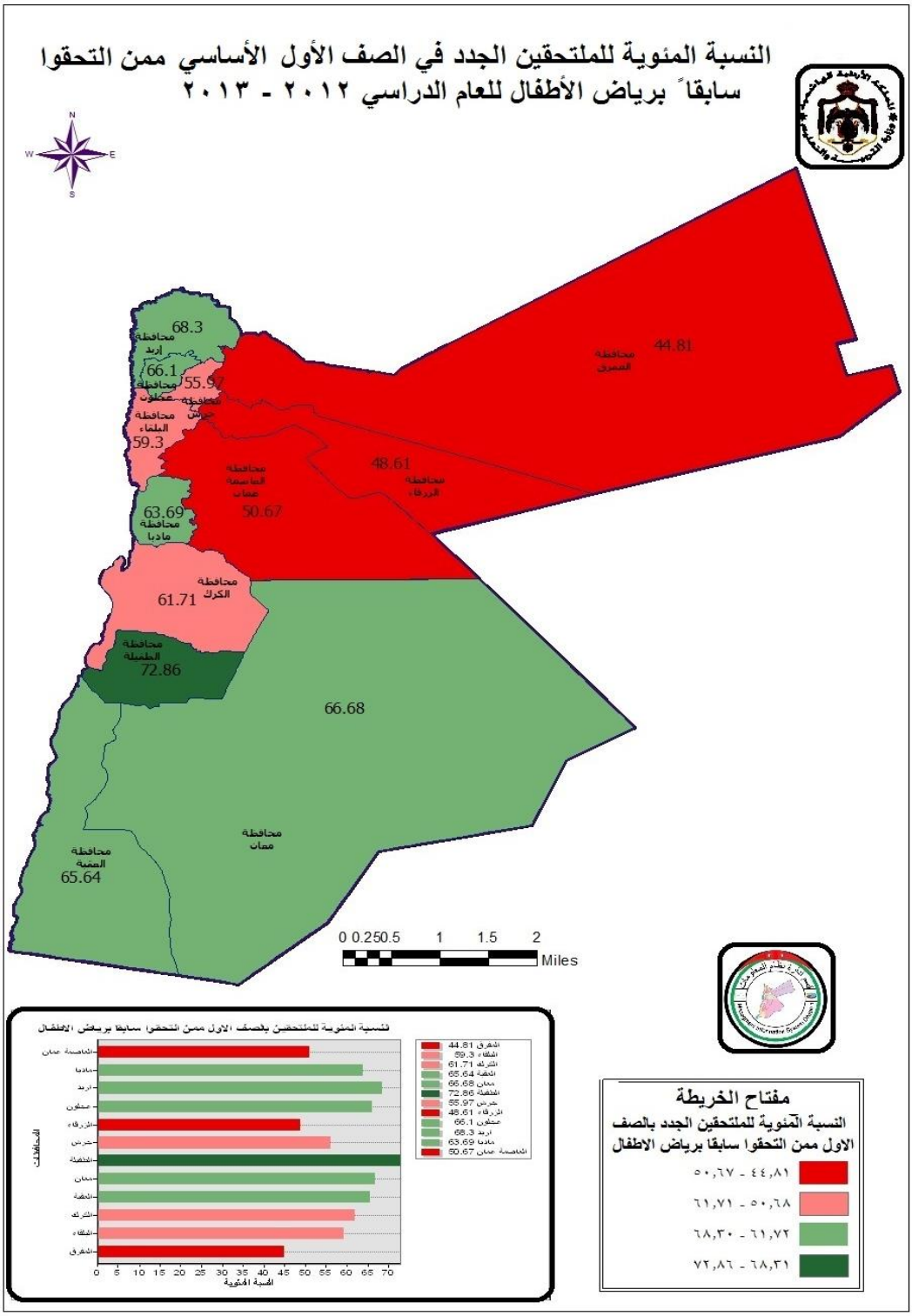

ملحق (3): المعدل الإجمالي للإلتحاق في الصف الأول الابتدائي للعام الدراسي 2012 – 2013

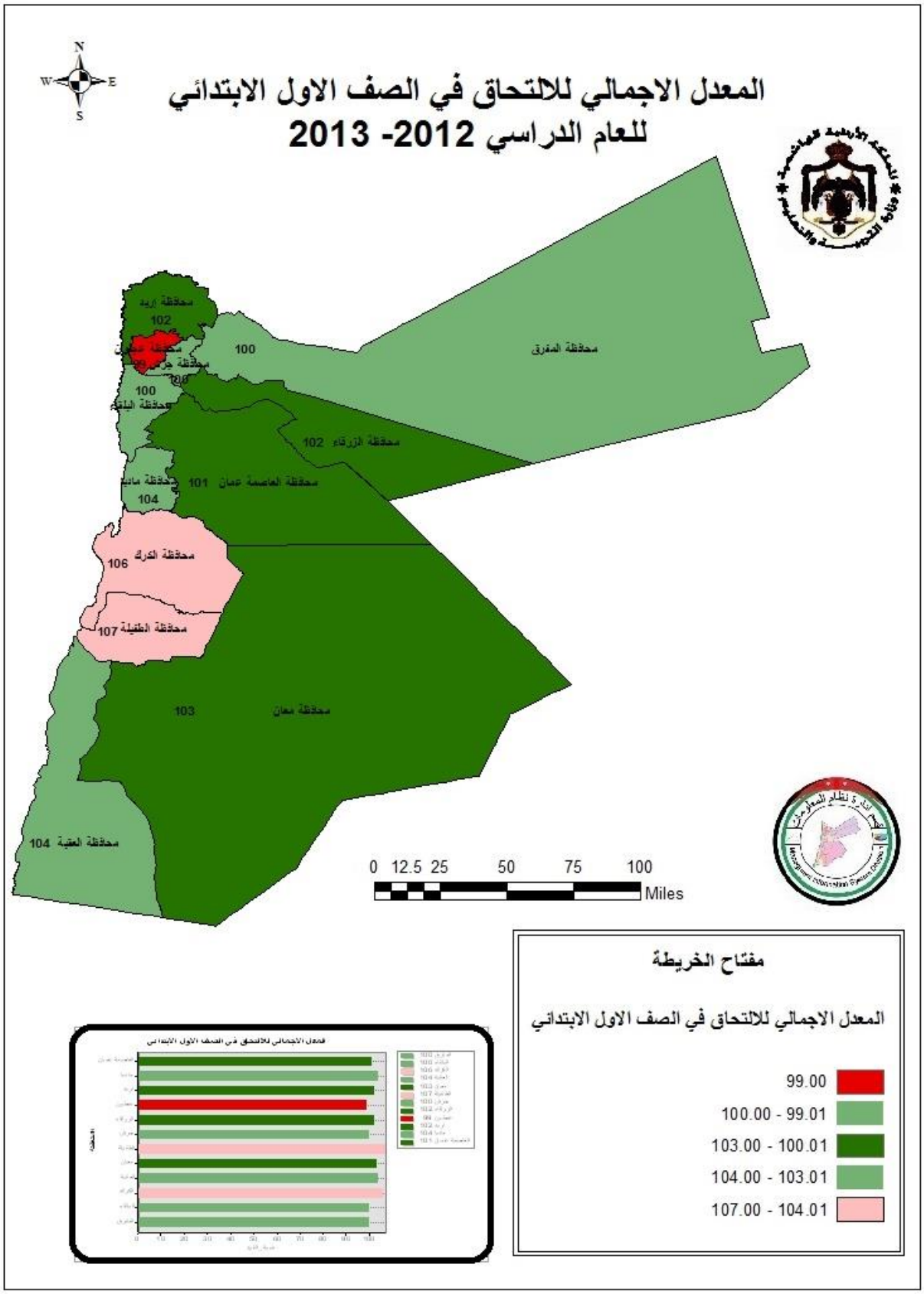

ملحق (4): معدل الإلتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي للعام الدراسي 2012 – 2013

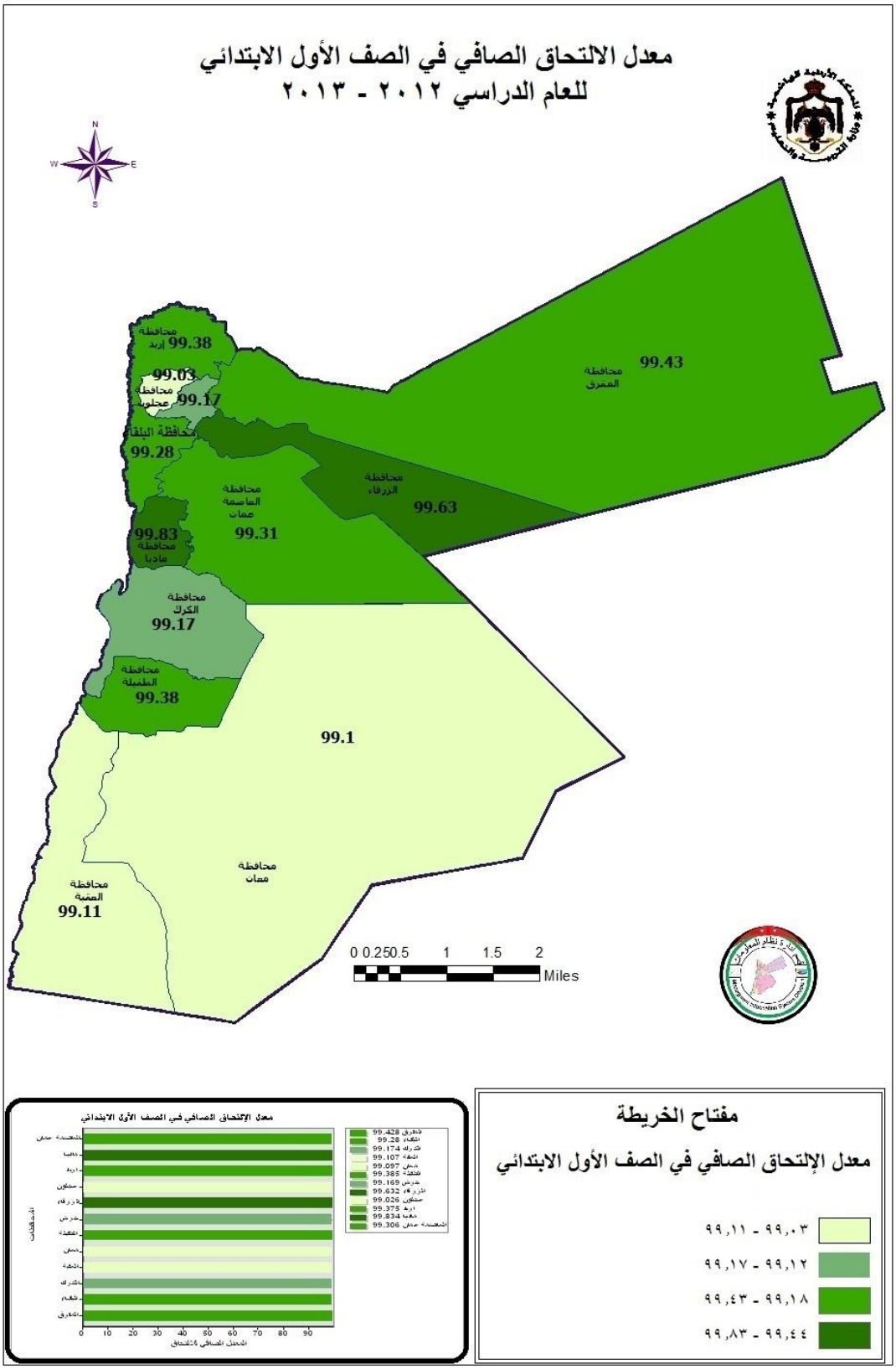

ملحق (5): نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي للعام الدراسي 2012 – 2013

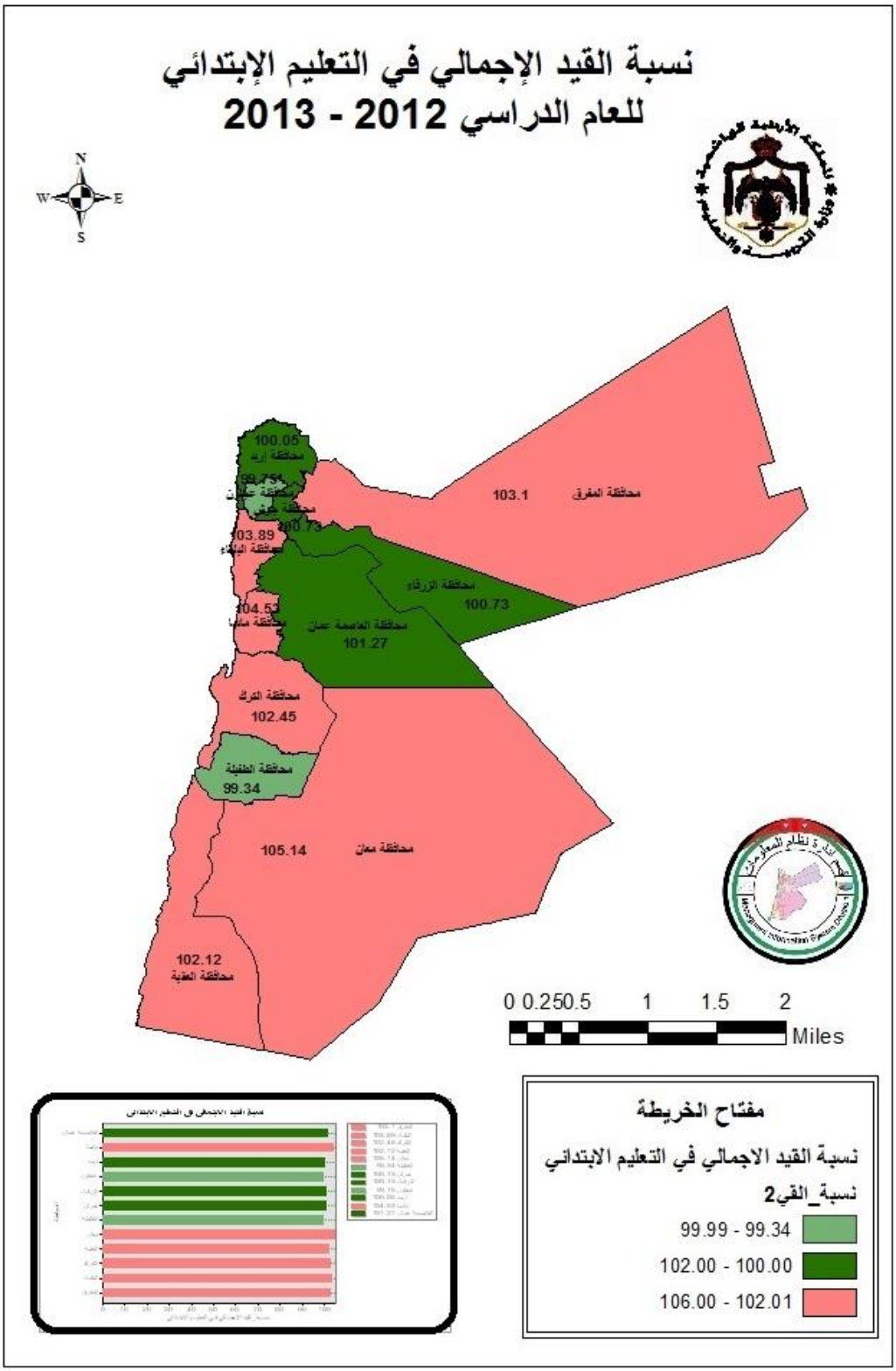

ملحق (6): نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي للعام الدراسي 2012 – 2013

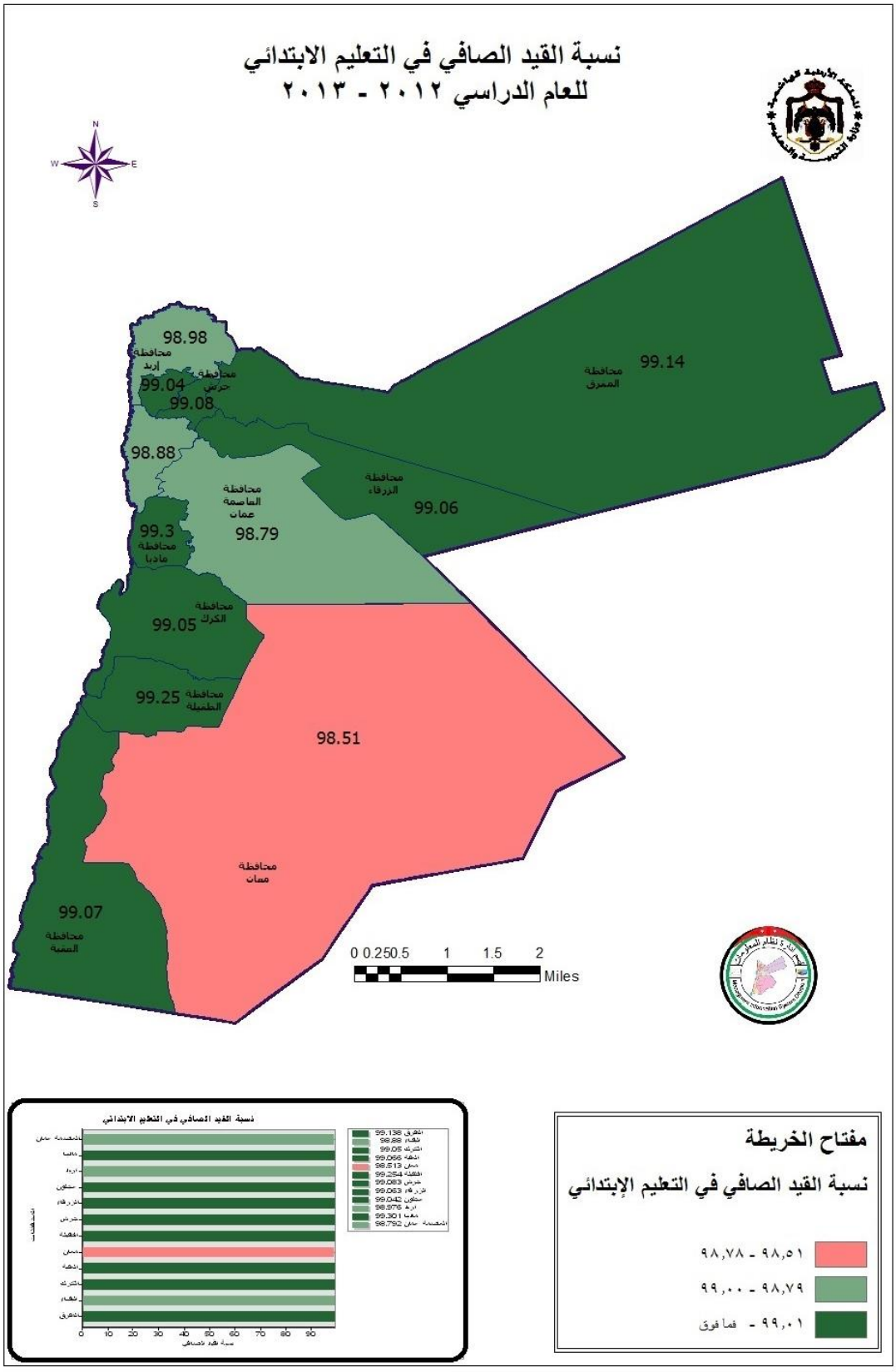

ملحق (7): معدل طالب إلى المعلم في التعليم الابتدائي للعام الدراسي 2012 – 2013

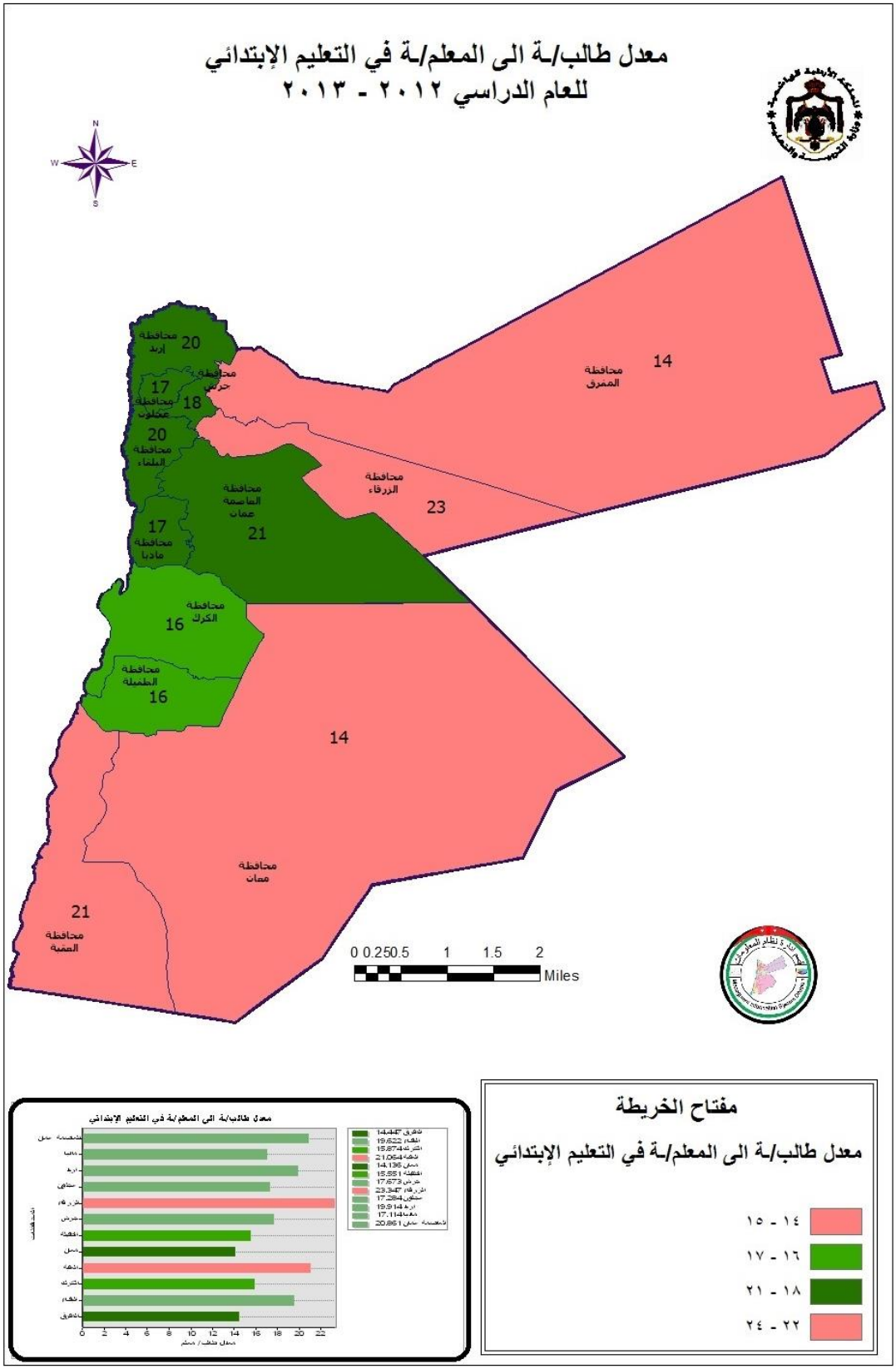

ملحق (8): معدلات إعادة الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي (1– 6) للعام الدراسي 2012 – 2013

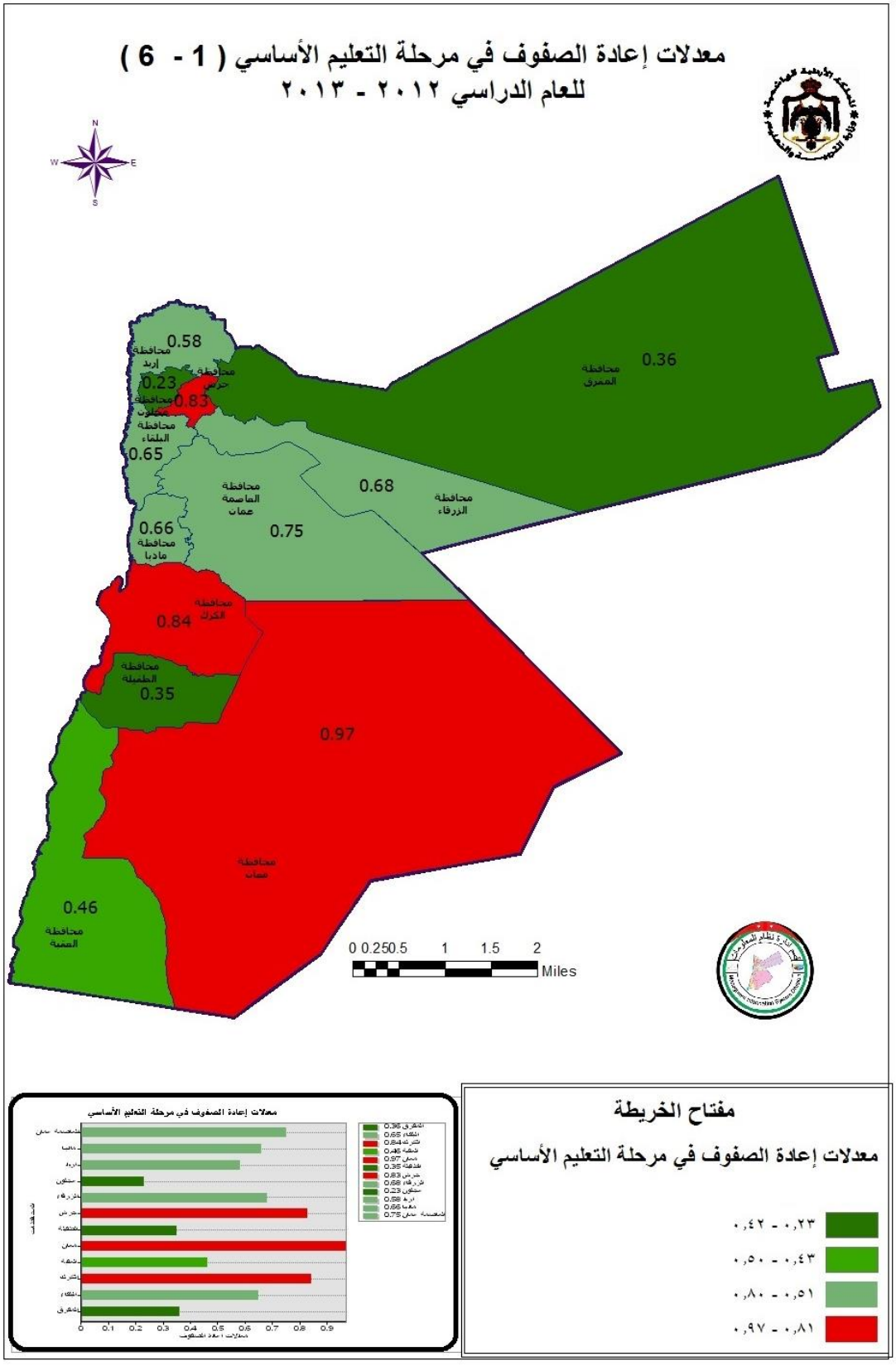

ملحق (9): معامل الكفاءة للصف السادس للعام الدراسي 2012 – 2013

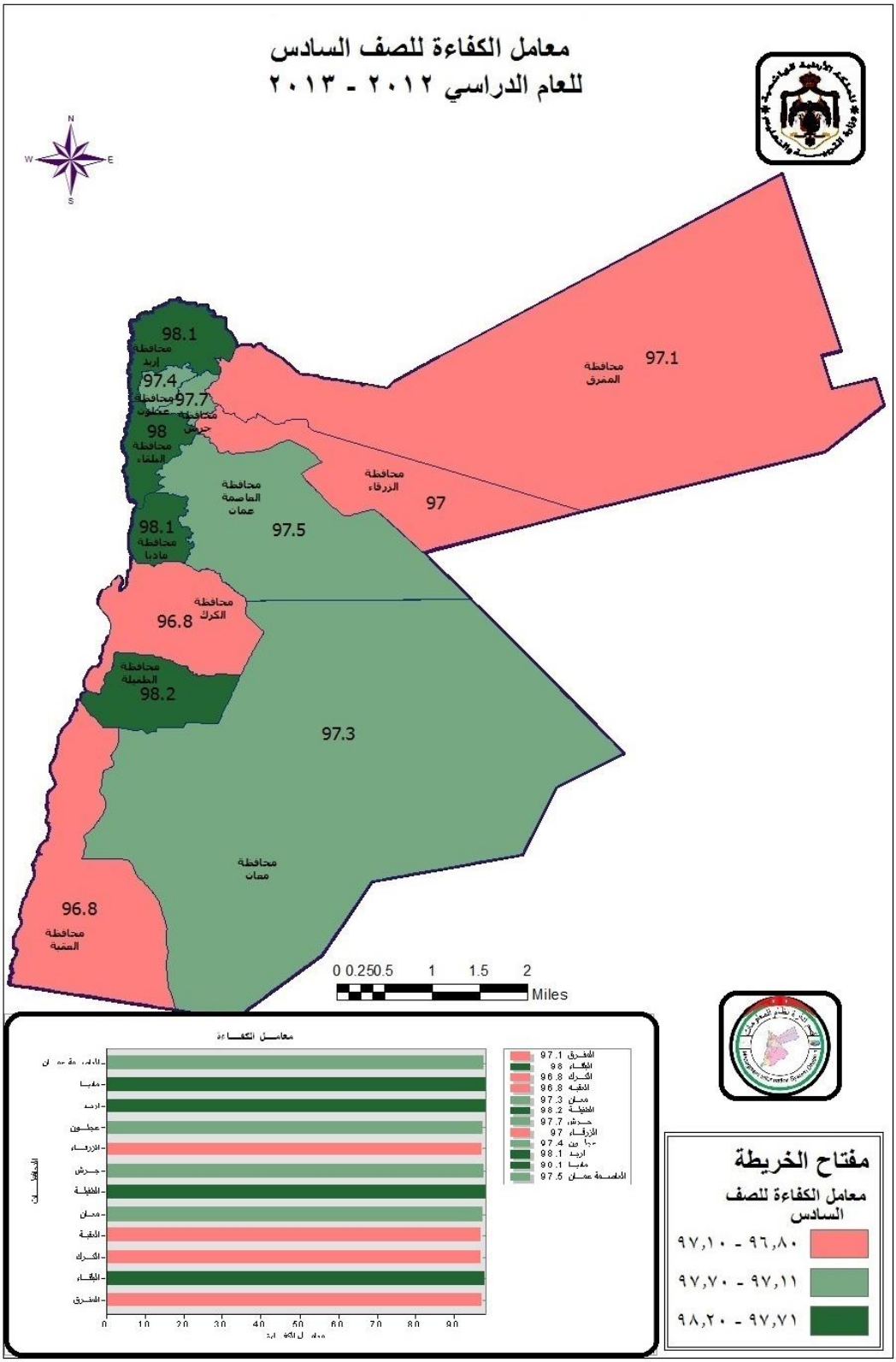

ملحق (10): معامل كفاءة للصف العاشر للعام الدراسي 2012 – 2013